المستقبل العربي

١٤٤

٢ / ١٩٩١

● التغيرات في النظام الدولي وقضية الوحدة.. أيضاً
عبد اللطيف الشواف

● حاجتنا إلى علوم المستقبل/ محمد بريش

● البيت الأخضر والدفآن العالمي/ عدنان مصطفى

● اقتصاديات القطاعين العام والخاص/ عبد الله باسودان

● البحوث الاجتماعية في الخليج العربي/جهينة العيسى

● مشكلات حول الثقافة النفطية/ أحمد الربعي

● افريقيا في المناهج المدرسية العربية/ محمد عمايرة

● الحوار العربي ـ الايراني/ محمد صادق الحسيني

● التنظيمات السياسية في تونس والصراع العربي ـ الصهيوني
عبد اللطيف الحناشي

● المضمون الاقتصادي لمحتويات القوة الاسرائيلية/ ملحم خالد ملحم

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف الى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: مرعربي ـ بيروت ـ تلكس Marabi 23114LE. فاكسيميلي ٨٠٢٢٣٣.

الاشتراك السنوي:

ـ المؤسسات والهيئات في أقطار الوطن العربي وسائر الدول الأجنبية: ٩٠ دولاراً أمريكياً.

ـ **الأفراد: في أقطار الوطن العربي ٥٠ دولاراً أمريكياً.**

خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً أمريكياً.

تدفع اشتراكات الافراد مقدماً.

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل الى العنوان التالي حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ ص.ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس: Becoba 21457 LE.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثالثة عشرة | العدد مائة واربعة واربعون | شباط (فبراير) ١٩٩١

المحتويات

- التغيرات في النظام الدولي وقضية الوحدة : أيضاً ..... عبد اللطيف الشوّاف ٤
- حاجتنا إلى علوم المستقبل ..... محمد بريش ٢١
- اقتصاديات القطاع العام والقطاع الخاص (المفاهيم الاقتصادية لنقل الملكية) ..... عبد الله باسودان ٥٢
- الاحزاب والتنظيمات السياسية في تونس وموقفها من بعض قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني ..... عبد اللطيف الحناشي ٦٦
- المضمون الاقتصادي لمحتويات القوة الاسرائيلية ..... ملحم خالد ملحم ٧٦
- افريقيا في المناهج المدرسية العربية: مثال من الأردن ..... محمد أحمد عمايرة ٩٦
- البحوث الاجتماعية في الخليج العربي: رؤية نقدية ..... جهينة سلطان العيسى ١٠٨
- منظور اثر البيت الأخضر والدفان العالمي ..... عدنان مصطفى ١١٨

آراء ومناقشات

- الحوار العربي ـ الايراني ..... محمد صادق الحسيني ١٢٨
- مشكلات حول «الثقافة النفطية» ..... أحمد الربعي ١٣٦

كتب

- تاريخ علم الفلك العربي، مؤيد الدين العرضي (المتوفى سنة ٦٦٤هـ ـ ١٢٦٦م): كتاب الهيئة (تحقيق وتقديم جورج صليبا) ..... عبد الأمير المؤمن ١٤٥

□ تأسيس الدولة والمحيط الثقافي: الإطار
السياسي ـ الإداري في تونس المعاصرة
(اسما لاريف بياتريكس) ..... محمود الذوادي ١٥٣

مؤتمرات

□ التقرير العام للندوة الفكرية السنوية الثالثة
«آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية»
تنلنكباك (النمسا)، ٢٨ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ ..... مهدي الحافظ ١٥٨

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٧٠

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٧٧

* الملف الإحصائي (٦٦):
مؤشرات إحصائية عامة للوطن العربي ١٨٧

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

التغيـيرات في النظام الـدولي
وقضية الوحدة .. أيضاً(*)

عبد اللطيف الشوّاف

محامٍ ووزير سابق في العراق.

- ١ -

إن أي باحث، سواء أكان صحافيـاً أم سياسيـاً أم مؤرخاً أكـاديمياً أم من رجـال الأعمال، ممن يشغلون أنفسهم في تتبع المعضلات الدوليـة الراهنـة ودراستها، والمعضـلات الداخليـة ذات الطابع المتصل بالعلاقات الدولية، وتلمس عللهـا واستشراف آفاق تطـورها، لا بـد من أن يوصلـه تداعي المنطق، ويقوده إمعـان النظر في الأبعـاد الواسعـة للوحـة الاحتمالات المتعلقـة بالمعضلـة، وعناصرها المتباينة والمتشابكة، ومحاولة استخلاص عواقب التغيـيرات المتلاحقـة في النظام الـدولي مؤخراً، على توازن هذه العناصر وتحليل القوى المؤثرة فيها، والمتأثـرة بها، وتتبـع منعطفاتهـا، إلى منطقة من الغموض والخلط بين مكونات أي حكم منطقي تسوق الدراسة إلى استخـلاصه من بـين عـديد متشـابك من الأسبـاب والمسببات، والنتـائج والعـواقب، والوقـائع والتمنيـات، والشعارات والايديولوجيات والمصالح والمبادىء. هذا ما يجعل من الصعب التثبت من أي موقف، أو موقع، أو صورة، ومعرفة حجم القوى الفـاعلة في المسرح الـدولي وتأثـيرها فيهـا. لا بل إن مجـرد الإحاطـة بدائرة الاحتمالات جميعها، والإلمام الكلي بالخيارات التي تطرحها أية معضلة دولية يعتبر من بـاب المستحيلات بفعل تحرك الوضع الدولي من جهة، وعناصر الإثارة والحقيقة التي يجـري فيها هـذا التحرك من جهة أخرى. وقد يكون هذا الأمـر سبباً ونتيجـة في آن معاً، لأن تقـوم القوى الـدولية النافذة بإعادة النظر في اصطفافها ومحالفاتها ومواقفها ومنـاوراتها، ضمن تفـاعل مـركب وجدلي، لتـأخذ لهـا مكانـاً في النظام الـدولي الجديـد، تتساوى في ذلـك القوى السيـاسيـة والاجتمـاعيـة والاقتصادية القديمة والمعاصرة، والمستقبلية في المجتمع الدولي، بقطاعاته ومعسكراته المختلفة كمـا هو ظاهر ومعروف، أو ما هو محل خفاء وراء سياسات أو شعارات متباينة، أو متناقضة مع مـا هو

(*) نُشر القسم الأول من هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٣٣ (آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ٤ ـ ٢٣.

معروف عن هذه القوى من المواقف والأساليب المعلنة، وسواء أكانت هـذه القوى دولاً أو وحـدات سياسية أو اقتصادية أو تنظيمات ايديولوجية حرة أو مـرتبطة بـروابط رأس المال أو السيـاسة أو المصلحة أو التاريخ أو الدين. إن المبادرات السوفياتية المـرنة والمتحـركة والمجهـولة الحـدود، إلى الآن، والداعية إلى إعادة النظر في طبيعـة التعامـل الدولي، نتيجـة الظروف التي يمـر بها الـوضع العالمي في العالم الاشتراكي والعالم الرأسمالي عـلى السواء، واكتسـاب هذه المبـادرات مصداقيـة عالمية نتيجة المواقف الدبلوماسية البروتوكولية والمـوضوعيـة للدولـة السوفيـاتية من قضـايا دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، اضافـة إلى القضايـا الدوليـة المرتبطـة بالعـلاقات بـالمعسكر الرأسمالي، قد أدت إلى ثورة تغيير حقيقي في العلاقـات الدوليـة. كان المظهـر البارز في هـذه الثورة تراجع فكـرة التناقض والصراع الـدائم والحرب بـين المعسكرين الاشتـراكي والرأسمـالي كطريق للوصول إلى الأهداف الايديولوجية للمعسكر الاشتراكي. وهذا مـا بدا كـأنه انسحـاب طوعي من الايديولوجيا الشيوعية، والانسحاب الطوعي في العلاقات الدولية أمـر غير مفهـوم وغير مسبـوق في التاريخ الحديث، لا بل إن المهادنة بين الايديولوجيات المتباينة والمتصارعة من الأمور غير المسبوقة وغير المفهومة في الأنظمة الديمقراطية التي يسيطر عليها الرأي العام، إلا بعد اقتناع الرأي العـام بأسباب هذه المهادنة ومبرراتها.

ومع أن الموضوع قد جرى تبسيطه، منطقياً واعلامياً، لأسباب عـديدة، وتم عـرضه بشكـل هندسي مجرد، كما لو أن بناء هذا النظام الدولي السابق، فيما بعد الحرب العالمية الثانية كان مبنياً على محورين أو قطبين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وأن أحد هـذين المحورين قد انسحب واستبدل أهدافه المبدئية الايديولوجية بأهداف عملية ـ براغماتية، الأمـر الذي جعـل انهيار البناء محتوماً، وجعل العالم ينتظر الآن نظاماً جديـداً خاليـاً من محور يستنـد إلى المبدئيـة الشيوعية. ومع أن الاعلام الـرأسمالي قـد بالـغ في الضجيج حـول تفسير هـذا التغيير في مـوقف الاتحـاد السوفيـاتي من رجوع عن تحليـل النظام الـدولي الراهن تقتضيـه طبيعـة الصراع بـين المعسكـرين كما تقتضيـه التطورات العـالمية الجـارية والأوضـاع الداخليـة لكل من المعسكـرين، ومخاطر المواجهة المستديمة بينهما إلى تصويره بأنه رجوع وتخل وانكسار للايديولوجيا الماركسيـة ككل ولالتزام الاتحاد السوفياتي بها. وقد يصح هذا التبسيط جزئياً إذا انتفى ما ينطوي عليه من التشويه نتيجة الضجة الاعلامية المبنيـة على الإثـارة، بشرط تحديـد ماهيـة وحدود المـرفوض من النظام الدولي القديم، وماهية وحدود الباقي من ذلك النظـام وماهيـة النظام الجـديد ومـوضوعـه وحدوده. إن أسلوب معالجة المشاكل الدولية، استناداً إلى التناقض والصراع التلقائي والأبدي بين وجهتي النظر الاشتراكية والرأسمالية والتهديد بالحرب بينهما، ومخاطرها المعاصرة على التنمية في العالم كله في حالة عدم وقوعها، وعلى حياة الجنس البشري وبقائه في حالـة وقوعهـا، قد يكـون هو العنصر المتغير من ايديولوجيا الاتحاد السوفياتي وأسلوبه في العلاقات الدولية، وهو عنصر ذو مدى واسع ويمثل تغييراً في العلاقات الدولية، وطريـق معالجتها ونتائجهـا ليس بالسطحي أو البسيط أو القليل، إذ إن الأهداف والـوسائـل والأساليب تختلط في العـلاقات الانسـانية وتتفـاعل متجـاوزة المتواليات الحسابية وتراكماتها إلى نتائج معقدة خارج التوقع والتحليل والحسابات البسيطة. وإذا ما أدخلنا التهديد بالحرب النووية وأسلحة الدمار الأخرى كوسيلة من الـوسائـل التي يلجأ إليهـا الطرفان من النظام القديم لتسوية القضايا الدولية ومعالجتها، لأمكن لنا تخيّل مقدار التغيير الذي أحدثه التراجع السوفياتي عن اعتماد هذه الوسيلة في النظام الدولي الجديد وعمقه.

- ٢ -

مهما يكن الخلاف بين المهتمين بمصير النظام الدولي يتداعى ويؤول إلى خلاف حول مصير الماركسية كايديولوجيا للتطور الانساني، وإدارة الاقتصاد، وما يتبع ذلك من المشاكل العالمية، فإن التساؤل العملي اليوم - إنما ينجم للعين البصيرة والمتطلعة إلى مواقع التغيير الحقيقية - ينطوي على ما إذا كانت القوتان العظميان - في عالم اليوم، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ستظلان القوتين الرئيسيتين في مركز التأثير في العلاقات الدولية في النظام الدولي المقبل؟ وهل ستبقى المشاكل الدولية تنتظر العلاج من اتفاق هاتين القوتين الرئيسيتين في النظام الدولي على التسوية المقبولة؟ وهل سيبقى الخلاف الايديولوجي والاصطفاف الايديولوجي الأساس في هذه التسويات كما تبقى الايديولوجيا الماركسية تحتل أساس الموقف السوفياتي وتمثله في أية تسوية للصراعات الدولية؟ هل يبقى التناقض مع الولايات المتحدة من حيث الأهداف النهائية حجر الزاوية في النظام الجديد مع اختلاف واسع المدى أو ضيق، قريب أو بعيد في دور كل منهما وفي أساليبه تجاه الآخر وتجاه العالم، سواء أكان نظاماً تعاونياً يحكمه تقدم كل منهما نحو أهدافه ضمن مساومات وحسابات مع الكتل الدولية الأخرى، أم تناقضاً وصراعاً تحكمه حرب باردة وحسابات استخدام القوة لدى كل من المعسكرين كما يحكمه الخوف من الحرب النووية؟

أم أن نظاماً مبنياً على محور واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية سيسود العلاقات الدولية، وهو ما يقضي به تبسيط المنطق المشار إليه آنفاً، بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي من موقفه القائم على المجابهة والصراع تجاه المحور الأمريكي في النظام القديم القائم على توازن المحورين. إذذاك فإن المنطق البسيط، أيضاً، يرجح أن تسود العلاقات الدولية خصائص المجتمع الأمريكي ومظاهره ومصالحه وقيمه الفكرية والادارية المبنية على فسح المجال لتطور رأس المال ولسيطرة الرأسمالية في تطورها المالي العالمي، متوازية مع قوى الانتاج الأخرى، ومتسمة بالأسلوب التنفيذي المباشر وبالتوجه الفكري البراغماتي ومسلحة بسياسات العصا الغليظة والتدخل الفظ، فيما تزعم أن لها حق التدخل فيه. وهي على كل حال خصائص توازن بين عوامل التعددية في القوى المؤثرة في قراراتها، هذه التعددية التي يمنحها التطور التقاني والاقتصادي والمالي المعاصر قوة للتطور والنماء، ويفتح لها آفاق المستقبل. كذلك تمنحها التجربة والتطبيقات الماركسية القديمة مرونة في التعامل مع قوة العمل الاجتماعية في العالم الرأسمالي ومع حركة التحرر الوطني في باقي أنحاء العالم، كما يهيىء لها الاحتكام إلى الرأي العام وطرق التعرف إلى اتجاهاته وسائل مفتوحة للتأثر والتأثير في الأوضاع التي يعكسها الحاضر، وإلى استشعار ما يحمله المستقبل من أمارات التغيير مما هو ضروري للوصول إلى قرار في أية مسألة دولية...؟

أم أن نظاماً ثالثاً مبنياً على تعدد القوى الدولية العاملة في النظام الدولي العام، تتربع فيه كل من أوروبا الموحدة، واليابان، والصين، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وتتمتع بدور عالمي يشارك الدولتين العظميين، على اختلاف في تأثيرات كل قوة دولية، وفي مدى مشاركتها تابعاً كل قضية من القضايا الدولية وفقاً لما يكتنفها من أوضاع اقتصادية وسياسية وجغرا - سياسية وعسكرية، سيسود العلاقات الدولية في عالم الغد، وسيعيد شكلاً ما من أشكال النظام الدولي، فيما بين الحربين العالميتين أو قبل الحرب العالمية الأولى، مع اختلاف أساسي في موضوع هذا النظام ناجم عن وجود السلاح النووي والتطور التقاني والتطور الاجتماعي المتسارعين في العالم المعاصر...؟

- ٣ -

الخلاصة أن مسألة استشراف الاتجاه الغالب في النظام الدولي الجديد ستكون من مسائل العصر النظرية المعقدة، وقد يصح أن تدخل في باب الدراسات المستقبلية المتصلة بتلمس الاستراتيجيات الحقيقية للقوى العالمية وتفاعلاتها، خلال المرحلة المقبلة من مراحل التطور التاريخي العالمي، أكثر من دخولها في باب تحليل وتأصيل عناصر معينة في النظام الدولي الجديد ورسم سياسة محدودة تجاهها للوصول إلى هدف معين أو الوقوف أمام أهداف أحد المعسكرات الدولية.

- ٤ -

إن مدى تأثيرات الرأسمالية المالية ومصالحها ورغبتها في تلوين العالم المعاصر وإدارته وفي تجديد الرأسمالية على المستوى التاريخي، ونجاحها في ذلك بالطريقة التي تغير بها موقف الاتحاد السوفياتي في العلاقات الدولية وانحسرت اندفاعاته المبدئية الاشتراكية وانعكاساتها على الصعيد العالمي، اضافة إلى تأثيرات القوى الانتاجية الأخرى، كما تطورت في العالم المعاصر، مثل قوى العمال والاداريين، وقوى التقدم التقني المتنامي وعواقبها وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي، والنظام الدولي وفي الحياة على الكوكب الأرضي، فوق تأثير الأقطار الماركسية في حركة تحرر العالم الثالث، وحركة الطبقة العاملة وحركات الحفاظ على البيئة، ومقاومة التلوث، والنزعة الانسانية على مستوى العالم كله؛ يضاف إلى ذلك خوف الرأسمالية المالية من المواقف المتصلبة التي قد تعيد إلى الحياة النظرة الستالينية إلى العلاقات الدولية، وتبعث منطلقاته الفكرية بما تمثله من تهديد لطريقة الحياة الغربية وقيمها؛ كل هذه العوامل، وكثير غيرها، جعلت النظام الدولي يميل هو الآخر إلى التعددية محتذياً الأنظمة الداخلية في دول أوروبا الاشتراكية، كعلاج موضوعي للمشاكل التي يضيق العالم بها في شقه الرأسمالي وشقه الاشتراكي وشقه المتخلف النامي. إن النظرة المنصفة والموضوعية، غير المستعبدة للشماتة الطفولية، والتي كثيراً ما بدت في الضجيج الاعلامي لصحف الاثارة وأغراضها الاعلامية الدعائية، لتدل على أن المعسكر الاشتراكي - والاتحاد السوفياتي على رأسه - قد سحب حقاً تأثيره وقواه من الممارسات والمواقف التي كان سائراً عليها منذ العشرينات والتي يطلق عليها في أدبيات السياسة اسم «الأسلوب الستاليني»، في معالجة مشاكل البناء الداخلي والعلاقات الدولية، وفي أسلوب صنع القرار المتعلق بذلك، وهي مواقف وممارسات ثار كثير من الجدل في الأدبيات الماركسية نفسها حول مدى ابتعادها عن جوهر الماركسية كنظام عالمي سياسي مأمول، أو كمنهج معرفي للتفكير، والوصول إلى الحقيقة في ميدان الاجتماع والاقتصاد والتاريخ. وكأي تغيير بهذا الحجم، ينجم عن انسحاب يطول الأسس والفروع في نظام متصلب وشمولي كالنظام الماركسي في تطبيقه في روسيا السوفياتية والعالم الاشتراكي، لا بد له في مراحله الأولى من أن يتسم بطابع المغالاة والمبالغة والحسم وأن تكون أصداؤه قوية وبالغة التأثير، وقد يعكس تجاوزاً على ميادين لم تكن مقصودة بإعادة النظر أو إعادة البناء أو التغيير. إذ لا يمكن تنزيه عملية بهذه الضخامة وتجري تحت ظروف من هذا النوع من الخطأ أو التشويه، لكن الموقف العام في الكتلة الاشتراكية جميعها لم يخرج، حتى الآن، لا من الناحية الفكرية التي تعبر عنها مبادىء البيريسترويكا والغلاسنوست وأدبيات القادة والاعلام السوفياتي، ولا من الناحية التطبيقية التي يعكسها الموقف السياسي في الدول الاشتراكية والاتحاد السوفياتي بالذات، عن

ارادة التغيير وتحجيمه بالحجم الذي لا يشمل إلا ما تحده حدود ما يعبر عنه بالأسلوب الستاليني، والذي كثيراً ما يتهم بمخالفة الأصالة الماركسية ويقابل بالرغبة في العودة إلى هذه الأصالة في التطبيق.

- ٥ -

ما زالت التعددية في دول أوروبا الشرقية تعكس، وفق المنهج الماركسي، تطور القوى النافذة في المجتمع، وما زال على رأس السلطة في هذه الدول عناصر شيوعية قيادية سابقة. وتبدو التعددية والمشاركة في الحكم في هذه البلدان بمصداقية أكبر في ظل التجمعات الوطنية التي تكونت مؤخراً، عما كانت عليه الجبهات الوطنية الشكلية التي كانت خالية من المحتوى الحقيقي، عدا أن الحكم والسلطان كانا يمارسان باسمها في النظام القديم في الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية. ويصدق هذا الوصف على بولندا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا، أما المانيا الديمقراطية - فهي الدولة الوحيدة التي يتعرض كيانها الدولي والسياسي إلى تغيير جذري نتيجة تعرضها للوحدة والذوبان في اتحاد الماني كبير. ومع أن الاتحاد الألماني المقترح والذي تعود فيه الدولتان الالمانيتان إلى دولة واحدة غير معروف الأبعاد والأحكام إلى الآن، فمما هو غير قابل للجدال الآن، من أحداث التاريخ القريب، أن الوحدة بين القطاعات المحتلة الأمريكية والبريطانية والفرنسية من المانيا فيما بعد الحرب العالمية الثانية - وهي ما كونت فيما بعد جمهورية المانيا الاتحادية الغربية - وبين القطاع المحتل من قبل الاتحاد السوفياتي - وهو ما كوّن المانيا الديمقراطية - كانت الهدف الأول للدبلوماسية السوفياتية منذ انتهاء الحرب العالمية حتى الخمسينات والستينات من هذا القرن، حيث بقي الاتحاد السوفياتي، قبل انشاء جمهورية المانيا الاتحادية الغربية، يطالب بتوحيد مناطق الاحتلال الغربية الثلاث مع منطقة الاحتلال السوفياتي. بل إن الاتحاد السوفياتي بعدها بدأ يضرب دبلوماسياً في حديد بارد - كما يقولون - للوصول إلى توحيد الرايخ الالماني تمهيداً لإعلان حياده في الحرب الباردة، وإتمام عقد معاهدة صلح تقليدية معه تنهي الحرب العالمية الثانية، وتكرس آثارها في أوروبا والعالم، حتى ليقال إن من الحقائق التاريخية الثابتة، الآن، أن الحصار العسكري البري الذي فرضه السوفيات على برلين لمدة طويلة كانت برلين تُمَوَّن خلاله جوياً مما كاد أن يودي بالسلام العالمي بين الحلفاء في حينه، إنما أعلن للضغط على الحلفاء الغربيين لإلغاء الخطط التي رسموها بتقسيم المانيا بتوحيد قطاعاتها الغربية في دولة موحدة مستقلة هي جمهورية المانيا الاتحادية، أو تأجيل هذه الخطط مقابل فك الحصار عن برلين تمهيداً لاستباق المعارضة حول المسألة الالمانية وتنفيذ ما بدأ من اتفاق حولها في مؤتمر بوتسدام، وهو التوجه الذي فشل الاتحاد السوفياتي في تحقيقه، وكان فشله هذا سبباً في إنشاء وتوطيد المانيا الديمقراطية كدولة المانية مستقلة، واتخاذ برلين الشرقية عاصمة لها وتطويرها بلدياً وعمرانياً تطويراً مستقلاً عن برلين الغربية، ومن ثم في إقامة جدار برلين فاصلاً وحامياً للعاصمة من تأثيرات القطاع الغربي من برلين.

ويعود الاتحاد السوفياتي الآن - في ما سمح به من الخطوات في المانيا الديمقراطية - إلى البحث والمفاوضة في المسألة الالمانية دون أن يثبت أنه قد فرط بأهدافه السابقة في وحدة الالمانيتين واعلان دولة المانيا موحدة، تميل إلى الحياد في الصراع الايديولوجي العالمي بين الرأسمالية والاشتراكية في صيغة شبيهة بالصيغة الفنلندية أو النمساوية اللتين أعلنت كل منهما حيادها تجاه المعسكرين الغربي والشرقي على الرغم من بقاء التركيب في كل منهما تركيباً هيكلياً رأسمالياً.

إن الاتجاه السوفياتي في الموضوعة الألمانية مدرج منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في شقين: الأول وحدة الدولة الألمانية، والثاني إعلان حيادها بين المعسكرين. وإذا ما نحينا جانباً، وبشكل موقت، الشق الثاني وهو حياد الرايخ الألماني بالنظر إلى التطورات التي انتابت العلاقات بين الشرق والغرب والتطورات التي انتابت جمهورية المانيا الاتحادية نتيجة انشاء الجماعة الأوروبية واستكمال وحدة سوقها الاقتصادية عام ١٩٩٢؛ ونظراً إلى أن ما اتفق عليه الجانبان السوفياتي والأمريكي بشأن الحياد الالماني في اجتماعات القمة، أو ما تفاهما بشأنه، بقي طي الكتمان حتى الآن، فلا بد من أن يكون للروح الجديدة في العلاقات بين الشرق والغرب أثر في مفهوم الحياد وطبيعته بين المعسكرين، ولا بد كذلك من أن يكون لدعوة غورباتشيف حول البيت الأوروبي الموحد من الأورال إلى الأطلسي أثر في مفهوم الحياد أيضاً. فهل في الباقي مما أعلن عنه من تطورات في المانيا الديمقراطية ما يقطع بتراجع الاتحاد السوفياتي عن سياسته لانتكاس أهدافه السياسية في وحدة الالمانيتين في دولة واحدة تتبنى الحياد تجاه المعسكرين؟ أو أن فيما أعلن عنه، حتى الآن، من الخطوات والتوجهات ما يدل على أن السياسة السوفياتية قد تتحقق أهدافها بمعنى جديد ووفقاً لظروف العالم المستجدة ولمفاهيم الحياد والصراع الدولي حسب تفسيرها في عصر أوروبا الموحدة والمنسجمة مع نظرة الكثير من المدارس الاشتراكية حتى القديمة منها، والتي اكسبتها الحياة دفعاً جديداً. فالرأسمالية الجديدة ومتطلبات الثورة الانتاجية المعاصرة، والتطورات التقانية التسليحية المعاصرة، بما يتفق مع متطلبات بقاء الجنس البشري والحضارة المعاصرة، ويتلاءم مع عنصر أساسي في السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع المعاصر، وهو بقاء النظام الرأسمالي قادراً على العطاء والنمو ومسايرة التقدم البشري وتطور القوى الانتاجية في العالم حتى الآن، كلها يمكن أن تكون أمارات على صحة الاتجاه الغورباتشيفي في ضرورة ارساء نظام دولي يساعد على التقدم نحو أهداف الاشتراكية الأساسية الأولى في دعم وتوسيع الحرية الانسانية تجاه العوامل التنظيمية التي وضعتها ضرورات التطور أمام الحرية الانسانية (كالرأسمالية، والدولة، والتعصب القومي والديني والاقليمي والعرقي)، والتي ثبت أن النظام الدولي السابق لم يستطع التغلب عليها على الرغم من اعتماده المواجهة المباشرة والرعب النووي لمواجهتها. وعلى كل حال ـ وحتى ضمن هذا الإطار الذي أخذت به الغورباتشيفية، وضمن هذه الحدود ـ فإن التغييرات التي تعكسها دعوات الرئيس السوفياتي على الوضع الدولي والعلاقات الدولية والداخلية في العالم هي تغيير أساسي وعميق.

ـ ٦ ـ

إن ما انطوت عليه دعوات الاصلاح التي أطلقها غورباتشيف، مما بلورها اصطلاحا «البيريسترويكا» و «الغلاسنوست» في جوهرهما الموضوعي، وفيما بدا تحت شعاراتها واقعياً من التوجهات والممارسات وأساليب التغيير، عندما وضعت بعض مقولاتها موضع التطبيق في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي نفسه، وفي مواقف الدول الاشتراكية تجاهها، أو فيما تثيره من ردود الفعل لأحداثها داخل دول المعسكر الرأسمالي، لتشير بكل وضوح إلى عمق الأثر الذي تركته الايديولوجيا الاشتراكية في العلاقات الدولية وفي أنماط معالجاتها، وفي مواقف الدول الكبرى والتجمعات الدولية، وما توطد من الأسس والأساليب فيها خلال العقود الخمسة المنصرمة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

لقد كانت تلك العلاقات الدولية بنيت وثبتت خلال تلك الحقبة من الزمن على أساس خطوط

حمراء يعترف بها الطرفان المتقابلان، وتمثل حدود كل منهما بمقابلة الطرف الآخر في المناطق والقطاعات التي تجمعهما فيها حدود موحدة أو مشتركة، كما تعكس المصالح الأساسية لكل من المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، فلا يسمح أحدهما للآخر بتجاوزه أو هدره أو عدم احترامه، إذ يحمي كل معسكر خطوطه بالتهديد النووي والحرب الشاملة، ويخندق خلف خطوطه لا يتجاوزها أو يتخطاها كما لا يسمح للطرف الآخر بتجاوزها أو تخطيها أيضاً، على أن يبقى النظام الدولي، في حدود المناطق غير الداخلة في هذا التفاهم المسبق خارج هذه الخطوط، قائماً على التناقض والتقابل والتنافس والسباق بين المعسكرين في تلمس الهيمنة والنفوذ الدوليين، واقتناص الفرص الدبلوماسية، أو العسكرية المحدودة، أو غير المباشرة أو التي لا تتطاول إلى التهديد بالحرب النووية أو الشاملة؛ وعلى أن يكون الوضع الدولي، بشقيه وبمجمله، مستنداً إلى السلام القائم على توازن القوة والسلاح النووي وتطوير التقانة العسكرية وتقابلها لدى المعسكرين.

- ٧ -

لقد توجه الاتحاد السوفياتي في دعوات غورباتشيف الأخيرة - مهما يكن قصده الخفي - إلى أوضاع استهدف فيها اقتناص فرص السلام والانفراج الدولي - أينما لاحت ومتى لاحت - بعيداً عن الكسب السياسي، تكتيكياً كان أم استراتيجياً، في الرهان المشترك على الاستحواذ على الهيمنة الدولية، ومستهدفاً الوصول إلى عالم تستطيع معه قوى السلام والتقدم الحل والبناء لمصلحة تقدم الجنس البشري، غير متأثر أو مأخوذ بحمى المنازلة التي طالما أثارتها التناقضات الايديولوجية بين المعسكرين والتنافس على المكانة والنفوذ الدوليين والمصالح المادية والمعنوية. إن الدعوات الغورباتشيفية قد سلكت عملياً سلوكاً أكسب هذه الشعارات التي رفعها الاتحاد السوفياتي منذ عشرات السنين مصداقية وثقة دوليتين، وذلك داخل المجتمعات والدول الاشتراكية وخارجها، الأمر الذي أدى بالوضع الدولي العام إلى تنامي المظاهر التالية فيه:

أ - تراجع الخطر المباشر الذي كانت الحركات الثورية في دول العالم الثالث تمثله للعالم الغربي الرأسمالي، كأسسه الايديولوجية وتنظيماته السياسية والاجتماعية ومصالحه الاقتصادية، وطريقة حياته وقيمه ومبادئه. هذا الخطر كان يأخذ طابعاً حاداً لأنه كان ينحو منحى كلياً رومانسياً، أما الآن فقد عاد الخط البياني لحركة التحرر يأخذ بالتسويات العملية المبنية على الاعتراف بتعددية القوى والايديولوجيات النافذة في دول العالم الثالث، والتي تستطيع، في هذه المرحلة، أن تفتح النوافذ في آفاق التقدم الانساني، وبتوازن هذه القوى المتعددة وتأثيرها في العالم الدولي المعاصر.

إن الحركات الثورية، وقد كانت في ظل النظام الدولي القديم، تتجه وتسلك سبيلاً كلياً شاملاً يستنزف كل امكانات الدعم والاسناد في المعسكر الاشتراكي. وقد يصل هذا الاستنزاف إلى حدود التطويح به بخطر التهديد بالحروب النووية، الأمر الذي يضيق أمام هذا المعسكر مهمة المناورة للمحافظة على السلام في الوقت نفسه مع تقديم الاسناد المطلوب للحركة الثورية، ويضع العالم في مواجهة الرعب النووي، وقد يوقع على عاتق الاتحاد السوفياتي عبء التراجع عن موقف يحمل في طياته الحظر على السلام، الأمر الذي يؤثر في مصداقية المناورة السياسية السوفياتية، وفي الثقة بجدية الاتحاد السوفياتي في مواقفه، وقد حدث هذا الأمر مرات عديدة في العقود الأخيرة، ومن أمثلتها ما حدث أثناء أزمة الصواريخ في كوبا وما حدث في الشرق الأوسط، أيضاً.

إن الحركات الثورية في بلدان العالم الثالث (آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية)، كثيراً ما رفعت من ناحية ايديولوجيتها الثورية شعارات تتجاوز فيها مرحلتها الوطنية ـ الديمقراطية أو «المرحلة الاشتراكية المعتدلة» نتيجة خطأ من قياداتها في تشخيص المرحلة، أو نتيجة رومانسية هذه القيادات، أو انتهازية بعضها، أو عزلتها عن الجماهير، وقد يسبب هذا الحال الوقوع في مخاطر جدية على السلام تهدد الوضع الدولي بالانفجار. إن الاتجاه المأمول الآن هو تراجع هذه الأوضاع والأخطار إلى حيث المواقع المبنية على الموضوعية والثقة بالنفس والجماهير، بما يخفف من مخاطر التصادم والحروب التي قد تحمل التهديد بالرعب الذري. كما يقابل ذلك في المعسكر الرأسمالي الغربي تراجع حركات التحرر، ومن ثم تراجع الخطر الفاشي الذي كثيراً ما كانت القوى الرأسمالية تسكت عنه أو تلوح به أو تسعى إليه عندما تسد حركات التحرير الوطني أمامها طريق النجاة. إن تراجع الخطر الفاشي في البلاد الرأسمالية يفسح المجال في هذه البلدان لتقدم الاتجاه الديمقراطي الشعبي المحقق للسياسات الملائمة لجماهير الكادحين وللديمقراطية الاجتماعية، واشتداد ساعد الجماعات الانسانية وجماعات حقوق الانسان والحفاظ على البيئة في المساعي الرامية إلى كسر حدة المبادأة الرأسمالية وجشع رأس المال المالي في بلدانها وبلدان العالم الثالث، مع ما في ذلك من عوامل المساندة لحركات التحرر عامة، وللتوجه لمصلحة الخير العام للبشرية.

ب ـ تنامي التوجه نحو التقدم العلمي والتقاني في اتجاه الصناعات والقطاعات المتصلة بالسلام والتعاون الدولي ونشر الرخاء والتقدم المادي والثقافي بين الشعوب (مثل تقانات الزراعة والطب وتطوير مصادر الطاقة والمحافظة على البيئة المحلية والكونية وانحسار التوجه نحو زخم تقانات التسلح ووسائل الدمار التي كان الوضع في النظام الدولي السابق يدفع إليها ويؤججها باستمرار).

ج ـ توطد أفكار الديمقراطية الاجتماعية التي يعبر عنها التوجه الاشتراكي في إدارة المرافق العامة، والتدخل في الاقتصاد الوطني لمصلحة الطبقات الاجتماعية المحرومة استجابة لموقع هذه الطبقات في عمليات الانتاج والاستهلاك وللزخم الذي أدت إليه الماركسية وبقية المذاهب الاشتراكية خلال القرنين المنصرمين (بعد الثورة الصناعية)، في الدعوة إلى نظام أعدل لتوزيع المكاسب المادية للتقدم الصناعي والاقتصادي في المجتمع.

د ـ اشتداد الاتجاه إلى استغلال الفضاء، وقيعان البحار، والجرف القاري، والحيلولة دون تفاقم التلوث وتدمير الطبيعة أو تشويهها مما ينجم عن تنامي الانتاج أو تنامي الاستهلاك، واشتداد الدعوة، في سبيل ذلك، إلى القيام بالمشاريع التي تتجاوز الحدود الدولية أو حدود مجموعة من الدول، إلى تبديل يؤثر في جغرافية الكوكب الأرضي، الأمر الذي تعجز عنه الأطر المعتمدة في النظام الدولي الحالي، ويثير مسألة تعاون دولي أشد عمقاً واتساعاً قد يصل إلى طرح أفكار واقتراحات الفدرالية العالمية ولو في مسائل وظيفية محدودة بتلك المشاريع.

هـ ـ قد يجد العالم الثالث، بدوله المحدودة الموارد، أن الحياة أكثر مشقة وصعوبة في المرحلة الأولى من النظام الجديد نتيجة انسحاب القوى الدولية التي كانت تتنافس مستعدة لمساعدته وبذل العون له. وبينما يبدأ المعسكران الدوليان الآن في التراجع والانكفاء على المشاكل الداخلية للدول التابعة لكل منهما، يبدأ نفوذ القوى الاقليمية في العالم الثالث في التنامي والازدهار، وهي قوى لم يصل تطورها المادي والثقافي والروحي إلى فهم أبعاد العصر الحديث ومشكلاته، بل انها لا تزال في غالب شعارات الحكم فيها، ومسالكها السياسية والاجتماعية،

واهتماماتها، ومفهوم السلطة فيها، تتمسك بقيم المجتمع الماضي، تنادي بها وتحن إليها وتتكىء عليها في الكثير من ممارساتها وصراعاتها ومعالجاتها لمشاكلها الدولية والداخلية، وحتى في مناسباتها البروتوكولية والاحتفالية. إن هذه الحال ستثير، لما ينجم عنها من العواقب والانعكاسات الدولية، معضلات للنظام الدولي الجديد ولأساليبه المستمدة من روح العصر الحديث ومن ضرورات وتطلعات التطور فيه، ومن الأخطار التي تتهدده كما يفهمها ويعالجها الكبار المسيطرون على المسرح الدولي والمسلحون بالفهم العميق للمشاكل والأخطار فيه.

إن الدول والقوى العظمى في الغرب والشرق المهيأة لأن تأخذ دوراً في النظام الدولي قد ركزت همومها الداخلية على تحقيق مبدأ السيادة الشعبية في السلطة السياسية القائمة على التعددية. أما في الخارج فإن هاجس هذه القوى هو السيطرة على النزاعات الدولية والأخذ بأسلوب التسويات بين المصالح المتباينة، والحيلولة دون ما يسبب النزاعات المسلحة وما تنطوي عليه من تهديد للوجود البشري بل للحياة البيولوجية في الكوكب الأرضي. وما دامت هذه القوى سينسحب تأثيرها أمام تنامي القوى الاقليمية، فإن نفوذها في معالجة المشكلات الاقليمية سيضعف لمصلحة القوى الاقليمية، علماً بأن الكثير من هذه القوى الاقليمية ما زال متخلفاً عن الماضي الذي لم يهزمه التطور السريع في أفكار الحكم والسياسة الذي جرى في القرن الأخير وما زال جارياً حتى الآن. إن كثيراً من القوى الاقليمية الممثلة بدول العالم الثالث في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لم تتطور بعد عن مرحلة ممارسة السلطان عن حق الغلبة أو حق الفتح، والنظر إلى الاقتصادات العامة بمعزل عن طبيعة حق الغنيمة، وإلى المواطنين ومصالحهم بوصفهم أساس السلطة لا بوصفهم رعايا فحسب؛ بل إنها لا تزال تمارس الحكم متذرعة بدعاوى التعصب العنصري أو القومي أو الديني أو العشائري. ولما كان الكوكب الأرضي قد أصبح، بفعل وسائل المواصلات والاتصال الحديثة، بيتاً صغيراً متقارب الأركان، فقد لا يتسع عصرنا الذري لمنازعات القوى الاقليمية بأساليبها وقيمها المتخلفة من الماضي، وقد يؤدي نظام يرى فيه الكبار المسؤولون أنفسهم أمام تحدي قوى اقليمية غير مسؤولة في مواجهة جديدة بين الطرفين قد لا ترى صعوبة في أن تجد لها تنظيراً مقبولاً في نظريات الشمال والجنوب، والمركز والمحيط، سواء أكان سببها الهيمنة الاقتصادية الحقيقية أم تغطية تخلف ثقافي قد يؤدي إلى الهيمنة الاقتصادية حالاً. إن ما يدور في أقطار العالم الثالث، الآن، وبين بعضها من الصراعات التي تغوص فيها أقدام شعوب هذا العالم في القرن الحادي والعشرين للميلاد، بينما لا تزال رؤوسهم وأفكارهم تائهة في مجاهل القرون الأولى لمؤشر على ما قد يصيب النظام الدولي، في مراحله الأولى على الأقل، إذا ما تحقق انحسار القوى الدولية فيه لمصلحة القوى الاقليمية. ولعل في موقف الصهيونية من الدعوة لإنشاء دولة فلسطينية فوق التراب الفلسطيني لأوضح مثال على سلبية القوى الاقليمية المستندة إلى الدين أو العرق أو الأسطورة على الرغم من قناعة غالب القوى الدولية بدعوى إنشاء الدولة الفلسطينية التي تنسجم مع روح التسويات وموازين القوى العالمية.

و ـ وقد يفسح المجال، في المدى الطويل، أمام عناصر التقدم العلمي والفني في الانتاج لا سيما التقدم في الزراعة مما يعتبر ثورة جديدة بحق، في الأبعاد الكمية والنوعية والسلالية في الانتاج الزراعي وما يرتبط به من انتاج حيواني وصناعي، إلى أن يطول ويؤثر في البنى الاجتماعية القديمة التي كان نظام الانتاج الزراعي القديم يستند إليها ويقومها والتي كانت تستمد من تنافس النظامين الرأسمالي والاشتراكي بعض مقومات قوتها على البقاء. وقد تجد هذه البنى نفسها معرضة لزلزال الثورة الانتاجية الزراعية الحديثة.

إن كثيراً من الأفكار والممارسات الخاصة بالتعصب العرقي والقبلي والعنصري والديني والقومي تتراجع الآن بعدما فقدت السند من تناقض وتنافس النظامين العالميين الاشتراكي والرأسمالي وفي وجه ما تتعرض له من التغييرات التي يبعث عليها تطور الانتاج الزراعي. وكما حدث للصناعة الحرفية المشرقية، حينما انهارت وذهب إلى الأبد النظام الحرفي الاجتماعي المنبثق عنها، وهو نظام النقابات الحرفية المشرقي، تتعرض، الآن، البنى الاجتماعية الزراعية الانتاجية لتطور تقانة التكوينات البيولوجية ونظام التحكم في الانتاج الزراعي والحيواني المرتبط به. وقد تنهار هذه البنى الاجتماعية التي ما زالت إلى الآن أساساً في القيم التي تأخذ بها مجتمعاتنا الزراعية، وقد تكون دراسة آثار هذا الانهيار في كثير من مؤسساتنا الاجتماعية موضوعاً صالحاً للدراسة منذ الآن.

ومن المهم الاشارة إلى أن انهيار البنى الاجتماعية والانتاجية الزراعية، نتيجة الثورة الزراعية التقانية في مساراتها المختلفة، كان ينبغي التعرف إليه حتى لو لم تحدث التغييرات في النظام الدولي للعلاقات بين القوتين العظميين، ولكن وتائر سرعة انهيار هذه البنى ستتضاعف نتيجة انسحاب القوى الدولية العظمى وايقاف السند المباشر وغير المباشر الذي كان يهيىء تناقضها للبنى المذكورة.

ز - وقد يتم في ظل النظام الدولي الجديد الذي تتجه فيه القوى العظمى إلى التعاون لحل المشاكل والمعضلات الدولية، تنامي شعور المجتمع الدولي بالحاجة إلى حكومة عالمية محدودة بحدود الوظائف التي تفرضها مشاريع التعاون. وقد تنشأ في المرحلة الأولى إدارات تتولى الاشراف على هذه المرافق أو إنشاءها، ملحقة بهيئة الأمم المتحدة، أو غيرها من المنظمات الدولية أو الاقليمية، الأمر الذي يثير التطلعات إلى اصلاح نظام الأمم المتحدة، وتغييره من نظام أقامته هواجس الحفاظ على سيادة الدول والاستقلال الذي مزقته الحرب العالمية الثانية، إلى نظام مبني على الاشتراك في السيادة، تدفع إليه ضرورات التعاون الدولي لإدارة المرافق العالمية المشتركة.

ح - ومما يقع في دائرة الاحتمالات المنظورة التي تقوم في ظل النظام الدولي الجديد أن التطور الديمقراطي في العالم، في الشرق والغرب والعالم الثالث، سيجري وقد يتم بعيداً عن التهديد الذي يبعثه تقابل المعسكرين والحرب الباردة، وعن التشنجات والتعقيدات الناجمة عنها، وهو أمر فيه من الايجابية الشيء الكثير المتعلق بتقدم الملايين من بني البشر في مختلف القارات.

ط - ومن العواقب المهمة للنظام الدولي الجديد نذكرها أخيراً، إذ ليس هو بآخرها لأن هذه العواقب سيلازم بعضها نشوء النظام وسيلازم الآخر تطور هذا النظام في بعض مراحله، لذلك يستحيل الإلمام التام بجميع عواقب النظام الجديد منذ الآن.

ستكون القرارات الدولية أكثر تعقيداً وتركيباً في ظل التعاون والانفتاح الدوليين، ذلك أن السياسات الأمريكية سيتزايد توجهها إلى أن تكون ممثلة لمحصلة تفاعل مركب وجدلي لقوى داخلية وخارجية متعددة، وقد تكون متوازية أو متناقضة، بعضها قديم وبعضها جديد، وكذلك الأمر في الاتحاد السوفياتي، حيث كان النظام القديم يسند المصالح ووجهة النظر الاشتراكية المضادة لوجهة النظر الأمريكية في أي قرار دولي - كما هي مبسوطة في النظرية الماركسية المناقضة للرأسمالية - وكان ذلك ما يحدد الموقف والقرار السوفياتي. أما في النظام الدولي الحاضر فإن القوى العديدة التي أتاحت التعددية لها أن تعمل داخل الاتحاد السوفياتي والمصالح المرتبطة بها والقوى الدولية والاجتماعية المؤثرة خارج الاتحاد السوفياتي، والمصالح المرتبطة بها، سيتزايد

وزنها في صنع القرار السوفياتي وفي طبيعة القرار نفسه، هذا عدا ما سيثيره احتمال توسع القوى المهيمنة على النظام الدولي وتنامي التأثيرات التي تمارسها التجمعات الدولية الكبيرة (أوروبا واليابان والصين والعالم الثالث)، وأعضاء الأسرة الدولية منفردين فيه، لا سيما الدول ذات الحجوم الكبيرة والموازين المستقبلية الواعدة (البرازيل، استراليا، الأرجنتين وغيرها).

لذلك فإن العمل السياسي على جبهة النظام الدولي الجديد يجب أن يبدأ من العمل في داخل الكتل الدولية المؤثرة لتكوين التوازن المطلوب فيها، قبل أن يجري في داخل أوعية النظام الدولي، لأن العمل في داخل الدول والتجمعات الدولية هو الأساس للحصول على قرار دولي.

إن العمل الدبلوماسي العربي بمعنى «وضع الامكانات العربية في الكفة العربية من الميزان الدولي بالطريقة المقبولة قانوناً في العالم المعاصر» هو العمل المطلوب والمجدي بالنسبة إلى مشاكلنا الدولية، إذ ليس كافياً فهم العمل الدولي على أنه «اعلان المواقف بروتوكولياً»، فحسب.

إن مهام جديدة وحقيقية تنتظر الدبلوماسية والاعلام العربي داخل الدول والتجمعات الدولية النافذة في أجهزة النظام الدولي والمؤثرة في العلاقات الدولية، وهو عمل لا يكفي فيه التعريف الكلاسيكي للعمل الدبلوماسي فحسب، بل إنه بحاجة في تطوره الراهن إلى البحث عن، وحشد واستعمال، كل ما يتوافر من عناصر القوة الدولية في مفهومها المعاصر لمصلحة وجهة النظر العربية في أي توازن دولي استعمالاً يتوافر للعالم على سماعه والأخذ به بالطريقة المعروفة والمقبولة من قبل أعضاء النظام الدولي. ومن الواضح أن هذه المهام واسعة ومعقدة ومنتشرة على الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرسمية والشعبية في الكتل الدولية المختلفة.

- ٨ -

إن تنامي نفوذ العناصر المالية وهيمنة رأس المال المالي وعمليات انتقاله واستثماره لا يزال لها - كما يبدو - أفق مفتوح في النظام الاقتصادي والانتاجي على صعيد العالم كله، ولا تزال تفتح أمام النظام الرأسمالي فرص التقدم ومنافسة النظام الاشتراكي من مواقع قوية متقلبة، وستبقى كذلك فترة طويلة من الزمن ما دامت التعددية والليبرالية واللجوء إلى الأغلبية العددية الانتخابية في الانتخابات العامة والاستفتاءات، بل البرلمانية أيضاً، تهيىء لها سبل تلمس عللها وأساليب معالجة هذه العلل وتجاوزها كما تهيىء لها الشرعية المتسقة مع توجهات القوى الطبيعية في المجتمع وتوازنها البيئي. وبذلك تكون هي الأساس في القرارات الدولية أيضاً، إذ سيبقى النفوذ لمصلحة رأس المال، ورأس المال الدولي وقوى الانتاج الأخرى، كبيراً في أي توازن يؤدي إلى صدور القرارات الدولية، ومن ثم وعلى المدى الطويل والاستراتيجي، ستتراجع العوامل الأخرى من قومية ودينية واجتماعية في التأثير في قرارات النظام الدولي، وفي تحديد المواقف الدولية أمام تأثيرات رأس المال المالي والقوى الاقتصادية والانتاجية الأخرى، إلا في الحالات التي تتوازى فيها هذه العوامل، محققة الوصول إلى أهداف مشتركة. وقد يكون النزوع نحو الوحدة العربية، في هذا المجال - بما يعنيه من اقتصادات الحجم الكبير في الانتاج والاستهلاك والتبادل - من الحالات الواضحة التي يتوازى فيها خطأ السير بين العوامل الاجتماعية التقليدية (من قومية ودينية وجغرافية وتاريخية)، مع العوامل الاقتصادية والانتاجية في الوصول إلى هدف موحد هو التوسع الاقتصادي الذي لا تناقض فيه.

على أن وضوح هذا العرض لا ينفي ما ينطوي عليه من تبسيط قد يبعث على التضليل، إذ لا يمكن انكار أن ظاهرة الوحدة العربية واسعة وعميقة ومتشابكة وأن السعي إليها يتصل في جوانبه المتعددة بتحليل موقف القوى الانتاجية العالمية، قوة العمل والادارة والتقانة ورأس المال على الخصوص، وموقف الشركات الدولية، والتجمعات الاقتصادية والدوائر السياسية الحاكمة والنافذة الكلمة في العالم، وتوازناتها، اضافة إلى مواقف الدول ومصالحها وتوازناتها. هذه كلها عناصر غير ثابتة ولا مستقرة، بل هي تتوطد الآن وفي كل أيام التاريخ، في وجه قوى التغيير العاصفة التي تلحق الانتاج المادي: أسسه وقواعده وحجمه، والطاقات المحركة له، وأشخاصه، والنوازع غير المادية التي تؤثر فيه أو تحيط به، وتلوّن مسيرته التاريخية نحو أهدافه.

- ٩ -

إن التوقعات الغالبة المتصلة بمصير النظام الدولي تميل إلى القول بوضع تتعدد فيه المحاور الدولية المؤثرة في صنع القرار الدولي، أو المؤدية إليه أو التي تملك الكلمة النافذة في أوعيته ومؤسساته، إضافة إلى أن القرار الدولي سيمثل حصيلة تفاعل ما يتقرر داخل هذه المحاور من علاقات قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية. وعليه فسيعتمد القرار الدولي على التوازن داخل الولايات المتحدة الأمريكية والتوازن داخل الجماعة الأوروبية وداخل الكتلة الاشتراكية واليابان وغيرها من المحاور الدولية، ثم ما يتوازن داخل أوعية العلاقات الدولية من تشابك توازنات المحاور الدولية وتفاعل عناصرها المعقد. وقد يتوجب، هنا، على متتبع التغييرات في النظام الدولي مما تتوالى مظاهره في الساحة السياسية، أن يقر مقدماً بأن دعوة البيريسترويكا والغلاسنوست جاءت بإصلاح النظم في داخل الدول الاشتراكية، وبالانتقادات التي وجهت إلى السياسات والسلطة في دول أوروبا الشرقية، وسجلت بذلك ـ فوق مظاهر الانتصار الدعائي للرأسمالية وأساليبها الاقتصادية والسياسية ـ انتصاراً لمقولة أخرى كانت تقول بأن التناقض الرئيسي في العالم لا يكمن في صلب النظام الرأسمالي بين قوة رأس المال وقوة العمل، بل في التناقض بين شمال العالم وجنوبه، أو بين المركز والأطراف، أو بين العالم الصناعي الغني والدول الفقيرة، ومن تضمهم من جماهير آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، من حيث هي جماهير متأخرة، في تنظير مسؤولية تأخرها هذا على تاريخ تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ثم المالية بين الدول الغنية، والجماهير في المناطق الفقيرة من العالم. وتختلف بذلك عن التفسير الماركسي في اعتبار التناقض الرئيسي هو التناقض بين رأس المال والعمل على نطاق العالم كما هو محور التناقض في الدول المتقدمة أيضاً، ولكن يتماشى مع الماركسية في أنهما يضعان حجر الزاوية في ايديولوجيتها: الدعوة إلى تغيير ثوري يزلزل العلاقات الدولية التقليدية ويبعث الحياة في مشروعية وضرورة الثورة المستمرة، وفي الاممية بعد تلوينها بالمنظور الجديد. وكنتيجة من نتائج تباين بلدان العالم ودوله المختلفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفيما تستهلكه من الموارد الطبيعية العالمية وتباين جماهير الكوكب الأرضي في التقدم والسعادة والازدهار المادي والثقافي والاستقرار السياسي، سيبقى وارداً في أفق احتمالات التغييرات عودة تكتل دولي جديد اشتراكي ديمقراطي، يحمل السمات النظرية للثورة الماركسية القديمة، ويرث مجلس مجموعة دول التعاضد الاشتراكي (الكوميكون)، ويعيد إليها تضامنها في موقع قريب أو مقابل للجماعة الأوروبية، بعد أن ينزع منه فتيل السلاح والمقابلة العدائية مع المعسكر الرأسمالي.

إن التقارب بين دول أوروبا الشرقية قومياً (السلافية) ودينياً (الاورثوذكسية)، وتأثيرات

الماضي القريب (حلف وارسو والكوميكون والنظام الماركسي فيها)، اضافة إلى تشابه مشاكل مواجهة المعطيات والأوضاع التي تتطلبها عمليات إعادة البناء في دول أوروبا الشرقية، ثم سلبية النظام الرأسمالي وسلوكه المبني على المقارنة الحسابية للأرباح المادية المحضة التي قد تتطلبها عملية المساعدة على إعادة البناء في الدول الاشتراكية، وميل رأس المال إلى التحكم والسيطرة تاريخياً، قد تكون كلها أسباباً في قيام التكتل الاشتراكي الديمقراطي المستقل، وقد تدفعه إلى مواقف راديكالية تجاه المعسكر الرأسمالي. وقد يكون في الموقف المتحفظ، إلى الآن، الذي وقفته الولايات المتحدة وبعض الدوائر الأوروبية من مسألة بذل العون لاقتصاد دول أوروبا الشرقية وما أخذت هذه الدول تعانيه للخروج من أزمتها التي زادت التغييرات من حدتها ما يشير إلى هذا الطريق.

- ١٠ -

وقد يكون من أمّات المسائل التي تشير إليها الأحداث الراهنة وتركز عليها الأخبار هي معرفة مصير «فكرة أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢» وهل يستمر اندفاعها وتتجه إلى التأطير السياسي فوق إطارها الاقتصادي/ الثقافي/ الاجتماعي المخطط؟ أم أنها ستتراجع منكفئة على نفسها نتيجة أن من أسباب نشوء الجماعة الأوروبية في الأصل هو مواجهة التنامي الشيوعي في أوروبا والعالم؟ أم أن عوامل أخرى (اقتصادية واجتماعية وتاريخية وسياسية وأمنية) لا علاقة لها بتفاقم النفوذ الشيوعي وتفاقم تهديده لطريقة الحياة الأوروبية هي التي ستقوم بالدور الفعال في حث الدول الأوروبية على استمرار الاندفاع نحو أوروبا الموحدة، وهو ما يبدو أنه الاتجاه الغالب الآن، ويتم بحثه والدعوة إليه في اطار من التنسيق بين فرنسا والمانيا الاتحادية، والتعاون بينهما لاكمال الترتيبات السابقة المتعلقة بالوحدة النقدية الأوروبية، وبالتعاون السياسي والدستوري بين دول الجماعة الأوروبية.

إن الدعوات إلى الفدرالية الأوروبية قد نشأت لظروف وأسباب مادية وثقافية قبل ثورة تشرين الأول/ اكتوبر في الاتحاد السوفياتي، والتهديد الطبقي الذي بعثه الماركسيون في وجه الرأسمالية وأوروبا الغربية. وقد استمرت هذه الدعوات إلى الآن، لذلك فقد لا تنكسر حدة الاندفاع نحو الفدرالية الأوروبية بناء على التغيرات في النظام الدولي.

- ١١ -

وقد يكون من باب البحث في الممكن في ظل الصعوبات التي قد تثار أمام الأنظمة الجديدة في أوروبا الشرقية، وفي ظل الأزمات التي تثيرها ادارة رأسمالية الاقتصاد، بعد عقود من الادارة الاشتراكية التي تمتعت بالاستقرار في تلك الدول، وإن لم تتمتع بالجاذبية؛ كما قد يكون للتطورات التي تتعرض لها الرأسمالية في بلدان الغرب والأزمات الهيكلية الدورية الملازمة لها، وعواقبها في بلاد الغرب والشرق ما يؤثر في فكرة أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ سلباً أو ايجاباً، في حدود الجماعة الأوروبية السابقة أو يتعداه إلى شعار أوروبا المتحدة من الأطلسي إلى الأورال، أو ما أطلق عليه غورباتشيف اسم «البيت الأوروبي».

إن عناصر السياسة الجغرافية (الجيوبوليتيك) والاقتصاد والتقانة والتاريخ الثقافي الموحد

تؤيد هذا الاتجاه المرجح لوحدة أوروبا، ولكن كان يقف ضدها التنافس والخصام بين الدول الأوروبية الكبيرة وقومياتها المختلفة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها. كما كانت الثورة الماركسية وتوجهها المبدئي الطبقي ومناهضتها لاستقرار المعسكر الرأسمالي في أوروبا من أسباب تعثر هذا التوجه أيضاً...

- ١٢ -

وفي كل الحالات تبقى الاحتمالات قائمة بتكوين تعاون سياسي اشتراكي - ديمقراطي في أوروبا جميعها بين جماعة الدول الغربية ودول أوروبا الشرقية، أو ببقاء أوروبا الغربية ضمن صيغة التعاون التي يُحددها نظام الجماعة الأوروبية دولاً مستقلة تتقابل مع تكتل اشتراكي ديمقراطي يخلف حلف الكوميكون، أو انهيار حلف الكوميكون وبقاء دولة مستقلة تتعامل مع الغرب، كل دولة على انفراد. إن كلاً من هذه الاحتمالات إنما يتوقف على طبيعة التطورات العالمية الايديولوجية والسياسية واتجاهاتها ونوع المشاكل التي ستثار في المسرح الدولي في المستقبل القريب وأهميتها. وعلى كل فإن عدم تكوين التكتلات الدولية في شرق أوروبا أو غربها سيضعف من نفوذ أوروبا في التوازنات الدولية الجديدة، وقد يؤدي إلى خروج بعض دول أوروبا الغربية أو معظمها من المكتب القيادي للنظام الدولي، وبذلك تضعف التأثيرات الأوروبية في عالم الغد.

- ١٣ -

إن ما يحدث الآن في الاتحاد السوفياتي من تململ قومي اتخذ طابعاً حاداً في بعض جمهورياته الآسيوية والأوروبية، وما ستسفر عنه الأساليب والتوجه الغورباتشيفي لمعالجتها وحلها سلمياً، سيؤثر تأثيراً كبيراً. لا بل إن الشكوك لتتطاول من قبل بعض الجهات السياسية النافذة في العالم إلى حد الوصول إلى الحديث عن مصير الغورباتشيفية والتوجه الغورباتشيفي نفسه.

ومن المسائل المهمة التي يجدر الاهتمام بها باعتبارها من بعض فصول البحوث المتعلقة بالنظام الدولي الجديد (طبيعة تطوره وآفاقه) هو الوضع الياباني وأهمية قوة اليابان الاقتصادية ثم العسكرية ودورها في النظام الدولي الجديد. وما هو مصير بلدان الشرق الأقصى التي تقدمت اقتصادياً وموقفها من الفلك الياباني المجاور، وهل سيكون لليابان - وهي العملاق الاقتصادي في الشرق الأقصى - نفوذ سياسي موازٍ لاقتصادها في النظام الدولي؟ أم أن نفوذها السياسي إنما يتناسب طرداً مع امكاناتها العسكرية، الأمر الذي يحملها أعباء تشكيل قوى عسكرية ضاربة، سواء أكانت أعباء مالية أم اقتصادية أم سياسية؟ وقد تكون عسكرة اليابان سبباً في الضغط على قواها الاقتصادية ونفوذها العالمي، لا سيما إذا ما وقفت في وجه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر محتمل وإن كان غير موكد الآن. وقد يتوقف على تطور الموقف الدولي وموقف الاتحاد السوفياتي على الخصوص، لا سيما أن هناك مشاكل اقتصادية وتجارية ضخمة تفصل مصالح اليابان عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد نصل هنا إلى التساؤل عن موقف جمهورية الصين الشعبية من النظام الدولي الجديد، وعما إذا سيتحقق فيها ما هو مفروض من أنها ستقود التوجه الماركسي السابق، دولياً، وأنها ستدعو إلى الاستقلال عن السوق الرأسمالية، وإن لم تكن من حيث الواقع في وارد المواجهة مع

هذه السوق ليس الآن فقط، بل منذ مرحلة سابقة بالنظر إلى تأخر امكاناتها الاقتصادية ونفوذها الأدبي والثقافي في العالم المعاصر. إن موقف الصين قد يعيد بشكل أصغر حجماً وأقل تأثيراً وأبعد تحقيقاً مقولة تناقض العالمين الرأسمالي والاشتراكي. كما قد تتصدى لقيادة حركة التضامن الأممي الدولية ضد الرأسمالية، وتعمل على مساعدة العالم المتخلف في مجهوداته الانمائية. وقد يسهل مهمة الصين هذه كونها بلداً آسيوياً فقيراً من بلدان الجنوب في العالم أو من أطرافه، وقد يسهل ذلك أيضاً مهام رص الحركات الثورية البديلة للماركسية مع الماركسية التقليدية في تكوين محور مبدئي ثوري جديد يوحد الطبقات والقوى الثورية في العالم ويوضع في ميزان القوى الدولية لمصلحة المبدئية الاشتراكية وضد العالم الرأسمالي. وقد يؤدي ذلك إلى تكوين تكتل دولي كبير ومؤثر في المستقبل إذا تنامت قدرة المحور الصيني على القيام بدوره في مناورات التكتلات الدولية الأخرى، إذا نشأت وأدت إلى وضع دولي ذي محاور عديدة كما هو المأمول. إن المحور الصيني يقع، جغرافياً، في محيط التجمعات السكانية والدول التي يبلغ تعداد سكانها العديد من مئات الملايين (الهند واندونيسيا وباكستان والباسيفيكي والاتحاد السوفياتي)، ولها تأثيرات تاريخية وثورية في هذه الأجزاء من العالم، كما أن تأثيراتها في الخطوط البحرية إلى أمريكا والشرق الأوسط كبيرة، ولكن تبقى قدرتها الاقتصادية التقانية الانتاجية محدودة وتبقى أساليبها على التحرك الدبلوماسي لمعالجة المشاكل الدولية متخلفة نتيجة ذلك، الأمر الذي سيؤدي إلى أن يأخذ البناء فيها جهداً كبيراً.

- ١٤ -

ومهما كانت العناصر التي ستكوّن المحاور المؤثرة والنافذة في النظام الدولي الجديد، ومهما كان وصف هذا النظام أحادياً أم تعددياً، جبهوياً أم متعاوناً، فإن القضايا التالية ستكون من القضايا المتسمة بالأولوية في وقائع أعماله.

(١) الثورة الاشتراكية العالمية، ومستقبل الاشتراكية في أوروبا الشرقية ومناطق الشرق الأقصى وبعض دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، وأثر ذلك في النظام الدولي الجديد.

(٢) مستقبل التوجه القومي والديني والتجمعات الاقتصادية في ظل التقدم التقاني والحيوي الزراعي، وتقدم التقانة الصناعية وتقانة الفضاء والاتصالات، وبحوث الفضاء وقيعان المحيطات، وأثر ذلك في البنى السياسية والاجتماعية العالمية، وفي الكيانات السياسية الكبيرة والصغيرة.

(٣) الوحدة الأوروبية، وهل ستبقى العوامل التي حملت دول أوروبا الغربية عليها على اندفاعها؟ وما هو الموقف المتقابل بين هذه الدول والاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية في ما يتعلق بالوحدة الأوروبية؟ وما هو الموقف الأمريكي إذا ما تباطأت المواجهة بين الرأسمالية والاشتراكية في أوروبا ومالت إلى التعايش والتعاون أو الاندماج؟ وهل العوامل الأوروبية المحضة كافية للقيام بما يتطلبه الاندفاع نحو الوحدة الأوروبية، أم أن الاستقرار المبدئي الاشتراكي وردود الفعل الأمريكية ضرورية للإبقاء على زخم هذا الاندفاع؟

(٤) التنمية في العالم الثالث وإعادة البناء في أوروبا والعلاقات الاقتصادية الدولية، فلهذا الموضوع صلة وثقى بالتحليل العلمي لتوجه الاقتصاد الدولي نحو التركز والاستثمار المالي

والكوزموبوليتية، وتتنامى أهميته في أجواء التغييرات الواسعة المدى في الفكر والتطبيق الاقتصادي، على نطاق العالم الثالث والدول الاشتراكية. وستبقى جملة التجارب والممارسات المتعلقة بنمو المراكز الرأسمالية في الشرق الأقصى (كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان، الفيليبين، سنغافورة، وتايلاند)، ومشاكل التقسيم الدولي للعمل، والكفاءة الانتاجية وارتباطها بعوامل الانتاج المختلفة، والاهتمام بتركيز التطور التقاني وأثره في موضوع الانتاج والنمو الاقتصادي، اضافة إلى الأحاسيس الانسانية؛ منع التلوث وتبديد الموارد والحفاظ على البيئة الطبيعية، والاهتمام في توزيع الخيرات المادية توزيعاً عادلاً ومتكافئاً في العالم، وأثر ذلك في مناطق العالم المتباينة وتجمعاته، وغير ذلك من الموضوعات ذات الأثر الكبير في سعادة وتقدم العالم الرأسمالي المتقدم، والعالم النامي المتخلف وتضامنهما المشترك.

(٥) إن العلاقات الاقتصادية الدولية ستثير، حتماً، موضوعات ديون العالم الثالث، والنظام النقدي في العالم، ومحاولات تحرير التجارة الدولية، وأسعار المواد الأولية، والنظام الاقتصادي الجديد، وبحث خصائصه على أساس وحدة المصير البشري ووحدة مصير سكان الأرض، نتيجة تكافلهم بالاشتراك في الابحار بها وارتباط وجودهم بالضمان المشترك لأمنها وسلامتها.

(٦) إلى غير ذلك من الموضوعات التي تنبثق من التطورات الجارية ولا يمكن أن يحيطها الحصر والاحصاء والتنويه.

- ١٥ -

وفيما يتعلق بالمهام التي تثيرها الموضوعات المتعلقة بالنظام الجديد، فيما يتعلق بوطننا العربي خاصة، فإن التوجه المطروح الآن هو الحث على توسيع اقتصادات دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي استجابة للتوسع الانتاجي في أوروبا الغربية وأمريكا والعالم الرأسمالي، نتيجة التطور التقاني والثورة الانتاجية العالمية الجديدة، وذلك في توجه يقصد إلى اصلاح الهياكل الاقتصادية والبنى المختلفة ثم الصعود بالاقتصاد إلى مراحل النماء أو الاستعانة في ذلك بالقوى الاقتصادية والاجتماعية كافة ومن بينها قوى السوق.

وقد يؤدي هذا التوجه إلى وضع ضغوط على السيولة النقدية في النظام المصرفي والمالي العالمي، الأمر الذي يترك أثراً سلبياً في الدول ذات الحسابات المدينة في مجموعة البلدان العربية، وهي البلدان الأكبر مساحة والأكثر سكاناً وعدداً في مجموعة البلدان العربية. كما أن ذلك سيزيد من شدة الضغوط لربط اقتصاد البلدان العربية المتبقية الدائنة بالنظام المالي الغربي، وذلك باستدراج أرصدة النفط العربية واستجلابها كودائع في النظام المصرفي العالمي، حيث يمكن استغلال فوائضها في تمويل الطلب على رأس المال في أوروبا الشرقية والاتحادالسوفياتي وبقية بلدان العالم. ولما كان تطور الرأسمالية قد عمل على الأخذ بتصدير رأس المال النقدي كوسيط لتدوير وتصدير رأس المال الانتاجي المطلوب، فسيتزايد الطلب على ما يسمى «اليورودولار» و «البترودولار»، وبقية العملات التي تستثمر بها واردات النفط الفائضة. وقد يكون ذلك سبباً في سماح السوق النقدية والمالية العالمية برفع أسعار النفط المصدر من المنطقة العربية، تمهيداً لأن تتوافر في هذه السوق الفوائض من العملات الأجنبية المطلوبة لإعادة استثمارها في تمويل تصدير المنتوجات الرأسمالية إلى البلدان المستوردة لرأس المال، لإعادة البناء والتعمير على نطاق العالم كله

ولاقتناص المنافع والأرباح المادية والسياسية الناجمة عن هذه العمليات، وهي منافع وأرباح لها ثقلها المباشر وغير المباشر في أية موازنة أو علاقة دولية.

وتثور، هنا، نقطة مهمة جديرة بأن نستخلصها وهي ضرورة وضع ميزة البلدان العربية في موضوع فوائض النفط (ميزة كون البلدان العربية من مصادر الاحتياطي الأساسية لتوفير الفوائض النقدية الضرورية للإعمار أو لإعادة الاستثمار، ولخلق الكتلة النقدية الضرورية لذلك)، لمصلحة قضايا العرب الدولية الأساسية، وذلك بالسعي إلى إنشاء الأجهزة والمؤسسات اللازمة لتمويل عمليات التنمية في الدول الاشتراكية، وعدم ترك فوائض النفط في يد مؤسسات التمويل الغربية وأسواقها المالية والنقدية، فقد تستعملها في الضغط على دول أوروبا الشرقية أو غيرها وعلى النظام الدولي، بما لا يتفق ـ بل قد يتناقض ـ مع المصالح والمواقف العربية الأساسية. وغير خافٍ أن موضوع الفوائض المالية والأرصدة المالية والسيولة النقدية العالمية تشكل مسائل فنية وإطارية واقتصادية وسياسية شديدة التعقيد، لا تكفي فيها الشعارات الرومانسية المبسطة التي يسهل التهرب من مقتضيات تنفيذها، وذلك مثل شعار سحب الأرصدة من بنوك دول معينة، إذ لا يكفي هذا الشعار حتى لو تم تنفيذه شكلاً، بل يقتضي تهيئة أجواء وأجهزة مسبقة مالية وسياسية، تبنى على تهيئتها مصداقية في التنفيذ وفي تحقيق الأغراض.

ـ ١٦ ـ

وما دمنا قد وصلنا إلى النفط واقتصاداته وعلاقاته باستعماله لمصلحة قضايانا الدولية، وبعد أن أثرنا احتمال التوجه إلى رفع الأسعار إذا تحقق للبلدان الرأسمالية في الغرب ضرورة تنجم عن المشاركة في توسيع الاقتصاد في الدول الاشتراكية، وذلك توفيراً منها للسيولة النقدية المطلوبة لتحقيق هذا التوسيع، فهل يمكن التذكير بضرورة التفكير في طريقة إدارة القطاع النفطي في البلدان العربية، وجعله مرتكزاً لسوق موحدة حقيقية ولتضامن سياسي عربي فعال عن طريق إقامة فدرالية عربية محددة ووظيفية في المرحلة الأولى تستهدي بطريقة انشاء الجماعة الأوروبية في إقامة منظمة الفحم والحديد؟ وقد تكون مهمة المنظمة العربية للنفط إدارة فوائض نفطية عينية أو مالية عربية، إذا لم يمكنها السيطرة وتنظيم الانتاج النفطي العربي كله، تقوم بتمويل واردات النفط العربية الضرورية لاستهلاك البلدان غير المنتجة (مثل موريتانيا والمغرب وتونس والسودان والصومال والأردن) وذلك بإدارة وتمويل برنامج مشترك لتجهيز هذه البلدان بالنفط الخام أو المصفى. كما تقوم بتصدير كميات أخرى فائضة عن حاجة البلدان المنتجة، واضعة هذه الامكانات في خدمة المسائل العربية الأساسية في التحرر والتنمية. ويمكن للدول الاسلامية ولدول العالم الثالث المشاركة في تنفيذ هذا البرنامج، وبذلك تخفف عبء فاتورة النفط عن عاتق البلدان غير المنتجة، كما تساهم في مشاريع الإعمار المشتركة في البلدان المنتجة وغير المنتجة وتعبىء النفط، وموارده العينية والنقدية في خدمة المواقف والسياسات العربية. وقد يكون في تطوير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، وقد تراكمت لديها الخبرة والامكانات اللازمة لإدارة عمليات التعاون والفدرالية النفطية العربية وبقيت مهامها قاصرة على الإعلام المحدود، حيث يمكنها بعد تعديل مواثيق تأسيسها واشتراطات العضوية فيها وتوسيعها وإكمال أجهزتها بما يتلاءم مع مهامها الجديدة، من أن تكون أساساً لجماعة عربية ذات اختصاص «فوق ـ دولي» قادرة على اقتناء الجماعة الأوروبية للفحم والحديد التي تطورت مهامها وطبيعتها الديمقراطية باستمرار، وقد تصل في التطور إلى مرحلة الفدرالية الأوروبية □

حاجتنا إلى علوم المستقبل(*)

محمد بريش

مهندس مدني ورئيس تحرير
مجلة «الهدى» المغربية.

﴿يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله، ولتنظر نفس ما قدمت لغد، واتقوا الله، إن الله خبير بما تعملون، ولا تكونوا كالذين نسوا الله فانساهم انفسهم، اولئك هم الفاسقون، لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة، اصحاب الجنة هم الفائزون﴾(١).

في علوم الإدارة والتخطيط، هناك عدة أنماط للتدبير والتسيير(٢) أبرزها نمطان:

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة الجزائر حول مستقبل العالم الاسلامي، أيار/ مايو ١٩٩٠.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الحشر،» الآيات ١٨ ـ ٢٠.

(٢) الأساليب والأنماط الادارية المشهورة في ميدان التدبير والتسيير هي:

أ ـ الأنماط الايجابية:

ـ الادارة بالأهداف نمط مشهور تحت لفظ (Management By Objectives: MBO).

ـ الادارة بالأهداف والنتائج نمط مشهور تحت لفظ (Management By Objectives and Results: MBOR).

ـ الادارة بالاستثناء نمط مشهور تحت لفظ (Management By Exception: MBE).

ـ الادارة بالتفويض نمط مشهور تحت لفظ (Management By Delegation: MBD).

ب ـ الأنماط السلبية:

ـ الادارة بالكوارث نمط مشهور تحت لفظ (Management By Catastrophes: MBC).

ـ الادارة برد الفعل نمط مشهور تحت لفظ (Management By Reactions: MBR).

وهذا النمط الأخير من الادارة يختلف عن ادارة الأزمات التي تعنى بعملية اتخاذ قرارات سريعة في مواجهة موقف طارىء تحت ثلاثة ضغوط حادة وهي: ضيق الوقت، التهديد باستخدام القوة والعنف، عدم توافر المعلومات الكافية للتوصل إلى حل أو تسوية، وهو مفهوم من الادارة معمول به خصوصاً في ميدان العلاقات الدولية، انظر: السيد عليوة، **ادارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي**، الألف كتاب الثاني؛ ٥٥ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨)، ص ٤٠٣ ـ ٤٢٥.

ولقد انشغلت المؤسسات العامة الأمريكية بفلسفة الادارة بالأهداف في الثلاثينيات من هذا القرن، إلا أن التعبير لم يعد شائعاً إلا بعد نشر بيتر دراكار (Peter Drucker) لكتابه المعروف **الأداء الاداري**، انظر:

= Peter Drucker, *Practice of Management* ([n.p.: n.pb.], 1945).

الادارة بالأهداف، والإدارة بالكوارث.

والذين درسوا فنون الإدارة المتقدمة أو الإدارة العليا، يعرفون ما يعنيه نظرياً وعملياً مفهوما هذين النمطين؛ إلا أنه يمكن تلخيص الشرح فيما يلي:

١ ـ الإدارة بالأهداف تحتاج إلى كمال التنظيم، وإلى تحديد ماهية العمل الذي ستقوم به مرافق التنظيم في ضوء الأهداف المحددة التي من أجلها تم إنشاء وإرساء التنظيم نفسه. والأهداف هي الأساس الذي يقوم عليه التخطيط، أما التنفيذ فيتم وفق برامج تستخلص من التخطيط، وتقارن نتائجها حين الإنجاز بتحقيق الأهداف المنشودة والمحددة.

فاختصاراً، الإدارة بالأهداف هي أسلوب التدبير الذي يمكّن من وضع مخطط واضح المعالم، متجانس مع الواقع، يسعى إلى بلوغ أهداف محددة، تتفرع منه برامج يتم تنفيذها في ضوء الأهداف والوسائل المادية والبشرية المتاحة، وتتم مراقبة إنجازها حسب معايير المخطط وبعدها أو قربها من الأهداف التي يصبو التنظيم إلى التوصل إليها. ويسمى هذا الأسلوب حين تستنفر له الوسائل ويحدد له الحد الأدنى المفروض الوصول إليه في انجازه بالاستراتيجيا. ويعرف حين يشمل القطاعات الفاعلة في المجتمع بأجمعها بالتخطيط الشامل[٢].

٢ ـ النمط الثاني من أنماط الإدارة والتدبير هو الإدارة بالكوارث، وهو نمط ينطبق على تنظيم مختل النظام، منعدم التخطيط، أو تمت صياغة التخطيط فيه دون بلورة الأهداف، أو بعيداً عن الإمكانات والوسائل المتاحة، أو لم ترصد له ميزانية، أو صيغت ميزانيته في ضوء أهداف غير قارة تتغير حسب الزمان ومزاج السلطان، سواء أكان سلطان المال في الإدارة أم سلطان القرار. وتنظيم كهذا ينشغل بالجزئيات وتغيب عنه الكليات، يتقوقع في تفاصيل التخطيط وتغيب عنه الأهداف

= ولكن الفضل يرجع لجورج أوديون (G. Odione) وجون همبل (John Humble) المستشار البريطاني في بلورة هذا النمط وتنوير الأمريكيين بنتائجه وأبحاثه.

وفي منتصف السبعينيات أصبحت فلسفة الادارة بالأهداف محط انظار مجموعة من المديرين خريجي جامعة هارفارد لاعتقادهم أن من شأنها أن تبلور استراتيجيات أفضل، وتساعد على الوصول إلى قرارات أحسن، وتقلّل من الروتين، وتستزيد من الدوافع، وتضاعف قدرة الإداري على إحكام الرقابة في التنظيم. انظر في هذا الصدد: فيصل فخري مرار، **الادارة بالأهداف والنتائج** (عمّان: المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٨١)، ص ٢٣ ـ ٢٤؛ سيد الهواري، **الادارة بالأهداف والنتائج** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٦)؛

John William Humble, *Management by Objectives in Action* ([n.p.: n.pb.], 1971),

وكذلك العديد من اعداد **مجلة العلوم الادارية**، التي تصدرها المنظمة العربية للعلوم الادارية.

والتعريف الذي قدّمناه هو تعريف عام، وقد تجنّبنا فيه العرض الأكاديمي للمفهوم المتداول لنمط الإدارة بالأهداف والخوض في مركباته الخمسة: تحديد الأهداف، الخطط، التوجيه، الرقابة، التغذية العائدة. ويرجع لذلك في مظانه لمن أراد مزيداً.

(٣) كلمة «استراتيجيا» ليست عربية، وإنما هي اللفظ المعرّب لكلمة (Stratégie) الفرنسية أو (Strategy) الانكليزية. وأصلها في هاتين اللغتين من الكلمة اللاتينية (Stratêgos) من (Stratos)، وهو الجيش، وفعل (agein) بمعنى قاد، وبهذا تكون كلمة (Stratêgos) هي قائد الجيش، و (Stratêgia)هي فن قيادة الجيش، أو فن قيادة الحروب، ثم اتسع استعمال المصطلح خارج الإطار العسكري ليصبح دالاً على البراعة في التخطيط أو التدبير في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والاعلامية. أما مفهوم «التخطيط الشامل» والذي أضحى موازياً للمفهوم المتسع الذي أصبح يحتله مصطلح «الاستراتيجيا»، فهو يعني التخطيط لكل الموارد الاقتصادية والبشرية لتحقيق أهداف الدولة العليا، إلا أن الاستراتيجية تمتاز بكونها ليست برنامجاً ولا خطة، بل أسلوب عمل، ومنهج وسياسة.

التي ألزم نفسه بتحقيقها، مجتراً معه في كل أمر مشاكل الماضي، غير مبال بمتطلبات الحاضر، وغير مكترث لما قد يحمله المستقبل، فلا يستيقظ من سباته أو يكاد إلا بالكارثة، فإذا حلّت به استنفر جميع قواه وبدد جميع طاقاته، وأخلّ بجميع واجباته في سبيل تطويق الكارثة، فإذا ما خلص منها أو كاد، ترتبت عن آثارها مشاكل أخرى يجترها من جديد ويضخمها دون تحليل لدوافعها، إلى أن ينسيه في التفكير فيها كارثة أو كوارث أخرى، وهكذا دواليك.

والمهم عندنا في هذا البحث هو الإدارة بالأهداف، ذلك التنظيم السليم الذي يحدد مساره ويستشرف مستقبله بتحديد الأهداف العملية التي يسعى لتحقيقها، وبلورة التخطيط المتعدد السنوات المصوغ لبلوغها، ويعمل على ترجمة التخطيط إلى برامج زمنية يتم انجازها حسب الامكانات المتوافرة والميزانية المرصدة.

وبلورة الأهداف وصياغة التخطيط وتحديد المسار اللازم نهجه لإنجاز ذلك التخطيط وبلوغ تلك الأهداف هو ما يسمى في قاموس العلوم المعاصرة «سياسة». ثم إن مفهوم الإدارة بالأهداف يشمل جميع الميادين سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو العلمية أو الثقافية أو التربوية أو السياسية أو غيرها، ولا يقتصر تطبيقه على المؤسسات أو الإدارات، بل يشمل جميع النظم من دولة وحكومات وهيئات ومنظمات، إقليمية كانت أو دولية.

وإذا تكلمنا على صعيد الأمة أو على صعيد الدولة، فإننا حين نرسم الأهداف ونمضي في انجاز التخطيط، فإننا في عمليتنا هذه إنما نبني حضارة أو نشارك في بناء حضارة. والحضارة عبارة عن انتاج مادي متعدد الجبهات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً[٤]، وهي في كل مراحلها مسبوقة بفكر. فإن كان فكراً ناضجاً ومزدهراً كانت حضارة زاهرة ومشرقة، وإن كان فكراً متقوقعاً ومنكمشاً كانت حضارة منزوية ومنكمشة.

والفكر مسرح[٥] تتجلى فيه كل أشكال المعرفة، يسمو بسمو مصدره ونبل مقاصده. وعندنا ـ

---

(٤) الحضارة لغة تقابل البداوة، ولها عند كل قوم طابع يميزها وروح يسري فيها، ناتج من تصورهم للوجود والكون والحياة والقيم. ولعل أهم من أبدع في دراسة مفهومها ومشاكلها المعاصرة المفكر الاسلامي مالك بن نبي رحمه الله، انظر: مالك بن نبي، **ندوة مالك بن نبي** ([د.م.]: دار الفكر، [د.ت.]) (ميلاد مجتمع، شروط النهضة، مشكلة الثقافة، الصراع الفكري، تأملات، وجهة العالم الاسلامي، المسلم في عالم الاقتصاد، بين الرشاد والتيه، الظاهرة القرآنية، مشكلة الأفكار، حديث في البناء الجديد، في مهب المعركة، مستقبل الاسلام...)، واستمرت مدرسته الحضارية في الانتاج واتسعت، وما زالت تتسع، بشكل ساهم في إخصاب الفكر الاسلامي المعاصر إخصاباً ثرياً، انظر مثلاً: سيد دسوقي حسن ومحمود محمد سفر، **ثغرة في الطريق المسدود: دراسة في البحث الحضاري** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨١)؛ سيد دسوقي حسن، **مقدمات في البعث الحضاري** (الكويت: دار القلم، ١٩٨٧)؛ محمود محمد سفر: **الحضارة تحد** (جدّة، تهامة: [د.ن.]، ١٩٨٠)؛ **دراسة في البناء الحضاري: محنة المسلم مع حضارة عصره**، سلسلة كتاب الأمة؛ ٢١ (الدوحة: [د.ن.]، ١٩٨٩)؛ طه جابر فياض العلواني، **المسلمون والبديل الحضاري** ([د.م.]: رابطة الشباب المسلم العربي، ١٩٨٨). وللتوسّع في موضوع الحضارة، انظر: حسين مؤنس، **الحضارة**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨). ولقد أشرنا إلى هذه العناوين لتوجيه الراغب في المزيد من الدراسة والتنقيب عن أبحاث ودراسات لها وزنها وقيمتها في المجال العلمي.

(٥) كلمة مسرح هنا ليست مستعملة بمعنى منصة أو تقديم لفن التمثيل المعاصر، بل بمفهومها العربي القديم، أي مرعى السرح وهو الموضع الذي تسرح إليه الماشية بالغداة للرعي. انظر: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، ١٥ ج (بيروت: دار صادر، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦)، ج ٢، ص ٤٧٨، وبهذا التحديد يكون الفكر غير وعاء المعرفة، بل هو الأرض الخصبة والبنى التحتية التي منها وبها تنتج المعرفة وتنضج ثمارها. وينطبق ذلك على ما ذهبنا إليه من ضرورة النهل من المصدرين الأساسيين: الوحي والكون، فهما الغيث والسمد لهذا المسرح كي تثمر =

نحن أهل الإسلام ـ ينعت الفكر بالإسلامي عندما يكون مصدراه هما الوحي والكون، ويكون مقصداه وهدفاه هما العلم والعدل، فالوحي يجلي ما لا يستطيع الإنسان إدراكه بملكات عقله دون تبليغ من لدن خالقه ومدبر شؤونه، والكون كتاب مفتوح يخضع لسنن قدرها الخالق، وجعل اكتشافها في مستطاع المخلوق.

والعدل قوام الحياة وبه ترقى الحضارات وبزواله تزول، والعلم لبه وروحه، فإن غاب غابت القراءة المستنيرة في المصدرين الأساسين: كتاب الوحي وكتاب الكون، واستحال الوصول للمقصد الأسنى ـ بعد عبادة الله، وللتمكن من عبادته ـ وهو العدل، وبهذا المفهوم يكون الفكر السليم ـ وهو الفكر الإسلامي ـ عبارة عن مسرح تتجلى فيه أشكال المعرفة، المنطلقة والمستوحاة من كتاب الله عز وجل وسُنَّة نبيه (ص)، مستنيرة بنواميس الكون وسنن الخلق، الهادفة إلى تحرير الإنسان من عبودية الإنسان وداعية إلى عبادة الواحد الديان بنشر العلم وإقامة العدل.

وأشكال المعرفة حين تتجلى في مسرح الفكر لا تجعل منه فكراً إلا عندما تمتاز بحركتها واشعاع طاقاتها. أما إذا كانت جامدة محنّطة فهي لا تشكل فكراً بقدر ما تشكل تركيباً لتعابير وكلمات تسعى لكي تصبح جزءاً من تراث. وحركتها نابعة من توالد وصناعة الأفكار فيها، ثم صقلها حسب المكان والزمان، بالمفهوم الفلسفي لهذين المصطلحين، ثم إن ذلك لا يتأتى إلا بالحرية والنقد، فإن غاب أحدهما خفت نبض الفكر وسكت قلبه.

والفكر شبه كائن حي يتأثر بما حوله فيرد هجومات ويقتبس إيجابيات، فإن ضعف بضعف في النقد أو انعدام في الحرية تمكن الفكر المهاجم من التسرب إليه، واختلت موازين صناعة الأفكار، وكثر الاجترار والتكرار.

والترويض على صناعة الأفكار، والتدرّب على الغوص في بحور المعرفة، والعمل على تمثل هذه المعرفة على صعيد الأخلاق والسلوك والمعاملة، بغية نشر العلم وتحقيق العدل، هو ما يسمى تربية. فالتربية تأهيل لصناعة الأفكار، وتنمية للإبداع، قوامها استلهام المعارف، وترسيخ القيم، وتطوير العلوم، وبلورة المفاهيم، بهدف نفع وخدمة الإنسان، واكتشاف محيط الإنسان، لعبادة رب الانسان.

وصناعة الأفكار كما قلنا لا تكون اجتراراً ولا تكون تكراراً، بل تكون صناعة حينما يكون المناخ مناخ حرية، وحينما يكون الجو جو نقد بناء، جو نقد مفيد، نقد يثري الأفكار، ويطور العلوم، ويسعى إلى تحقيق الهدفين الأساسيين اللذين هما نشر العلم وإقامة العدل.

ونستخلص من هذا المدخل أن هنالك ترابطاً بين هذه التعاريف، بين الإدارة بالأهداف والحضارة المتقدمة، والفكر السليم والتربية الراسخة، وبين الإدارة والكوارث وانعدام الحضارة، والفكر العقيم والتربية المجترة، أو المتكررة، أو المنقولة، أو المتخلفة. وهذا يجرنا في آخر هذا المدخل إلى الكلام عن المتخلف والمتقدم.

فالمتقدم يمتاز بصناعة الأفكار، وهو في صناعتها لديه المادة الخام، ولديه الآليات، ولديه

= فيه ثمار الأفكار وتزهر فيه ألوان المعرفة، وتحصل فيه ومن خلاله عمليات التدبر والتذكر المطالب بها الإنسان العاقل. والمتأمل لما جاء في صيغ فعل فكّر في **القرآن الكريم**، يجد أنه استعمل بصيغة الماضي حيناً، والمضارع حيناً آخر، تنبيهاً للوظيفة العملية للفكر، ودعوة إلهية مستوحاة للابتعاد عن الخوض في متاهات الفكر المجرد.

السوق التي ينشر فيها البضاعة التي هي الفكر والحضارة. ولديه تصور لتطور ذلك الفكر، وإدراك لبواعث تلك الحضارة، تصور للعقبات، وإدراك للمتطلبات، وعلم بالتحديات التي يملي مواجهتها ذلك الفكر، ويشترطها ازدهار تلك الحضارة، فإذاً لديه المعلومات عن ماضيه، ولديه المعلومات عن الواقع الذي يعيشه، ولديه المعلومات عن المستقبل الذي يصبو إليه.

والمتخلف بطبعه يركن دوماً إلى تقليد نموذج جاهز، فهو غارق في التقليد لانعدام تبلور الأفكار لديه، لا يستطيع أن يمارس غير عملية النقل، فيركن إما إلى نموذج سلف، يحتمي به ويفر إليه من واقعه، وإما يسرق من أسياده الأفكار، ويخضع لقوّتهم وسلطتهم، فيصبح بذلك متقوقع الفكر، مسلوب القدرة، منعدم الشهود الحضاري. لا يستطيع تفهم الماضي، ولا تفهم حركة التاريخ، لا يستطيع الغوص في قضايا الواقع، ولا حتى مجرد التخمين فيما يمكن أن يكون عليه المستقبل، مستقبله ومستقبل مجتمعه ومستقبل أمته.

وننوي في حديثنا هذا التطرق لعلوم المستقبل للتعريف بها، وحث العاملين في الحقل الإسلامي على بلورتها والعمل في ضوئها، وصياغة الاستراتيجيات والخطط استنارة بنتائجها، بل صياغة نموذج مستقبلي، يخضع لخاصيات المجتمع الإسلامي ويستجيب لحاجاته، لا ندَّعي الآن أن بإمكاننا بلورته، بل نحث المهتمين من علماء ورياضيين واقتصاديين على الانكباب على الابتكار في هذا المجال، وأن لا نترك الآخر يفسر لنا الماضي، ويحدد لنا الواقع، ويشكل لنا بدائل المستقبل!

أولاً: حديث حول المفهوم

لقد تعددت المصطلحات حديثاً عند الخبراء العرب للدلالة على فن دراسة المستقبل، شأنه شأن العديد من الفنون والعلوم الوافدة من الغرب أو المنقولة عنه، أو تلك التي كان لنا فيها باع، قبل جفاف فكرنا دهراً طويلاً، ولم ننتبه لها إلا بعد اهتمام غيرنا بها ثم بلورته وتطويره لها... وذاك هو طبع المتخلف الذي ذكرناه آنفاً، وهوايته لممارسة التقليد، فراراً من مواجهة معضلات الواقع بمسؤولية واعية صبورة صلبة، وإدباراً نحو الماضي، أو استسلاماً لزحف الغزاة الوافدين. وأصبحت فنون الإعداد للغد تنعت بأسماء عدة: استشراف المستقبل، التنبؤ بالمستقبل، صور المستقبل، علم المستقبل، بدائل المستقبل، دراسة أو دراسات المستقبل، المستقبلية، علم المستقبلية، «المستقبلات البديلة»، التخطيط المستقبلي، عالم الغد، وهلم جرّاً... إلا أن تزايد الدراسات والبحوث عربياً ـ ولو ببطء ـ في هذا الميدان، جعل المصطلحات الثلاثة: استشراف المستقبل، المستقبلية، وعلوم المستقبل، أكثر انتشاراً واستعمالاً من غيرها، وإن كان المصطلح الأول يكاد يكون سائداً اليوم في مختلف الأدبيات والأبحاث والدراسات التي تناولت بالدراسة والتحليل آفاق المستقبل في الوطن العربي.

وجاء هذا التعدد في التسمية لتنوع الألفاظ الأجنبية الدالة على هذا العلم عند أهله. فالناطقون بالانكليزية يستعملون المصطلحات التالية: (Futurology) وترجم بالمستقبلية أو علم المستقبل؛ و (Discipline of studying the future) وترجم بعلم دراسة المستقبل؛ و (Futurism)، وهو مصطلح استعمله العالم الأمريكي ألفين توفلر[٦] (Alvin Toffler) في كتابه الشهير **صدمة**

---

(٦) رئيس التحرير المساعد لمجلة Fortune وقت نشره لكتاب **صدمة المستقبل**. كان استاذاً زائراً بجامعة كورنيل، وعالماً زائراً في مؤسسة راسل سيدج، نشرت له كتب كثيرة من بينها **مستهلكو الثقافة والمدرسة في المدينة**. =

المستقبل[٧]، إلا أن هذا المصطلح يختلف مدلوله المتداول عن مدلول مصطلح (Futurology)، لأن الأخير يرمز إلى علم المستقبل، بيد أن الأول في الاصطلاح الجمالي، يدل على حركة فنية، واتجاه فني مفرط في معاداته لكل ما هو تقليدي مألوف، يؤمن بالمادة ويرى فيها طاقة الحياة، يعتبر عند أهل الاختصاص اتجاهاً نقيضاً للتعبيرية في الأدب والفن، وعدواً للمدرسة الطبيعية، ظهر في بداية القرن الحالي على يد الإيطالي مارينتي (Marinetti) المولود عام ١٨٧٦ والمتوفى عام ١٩٤٤، في مدينة ميلانو، واندمج لنزعته الانقلابية مع الفاشية التي كان يقودها في ايطاليا موسوليني، حيث أصبح هذا الاتجاه الفني عام ١٩٢٠ جزءاً من الايديولوجيا الرسمية لايطاليا الفاشية، واعتبره نقاد الفن بأنه تعبير عن أزمة القيم التي تميزت بها المدرسة الرمزية. وفي اللغة العربية ترجم المصطلحان المشار إليهما بلفظ ومصطلح واحد: «المستقبلية»، مع أن الاتجاه الفني الذي يرمز المصلح إليه يرفض المستقبل، ويعبد السرعة والآلة، ويمجد الروح الوطنية ونزعة الحرب[٨].

أما الناطقون بالفرنسية فيستعملون مصطلح (Futurologie)[٩]، وهو قليل التداول عند المهتمين بالدراسات المستقبلية، ويقابل مصطلح (Futurology) عند الإنكليز، وترجم كما قلنا بعلم المستقبل أو المستقبلية، ومصطلح (Prospective) الذي ابتدعه رائد علم المستقبل في فرنسا غاستون برجي (Gaston Berger)، وهو المصطلح الشائع في اللغة الفرنسية، مشتق من فعل (Prospecter) أي نقب وفحص بتدقيق وانتظام، وفاعله (Prospecteur) أي منقِّب ومكتشف، ومن هنا كان مصطلح «الاستشراف» العربي أقرب إلى التعبير الفرنسي، لأن العرب تقول «استشراف الشاة أي تفقدها ليأخذها سالمة من العيوب»[١٠]، وتلك هي خلاصة عملية التنقيب والاستكشاف.

ونحن نميل إلى الذين عبَّروا عن هذا الفن بمفهوم «استشراف المستقبل»، لما تحمله لفظة الاستشراف من دلالة عريقة في لغة العرب، تعبِّر كما سنرى في الفقرة التالية أحسن تعبير عن المراد فعلاً من اكتشاف آفاق المستقبل، والتطلع لسبر أغواره.

وحتى نجلي بوضوح دلالة مفهوم «استشراف المستقبل» نورد التوضيح اللغوي والاصطلاحي التالي:

الاستشراف في لغة العرب تحديد النظر إلى الشيء بشكل يجعل الناظر أقوى على إدراكه واستبيانه، كأن يبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس، أو ينظر إليه من شرفة أو مكان

= وعديد من المقالات العلمية في كبريات المجلات العلمية المتخصصة، وتعتبر دراسته حول «صدمة المستقبل» الأولى من نوعها في مجال «سوسيولوجيا المستقبل».

(٧) Alvin Toffler, *Future Shock* (New York: Random House, 1970).
وقد ترجم إلى العربية تحت عنوان: **صدمة المستقبل**، ترجمة محمد علي ناصف، تقديم أحمد كمال أبو المجد (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٨٤).

(٨) للمزيد من المعلومات حول مصطلح «المستقبلية» للتعبير عن الاتجاه الفني المتطرف الذي ذكرناه، انظر: خلدون الشمعة، «تعريفات حول المستقبلية: سوسيولوجيا المستقبل بين «المستقبلية» و«علم المستقبل»،» **الفكر العربي**، السنة ١، العدد ١٠ (آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٧٩)، ص ٢١٠ ـ ٢١٥، وميشال سليمان، «من معالم الإبداع: المستقبلية كظاهرة فنية وجمالية،» **الفكر العربي المعاصر**، العدد ١٣ (حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٢٣ ـ ٢٩.

(٩) انظر حول مفهوم هذا المصطلح: «هل المستقبلية من مستقبل؟» **رسالة اليونيسكو**، (نيسان/ ابريل ١٩٧١)، وبخاصة دراسة روبير جنك، «لقد بدأ المستقبل،» ص ٩ ـ ١٧.

(١٠) **المنجد في اللغة والأعلام**، ط ٢٣ (بيروت: دار المشرق، ١٩٧٥)، ص ٣٨٣.

مرتفع، أو يمد عنقه ويسدد بصره نحوه، كل ذلك يفعله للإحاطة بشكل الشيء والتدقيق في ماهيته.

يقول صاحب **اللسان**: «وتشرف الشيء واستشرفه: وضع يده على حاجبه كالذي يستظل من الشمس حتى يبصره ويستبينه، ومنه قول ابن مطير[١١]:

فيا عجباً للناس يستشرفونني كأن لم يروا بعدي محباً ولا قبلي!

وفي حديث أبي طلحة رضي الله عنه: أنه كان حسن الرمي. فكان إذا رمى استشرفه النبي ﷺ لينظر مواقع نبله، أي يحقق نظره ويطّلع عليه. والاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر، وأصله من الشرف العلّو، كأنه ينظر إلى موضع مرتفع فيكون أكثر لإدراكه»[١٢].

وذكر صاحب **المحيط**: «واستشرف الشيء: رفع بصره إليه، وبسط كفه فوق حاجبه كالمستظل من الشمس»[١٣].

ونضيف أنه قد رفع بصره إليه لينظر إليه نظرة متفحصة حتى يحيط به ويستبينه، وبسط كفه فوق حاجبه ليتجنب أي شعاع ضوئي يشوش على رؤيته، حتى يكون نظره حديداً وصورة ما ينظر إليه أوضح له.

ومن هنا كان استشراف المستقبل، هو النظر إلى الزمن القادم ببصر حديد ونظر ثاقب، بغية تصور الواقع المقبل، انطلاقاً من شرفة الواقع الحاضر، واستيعاباً لعبر الواقع الراحل.

ورغم أننا نميل إلى الاستمساك باسم لعلوم المستقبل تضرب جذوره اللغوية في لغة العرب الأوائل، فإننا لا نسعى إلى نهج أسلوب إسقاط التعابير المعاصرة على مفردات تراثنا اللغوي، ولن نحاول عبثاً تحميل التاريخ ما لا يحتمل، وندخل على التراث ما ليس فيه، فنتصنّع أصولاً اسلامية أو تراثية لعلوم المستقبل الحديثة، أو نختزل نصوصاً للبرهنة على سبق العرب والمسلمين في ميدان الاهتمام بالمستقبل. فذلك أمر إن كان يؤيده كوننا أمة مأمورة وحياً بالإعداد والتقديم للغد ـ وهو أمر صريح للاهتمام بالمستقبل ـ فإن غفلتنا المزمنة عن هذا الإعداد ترمي إلى الدلالة على العكس.

فكون الآيات القرآنية والأحاديث النبوية نصت وطلبت من المسلمين العمل على الاهتمام بمستقبلهم الدنيوي، لكسب مستقبل أخروي، وحثتهم على إحكام العدة، وإتقان التطلع، فإن ذلك لا يكفي للدلالة على سبق المسلمين في ميدان العلوم المستقبلية، علماً بأن الأمم السابقة من أهل الكتاب، أمرت بالإعداد نفسه والاستعداد ذاته.

ولا يعني قولنا هذا أن المسلمين الأوائل كانوا فاقدي الحس المستقبلي، أو منعدمي التخطيط البعيد المدى! بل على العكس، كان إيمانهم الساطع ويقينهم التام في مستقبلهم بين يدي الله عز وجل خير حافز لهم لتخطي العقبات، ومواجهة التحديات، والعمل لصالح قومهم، والأجيال المقبلة، حتى أنهم لم يروا المستقبل في أنفسهم، بل رأوه في أبنائهم وأبناء من يدخلون دين الله أفواجاً،

---

(١١) يقصد ابن منظور الشاعر الحسين بن مُطَيْر الأسدي (توفي سنة ١٦٩هـ.)، شاعر متقدم في القصيد والرجز، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية وله أماديح في رجالهما، انظر: خير الدين الزركلي، **الاعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط ٤، ٨ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩)، ج ٢، ص ٢٦٠.

(١٢) ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٩، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(١٣) أبو الطاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦)، ص ١٠٦٥.

أبناء التواقين للحرية والانعتاق من جبروت الطغاة، فهجروا ديارهم، وضحوا بدنياهم في سبيل دينهم، لكي يعيش الخلف في رغد من العيش، وحرية في الدين، تضمن حياته ومستقبله ومستقبل دينه.

ثم إن الاهتمام بالمستقبل منذ القدم أمر لا تنفرد به الشعوب المسلمة، فنحن لن نطيل الحديث للتدليل على أن العناية بالمستقبل ليست بالشيء الجديد ولا الغريب على الإنسان، أي إنسان، في أي وقت وفي أي زمان، لأننا لا نستطيع سلخ هذا الإنسان عن الزمن. فحياته خارج إطار الزمن لا معنى لها، ومن دون تداول الليل والنهار وتقلب الفترات لن يجد هذا الإنسان طعماً للحياة، ومن دون إحساسه بعجلة الزمن، لن يستطيع أن يستسيغ العيش، أو أن يحس برغبة في العمل!

وإذا كانت حياة الإنسان عبارة عن حركة مستمرة قدماً نحو الأمام على درب الزمن، فإن اللحظة التي يعيشها، والواقع الذي يحياه، إنما هو نقطة عابرة على ذلك الدرب، تمتاز عن سابقاتها بوجود رجليه فوقها في اللحظة التي تناسبها من ذلك الزمن! لحظة يمتطيها الإنسان في الحاضر، مستخرجاً لها من منجم المستقبل، ومودعاً إياه في خزائن الماضي، بشكل إجباري، سواء أحس بذلك الاستخراج، وتلك المطية، وذلك التخزين، أم لم يحس بأي من هذه العمليات أو جميعها.

فالمستقبل واقع مقبل، وتاريخ مقبل أيضاً، ولهذا ما زال الجدل قائماً بين الخبراء في علوم المستقبل حول تصنيفه، هل يصنف ضمن علوم الاجتماع، أم ضمن علوم الاجتماع التاريخي؟ وليس المهم عندنا تصنيف هذا الفن في هذا الميدان من العلوم أو ذاك، فهو أميل إلى أن يكون فرعاً من علوم الاجتماع أكثر منه إلى علوم الاجتماع التاريخي، لكون هذا الأخير «يؤكد التنبؤات الظنية بالنسبة للماضي» مع أن «علم المستقبل يقتصر على التطورات المستقبلية الفعلية، ويستهدف تعيين مدى الاحتمال الرياضي لوقوعها أو قابليتها للتصديق»[١٤]، وما نستطيع الجزم به الآن هو أن علم المستقبل ليس من العلوم البحتة التي تعتمد تحليلاً يوصل إلى نتائج نهائية.

كما أن المهم عندنا ليس المستقبل كزمن مجرد، فإنما هو في ذلك التجريد حركة دائمة لها مفعول الاستمرار، مستقلة تمام الاستقلال عن الإنسان وإرادته، فسواء أحس الإنسان بالوقت أم لم يحس به، أو أدرك تداول الليل والنهار أم لم يدركه، فإن الوقت يجري ويمضي لا مستقر له. ولكن المهم، الوعي بالمستقبل كواقع مقبل، بغية استكشاف كنهه، والتحكم في شكله.

فالطفل الصغير لا يدرك بعداً للزمن، ولا يحس بمرور الوقت، لا يعي ماضياً ولا يكترث بمستقبل، رغم مشاركته طوعاً أو كرهاً بني جنسه في رحلتهم الزمنية عبر دروب المستقبل. لكن بمجرد أن يبدأ هذا الطفل وهو في حركته الدائمة تلك يعي مجراه الحياتي، منتبهاً إلى كونه ترك وراء ظهره ماضياً يحتاج إلى استيعاب، وقد فتح صدره لمستقبل يحتاج إلى تطلع واستشراف، وأن عينيه الآن على واقع يحتاج إلى استقراء واكتشاف، فإن مخيلاته تبدأ في التطلع لرسم أشكال لذلك الماضي، وذلك الحاضر، وذلك المستقبل، ينبغي أن تحلل وتصقل وتوظف لتحسين الحاضر، سواء الحاضر الآن أو الحاضر غداً. وتلك ملكة فطرية أودعها الخالق المنان، كل عاقل من بني

---

(١٤) محمود زايد، «علم المستقبل» في وقتنا الحاضر،» **الفكر العربي**، السنة ١، العدد ١٠ (آذار/ مارس - نيسان/ ابريل ١٩٧٩)، ص ٢٦.

الإنسان، لا يمتاز بها جنس دون آخر، ولا نرى فائدة لموضوعنا من إطالة الحديث حولها، بعد أن خلصنا وتبيّن لنا أن الغاية من المستقبل في ميادين الدراسات المستقبلية والدافع للاهتمام به، هو الرغبة في تحديد شكله، والتحكم في زمامه.

واستشراف المستقبل ليس تنبؤاً بالغيب، وليس كما يقول العوام ضرباً على الكف أو قراءة في الفنجان، بل هو علم من العلوم له مقومات وله فنون.

فالمستقبل لا ينشأ من فراغ، وإنما تتحدد معالمه وتتبلور أشكاله من خلال تطور قضايا الواقع، ومن خلال بزوغ أشياء كانت الجنينات لها موجودة في أرض الواقع. واستشراف المستقبل ليس رجماً بالغيب ولا اعتداء على حرمات الدين، ويبدو للمسلم المتأثر بعصور التراجع الحضاري والكسوف الفكري والمصاب بداء التواكل ـ الذي انتشر لسوء الفهم المتواصل لمفهوم التوكل الذي نص عليه الإسلام، وسوء استخدامه له هروباً أو عجزاً أو توارثاً ـ أن الخوض فيما سيكون عليه المستقبل لا يجوز للعبد الخوض فيه. ومفهوم التواكل المنتشر هذا جعل عديداً من جمهور المسلمين لا يملكون ملكة التخطيط، ولا يحسنون ترتيب الأولويات وتحديدها، ولا يربطون النتائج بالمقدمات.

فنحن في ديننا الحنيف مطالبون بالعمل الدنيوي لكسب مستقبل أخروي، ونعرف أن من سنن الحياة التي وضعها الله لهذا الكون ﴿ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾[١٥] أن التطوير المستقبلي مرهون بتغير الواقع ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم﴾[١٦]، كما أننا مطالبون بالجهاد والإعداد له في جميع المجالات سواء أكان ذلك في المجال العسكري أو في المجال الاقتصادي أو في المجال الاجتماعي أو في المجال الثقافي أو في المجال التربوي ﴿واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ورباط الخيل﴾[١٧] والإعداد قدر المستطاع في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي والعسكري يقتضي معرفة القدرات والإمكانات المستطاعة، وتقدير القوة اللازمة، واحتمالات التفاعل والمواجهة، وكل ذلك أمر يتعلق بدراسة بدائل المستقبل، واستشراف شكله وأبعاده، وتحديد المسارات التي تؤدي إلى أحسن تجلياته.

والدول المتقدمة اجتناباً منها لما قد يحمله المستقبل من مفاجآت، وتحسباً لكل ما يعوق تقدمها واستمرار قيادتها الحضارية، تعتمد أسلوب الإدارة بالأهداف، وتضع التخطيط المحكم المبني على الاستيعاب الواعي للماضي، والاستقراء الشامل للواقع، والاستشراف الدقيق للمستقبل.

ولا نعدم في عالمنا المعاصر، والجزء الاسلامي منه على الخصوص، مَن يسير السير العشوائي، يخوض في مجالات الحياة بشكل تلقائي، ملتزماً أسلوب الإدارة بالكوارث، ناقلاً عن غيره، مفتخراً بماضيه، معرضاً عن واقعه، متفائلاً بحسن مستقبله، لا يستيقظ من سباته إلا بالكوارث، بل حتى الكوارث لا تكاد تؤثر في غيبوبته الفكرية واستقالته الحضارية، فهو قد اعتاد أن يقلب الهزيمة نصراً، والكارثة خيراً، فإن أتت على هلاك ٩٩ بالمائة مما لديه، فإنه يعتبر نفسه في حل من كل محاسبة، ويستشعر الراحة التامة، لأن المصيبة لم تكن مائة بالمائة!!

وحتى لا نمضي بعيداً، لنأخذ ميداناً نحن فيه أشد فقراً وأكثر غياباً: ميدان البحث العلمي، والذي ما زلنا نعيش قرونه العجاف. فكم أستاذٍ كان عليه أن يكون منشطاً لهذا الميدان فاعلاً

---

(١٥) **القرآن الكريم**، «سورة الأحزاب،» الآية ٦٢.
(١٦) المصدر نفسه، «سورة الرعد،» الآية ١١.
(١٧) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٦٠.

فيه، لا يتحرك ليستشرف مستقبله ويغير واقعه، كي يكون البحث العلمي متميزاً لديه، متفوقاً فيه على غيره، مشاركاً في إجلاء سنن الكون ورفع معالم الحضارة، مساهماً في نضج الفكر! فإن قيل له تحفيزاً إن المركز الفلاني أو العالم الفلاني اكتشف سنة الله في كذا، اجتهد اجتهاداً ضئيلاً ليقول إن ذلك الشيء المكتشف هو موجود في القرآن منذ أربعة عشر قرناً، وكتب في ذلك الكتب ليثبت أن هذا الشيء هو موجود فعلاً في القرآن منذ قرون من الزمان، ونسي أنه بفعله ذلك إنما أشهد الله على نفسه وأشهد الناس أنه ظل نائماً منغمساً في نومه قرابة أربعة عشر قرناً[١٨].

وكم مرة سمعنا المثل المشهور «الوقاية خير من العلاج» دون أن ندرك البعد الاستراتيجي والبعد المستقبلي لتلك الوقاية، وتلك الحماية، لكل ما من شأنه أن يعطل القوى ويضر بالجسم، جسم الفرد، أو جسم التنظيم، أو الدولة، أو الهيئة، أو الأمة.

فالتحكم في المستقبل استشرافاً وتخطيطاً أسلم للإنسان والانسانية من ولوج المستقبل صداماً وكارثة، ومن هنا كان الاهتمام عند علماء المستقبل شديداً بالمشكلة السكانية، ومشكلات التلوث وإهدار الطاقات وغيرها من المشاكل التي ترعب حين التفكير في مستقبلها على افتراض استمرار تطورها الحالي!

ولهذا كان اهتمام الدول المتقدمة بالمستقبل شديداً ومكثفاً، تعقد له الندوات، وتقام من أجل إنجازه المؤسسات، وترصد له اللوازم والحاجيات، ويحتل في خطط الإنجاز أعلى سلم الأولويات.

والتفكير في المستقبل يكون بعيداً عن الأحلام، وأضغاثها، لأنه قراءة للواقع من خلال المستقبل، وليس اهتماماً بالمستقبل من أجل الاكتفاء بالتخمين فيه والتنبؤ بأحداثه! فما منفعة هذا التخمين وذلك التنبؤ إذا لم ينعكس على الواقع فيغيره نحو الوجهة المثلى؟

وما الواقع إلّا محصلة تطور تاريخي طويل، تفهم تجلياته من خلال تحليل حقب التاريخ السابقة له، والتي كانت تحمل البذور الجنينية التي أفرزته! ثم إن شكل الواقع يوحي بشكل المستقبل، ومن سعى إلى تغيير حاضره نحو مستقبل زاهر ومشرف، فإنه يعد لذلك العدة، ويرسم له الخطة، ويرصد له الامكانات، ويقوم بالتنفيذ حسب ما حدده من أولويات، أما من كان في حاضره أعمى، فهو في مستقبله أعمى وأضل سبيلاً!

ثانياً: عودة إلى المفهوم

«إن المتخصصين في الدراسات المستقبلية لا يتوفقون دائماً في استعمال خطاب في متناول الفهم، إذ غالباً ما يستترون وراء منهجيات تُفضي صعوبة تقنياتها إلى حجب الغايات في نهاية المطاف، كما أنهم باستخدامهم مفاهيم مغلقة وعبارات غريبة ينفرون المنقبين عن المستقبليات»[١٩].

«المهدي المنجرة»

---

(١٨) لا نريد هنا أن نستنقص من جهود علمائنا في مجال التفسير أو غيرهما من المجالات التي تبرز دور الإسلام في دفع عجلة العلم والمعرفة والابتكار والإبداع طوال التاريخ العريق للحضارة الاسلامية. ولكننا نستغرب مع المستغربين لأولئك الذين يريدون تعسفاً تحميل الآيات القرآنية ما لم تنزل من أجله، ويجعلون للقرآن تفاسير غامضة تتلقف كل اختراع جديد ثبتت نظريته لمقارعة سنن الكون مع مرّ الزمان أم لم تثبت!

(١٩) المهدي المنجرة، «من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية،» **عالم الفكر**، السنة ١٨، العدد ٤ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ٥.

تطرقنا في المبحث السابق إلى توضيح مفهوم **الاستشراف** لغة واصطلاحاً، وما نريد أن ننبه إليه قبل التركيز على حاجتنا إلى بلورة هذا الفن، هو أننا خلال تحديدنا لذلك المفهوم، ركزنا على تعاريف وشروح هي من صميم استيعابنا للدراسات المتعلقة بهذا الفن، واستخلاصنا لسنوات من الدراسة في ميدان علوم المستقبل. لا نبوح بذلك استعراضاً للمخيلات الذهنية، أو مرحاً في الساحة العلمية، وإنما لنوضح أن المفاهيم قد تحمل أكثر من معنى، والكلمة قد تخضع لأكثر من تفسير، ويجدر بنا في هذه الحلقة أن نعود بمزيد من الشرح والتفسير لمفهوم **استشراف المستقبل** أو **علوم المستقبل** أو **المستقبلية**، حتى تكتمل الصورة ويتضح المعنى لدى القارىء، ويتحدد بيانه لديه.

وكنا قد انتهينا في شرحنا وتحديدنا لمفهوم **استشراف المستقبل** إلى التعريف التالي:
«استشراف المستقبل هو النظر إلى الزمن القادم ببصر حديد، ونظر ثاقب، بغية تصور الواقع المقبل، انطلاقاً من شرفة الواقع الحاضر، واستيعاباً لعبر الواقع الراحل».

والمتمعن في تعريفنا هذا يلاحظ أننا استعملنا كلمة **الواقع** في مراحل الزمن الثلاث: الماضي والحاضر والمستقبل، حتى نعكس الغاية المرجوة من دراسة المستقبل، والمتمثلة في تغيير مجرى نهر الواقع الدافق نحو الأفضل، وتوجيه وجهته ومصبه نحو الأمثل. ففي كل من المراحل الثلاث، يهتم بالواقع ليس لذاته، وإنما لدفع عجلته نحو السبيل الأقوم والصراط المستقيم، **فالماضي** يدرس ويستوعب ليس حباً في الاحتماء به أو اللجوء إليه، وإنما لتوظيفه في عمليات التغيير للحاضر والتوجيه له، و**الحاضر** لا يهتم به لتسجيل الشكل وتأبيد الصورة، وإنما يستكشف لإعمال الوعي فيه نحو إزالة العوائق ومواجهة التحديات، و**المستقبل** يُهتم به ليس للحلم والتمني، وإنما لتمطي جواد كسب المعارف وتحسين الواقع بتحليل ودراسة صور متأزمة له محتملة الوقوع.

والوعي إدراكاً وتحليلاً لازم في كل ذلك، ومن ثم كان للنظر إلى الزمن المقبل بالبصر الحديد والنظر الثاقب حظه داخل التعريف، وكان فيه لكلمات التصور والانطلاق والاستيعاب مكانتها الواضحة والهامة.

ورغم حاجتنا إلى توضيح الترابط العضوي بين مراحل الزمن الثلاث: الماضي والحاضر والمستقبل، كي نُبرز أهمية دراسة المستقبل في تغيير شكل الواقع وسيره، فإننا ننبه القارىء إلى عدم الميل إلى الاعتقاد بالتطور الخطي للزمن. فلقد لاحظنا أن عديداً من الدراسات توحي نصوصها حول المستقبل بأن كل مرحلة من المراحل المذكورة تحتل خانة مستقلة مشدودة مع أختها حسب الترتيب الزمني، كما يكتفي أحسنها عرضاً بإبراز وجود علاقة عضوية بين الخانات الثلاث مع تأثير تصاعدي في اتجاه الزمن بحيث يؤثر الماضي في الحاضر والحاضر في المستقبل!!

ولئن كان هذا التأثير موجوداً بالفعل، فالخطأ في القول السابق حصر وجوده في الاتجاه التصاعدي للزمن فقط، بيد أن التأثير متبادل بين المراحل الثلاث، بل ليس هناك في الحياة الدنيا بالنسبة للإنسان إلا خانة الحاضر، أي خانة الواقع، والتي من شرفتيها الخلفية والأمامية، وعبر ذاتها ومكوناتها، ينظر إلى كل من الماضي والمستقبل!

فلو شبَّهنا الزمن بقطار يسير قدماً نحو الأمام، قاطرته الحاضر، وهدفه المستقبل، وعرباته حقب التاريخ المشكلة للماضي، لكنا مصيبين في تشبيه حركة السير، مخطئين في إبراز التفاعل والتأثير. والأقرب للصواب من وجهة نظر الباحث المستقبلي أن نشبه القطار المذكور بقاطرة واحدة

دون عربات، وسكة دون محطات، سكة تنشأ مع الحاضر، غير ممتدة سلفاً نحو المستقبل ولا مسقطة عليه. والقاطرة تتغير سرعتها ويتحدد سيرها حسب التغلب على العوائق، ومواجهة التحديات وتجنب العقبات، يساعد على ذلك مجموعة من الصور تأخذها العدسات الموضوعة في ظهر القاطرة ومقدمتها، الأولى تجلي صوراً للماضي، والثانية تمد بمشاهد محتملة للمستقبل.

والأهم في مثالنا هذا أن العدسات وآلات التصوير تتغير وتتطور حسب المعرفة المكتسبة لأصحاب القاطرة حول محيطهم وحركة سيرهم، وتتسع حسب إحاطتهم بوضوح نهجهم ووجهة سبيلهم.

فالماضي لم يعد زمناً تركوه وراء ظهورهم، بل هو صور لتقلبات حقب التاريخ الراحلة تتجدد أنباء أحداثها وتتغير بتغير المعلومات المتعلقة بها وتحسين شكل الصورة المقتطفة عنها.

والمستقبل مراحل زمنية مقبلة، يختصر مشاهد ليس لرسم شكل نهائي لسير القاطرة، أو لوضع سكة ثابتة لها ممتدة مع الزمن لا تحيد عنها، وإنما لتصور العقبات المحتملة والمواجهات الصعبة التي قد تحول دون ذلك السير. أما الطريق، فدون العقبات والعوائق الفسحة في اختيار الوجهات المتعددة. ولهذا حين يتكلم عن المستقبل يتكلم عن بدائل له، ويهتم بتمحيص أزمات المستقبل المحتملة، بعيداً عن الغوص في أحلام رغد العيش المرجوة! وهذا وحده كاف للدلالة الواضحة على التطور الدينامي للزمن عند دارس المستقبل.

فعثورنا مثلاً على مخطوط لكتاب **المُغْني** للقاضي عبد الجبار[٢٠]، مكّننا من تحسين وتطوير معرفتنا للمعتزلة. واكتشافنا الآيات الكونية في السماء والأرض، مكّننا من ترسيخ ايماننا بعظمة الخالق سبحانه، وزاد من معارفنا لسنن الكون وتوظيفها في تطوير فهمنا لآيات الوحي. والكشوفات الأثرية والأركيولوجية في أهرام الفراعنة أو المدن والقرى الغابرة أو الآثار التاريخية مكّنتنا من إجلاء معالم الحضارات القديمة. والعلوم الاجتماعية والسلوكية المعاصرة، مكّنتنا حين إعمال الوعي فيها من فهم العديد من القضايا النفسية والاجتماعية والإنسانية والسلوكية، سواء بالنسبة لعصرنا أو العصور الماضية. أي بعبارة أخرى، إن تطور المعارف والعلوم غيَّر من صورة الماضي لدينا وجعل له حركة دينامية، هي غير الحركة الخطية أو السكونية التي يوحي بها دخول اللحظة من المستقبل إلى الماضي عبر بوابة الحاضر.

الشيء نفسه يقال عن المستقبل وعلاقته بالماضي والحاضر، ولا نرى ضرورة في مزيد من الشرح، فلقد عمدنا إلى المثل دون البيان لنجنب أنفسنا الإطالة، ونحجب عن القارىء عواصف الكلمات وغبار المفردات.

إبراز هذه الدينامية لمراحل الزمن بين الماضي والمستقبل مروراً بالحاضر هو ما أملى علينا التركيز على كلمة **الواقع** في التعريف الذي ذكرناه لمفهوم **الاستشراف**. وكان الهدف من ذلك

---

(٢٠) هو كتاب **المغني في ابواب التوحيد والعدل** للقاضي عبد الجبار الهمذاني الأسد آبادي (توفي سنة ٤١٥هـ). كان شيخ المعتزلة في عصره ولقّب بقاضي القضاة، وُلي القضاء في الريّ ومات فيها، له تصانيف كثيرة أشهرها: **المغني** المذكور؛ **شرح الأصول الخمسة؛ تنزيه القرآن عن المطاعن؛ فرق وطبقات المعتزلة، وتثبيت دلائل النبوة**. انظر ترجمته في: الزركلي، **الاعلام**: **قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ج ٣، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤. وكتاب **المغني** لم يظهر للوجود بعد أفول التيار المعتزلي إلا بعد أواسط القرن الحالي حيث عثرت بعثة مصرية أوفدت إلى اليمن على بعض الأجزاء، طبعت في القاهرة ما بين ١٩٦٠ و١٩٦٥.

التركيز، علاوة على إبراز الدينامية، تنبيه الراغب في تحسين الواقع وتجنب أزمات مستقبله إلى العدول عن الفرار جهة الماضي احتماء وإدباراً عن مواجهة الواقع، ودعوته إلى اجتناب الميل المطلق جهة المستقبل تمنياً وحلماً، ونصحه بالحذر من رفع العين عن الواقع أماناً واطمئناناً.

وليعذرنا القارىء في تكرار بعض المقولات، فإننا نهدف أساساً من نشرنا هذه الدراسة إلى جعل الفرد المسلم المعاصر ـ الذي أثبت تاريخه من خلال جهاده وكفاحه، ومن خلال عدم جنيه مراراً لثمار ذلك الجهاد والكفاح، أنه إن كان يتقن ويتحمل عملية الفداء، فإنه لا يحسن ولا يطيق عملية البناء! نهدف إلى أن نشده لواقعه بغية دفعه إلى تغييره والعمل على تطويره، وليس بتجريمه أهله، أو الهجرة من دياره، أو سبه لزمانه، أو الاستقالة من مسؤولياته.

هدفنا الأساسي تجنيب الفرد المسلم المعاصر **ثلاث عمليات** قاتلة في تعامله مع الواقع الذي يعيشه ويحياه:

الأولى، أن يولّي الدبر نحو الماضي، فينتحل شكلاً من آثار السلف في العيش والحياة لا يجانس عصره، يجد فيه لذته ومأواه، ناعتاً لمخالفيه بالضلال، ومقصياً عمل من هم على غير نهجه من دائرة الحلال!

الثانية، أن يختلس كرسياً في مجالس غير مجتمعه، يتصنع لسانهم وينتحل عقيدتهم، يستظل بقوتهم، ويدعو ـ لضمان الانتماء ـ إلى نصرتهم، ظاناً أنه قد حل مشاكل واقعه بمجرد التنكر له أو التبرؤ منه، ولو على حساب أصله ودينه ومجتمعه!

الثالثة، أن يفر كرّاً نحو المستقبل، يتمنى على الله الأماني، ضارباً أخماساً في أسداس، بين تفاؤل مغرق في الكسل، ونبرة عالية في التمني مقعدة عن العمل!

بل نريده ممطياً على بصيرة صهوة جواد الواقع الحاضر، مشدوداً إليه بثقة وحزم، مستنيراً بتعاليم الوحي، مستلهماً لسنن الكون، مقلباً صفحات الماضي يستوعبه، وملقياً الضوء على كثبان المستقبل يستكشفه ويسائله.

من أجل ذلك كان كلامنا موجهاً أولاً للمربين، ولأصحاب القرار الفاعلين، وللوعاظ والمرشدين، ثم بعدهم عامة المسلمين، والشباب منهم خاصة، أبناء المستقبل ورجاله.

والتزاماً منا بالمنهج العلمي، والعرض المنهجي، كان اهتمامنا أولاً بتحديد المفهوم، وتوضيح تعاريفه، خاصة عندما نعلم أن أهل الاختصاص في ميدان دراسة المستقبل، لا يتوفقون ـ كما قال الدكتور المهدي المنجرة في الفقرة التي صدّرنا بها هذه الحلقة من الدراسة ـ في استعمال خطاب في متناول الفهم، بل غالباً ما يكون ميلهم إلى استعمال المفاهيم المغلقة والعبارات الغريبة منفراً للقراء والراغبين في الاطلاع على دراسات المستقبل، وهذا ما نريد تجنبه والحيد عنه، حتى نبلغ الأهداف التي وضحناها فوقه، ونصل إلى جمهور واسع من المتتبعين والمهتمين.

وعودتنا إلى المفهوم في هذا المبحث تمليها الرغبة في ترسيخ فهم واضح ناصع لدراسة المستقبل، في وقت أصبحت فيه الحاجة إلى علم المستقبل ملحة وضرورية من جهة، وأضحت إزالة الغموض الذي علق بالمفهوم بفعل سيادة الفهم السكوني للزمن من العمليات اللازمة للدفع أماماً بهذا الفن أو العلم نحو الانتشار والتطور داخل الساحة الفكرية الاسلامية.

والغموض الذي نتحدث عنه نشأ وقت مخاض العلوم الاجتماعية لإفراز علوم المستقبل

الحديثة بعيداً عن مدرجات الجامعة ومختبرات مكاتب الدراسة. ذلك أن هذه العلوم صهرت وترعرت بين أحضان رجال القرار ومساعديهم من خبراء ومحللين ومبرمجين ومخططين ودارسي مشاريع وواضعي استراتيجيات واقتصاديين وغيرهم. ولهذا جاءت الدلالات على التطلع للمستقبل متعددة، يرمز إليها بمصطلحات كثيرة مثل: تنبؤ، تخمين، تكهن، حدس، توقع، تقدير، اسقاط، تخطيط، تصميم، رجم، مستقبلية، استكشاف، تبصر، ترقب، تطلع، تحسب، احتراس، وغيرها من المصطلحات التي يجمع بينها، رغم التعدد، خيط رابط واحد هو مجال موضوعها: المستقبل. وطبعاً سادت عند العامة منذ القدم مصطلحات أخرى مثل: كشف الطالع، قراءة البخت، الإخبار بالغيب، وغير ذلك من المسميات التي تتعلق بمحاولات شتى لرصد المستقبل، تحمل في طياتها رواسب أسطورية من عصور الجاهلية والانحطاط للاعتقاد بإمكانية الإحاطة بالغيب، والتأثير على ماجريات المقادير بشطحات أو بخور أو قراءة طلاسم مبهمة!

ونحن لا نستغرب هذا التعدد في المصطلحات، فلقد سبق القول منا في المبحث السابق من هذه الدراسة أن تعدد المصطلحات العربية الدالة على فن دراسة المستقبل نابع من تعددها عند أهلها بالغرب.

ولئن كنا نسلم بأصل هذا التعدد لدى الغربيين فاستناداً منا إلى ما يلاحظه كل قارىء لكتب الاقتصاد والتخطيط والاستراتيجية واستشراف المستقبل في الوطن العربي، حيث يجد أن أغلب التعابير والمسميات لمختلف دروب المعارف في التخصصات موضوع تلك الكتب هي في الواقع ترجمات لمثيلاتها في اللغات الغربية، صاحبة الأصل في الإبداع والابتكار في ذلك التخصص أو ذاك.

ففي اللغة الفرنسية، سادت عند المخططين وواضعي الاستراتيجيات والاقتصاديين ودارسي المستقبل مصطلحات ثلاثة (Prospective و Prévision و Planification)، قد تعني الدلالة نفسها عند ناطق اللغة الفرنسية العادي، إلا أنها عند صاحب الاختصاص تختلف اختلافاً واسعاً من مصطلح إلى آخر.

وإذا رجعنا إلى المعاجم المتداولة وجدنا المقابلات التالية:

١ ـ معجم المنهل[٢١]:

ـ (Prospective): استقبالية (علم يدرس الأسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع تطور العلم العصري والتنبؤ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب).

ـ (Prévision): تنبؤ، تكهن، تبصر، ترقب، توقع، تقدير، حدس، تخمين.

ـ (Planification): تخطيط، تصميم.

٢ ـ معجم المنجد[٢٢]:

ـ (Prospective): تخطيط للمستقبل.

---

(٢١) جبور عبد النور وسهيل ادريس، **المنهل**، ط ٩ (بيروت: دار العلم للملايين؛ دار الآداب، ١٩٨٦).

(٢٢) **المنجد في اللغة والأعلام**.

- (Prévision): تنبؤ، تبصر، توقع، تخمين، تقدير، احتياط، تحسب، احتراس.
- (Planification): تخطيط.

ولو أتينا على مختلف المعاجم نبسطها على أنظار القارىء لوجدنا أن هنالك اجماعاً على مطابقة مصطلح **مستقبلية** لكلمة (Prospective)، ومصطلح **تخطيط** لكلمة (Planification)، ولكن هناك وفرة من المصطلحات في مقابل كلمة (Prévision)، ومن هنا جاء التعدد في المصطلحات.

ثم إن الأزمة التي عمّت فن التوقع وأساليبه (Prévision) حين فشل معظم الاقتصاديين في توقعاتهم وتقديراتهم للأزمات والتقلبات الاقتصادية المعاصرة، كانت من أهم العناصر التي دفعت بالمستقبلية إلى الأمام، وجعلتها سائدة كمنهج سليم للتوقع والترقب، باسطٍ لمستقبلات شتى، وصور للزمن القادم متعددة حسب المعطيات والاختيارات.

وفي اللغة الإنكليزية، كان تعدد المصطلحات لدى الخبراء في ميدان الدراسات المستقبلية مثيلاً لما عند أصحاب اللغة الفرنسية، وقد كفتنا مجلة (Futurist) التي تصدرها **الجمعية الدولية للمستقبل** بواشنطن ترتيب هذه المصطلحات حسب استعمالها وتداولها من خلال استطلاع أجرته سنة ١٩٧٦، ونشرت نتائجه في عددها لشهر شباط/ فبراير عام ١٩٧٧، حيث جاءت كالآتي[٢٣]:

المصطلح	المؤيدون (بالمائة)	المعارضون (بالمائة)	المحايدون (بالمائة)
(Future Studies)	٢٩	٦	٦٥
(Future Researches)	٢٥	١١	٦٤
(Futuristics)	٢١	٣٦	٤٣
(Futurology)	١٤	٤٤	٤٢
(Futures Analysis)	١٢	١٥	٧٣
(Futurics)	٧	٥٣	٤٠
(Forecasting)	٦	٢٦	٦٨
(Prognostics)	٤	٤٦	٥٠
(Futuribles)	٢	٦٠	٣٨

ولا نستبعد أن ينكر علينا بعض الأفاضل استعمالنا لكلمة «صور المستقبل» أو «المستقبلات»، مذكراً إيانا بأن المستقبل والحاضر والماضي كلمات كان استعمالها بالمفرد عاماً عند أهل اللغة العربية، لاستحالة وجود تعدد حقيقي لها. ومنبّهاً إيانا أن الماضي واحد، والحاضر واحد، والمستقبل واحد كذلك، كل منهم سطّر وقدّر من طرف الله عز وجل، فلماذا استعمال الجمع؟ وجوابنا أن المستقبل الآتي الذي لا يعلم كنهه وشكله إلا الله واحد لا تعدد له، والصور التي يشكلها الإنسان في ذهنه، تحميساً لذاته وتحفيزاً لها، واحتياطاً وترقباً وإعداداً لهذا المستقبل، هي متعددة.

---

(٢٣) هاني عبد المنعم خلاف، «المستقبلية والمجتمع المصري،» **كتاب الهلال**، العدد ٤١٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٦)، ص ١٥.

وحتى لا نظهر أنفسنا في مظهر التناقض نقول: مصيرك أخي القارىء في الدار الآخرة يوم الحساب واحد: إما الجنة نحن وإياك إن شاء الله، وإما النار أعاذنا الله وإياك. لكن عملك كي تكون من أهل الجنة يدفعك إلى الإيمان بأنك قد تدخل الجنة، وقد تدخل النار. وبهذا فأنت ترى لمصيرك يوم القيامة مستقبلين: مستقبل في الجنة ترجوه، يدعوك للتزود بما يوصلك لها، ومستقبل في النار تستعيذ منه، يحثك على الابتعاد عن كل ما يساهم في احتمال وقوعه. وإيمانك بهذين المستقبلين لا يؤثر في وحدانية المستقبل الذي سيحصل بالفعل، ولا يلغي إيمانك بها بقدر ما يحفزك للعمل على الإمساك بسبيل أزهى وأطيب صورتيه المحتملتين.

هذا عن الآخرة التي لا صورة ثالثة فيها للمستقبل، ففريق في الجنة وفريق في السعير. أما الحياة الدنيا، فالتصورات متعددة حسب أشكال الترقب والتوقع، ولهذا كان استعمال دارسي المستقبل كثيراً لصيغة الجمع، وهم على صواب في ذلك.

ثالثاً: تعاريف الخبراء

لقد عرّفنا في المبحثين السابقين بالمفهوم المتعلق باستشراف المستقبل مصطلحاً ومضموناً. وقبل التطرق إلى البحث حول حاجتنا إلى علوم المستقبل قصد بلورة هذا الفن وغرس جذوره في حقل الثقافة الإسلامية حتى تكون ثماره مادة لبلورة المخططات، وزاداً لصياغة الاستراتيجيات، وتكون شجرته الممتدة إلى الأعلى ظلالاً يستظل في فيئها الاجتهاد المعاصر من شمس الواقع المحرقة، ولهيب قضايا العصر المتشعبة، نقدم في هذا المبحث مجموعة من التعاريف لفريق من خبراء المستقبلية المشهورين حتى نكون قد وفينا المفهوم حقه من التعريف.

ونقدم التعاريف المقتبسة حسب الترتيبات التالية:

١ ـ تعاريف الخبراء العرب

أ ـ تعريف لرئيس الجمعية الدولية للمستقبلية، وعميد الخبراء المستقبليين العرب، المهدي المنجرة، مقتبس من نص سلمنا إياه ومحاضرة شهيرة له، نشرت أكثر من مرة تحت عنوان **المغرب العربي سنة ٢٠٠٠**[٢٤].

ب ـ تعريف مقتبس من أول كتاب جامع حول دراسات المستقبل بالعربية، أصدره **منتدى العالم الثالث: مكتب الشرق الأوسط** في إطار دراسته لمصلحة **جامعة الأمم المتحدة** المتعلقة بـ **مشروع المستقبلات العربية البديلة**[٢٥].

---

(٢٤) الجزء الأول مقتبس من بحث غير منشور بالفرنسية تسلمناه شخصياً من الباحث، هو عبارة عن موجز لمحاضرة ألقيت سنة ١٩٧٧، وقمنا بترجمته إلى العربية، والثاني من محاضرة موضوعها «المغرب العربي سنة ٢٠٠٠» ألقيت في تونس وصفاقس، ١١ ـ ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ تحت اشراف الجمعية المغربية للقاءات المغربية ونشرت بنصها الفرنسي وترجمتها العربية في إصدار مشترك بين الجمعية المغربية للمستقبلية وجمعية اللقاءات المغربية سنة ١٩٨٢ ونشرت في أكثر من مجلة عربية منها **المستقبل العربي**. انظر: المهدي المنجرة، «المغرب الكبير عام ٢٠٠٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٤ ـ ١٧.

(٢٥) ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، **صور المستقبل العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

ج ـ تعريف مقتبس من أوسع دراسة استشراف شهدها الوطن العربي، وهي الدراسة المنجزة من طرف **مركز دراسات الوحدة العربية** تحت عنوان **مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**[٢٦].

٢ ـ تعريف للخبراء الأمريكيين

تعريف مقتبس من مجلة **Futurist** الأمريكية التي تصدرها **الجمعية الدولية للمستقبلية** في واشنطن[٢٧].

٣ ـ تعريف للخبراء الفرنسيين

تعريف مقتبس من مجلة **Futuribles** الفرنسية التي تصدرها **الجمعية الدولية للمستقبلية** في باريس[٢٨].

وإليك عزيزي القارىء هذه التعاريف:

١ ـ من تعاريف الخبراء العرب

(١) تعريف المهدي المنجرة

(أ) ما هي المستقبلية (Prospective)؟

ـ أصل المصطلح في الفرنسية من كلمة (Prospect)، أي كيفية النظر إلى الشيء. وبذلك، فالمستقبلية هي مجموعة من الأبحاث حول التطور المستقبلي للإنسانية تمكّن من استخلاص عناصر التوقع.

ولا يتعلق الأمر بتقمص نبوءة زائفة، أو إصدار تكهنات أو أحلام حول المصير المقبل للإنسانية. كما لا يتعلق الأمر كذلك بعلم حقيقي، ومن هنا جاء الرفض لمصطلح (Futurologie). فالمستقبلية منهج يسمح بدراسة التطورات المختلفة المحتملة لوضع معين في وقت محدد، وتطويق نتائج هذا القرار أو ذاك على هذه التطورات.

ودراسة المستقبل تسلك دوماً سبيلاً مفتوحاً يعتمد التفكير فيه على دراسة خيارات وبدائل. كما أنها شاملة، ومنهجها متعدد التخصص.

أما الكلمة المفتاح فيها فهي **الاشكالية**، تلك التي تنتج عن الروابط بين مختلف أنواع

---

(٢٦) خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٢٧) وهو تعريف للأستاذ روي امارا (Roy Amara)، مقتبس عن ترجمة لمقال له إلى الفرنسية منشور في مجلة: *Futuribles*, no. 96 (février 1986), pp. 87-91.

(٢٨) *Futuribles*, no. 71 (novembre 1983).

والتعريف لخبيرين كبيرين من خبراء المستقبلية الفرنسيين وهما هوك دو جوفنيل (Hugues de Jouvenel)، مدير مجلة Futuribles وميشيل غودي (Michel Godet)، استاذ مشارك في المعهد الوطني للفنون والمهن في باريس، ومستشار علمي لدى مركز المستقبلية والتقدير للصناعة والبحث في فرنسا (Centre de Prospective et d'Evaluation)، ومستشار أوروبي لمعهد «غاما» في مونتريال في كندا. ولكل من الخبيرين كتب وأبحاث هامة في ميدان دراسة المستقبل.

المشاكل. فمثلاً، من السهل تصور العلاقة الموجودة بين المشاكل، مثل مشكل السكان، أو الصحة، أو التربية، أو الغذاء، أو الطاقة، أو التلوث. وهكذا، هذه العلاقة تبرز بشكل أكثر دينامية عندما نقوم بإسقاطها ودراسة توقعاتها على مدى العشرين أو الثلاثين سنة المقبلة.

ومهمة الدراسات المستقبلية هي قبل كل شيء مهمة بيداغوجية لتحميس الجمهور والمسؤولين لموضوع اختيارات المستقبل، ويتعلق الأمر أولاً بدراسة المشاكل البارزة حينما نكون عاجزين عن مواجهة التغيير والتأقلم مع عالم الغد.

وتخطيط مندفع في مرحلة زمنية محدودة (من ثلاث إلى خمس سنوات) دون تبصر بالاتجاهات التطورية الكبيرة والخيارات المستقبلية يوشك أن يزيّف تحليل المشاكل. ولهذا وجب أن يرتكز التخطيط على توقعات طويلة المدى (من ١٥ إلى ٣٠ سنة).

وللمجتمع الإنساني نظام لدق ناقوس الخطر، يندلع كلما باشر الخوض في منعطف صعب، لكن قلما ينتبه لتحذيراته!

(ب) لماذا دراسات المستقبل؟

الاهتمام بالمستقبل طبيعة انسانية، وهي ما يميزه عن الحيوان. وهذا الاهتمام موجود في جميع ديانات الانسانية وثقافاتها. أما الجديد فهو:

- سرعة حركة التاريخ واشتداد وتيرة التغيير.
- انفجار المعارف.
- تعقد تطور المشاكل التي تزداد تداخلاً بينها شيئاً فشيئاً.
- تقلص الزمان والمكان.

ثم إن دور المستقبلية لا يكمن في إصدار نبوءات، إذ يتجلى هدفها في تحديد الاتجاهات وتخيل مستقبل مرغوب فيه، واقتراح استراتيجيات لتحويله إلى مستقبل ممكن. وهكذا فإن الأمر يتعلق بتسليط الأضواء على الاختيارات قصد مساعدة صانعي القرارات للتوجه نحو الأهداف الطويلة المدى، مع إطلاعهم على التدابير الواجب اتخاذها في الحين قصد الوصول إليها.

والمستقبلية لا تدعي عصمة في توقعاتها ونجاحها، بل على العكس من ذلك، الشيء الوحيد المؤكد هو أن أياً من هذه التوقعات لا يبدو صحيحاً على الاطلاق.

والنظرة المستقبلية متعددة بطبيعة الحال، إذ بالإمكان تصور عدة أوجه ممكنة للمستقبل، وذلك لكون الإنسان البشري يتوافر على وسائل لصنع مستقبله.

ثم إن المستقبلية لا تبرز من العدم الظرفي، بل إن مقاربتها مع التاريخ أمر حيوي جداً، فكثيراً ما اتجهت بلدان العالم الثالث إلى جعل التاريخ غاية في حد ذاته أو الرجوع إليه لتبرير الجهود وخيبات الحاضر بدل أن تواكبه وتتوقع مآله.

(ولطالما أشرت) بكيفية ملحة إلى أهمية البعد الثقافي وأنظمة القيم في التنمية. وبديهي أن الاسلام كقوة للتغيير والإبداع سيؤدي دوراً طليعياً في هذا التطور. إن هناك عودة إلى الروحانيات خاصة عند الشباب الذي أصابه اليأس من جراء سلوك من هم أكبر منه سناً والذين لم يكونوا في مستوى إعطاء نموذج أو على الأقل قدوة ملائمة في السلوك منسجمة ومحترمة، وطبيعي أن يرجع الشباب إلى الينابيع للعثور على الأنماط التي تقود خطواته.

إن المستقبل الـممكن والمنشود (للوطن العربي والعالم الإسلامي) يرتكز أساساً على تجديد الإسلام ـ إسلام الاجتهاد وليس إسلام التقليد ـ الذي كان وراء سقوط حضارة ابتعدت تـدريجياً عن مهمة الخلق والإبداع اللذين واصلهما المسلمون إلى يوم أعلن فيه بعض الفقهاء جزافاً اغـلاق باب الاجتهاد. إن الإسلام دين متفتح يترك للفرد مبادرة كبرى وحرية في التكييف والتغيير وتوقـع التحولات. فلو أن الرسول (ص) وصحابته لم يتوقعوا المستقبليـة في فجر الإسـلام، ما كـان هناك اليوم مليار من المسلمين.

(٢) تعريف خبراء مشروع المستقبلات العربية البديلة

نحاول هنا فتح باب المناقشة حول العناصر الواجب الاتفاق عليها عند استشراف المستقبل، ونحتاج في البدء إلى مزيد من مناقشة مفهوم «الاستشراف» في حد ذاته.

(أ) الاستشراف العلمي للمستقبل يقوم عـلى فهم الماضي والحـاضر، أي فهم تأثـير العوامـل التي شكلت معالم الماضي والحـاضر معاً. وجـودة هذا الاستشراف هي رهن بحـالة أدوات المعـرفة العلمية المتوافـرة. ثم إن عملية «الاستشراف» يجب أن تكـون عملية مستمـرة عبر الـزمن، إذ إن تفاصيل وأبعاد المستقبل سوف تتأثر بتراكم معرفتنا العلمية للواقع.

(ب) الاستشراف العلمي لأبعاد المستقبل لا يقدم نبوءات ولا تفاصيل مؤكدة من كان يتنبـأ في بدء القرن العشرين بكل أحداثـه الجسام؟ ومن يستطيـع اليوم الإدعـاء بتقديم صـورة لأحوال قطـر، أو أحوال العـالم في غضون الخمسـين سنة المقبلـة؟ خصـوصـاً في ارتبـاطهـا بـالأحـداث والتصرفات والرغبات البشرية، أي أنه يفيد في العمل على الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل.

(ج) أدوات الاستشراف تبـدأ أولاً بالبحث عن نظـرية تحليليـة نشتقها من فهمنـا للمـاضي والحاضر، وأي أدوات أخرى ما هي إلا صيغة أدق لهذه النظرة ـ وليست بديلاً لها ـ وتساعد على الحديث عن توقعات المستقبل بـالأرقام فقط. فـالمنظور الايـديولـوجي الواضـح هو ضمـان للنظرة الشاملة واهتمام بدرجة وعي الإنسان لديناميات التقدم إلى الأمـام، وقد تسـاعد الأدوات الكميـة المكملة في مزيد من الفهم للنظرية وعملها في الواقع، ولكن مرة أخرى فـإنها لا تكفي في حـد ذاتها لكي تنهض عليها نظرية.

(د) لذا، هناك فائدة حقيقية تعود للمجتمعات من عمليات الاستشراف العلمي، فالاستشراف العلمي يضاف إلى إذكاء الوعي حول المستقبل، وهذا الـوعي يضاف بـدوره إلى التشكيل الـواعي للمستقبل لتزداد مقدرتنا على استشرافه، وهكذا. لذلك يجب تفهم الاستشراف العلمي في حدود مـا يمكن أن يقدمه، وضمن هذه الحدود فقط.

(هـ) لاستشراف أبعاد المستقبل، أهمية فائقـة بالنسبـة لبلدان العـالم الثالث، فقـد أصبح هناك اعتراف متزايد بأن التنمية هي عملية تغيير اجتماعي ـ اقتصادي ـ هيكلي عميق، وهي بذلك يمكن أن تستغرق مدى زمنياً أطول من المـدى الطويـل المتواضـع عليه في التخطيط الاقتصـادي. كذلك يركز استشراف أبعاد المستقبل على تفاعل الجوانب المختلفة للنسق الاجتماعي ـ الاقتصادي في إطار فلسفة الأنساق الكلية لذلك التفاعل الذي يكثر الحديث عنه في فلسفة التنمية ولكنه سرعان ما يختفي.

(و) من الأسبـاب المؤكدة لأهميـة استشراف أبعـاد المستقبـل كـون الأحـداث والتطـورات

الاجتماعية ـ الاقتصادية مترتبة على بعضها البعض زمنياً، بحيث أن التأخير في اتخاذ القرارات الملائمة لتحقيق الغايات النهائية المنشودة لا يعني تأخيراً متماثلاً من الناحية الزمنية في تحقيق النتائج، وإنما قد يعني تأخيرها لفترة أطول، أو عدم امكان التوصل إليها على الإطلاق.

(٣) تعريف خبراء مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي

يعني الاستشراف التبصر في الشؤون المستقبلية لمجتمع معين، من حيث موقعه من المجتمع الدولي، ثم ما يؤول إليه حال البشر في ذلك المجتمع...

وإذا كان هذا المجتمع هو عضو من ذلك العالم المتغير، فإن مستقبله لن يكون ناتجاً حتمياً لما تمليه مسيرة التغيرات العالمية المستقبلية، مثل هذا القول مرفوض أساساً من **منطلقين**:

ـ **الأول**، هو أن المستقبل لن يكون تجسيداً لتنبؤ يجتهد بعض الباحثين في إجرائه حول مستقبل البشرية، على النحو الذي ذهبت إليه بعض دراسات المستقبل التي أجريت في الدول الغربية. إن مثل هذا التنبؤ يهمل ضمناً الطبيعة الإنسانية وخياراتها وقدراتها الإبداعية. وحتى في الظروف التي تتسم بالاستقرار وتتصف بتواصل العلاقات التي تحكم حركة المتغيرات، يسعى الإنسان إلى رسم تصورات بديلة لما يمكن أن تكون عليه الأوضاع المستقبلية، ليتخير في ضوئها أدوات لإحداث نوع من التغيير يتفق مع طموحاته وآماله في مستقبل أفضل.

ـ **الثاني**، هو أن التسليم بمثل هذا المنطق يعني افتراض انعدام الإرادة العربية، ونفي إمكان قيامها بدور مؤثر ـ ايجاباً وسلباً ـ في رسم معالم مستقبل العالم في مجموعه، وفي اختيار مسار لمستقبل الوطن العربي على وجه الخصوص، على أن تلك الإرادة وذلك الدور سوف يتشكلان وفق وزن الفعل وطبيعة كل منهما، وهذه بدوره تتوقف إلى حد كبير على مقدار الإعداد المسبق لكل منهما، وهو ما يتأثر بمدى التعرف سلفاً إلى المواقف المستقبلية الممكنة، أي بما يجريه العرب من استطلاع لاحتمالات المستقبل واستشراف له.

فالاستشراف إذاً ليس مجرد رسم تخيلات مستقبلية يضيفها الإنسان العربي إلى معارفه ويرضي بها النزعة البشرية التواقة إلى كشف ستر الغيب، وهو لا يقف عند حد إعمال الفكر والخيال واستخدام الحساب والقياس لبرامج المستقبل وآفاقه كافة وبلورة نقاط الالتقاء التي تميز بين الأساسي والثانوي، والتي تنتشل ما هو علمي مما هو دون ذلك، والذي تغلّب نظرات تتسم بالشمول والإحاطة على تلك التي تتصف بالجزئية ويشوبها القصور... إن الاستشراف يتجاوز ذلك إلى تناول مشاهد المستقبل وتوقعاته المطروحة في أذهاننا، وإلى اعادة قراءة الواقع العربي بكل جوانبه، الحضارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالقدر الذي يخدم إمكانية التعرف إلى ما يقدر أنه «وضع مرغوب» في أوائل القرن المقبل، وعلى آليات الوصول إلى ذلك. إنه الحاجة إلى اتاحة القاعدة المعرفية التي تمكن المواطن «المنتظر» من المشاركة في صياغة «المشروع الحضاري للنهضة العربية»... نهضة تضعنا على خريطة العالم، وتكفل لنا أن ننضم إلى القوى الفاعلة في تاريخ البشرية، وتهيىء لنا القدرة على تحقيق الأمن والاستقلال والتنمية لوطننا.

٢ ـ من تعاريف الخبراء الأمريكيين

ليس للبحث حول المستقبل في حالته المعاصرة إلا عشرون سنة من العمر، وهي مدة غير كافية لإصدار حكم نهائي على هذا النشاط، إلا أنها كافية للقيام بحصيلة لهذا البحث، وتقويم منظومته ومنجزاته، وعند الاقتضاء، تحديد توجيه جديد له..

أ ـ تعريف صعب التحديد

ليس للبحث حول المستقبل تعريف مقبول لدى الجميع. ذلك أننا نصطدم في هذا الأمر بالعديد من التفسيرات الممكنة التي تتأكد مع الزمن. هل على البحث العلمي أن يفسر في الاتجاه الواسع لكلمة «مستقبل» أم بالتركيز أكثر فأكثر على كلمة «بحث»؟ إذا اخترنا الحل الأول، فإنه يصبح من المستحيل الإحاطة بهذا الاختصاص، فتشكيلة أنشطته جد ضخمة، أما حين القبول بالثاني فإنه يمكننا تحديد تعريف أكثر حصراً لأن الجانب التحليلي فيه هو الغالب.

وفي كلا الأمرين، وكاتب هذه الكلمات ميال إلى التعريف الأكثر تقييداً، فإن البحث حول المستقبل أثر تأثيراً قليلاً في المجتمعات. وهذه ثلاث نقط توضح الدور الحالي لهذا البحث:

(١) في القطاع العام يؤدي البحث حول المستقبل دوراً أصغر، حتى في الحالات القليلة التي يعترف فيها لهذا البحث بأنه نشاط كامل (مثل التوقع، أو التقدير التقاني).

(٢) في كل ميادين القطاع العام تقريباً، يفقد البحث حول المستقبل من سرعته في ميدان التوقع والتخطيط، خاصة عند المقاولات.

(٣) بغض النظر عن استثناءات نادرة، فإن هذا الاختصاص ليس مادة تدرَّس، إلا أن يكون الأب التعس لبعض الكليات كمدارس التدبير.

وبالفعل، إذا كان البحث حول المستقبل يجتاز مرحلة الركود، فلأنه لم يحدد دوراً فريداً أو لم يعط صورة واضحة عن نشاطاته. ويبدو أن الضعف الكبير آت من الرغبة في الشمولية، بحيث أنه يتوخى الاهتمام بكل ما يتعلق بالمستقبل. ولذا فإن حياة هذا البحث يمكن أن تكون مشتبهة، حتى وإن كان دوره في التوقع والتخطيط لا يقبل الجدل كما سنرى فيما بعد.

ب ـ المنجزات

خلال العشرين سنة الماضية، استطاع البحث حول المستقبل أن:

- ينبه المجتمع إلى التحولات البنيوية (أو الانقطاعات الكبرى) لإطار الحياة (التزود بالطاقة، بنية التشغيل، الأخطار التي تهدد البيئة، التقدم التقني).
- يشكّل ويضبط مناهج التقدير الكيفي لتشخيص التحولات الكبرى البنيوية والبيئية.
- يصف الشك الملازم لكل تقدير أو افتراض للمستقبل بدل إلغائه.
- يشجع على إعادة التقدير للخيارات والأهداف المفروضة من طرف نطاق الحياة.

ثم إن أهم انجاز لهذا البحث هو، بوضوح، الدور الخلاق الذي أدّاه في تشجيع إعادة النظر في الأهداف المجتمعية والتنظيمية وولادة مساع جديدة لإبراز المشاكل والفرص.

ج ـ تحديد الميادين

يمكن استعمال البحث المستقبلي بذكاء في عديد من الميادين، خصوصاً في القطع العام. وبالفعل، فإننا نلاحظ أن التقدم التقني قد ساهم في تحولات بنيوية قياسية: ندرة الموارد، التبعية الاقتصادية المتبادلة، عدم الاستقرار السياسي.

يُمكن أن تكون ميادين العمل في القطاع العام كالآتي:

ـ التغييرات في بنية التشغيل والناتجة من التكيفات المسببة من طرف التقانات الحديثة ومن طرف منافسة دولية حامية أكثر فأكثر.

ـ مناهج جديدة لتحديث التعليم حتى يمكن ضمان المرونة اللازمة لليد العاملة.

ـ معاهد جديدة لضمان مصالح للصحة فعالة وبتكاليف قليلة.

ـ توجهات جديدة تهدف إلى مواجهة أحسن لنقص الماء، ولتآكل الأرض وقلة الأمطار.

ـ اتحادات اقتصادية بين الدول المصنعة والبلدان النامية، والتي ستحسن الموارد الطبيعية والتكاملات الجغرافية.

وفي القطاع الخاص، يتعلق الأمر بتقليص نتائج التحولات الاقتصادية الجمعية للبيئة أكثر من وصف هذه التحولات. وفي غضون السنوات العشر المقبلة التي ستتميز بسرعة التطورات التقانية وبالمنافسة المتزايدة، لا بد من تحديد منافذ جديدة للمنتوجات، وبخاصة المتولدة عن التحولات البنيوية للمجتمع.

ولذلك ينبغي النظر بعين الاعتبار للتغيرات الحاصلة في التطور الاقتصادي، ولنسب الفائدة والصرف، وللتغييرات الديمغرافية ولأثرها في طلب بعض المنتوجات، وفي الأسعار، وخصوصيات المنافسة، وفي التنظيم والبنية العامة للأسواق.

وبديهي أن تحليل التحولات الاقتصادية ـ الجمعية مع الاعتبار بخصوصيات السوق ونوافذه تتطلب إيضاح التقنيات الجديدة المستعملة بإسهاب لآراء الخبراء وبناء السيناريوهات (المشاهد) والنمذجة البنيوية...

ولا شك في أن البحث حول المستقبل يجتاز مرحلة حرجة، لكن مع ذلك، فإن حظوظه في البقاء كاختصاص متكامل يمكن أن تتزايد شريطة اتباع التوجهات التالية:

ـ ضرورة التحديد الواضح لدوره ومهمته مع الاعتراف بأنه ليس إلا مجرد عنصر ـ وإن كان فريداً من نوعه ـ للتوقع وللتخطيط.

ـ واهتماماً بالمنهج، على البحث حول المستقبل أن يؤدي دوراً هاماً في الصياغة والتركيب للعوامل الكبرى لعلم محتمل لدراسة التعقيد والتغيير.

ـ إن منجزات هذا البحث المار ذكرها، ينبغي أن تستعمل كواسطة لتوطيد وتوسيع دوره.

ـ ودون أن ننقص من مجهودات هذا البحث حول المستقبل في القطاع الخاص، فإنه ينبغي التركيز في السنوات العشر المقبلة على القطاع العام حيث الحاجة جد ملحة، وحيث المواضيع جد معقدة وامكانات التدخل غير مشغلة كما يجب.

ـ على البحث حول المستقبل أن يسهر على إبقاء فرق واضح قدر الامكان بين مهمته المعيارية ومهمته التحليلية. وفي حالة مخالفة ذلك، فإن معناه سيحجب، وإن مصداقيته وفعاليته وقابليته للحياة على المدى البعيد ستكون مشبوهة.

٣ ـ من تعاريف الخبراء الفرنسيين

المستقبلية (Prospective)، التوقع (Prévision) والتخطيط (Planification)، مصطلحات ثلاثة تشير عند غير الملم بعلم المستقبل إلى المعنى نفسه المتعلق بابتسار تاريخ مستقبلنا[٢٩]؛ إلا أنها عند صاحب الاختصاص، تشير بالعكس إلى ممارسات مختلفة قدمت أحياناً بأنها متنافسة.

فمصطلح التوقع (Prévision) نشأ وترعرع في الميادين الاقتصادية والتقانية، التي حصرت تحليله في المسائل القابلة للوصف، وتطور من خلال أدوات أكثر فأكثر علمية.

من هنا كان وضع المتوقعين (أو المقدرين) لنماذج اقتصادية ورياضية شديدة السفسطة والمغالطة، وكان لومهم موجهاً للمستقبليين على رغبتهم احتواء كل شيء، ثم فقدان الصرامة... لكن هيهات، فمبالغة في تقييد التحليل، وجد المتوقعون أنفسهم غالباً في تكذيب، اكتفاءً بالاشارة فقط إلى اغفالهم للقطيعات الجيو ـ سياسية أو الاجتماعية أو الثقافية.

ـ أما التخطيط الاستراتيجي فقد عانى ضعفاً ناتجاً من مبالغة في قيمة الأهداف والمشاريع التي يمكن أن تتبناها دولة أو شركة دون تقدير عادل لتطور محيطها البيئي، وللضغوط الجديدة والفرص التي يمكن أن يوفرها لها ذلك التطور، ودون إعطاء العوامل الداخلية للإمساك أو الدفع الاهتمام اللازم.

أمام هذا الفشل للتوقع كحدس حول المستقبل، مدرك كتمديد سهل لبعض الاتجاهات الماضية، وأمام ذلك الضعف لدى التخطيط المتجاوز بشدة للتحولات الداخلية والخارجية للمقاولة، فإن المستقبلية لا تقدم حلاً.

إنها تذكر بأن المستقبل لم يصنع بعد، ثم لا يمكن معرفته، وأنه سينتج ليس من اتجاهات متعددة مشاهدة نوعاً ما وقابلة للوصف، ولكن عن تصرفات ومشاريع فاعليات اجتماعية فقط.

انطلاقاً من هذه الحالة، فإن المستقبلي والمتوقع والمخطط يجدون أنفسهم في مواجهة التحدي

---

(٢٩) «الإبتسار» كلمة عربية أصيلة تعني القيام بالشيء قبل أوانه، وهو المراد بكلمة (Anticipation) الفرنسية، ولقد كان ميلنا إلى كلمة «الابتسار» بدل كلمة «تقديم» و «تسبيق» و «سبق» و «توقع» التي تقترحها المعاجم لأنها أقرب إلى الدلالة على المراد بالكلمة المرادفة لها بالفرنسية. جاء في **لسان العرب** لابن منظور: و «البَسْرُ والإعْجَال وبسرت الدمّل إذا عصرته قبل أن ينقيح (وهذا هو الهدف من ابتسار الزمن المقبل، أي التفكير في أزماته المحتملة قبل أن تقع، والمبادرة بعلاج أسبابها قبل أن تستفحل) وبسر حاجته يبسرها بسراً وبساراً، وابتسرها وتبسرها: طلبها في غير أوانها (والمراد فعلاً في علوم المستقبل والإعداد للغد، التفكير في مشاكل للمستقبل محتملة الوقوع قبل وقوعها بالفعل). وتبسّر طلب النبات أي حفر عنه قبل أن يخرج، وبسر النخلة لقحها قبل أوان التلقيح». ومما يزيد من تمسكنا بهذه المقابلة للكلمة الغربية (Anticipation)، أن علوم المستقبل تريد نوراً في ظلمات الزمن المقبل، وتبحث عن ضمانات الإرتواء وسبل ذلك في أودية الغد المحتملة الجفاف، والابتسار يترجم تلك الإرادة وذلك البحث. يضيف ابن منظور: «وبسر النهر إذا حفر فيه بئراً وهو جاف، وابسر إذا حفر في أرض مظلومة، وابتسر الشيء اخذه غضاً طرياً، وفي الحديث عن أنس قال: «لم يخرج رسول الله (ص) في سفر قط إلا قال حين ينهض من جلوسه: اللهم بك ابتسرت، وإليك توجهت، وبك اعتصمت، أنت ربي ورجائي، اللهم اكفني ما أهمني، وما لم اهتم به، وما أنت أعلم به مني، وزودني بالتقوى، واغفر لي ذنبي ووجهني للخير أين توجهت». انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٤، ص ٥٧ ـ ٥٩. وبما أن البسر والبسار والابتسار والتبسر كلمات مترادفة وبما أن من معاني البسر معنى آخر مخالف للابتسار، وهو النظر بكراهة شديدة، فإننا نفضل استعمال كلمة «ابتسار» لكونها علاوة على ما تقدم، توحي بمجيئها على وزن «افتعال» بإرادة ذاتية مقصودة للفعل من طرف الفاعل، والابتسار في البعد الزماني إرادي ومقصود كذلك.

نفسه، ألا وهو السبق أو الابتسار (Anticipation) من أجل العمل، ولو أدى ذلك إلى تخلي البعض عن جزء من قوته ونشدانه العلمي والفلسفي من أجل التفكير جميعاً في الاستعمال المتكامل لأدواتهم.

لهذا نرى، باستمرار، تطور خلايا للتفكير داخل الإدارات أو المقاولات مهما تعددت نعوتها الرسمية، وتطبيقاتها تتلاقى في تخوم تلك الطرائق الثلاث، البديهية التكامل.

وكل تخطيط استراتيجي محدد لأهدافه ووسائل عمله الضرورية يفترض - بادىء ذي بدء - حداً أدنى من التأمل المستقبلي الاستكشافي حول بدائل المستقبل الممكنة، المحتملة والمرجوة.

ومن ناحية أخرى، لا قيمة لنموذج موصوف للمستقبلية إلا بفرضياته. وتحديداً، فإن مشاهد المستقبلية لها الفضل في تجلية مجموعة الفرضيات المتماسكة والمحتملة في الإطار الذي يمكننا تشغيل النماذج فيه كما ينبغي.

وعلى الشاكلة نفسها، فإن المشهد الموصوف لا نفع له إذا لم يترجم في وقت أو آخر إلى عينة من النتائج الملموسة (استمارات، عقود، نتائج مالية، فرص للشغل...).

وللتقليص من غياب التأكد السائد في مختلف الميادين الجيو - سياسية والتقانية والاقتصادية والاجتماعية، ينبغي تعزيز التكاملات والتوافقات بين العائلات الثلاث: المستقبلية والتوقع والتخطيط الاستراتيجي، والعمل على إنهاء الصراعات بين الكتل المتبقية هنا وهناك.

فالسفينة المنطلقة في بحر هائج، تحت ضباب كثيف وعاصفة عارمة، هي في أمس الحاجة في الوقت نفسه إلى الراصد (Vigie) والدفة (Gouvernail). هذه الجدلية بين الابتسار والفعل هي من الأهمية بحيث اننا لا نخشى بفضلها الضلال فقط، ولكن نتمكن من خلالها الوصول إلى هدف محدد، بيد أن قائمة الامكانات ما زالت مفتوحة بكفاية لاختيار المستحبات.

رابعاً: حاجتنا إلى علوم المستقبل

إن المتفحص لما يصدر في الغرب من دراسات وبحوث عن المستقبل في مجالات التقانة والاقتصاد والعلاقات الدولية والبيئة والديمغرافية وغيرها يلاحظ أن هناك تقدماً ملحوظاً في الكم والكيف، انطلاقاً من القرن الحالي مع ازدهار متنام منذ الخمسينات، وانتاج مكثف ومتعدد في العشرين سنة الأخيرة.

والمتتبع لما صدر في الوطن العربي في هذا الباب، يجد أن دراسات المستقبل ما زالت في المهد، وأنها لم تر النور في أغلبها إلا في السنوات العشر الأخيرة، كان الغرب وراء انطلاق عديد منها، خصوصاً بعد أن هزت مضاجعه الصحوة الاسلامية، وصدمه قبلها إدراك البلدان العربية قيمة الثروة النفطية، وحيرته مختلف المفاجآت التي كان الوطن العربي والعالم الاسلامي مسرحاً لها.

إن التقلبات التي عاشها العالم شرقاً وغرباً في الثمانينات، ومن أبرزها سقوط الشيوعية كمذهب ونظرية، وانعكاسات هذه التقلبات، خصوصاً تقلبات أوروبا وآسيا الشرقية، لتنبىء باهتزازات ضخمة وموجات قعر مهولة في أواخر هذا القرن، ستهز عديداً من الدول التي تئن شعوبها تحت وطأة الديكتاتورية الحزبية أو الفردية، والتي تصدعت عراها بفعل التخلف التربوي

والاقتصادي والاجتماعي والاداري والمالي وتفشي مختلف أنواع الاستبداد والارتجال، لغياب العلم والعدل، وانعدام الحريات واستحالة تطور النقد.

ومما يزيد في حاجتنا الملحة إلى الدراسات المستقبلية، ونحن على مشارف الألف الثالثة من الميلاد، هو أن العلاقة العضوية بين التوقعات والقرارات والأعمال لم تعد سهلة.

ففي زمن كانت فيه عوامل الفعل قليلة العدد سهلة التحديد، كانت الاستراتيجيات واضحة، والأهداف بينة، والنتائج المرجوة خالية الغموض أو قريباً من ذلك، وكانت العلاقات مباشرة بين التوقع والفعل مساهمة في تقليص دور العوامل المحتملة[٣٠]، ولنا خير المثل في بعض وقائع الحروب القديمة وماجرياتها الموصوفة في كتب التاريخ.

لكن مع تعدد المتدخلين والفاعلين في ساحة الواقع، وتداخل العوامل المؤثرة في حركة أو سكون هذا الواقع، ومع سرعة التقلبات وغليان التطورات الذي أحدثته الاكتشافات العلمية، والتغيرات البيئية، والتدافع الاستراتيجي، والجدال السياسي، وثقل النمو الديمغرافي وتصدع موازينه بين القارات، كل ذلك وغيره جعل العلاقات بين التوقعات والفعل في غاية من التعقيد، ومجال الاحتمالات من اتساع إلى مزيد.

فمن كان منا يتنبأ بما وقع بأوروبا الشرقية سنة ١٩٨٩؟ من كان يمكنه التنبؤ بسقوط الديكتاتور تشاوسيسكو مثلاً، والذي صادق الحزب الشيوعي على تجديد انتخابه على رأس الحزب والدولة بالإجماع في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وقادة الشعب من الرئاسة إلى الإعدام في كانون الأول/ ديسمبر التالي؟

بل وقعت كارثة دبلوماسية في إحدى البلدان الاسلامية لاستقبالها الديكتاتور ساعات قبل الإطاحة به ـ ثورة لا انقلاباً ـ وهي صاحبة الثورة المدوية قبل عقد من الزمن! هل كان سياسيوها غافلون عن الأحداث؟ (وإن كان من تشفى في الأقطار في هذا التصرف في موقفه من الأمر غير بعيد)، فلا عذر لهم في عدم توقع المفاجآت بتحليل المعطيات! لكن من كان يستطيع الجزم بالحدث أو التنبؤ بسرعة التقلبات؟... وحدهم الدارسون للوضع، والمالكون للمعلومات، والمنفذون للاستراتيجيات، كانوا يحسنون وقتها اتخاذ القرارات، في مناصرة التظاهرات وتقديم المعونات، ورصد التطورات!...

سيقول بسطاء الفكر من الناس: ما حاجتنا إلى بذل الجهد، وتصديع الدماغ بالخوض في مجال قدره الله وحدده؟ ونحن الضعفاء أمام قدرته لا نملك حولاً للتأثير فيا سبق به القلم، ولا جهداً لتغيير ما خطه القدر؟ وجوابنا ان القول بالضعف أمام قوة الله وقدرته قول حق أريد به فرار من المسؤولية وتملص من الواجب! فلو سألنا أمثلهم طريقة: لمَ نشاطك اليومي وسعيك الذاتي للحصول على القوت، سداً للرمق وكسباً للرزق، وأنت تعلم أن رزقك محدود سلفاً، وقوتك مقدَّر مسبقاً؟... لعجز عن الجواب، ولأسرع إلى تدليل حركته وسعيه بالتمسك بالأسباب!...

نقول ذلك ليس حباً في إدخال القارىء دهاليز جدل الجبرية والمعتزلة، ولا إحياء لشطحات

---

(٣٠) لمزيد من التفصيل في هذه النقطة، انظر:

André Clément Decouflé, *La Prospective*, 2ème ed. (Paris: Presses universitaires de France, 1980), especially chap. 4, pp. 102-118.

بعض الفرق الإسلامية، ولكن تذكيراً منا بأنه **أمر من السنة والكتاب: الكد والجد والأخذ بالأسباب!**

ونحن نعلم أن القضاء والقدر من المواضيع الخطيرة التي لا يحسن فهمها إلا ذوو البصيرة من الناس، وكم خاض فيها من السابقين واللاحقين، ممن تعسَّفوا على نصوص الآيات وأحكام الأحاديث، وتأولوا فيها بغير علم ولا منهج[٣١]. ونرى أن الجدال بين الفرق الإسلامية من معتزلة وجبرية وغيرها غير خال من الخلفيات السياسية والمضاربات الحزبية، وحسبنا في هذه الدراسة، دعوة القارىء المتبصر إلى فهم ما يراد من التوكل، وعدم خلطه بين التوكل والتواكل[٣٢].

ولو عكفنا نقلب صفحات التاريخ ونسائل أحداثه، لاكتشفنا أنه بزغ بين صفوف المسلمين الجدل، حين القعود عن العمل، فمنذ ذلك الحين والأزمة الفكرية في استفحال، ومن يومها والعمل والعلم والعدل في إدبار، والجهل والاستبداد والتعسف في إقبال، حتى وصل الأمر إلى تمزيق الأمة وشل حركتها وانقطاعها عن قيادة الركب الحضاري، فعجزها مع تراكم الصدع وتفشي الجهل والظلم عن مواصلة السير فيه، ثم وقوفها بعد الغفوة حائرة منقسمة أمام السبل الممكنة للحاق به.

وليس الخلف عن خطى السلف بحائد في هذا الباب، فلو حللت شكل واقعنا المعطوب وتناولت بالدراسة والتحليل حركته المتأرجحة، لصفعتك الدلالة الساطعة على غياب الحس المستقبلي والحدس الإعدادي لمواجهة كوارث الطبيعة، وأزمات الأوضاع، وتقلبات الزمن، مع تناقض بارز بين القول والفعل، وغفلة عن الإنجاز طيلة زمنه المبرمج، ثم استنفار للطاقات وجمع للقوات في آخر اللحظات!!... يدل على ذلك الارتجال الملاحظ حين عقد المؤتمرات، أو ارتفاع نشاط الأوراش حين قرب موعد التدشينات، أو التعجيل بدراسة تتطلب شهوراً في آخر الأوقات، وهكذا دواليك... وأحسن ما نراه معبراً عن هذا التناقض، المثل الفرنسي الذي معناه: «أحرص الناس على السرعة، أضيعهم للوقت!»[٣٣]، وأفصح ما نراه ساخراً من هذا الصنف من الناس، المثل المغربي الذي فحواه: «وقت ما استيقظت، فذلك تبكيرك!»[٣٤].

ولو انكببنا على الخطاب الإعلامي المعاصر في العالم المتخلف نحلله، لوجدنا من خلال تشريح خطابات الأماني للمستقبل الراغد، وأحلام التقدم «الآتي» الذي لا يأتي، والإزدهار «القادم» المتولي، أن أغلب من يلوك كلمة الديمقراطية أفقدهم لها، وأكثر من يتكلم عن إحراز التقدم السائرون في غير ركبه. ولهذا فإننا لن نعدم في هذا العالم المتناقض من يجادل في منفعة المستقبلية محتجاً مثلاً بأن ما تصور المستقبليون وقوعه في الثمانينات لم يقع برمته، ناسياً أو متناسياً أن

---

(٣١) أصدر فاروق أحمد الدسوقي دراسة هامة في ثلاثة أجزاء بعنوان: **القضاء والقدر في الاسلام**، ط ٢ (بيروت: المكتب الاسلامي؛ الرياض: مكتبة الخافي، ١٩٨٦)، أحرزت جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الاسلامية لعام ١٩٨٥، ونعتبرها من أشمل ما كتب في هذا الباب.

(٣٢) أدعو القارىء لمراجعة دراسة قيّمة لمحيي الدين عطية، «نحو اصلاح ثقافي شامل،» ورقة قدّمت إلى: ندوة من أجل استراتيجية ثقافية اسلامية، المنظمة من طرف الأونيسكو، الرباط، ٢ ـ ٤ أب/ اغسطس ١٩٨٨، ونشرت في مجلة: **الهدى**، العدد ٢١ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ص ٤٦ ـ ٤٩.

(٣٣) نص المثل الفرنسي هو:

«Ce sont toujours ceux qui n'ont rien à faire qui sont les plus pressés».

والترجمة القريبة من النص هي: «الذين لا شغل لهم، هم المستعجلون» ولكن الترجمة الأقرب للمعنى هي التي ذكرناها.

(٣٤) نص المثل المغربي يقول: «وقت ما فقْتِي، ها ذاك هُوَ بَكْري دْيالْك».

نتاج المستقبلية ليس تنبؤات لأحداث حتمية الوقوع، بل هو تصور لأزمات محتملة الوقوع، تتجنب باتخاذ التدابير اللازمة والقرارات الحكيمة، ومن السذاجة مواجهتها بالموقف السلبي إلى حين الاصطدام معها حيث لا ينفع الإيمان بها حينذاك في موضوع المستقبلية في شيء، كما لا يلغي عدم وقوعها ضرورة الرصد والإعداد الذي أملته الدراسات المستقبلية.

ومن الغفلة الاعتقاد بأن في مستطاع المستقبلي التنبؤ بدقة فائقة وضبط محكم بجميع التوقعات المقبلة، ومن الشطط مطالبته بالقيام بجرد شامل مضبوط زمنياً لمختلف مصائر تطورات الأوضاع الحالية، بل من البله انتظار إصداره لكتاب مسطور لتاريخ المستقبل!!

والمجتمع الذي تقع فيه الأزمات على الوتيرة نفسها التي ترصدها المستقبلي، وتصدق عليه التوقعات التي ظن من خلال دراسته للواقع وتطور آلياته الفاعلة احتمال وقوعها، مجتمع أليق بالمستقبلي أن يغادره ويرحل عنه!

فالمستقبلي ليس عرّافاً يدعي علم الغيب، يكسب من خلال توافق تكهناته مع سير الأحداث مزيداً من زبائن مصيدته، ولا «ولياً» معاصراً مدعياً التمتع بالكرامات يسعى لضمان مشيخته، بل هو للمجتمع كالطبيب للمريض، يصف له بعد الفحص ما يلزمه تجنبه وما عليه أن يعمله أو يتّبعه لشفائه أو الحيلولة دون استفحال مرضه وتعرضه للهلاك.

أما مريض لا يمتثل أوامر طبيبه ولا يعمل بنصيحته، ويهلك بما توقعه له في حالة مخالفته لما طبّبه له، فلا حاجة في أن يقال لطبيبه صدقت في تطبيبك، فقد هلك فلان بما حذّرته منه، ولو عمل بما وصفت ونصحت لظل سليماً معافى، لأن ذلك لن يزيده إلا هماً ونكداً، ولن يضيف لمكانته كطبيب أو علمه بالطب فتيلاً!...

بل ما أشد فرحه لو قيل له أخطأت في تشخيصك للمرض، وفلان رغم عدم عمله بوصاياك ما زال يتمتع بكامل الصحة ووافر العافية! إذاً لأسعده أن تكون ذات مريضه مخالفة لسنن الطب، ولما نقصت سلامة المريض شيئاً من قيمة الطب ولا من علم الطبيب! ولهذا كثيراً ما ترددت على ألسنة المستقبليين «القاعدة المستقبلية» القائلة: «الشيء الوحيد الذي لا ريب فيه في الدراسات المستقبلية، هو حومان الريب حول توقعاتها جميعاً».

فحملك مثلاً لمظلتك حين خروجك من المنزل والسماء غائمة، والجو محتمل أن يكون ممطراً لا يدل على أنك ستستعمل مظلتك لا محالة، لكن كفاه طمأنتك على عدم الخوف من البلل حين المطر! كما أن عدم حملك لها ـ في الظروف نفسها وفي غيرها ـ لا ينقص من منفعة حملها في شيء..!! فالمنفعة حاصلة منها ولا شك حين سقوط المطر، علماً بأن المثل الذي قدمناه لا يجلي أهمية الإعداد والاستعداد بشكل شامل، لأن استعدادك بحملك المظلة غير مانع للمطر من السقوط، فما بالك لو أن استعدادك كان من موانعه؟!

ولقد أضحى من البديهي الكلام عن تطور العلوم والتقانة في الزمن الحاضر، أو الإعلان بأن عجلة التاريخ في هذا الميدان تعرف حركة سير متزايدة السرعة، أو التصريح بأن انفجار المعارف والأفكار قد عمّ عديداً من القطاعات محدثاً فيها تغييراً مدوياً، وناقلاً إياها من حال إلى حال أشد قطيعة مع الأحوال السالفة من حيث الأداة والأسلوب والمنهج.

فحتى الذين أبوا الانخراط في ركب التقدم العلمي صفعتهم الاكتشافات وزعزعت كيانهم أنباء العلوم والمعارف، وغزت ديارهم التقنيات المتقدمة وتطبيقاتها في شتى الميادين، فأضحت

حياتهم اليومية تتطلب مزيداً من الحاجة إلى استعمال منتوجات التقانة الحديثة، بشكل زلزل عديداً من الأفكار لديهم ولدى جماعاتهم.

انظر مثلاً للذين لا يزالون متمسكين بتحريم الصور أياً كان نوعها، تراهم كيف يتعاملون مع الناس في تجارتهم وقضاء مآربهم؟ هل يرفضون النقود وحيازة الأوراق المصرفية لوجود الصور عليها؟ وإذا استطاعوا أن يجدوا حلاً محلياً، فكيف بهم وهم خارج البلد، وفي البلدان الغربية خاصة؟

طبعاً، لا نعدم في هذا الركب الحثيث نحو الكشوفات المصارعة للطبيعة، والمنقبة في غياهب الكون المفتوح، من يركن إلى نكران وصول البشر إلى القمر، أو غيره من الكشوفات العلمية، والدراسات المستقبلية منزهة عن مخاطبة مثل هؤلاء! فهي منهج فكر، وأسلوب تحليل قبل أن تكون منظومة من البحوث والمعلومات، لا يستوعبها إلا العالمون!

إن دراسة بدائل المستقبل من خلال مشاهد أو تحاليل لأزمات أو توقعات محتملة انطلاقاً من دراسة تطورات الأوضاع الحاضرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والديمغرافية والبيئية تمكن من إجلاء الفعل اللازم والحركة الواجبة استعداداً لمواجهة هذا القابل المتأزم أو المتفجر، ثم تجنب الصدام معه، أو احتوائه وحسن استخدامه، أو التخفيف من حدته ووقعه لتغيير حاصل في شكل وتطور تلك الأوضاع الحاضرة بفضل التأهب والاستعداد في الأزمنة والظروف المناسبة.

ودراسة المستقبل لا تنوب ولا تغني عن التخطيط، فالدراسات المستقبلية لا تضع نفسها عوضاً ولا بديلاً عن المسطرات التقنية والمناهج الفنية للتخطيط، بل على العكس، تعتبر أداة متممة ومكملة لها، مضيفة لها قيمة علمية وفنية لا يستهان بها من خلال التساؤل الذي تفجره حول الغايات والأهداف المرجوة من التخطيط، في شكل أسئلة بديهية: لماذا؟ ومتى؟ وكيف؟

فالدراسات المستقبلية إذاً ليست مصيدة جديدة ولا لعبة مستوردة، بل هي علم يحتاج إلى مجهود واع ومتزن لتحرير المستقبل أو استرداد المستقبل. ذلك أن المستقبل في بلداننا ما زال رازحاً تحت نير الاستعمار[٣٥]، يخططه ويحدده، يجلي صوره المحتملة، ويملي على عملائه من خلال قنواته ومؤسساته الحلول التي يراها مناسبة لمصالحه، ويقدم الاقتراحات من خلال مراكزه وأندية إعلامه، لضمان سير بلداننا نحو الوجهة التي يرتضيها، والتقدم نحو الجهة التي أعدها وأشرف على تحديدها. لهذا فنحن نحتاج إلى الاستعداد لمواجهة كفاح لا نملك له بعد القدر الكافي من الزاد والعدة، بشرياً ومادياً، لكسب المعارك فيه، خصوصاً وأن الساحة قد تغيرت معالمها عنا بعد هجرها دهراً طويلاً.

---

(٣٥) حول موضوع تحرير المستقبل ندعو القارىء لمراجعة الكتاب القيّم الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت عنوان: **استرجاع المستقبل**، بإنجاز كبار المؤسسات المستقبلية الدولية وهي: الفدرالية العالمية لدراسات المستقبل، والجمعية الدولية للمستقبلية والجمعية العالمية للمستقبلية الاجتماعية، وقد صدر باللغتين الانكليزية والفرنسية، ولا يزال ينتظر من يترجمه إلى العربية، خصوصاً أنه انجز من طرف البرنامج ليكون دليلاً للمخططين الأفارقة، في مجال الدراسات المستقبلية ومن ثم فهو دليل لمجموع العالم الثالث في هذا الباب، انظر:

Programme des Nations Unis de Développement (PNUD), *Reconquérir le future: Manuel d'études prospectives à l'usage des planificateurs africains* ([n.p.]: PNUD, 1987).

ولقد عدنا إلى أن نتكلم في صدر المقال السابق على مصدري الفكر الإسلامي: **كتاب الوحي وكتاب الكون**، وأن نسطر ضرورة وجود مناخ من الحرية والنقد في المجتمع الاسلامي الذي يتطور فيه ذلك الفكر، لأن الدراسات المستقبلية لا تبيض تحت نير الاستعمار، ولا تفرخ في مجتمع منغلق على نفسه، كابت للحريات، مستبد بالسلطة، محتكر للقرارات. بل إن ازدهارها مشروط بوجود جو من الحرية والنقد، مع توافر معاهد للتحليل ومراكز للاجتهاد في مختلف الميادين.

نقول توفير مراكز للاجتهاد لأننا نعتقد أن من شروط الاجتهاد المعاصر، امتلاك الحس المستقبلي، والإدراك بفعاليات الأحوال الراهنة وتقلباتها المقبلة انطلاقاً من عوامل التغيير التي يمليها الإصلاح في وجه إفرازات المجتمع المتعددة الشكل والاتجاه. وإحاطة المجتهد بنظرية المقاصد وعلم الأصول تجعل منه حتماً رجلاً مستقبلياً، لعدة أسباب نذكر منها:

– تحرره من التقليد وهو الجرثومة القاتلة للإبداع والابتكار.

– إحاطته بعلم الأصول، وهي الضمان للاستيعاب الواعي للماضي وفهم حركة الواقع.

– معرفته بمقاصد الشرع، وهي التأمين من مخاطر الانزلاق في ضلالات الفكر المعاصر وايديولوجياته.

– استيعابه قضايا الواقع ومشاكل المجتمع الذي يعيش فيه، وهي المحرك للبحث عن صور التغيير المحتملة وتقديم الحلول المقترحة لعلاج القضايا والأزمات التي أفرزها المجتمع سعياً إلى تحقيق المصلحة العامة لأفراده في ضوء الأصول والمقاصد.

– إدراكه القيم الثقافية المحركة للمجتمع.

– علمه بالتفاعلات الاجتماعية وتدافع الفئات التي تكوِّن المجتمع، فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المجتمعات الأخرى من جهة ثانية.

– إحاطته بمواعث الأزمات وانعكاساتها على حياة الأفراد وسلوكهم، والحلول المقترحة من مختلف الهيئات والفئات السياسية لحلها أو التخفيف من حدتها.

ولو كان لنا أن نصوغ برامج التعليم، لجعلنا مادة علم الأصول ونظرية المقاصد ضمن المواد الإجبارية في مختلف مراحل التمدرس وفي جميع الشعب والتخصصات شأنها شأن الرياضيات. لأن الرياضيات مادة تمكن الذهن من التدرب على سبل التفكير لإيجاد الحل انطلاقاً من معطيات محددة، تماشياً مع قوانين أو مسلمات معروفة سلفاً.

وعلى الدرب نفسه تسير الأصول والمقاصد، إلا أنها تنسلخ من الفكر المجرد لتفرع جذورها في معالجة الواقع انطلاقاً من الأصول الثابتة للإسلام ومقاصد شريعته السمحة.

ثم إن المتفحص لما وصلت إليه الرياضيات أو الفيزياء اليوم، يدرك أنها أصبحت تخوض في دروب تعتمد على تحرير كبير في الأذهان من حيث تصور المادة وشكلها، ضاربة عرض الحائط بالإيمان، بالمادة كعامل فريد لتفسير الكون، واعية بأن هنالك عوامل متعددة غير مادية، روحية وميتافيزيقية، تؤدي دورها في صيرورة عديد من سنن الكون وظواهره.

ولقد أضحى من الضروري أن نبلور علماً جديداً مجانساً لعلم المقاصد وموازياً لعلم

الأصول، يحتوي على نظرية المقاصد كما حددها الشاطبي رحمه الله، أو من سبقه أو عاصره أو تلاه من الأصوليين، ضاماً إليها علوم المستقبل الحديثة بشكل يخدم النظرية ويهدف إلى بلوغ المقاصد الشرعية، واضعاً أركانه على علم الأصول، مفصلاً لبرامج بحث واجتهاد في مختلف الفروع، وموجهاً لأبحاث ودراسات تسعى إلى دفع عجلة المعرفة نحو الأمام على درب الابتكار والإبداع الهادف والنافع للإنسان وللإنسانية جمعاء.

ونحن بشهادتنا هذه لم نضع جديداً ولا أتينا ببدع في القول! فمعلوم عند دارسي الأصول أن علم أصول الفقه هو علم الأدلة، وعلم الاستدلال، أي أنه علم التحليل والبرهان. ذلك أن تحديد الأدلة وتثبيت الحجة يشترط تشريح الشيء المدروس وفك تركيبه لفهم آلياته ونظام حركته وشكل تطوره. ووضع الأدلة حيث ينبغي أن توضع مع تمييز جلي للمظنون والقاطع أمر يحتاج إلى إدراك شامل لشكل ومضمون الموضوع الخاضع للدرس والتحليل، ومعرفة دقيقة بالجنينات السابقة التي أفرزته والدوافع الكامنة التي أبرزته. أما علم المقاصد فيمكن من تحليل مقاصده وغاياته، ومدى تجانسها أو تنافرها مع مقاصد الشرع ونظام الفطرة الإنسانية.

ثم إن علم أصول الفقه لا يقف عند الأدلة السمعية والاستدلال النقلي كما يتبادر إلى الذهن، ولا هو أمر خاص باستنباط الشريعة وتفصيل أمور الفقه، بل هو صالح للتطبيق في جميع الميادين الفقهية والسياسية والاجتماعية وغيرها، «فقواعد القبول والرد في مجال الأخبار صالحة للتطبيق على جميع الأخبار. والقياس الذي يقوم على بديهيات عقلية كقولهم: ما ثبت للشيء ثبت لمثله، والتماثل يوجب الاشتراك في الحكم، وقولهم لا يفرق بين المتماثلات، ولا يجمع بين المختلفات، وقولهم لا قياس مع الفارق، هذا القياس صالح للاستخدام في أي مجال من مجالات الحياة اليومية»[٣٦].

ولعل أشد أبواب أصول الفقه ومقاصد الشرع ارتباطاً بالدراسات المستقبلية: باب التعارض والترجيح، «وهو باب يمكن الاستفادة منه في الحياة العملية بأكثر مما يفيد في الحياة العلمية والنظرية، لأن الاعتماد على الترجيح مقبول عملياً أكثر مما هو مقبول علمياً. والإنسان في حياته ـ العلمية أو العملية ـ قد يجد نفسه أمام اختيارين أو أكثر. وقد يجد لكل واحد من الاختيارين دليلاً وسنداً، ووجهاً من الصواب يدعو إليه. وقد يطول التفكير ـ أو لا يطول ـ فلا يظهر له أن أحد الاختيارين صواب، وأن الآخر خطأ. فلا يبقى أمامه ـ والحالة هذه ـ إلا أن ينظر في رجحان أحد الأمرين على الآخر، فيأخذ بالراجح، ويترك المرجوح.

وها هنا تظل أفهام، وتزول أقدام، ويلتبس الحق بالباطل، والصواب بالخطأ. فعلى أي أساس يقع الأخذ والترك؟ وبأي مقياس يكون الاعتبار والإهمال؟ وبأي موجب يتم التقديم والتأخير؟ والترجيح بغير مرجح تعسف. وبقدر ما تكثر وتتنوع الحالات المعروضة أمام الإنسان، بقدر ما تكثر المرجحات. وما يصلح مرجحاً هنا لا يلزم أن يكون مرجحاً هناك...»[٣٧].

هذا الباب إن كان ألصق الأبواب بالدراسات المستقبلية، خاصة في مجال اتخاذ القرارات، فإنه أخصب أبواب أصول الفقه وأشدها مطالبة بتثبيت القواعد وإمعاناً في توضيح المقاصد. وإضافة العمل بمناهج المستقبلية لهذا الباب ستمكن حين تعارض التحاليل وترجيح البدائل من المزيد من توضيح الخيارات والمساعدة على اتخاذ القرارات، ضماناً لسلامة الاجتهاد وحرصاً على رفاهية الإنسان وخدمة الإنسانية جمعاء.

وتجانس علوم المستقبل مع علم الأصول ونظرية المقاصد واضح وجلي لا غبار عليه،

---

(٣٦) أحمد الريسوني، «حاجتنا إلى علم أصول الفقه،» **الهدى**، العدد ١٨ (شباط/ فبراير ١٩٨٨).
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٩.

والمقارنة بين منهج الدراسات المستقبلية، ومناهج علم المقاصد على بساط قواعد الأصول تدعم هذا الرأي، بل تنتهي إليه. ونكتفي للدلالة على ذلك بضرب مثال واحد، وإلا ففي جعبتنا في هذا الباب أكثر من مثال:

من القواعد المسلمة عند الأصوليين، القاعدة الذهبية القائلة: «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح». هذه القاعدة توضح البرنامج الذي على الفرد أن يلتزم به في حياته ويضعه نصب عينيه لصياغة مستقبله، وهو اهتمامه بالأمور التي يلزمه اجتنابها أكثر من اهتمامه بالأمور التي عليه أن يفعلها. أي أنه مطالب بالبحث عن السلبيات لاجتنابها ودوافع الأزمات لكبتها والتخلص منها أكثر من بحثه عن الايجابيات ووصف أشكالها. ذلك أن التخلص من السلبيات، هو تلقائياً عمل بالايجابيات.

وإذا طبقنا هذه القاعدة على ميادين معاصرة، أمكننا من خلالها القول في الاقتصاد مثلاً بأن «تجنب الأزمات مقدم على التوسع في التجارات»، وفي التربية «محو الأمية مقدم على تعلم اللغة الأجنبية»، وفي الهندسة «رفاهية الإنسان مقدمة على التفنن في البنيان»، وفي مجال السياسة والقضاء «ضمان الحريات مقدم على إجراء التحريات»، وهكذا يصاغ سلم الأولويات، وعلى مثل هذه القواعد يبنى المستقبل، وإلا فالفوضى سائدة، بمفهومها العام والمطلق، حاضراً ومستقبلاً □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

التحدي أمام الجنوب

تقرير لجنة الجنوب

لجنة الجنوب

رئيس اللجنة : يوليوس ك. نيريري

السكرتير العام : مانموهان سينغ

ابو بكر ديابي اوتارا
اسماعيل صبري عبد الله
الدو فيرير
اوفعطين بابيك
إنياس د. كومبتشي
باولو ايفارستوارنز
بيوس اوكيجبو
تان سري غزالي شافي
توبوولا إيفي ت. تاماسيسي

جامماني كوريا
جورج اوارو ناشاريتي
ديفاكي جاين
سوليك كولاس - مونسو
سيلزو فورتادو
سيمبا ماكونجي
شريدات رامفال
عبد السلام

عبد اللطيف الحمد
كارلوس انريز بيريز
كارلوس رافاييل رودريغيز
كيان جياوونغ
لمياشي ياقر
ماري - انجيليك هافان
ميشيل مانلي
نيتسا ستروويدجوجو
هنريك انغليزياس

الثمن ٦ دولارات أو ما يعادلها

اقتصاديات القطاع العام والقطاع الخاص
(المفاهيم الاقتصادية لنقل الملكية)

عبد الله محمد باسودان

قسم الاقتصاد جامعة
الملك سعود ـ الرياض.

مقدمة

أخذت ظاهرة نقل ملكية المشاريع من القطاع العام إلى القطاع الخاص (Privatization) في الانتشار خلال العقد الميلادي الحالي. واستفادت منها اقتصاديات دول عديدة سواء أكانت دولاً صناعية متقدمة أم دولاً نامية.

وهذا البحث مساهمة نظرية لوضع الإطار النظري المقارن بين اقتصاديات القطاع العام والقطاع الخاص. ثم يحاول دراسة الآثار الاقتصادية والمالية لنقل الملكية بإيجابياتها وسلبياتها.

أولاً: اقتصاديات القطاع العام

في عالمنا المعاصر لم تعد الوظائف التقليدية للدولة تمثل النشاط الوحيد لها. ذلك أنه إضافةً إلى وظائف الدفاع وحفظ الأمن وتطبيق النظام أوجب التطور الذي لازم مفهوم الدولة تطور الوظائف التي تقوم بها لتشمل مناحي مختلفة من أوجه الأنظمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ويرى الكثير من المفكرين الاقتصاديين في الغرب أن السبب الرئيسي الذي يدفع بالحكومات نحو ممارسة النشاط الاقتصادي مباشرة يرجع إلى فشل نظام السوق في الوفاء بمتطلبات معينة. فنظام السوق قد يفشل في تقديم سلع الصناعات ذات التكاليف المتناقصة كالكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية، لأن إنتاج هذه السلع يتطلب نفقات رأسمالية باهظة، ولأن تسعير هذه السلع قد يخضع إلى أنظمة حكومية معينة تحد من معدل العائد على رأس المال مقارنة بالاستخدامات الاقتصادية الأخرى لرأس المال. وقد يفشل نظام السوق أيضاً في إنتاج سلع وخدمات ضرورية لأن الاستخدام الأمثل للموارد والذي يُشبع شرط (باريتو) الشهير يقضي بعدم

انتاج سلع معينة. إذاً، قد يفشل نظام السوق في أوجه عديدة سيرد ذكرهـا في السياق، مما يتطلب تدخل الحكومات لتقويم هذا النظام، وقد يأخذ شكل هذا التدخل الصيغة المباشرة كأن تقوم الدولة بإنتاج السلع والخدمات مباشرة، كما قد يأخذ شكل الصيغة غير المباشرة عن طريق وضع الأنظمة والقوانين ومنـح الاعانـات وفرض الضرائب عـلى سلعة أو أخـرى. غير أن الحكـومات قـد تمارس النشاط الاقتصادي لأسباب أخرى، خصوصاً فيما اصطلح على تسميته دول العـالم النامية. فقـد تتدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي بسبب ضعف البنية الاقتصاديـة أو بسبب ملكية الـدولة للموارد الطبيعية وبالتالي العوائد المتحققة منها.

١ ـ خصائص سلع وخدمات القطاع العام

وبغضّ النظر عن الأسباب والدوافع التي تدفع دولة ما إلى التدخل في النشـاط الاقتصادي، فإن هذا التدخل يؤدي إلى انتـاج سلع وخـدمات. وعـادة ما تتصف هـذه السلع والخـدمات التي يقدمها القطاع العام بخصائص محددة:

أ ـ **عـدم وجود سعـر معلن**: إن القطاع العـام ينتـج سلعـاً وخـدمـات يتم استخـدامهـا واستهلاكها من قبل الجمهور، وهذه السلع والخدمات تتصف بعدم وجود سعر معلن لها. فـالطرق العامة يتم استخدامها من قبل الجمهور دون أن يقوم المستهلك بدفع سعر عن كل كيلومتر يقطعه؛ والمدارس والجامعات الحكومية لا تتقاضى رسوماً دراسية من طلابها، وهكذا. غـير أن عدم وجـود سعر معلن لهذه السلع والخدمات العامة لا يعني أنها سلع وخدمات تنتج دون تكاليف، فهي تنتج بتكاليف وإن لم يكن هناك سعر معلن، فإن هناك أسعاراً ضمنية للسلع والخدمات العامة. والسعر الضمني ـ وأحياناً يسمى سعر الظل (Shadow Price) هو سعر الفرصة البديلة[١].

ب ـ **عدم وجود المنـافسة في الاستخـدام** (Non-rivalry): والمقصود أن التكلفـة الحديـة للمستهلـك الإضافي تسـاوي صفراً. فإذا استخدم شخص الطـريق العـام بسيـارتـه فـإن هـذا الاستخدام لن يلغي قدرة الشخص الذي يليه في استخدام الطريق نفسـه. غير أنـه يمكن أن تثار عدة قضايا تحد من إطلاق الشرط إطلاقاً كاملاً؛ فقد يتـرتب على الازدحـام في استخدام سلعـة أو خدمة عامة أن تصبح التكلفة الحدية للمستهلك الأخير مـوجبةً، وقـد يترتب عـلى الازدحام أيضـاً تقنـين الحصول عـلى السلعة أو الخـدمة العـامة بشروط مثـل اشتراط معـدلات معينـة للقبـول في الجامعات. ومع التسليم بأن شرط عـدم وجود المنـافسة في الاستخـدام قد لا يكـون مطلقاً، إلا أن ادخال بعض التحفظات عليه لا يغير من طبيعة السلعة أو الخدمة العـامة بقـدر ما يغـير من درجة استخدام السلعة أو الخدمة العامة[٢].

ج ـ **عدم القدرة على الاستبعاد**: والمقصود أن منتج السلعة أو الخدمة العامـة ـ الحكومـة مثلاً ـ لا يملك المقدرة أو الرغبة في استبعاد مستهلك ما من استهلاك السلعة أو الخـدمة العـامة.

---

(١) يعرف سعر الفرصة البديلة أو نفقة الفرصة البديلة بأنها ما كـان يمكن أن يتحقق من سعر أو نفقـة لو تم استخدام العنصر الاقتصادي في استخدام آخر.

(٢) إن شرط عدم وجود المنافسة في الاستهلاك مطلق في السلع العامة البحتة فقط كالدفاع والأمن، غير أن هذا الشرط قد يتعرض لبعض المحددات مثل الازدحام في الطرقات العامة مما يؤدي إلى ألّا تكـون السلعة عـامة وإنمـا قد تكون شبه عامة.

فالحكومات ليس لديها الرغبة في منع شخص أو جهة من استخدام الطريق العام أو الاستفادة من الهواء النقي، كما قد لا تملك الوسيلة لمنع شخص أو مستهلك ما من الاستمتاع بالنظر إلى أشجار حديقة عامة. غير أن هذا الشرط شرط متغير وليس ثابتاً. فما يمكن أن يكون مستحيلاً استبعاد الآخرين من استهلاكه اليوم بالتقنية السائدة يمكن أن يستبعد الآخرين من استهلاكه بتغير التقنية غداً. فعدم القدرة على الاستبعاد مصدره إذاً ارتفاع تكاليف الاستبعاد. فإذا انخفضت تكاليف الإستبعاد لتغير التقنية، وأصبح الاستبعاد ممكناً، تحولت السلعة أو الخدمة من كونها عامة إلى احتمال كونها خاصة.

تمتاز السلع والخدمات العامة، إذاً، بخصائص تجعل لها طبيعة متميزة مقارنة بالسلع والخدمات الخاصة. غير أن السلع والخدمات العامة يختلف، أيضاً، بعضها عن بعض، ومصدر الإختلاف في طبيعة السلع والخدمات العامة هو تميز بعض هذه السلع والخدمات بانطباق كل الخصائص السابقة عليها، وتسعى في هذه الحالة «السلع والخدمات العامة البحتة». أما إذا تميز بعض السلع والخدمات العامة ببعض الخصائص السابقة وليس جميعها فتسمى «السلع شبه العامة». وقد يخلط بعضهم بين السلع والخدمات العامة وبعض أوجه النشاط الاقتصادي الذي يمارسه القطاع العام وينتج منه سلع وخدمات خاصة. فالعبرة ليست في الجهة التي تقوم بالنشاط الاقتصادي لكي يوصف المنتج بكونه سلعة عامة أو سلعة خاصة، ولكن في انطباق الخصائص السالف ذكرها على السلعة أم لا.

٢ ـ توازن السلع والخدمات العامة

إن تحليل التوازن للسلع والخدمات العامة يشوبه الغموض نظراً لعدم وجود سوق يتم فيها التبادل لهذه السلع والخدمات بين البائعين والمشترين كما هو الوضع في حالة السلع الخاصة. غير أن هذه الحقيقة لا تعني عدم وجود توازن من نوع ما بين منتجي السلع والخدمات العامة (الدولة) ومستهلكي السلع والخدمات العامة. فالتوازن يتم التوصل إليه في سوق السلع الخاصة عندما يتساوى الايراد الحدي لمنتج السلعة مع التكاليف الجدية لمستهلك السلعة مع السعر السائد في السوق إذا كان الوضع تنافسياً. بينما يتم التوازن في سوق السلع الخاصة عندما تتساوى التكاليف الحدية مع الايراد الحدي فقط إذا كان الوضع احتكارياً. غير أن التوازن في حالة السلع والخدمات العامة لا يتم التوصل إليه بالأسلوب نفسه نظراً لوجود مؤثرات خارجية (Externalities) مثل تدخل الدولة، مما قد يؤدي إلى تحقيق توازن لا تقره قوى السوق. والتوازن الذي لا تقره قوى السوق هو في الغالب توازن كميات بالمقام الأول. ويمكن الوصول إلى هذا التوازن عن طريق نظرية الاختيار الثاني أو ما يسمى (Second-Best Theory).

فالحاجة تدعو إلى التوصل إلى توازن من نوع ما بين العرض والطلب بالنسبة إلى السلع والخدمات العامة. ومن الواضح أن التوازن لن يتم عندما يتساوى السعر مع التكاليف الحدية مع الإيراد الحدي بل يمكن أن يتم عند نقطة تقاطع أخرى. وهكذا فإنه منذ اللحظة التي يتم فيها الانفصال بين تساوي العناصر الثلاثة السابقة فإن توازن المنافسة لن يتحقق. بل وأكثر من ذلك، فإن الاقتصاديين يجزمون بأنه إذا لم يتحقق شرط التوازن السالف ذكره في أي قطاع اقتصادي فإن هذا الشرط لا يمكن أن يتحقق في القطاعات الاقتصادية الأخرى كافة، فإذا سعى منتج

السلعة أو الخدمة العامة لتحديد سعر الظل عند شرط المنافسة فإن خللاً في كفاءة الانتاج والتوزيع لا بد أن يحدث[٣].

وهكذا فإن شرط التوازن في السلع والخدمات العامة لا يتحقق في ظل الظروف نفسها التي يتحقق فيها التوازن بالنسبة إلى السلع الخاصة، وإنما يتحقق التوازن في ظل نظرية أخرى قد لا تحقق الكفاءة في الانتاج والتوزيع وبالتأكيد لا تتوافق مع شرط (باريتو) المعروف[٤].

٣ ـ آلية تغير سلع وخدمات القطاع العام إلى سلع وخدمات القطاع الخاص

إن السلع والخدمات يمكن أن تتصف اليوم بخصائص وصفات السلع العامة وبالتالي تصنف كذلك، غير أنه يمكن أن يتغير بعض الخصائص والصفات التي تمتاز بها السلعة أو الخدمة فتتغير السلعة من كونها عامة إلى كونها خاصة. ولعلنا نبدأ بتصور أقصى لتقريب المفهوم المجرد إلى الأذهان إذ يمكن التأكيد على أن الأصل في السلع والخدمات خصوصيتها. وكحل

---

(٣) أي إذا لم تتساو التكلفة الحدية لكافة الواحدات المنتجة مع الأسعار الحدية لعناصر الانتاج.

(٤) يحتوي شرط باريتو على شروط كافية وأخرى ضرورية لكي يتحقق وهي:

(أ) التخصيص الأمثل للموارد بين استخداماتها المتنافسة عليها. ويحدث ذلك عندما يتساوى معدل الاحلال الفني لكل موردين في كل الصناعات التي تستخدمهما كما يساوي النسبة بين سعريهما:

معدل الاحلال الفني للعمل ورأس المال في الصناعة أ = معدلا الاحلال الفني للعمل ورأس المال في الصناعة

$$\text{ب} = \frac{\text{سعر العمل}}{\text{سعر رأس المال}}$$

(ب) الحجم الأمثل للمنتجات. ويتحقق ذلك عندما يتساوى معدل تحويل الانتاج لأي سلعتين في كل الصناعات التي تنتجهما ويساوي ذلك ايضاً النسبة بين سعري المنتجين المعنيين:

معدل تحويل الانتاج للسلعة ص والسلعة س في الصناعة أ = معدل تحويل الانتاج للسلعة ص والسلعة س في الصناعة

$$\text{ب} = \frac{\text{سعر السلعة س}}{\text{سعر السلعة ص}}$$

(ج) كفاءة الاستهلاك ويحدث ذلك عندما يتساوى معدل الاحلال الحدي لكل سلعتين بالنسبة لكل المستهلكين لهما كما يساوي أيضاً النسبة بين سعريهما:

معدل الاحلال الحدي للسلعة ص والسلعة س للمستهلك أ = معدلا الاحلال الفني للسلعة س والسلعة ص للمستهلك

$$\text{ب} = \frac{\text{سعر السلعة ص}}{\text{سعر السلعة ص}}$$

أما الشرط الكالفي لتحقيق كفاءة باريتو فهو عندما تكون تكاليف الفرصة البديلة متزايدة أي أن منحنى امكانات الانتاج يتحدب بعيداً عن نقطة الأصل.

توازني أقصى يمكن أن نتصور خدمات الدفاع والأمن كسلعة خاصة يمكن أن تشترى وتباع في السوق. والتجربة التاريخية في بعض دول العالم شاهدة على ذلك[٥]. كما يمكن أن نتصور حلاً توازنياً أقصى آخر ونقيضاً تماماً لسابقه إذ يمكن التأكيد على تصور وضع اقتصادي طوباوي يتسم بقطاع عام يعرض السلع والخدمات كافة التي يحتاجها المجتمع. وبين هذين الحلين ذوي النهايات القصوى يمكن أن نتعرف إلى عدد لا نهائي من الحلول التوازنية التي عادة ما توصف بالاقتصاديات المختلطة. فما هي الآلية التي بها تنتقل السلعة أو الخدمة من كونها عامة إلى كونها خاصة وبالعكس؟

إن الآلية هذه تنطلق من خصائص السلع والخدمات العامة وعلى وجه التحديد من خاصية عدم القدرة على الاستبعاد. فإذا حدث تغير في شرط عدم القدرة على الاستبعاد يحدث عندئذ تغير في طبيعة السلعة أو الخدمة. فمنطلق عدم القدرة على الاستبعاد هو في الواقع منطلق اقتصادي يعتمد كلياً على تكاليف الاستبعاد. فإذا كانت تكاليف الاستبعاد مرتفعة فلا توجد جدوى من استبعاد الآخرين من استخدام السلعة، ولكن إذا حدث أن انخفضت تكاليف الاستبعاد هذه لأي سبب كان كالتغيرات التقنية التي يمكن أن تخفض تكاليف الاستبعاد فإن السلعة ستتحول إلى سلعة خاصة. وعلى سبيل المثال أتاح التقدم التقاني لشركات التلفزيون الخاصة في أوروبا والولايات المتحدة أن تعرض في السوق قنوات تجارية تقوم على إمكانية استبعاد غير المشتركين في هذه القنوات من الاستمتاع بمشاهدة برامجها. وهكذا فإن شرط عدم القدرة على الاستبعاد شرط فني متغير. وصفة التغير التي تلازم هذا الشرط هي الصفة التي تشكل آلية تغير السلعة من كونها عامة إلى كونها خاصة والعكس.

٤ ـ مزايا وعيوب انتاج السلع والخدمات من قبل القطاع العام

تتدخل الدول في انتاج السلع والخدمات في كثير من دول العالم، مستمدة فلسفة التدخل من فشل نظام السوق في إمداد مواطنيها بالسلع والخدمات بكميات كبيرة وأسعار مقبولة. ويأخذ هذا التدخل طابعاً شاملاً في إنتاج السلع والخدمات التي تحتاج إلى نفقات رأسمالية باهظة قبل البدء في انتاج وحدة واحدة من هذه السلع والخدمات. ومن مزايا مثل هذا السلوك الاقتصادي للدولة إمداد وتوفير السلع والخدمات للمستهلكين بكميات كبيرة وأسعار منخفضة، خاصة إذا توافر شرطان أساسيان هما، أولاً، عجز نظام السوق عن إمداد وتوفير السلعة أو الخدمة لأي سبب كان، وثانياً، ضعف حجم التكوين الرأسمالي للقطاع الخاص، وهذه سمة أساسية لكثير من اقتصاديات دول العالم النامية. كما أن من مزايا مثل هذا السلوك الاقتصادي العدالة في توزيع امدادات السلع والخدمات بين قطاعات المجتمع المختلفة والتي قد يفشل نظام السوق في تحقيقها. فقد يتركز إنتاج السلع والخدمات في الأسواق الرئيسة في دولة ما تبعاً لتركز القوة الشرائية فيها مما قد يحرم مواطني المناطق الأقل قدرة اقتصادياً من الحصول على مثل هذه السلع والخدمات. كما أن من مزايا تدخل الدولة في انتاج السلع والخدمات توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة في دولة ما وجهة اقتصادية معينة يُرغب فيها من قبل واضعي خطط التنمية فيها، مما يضمن أنماطاً

---

(٥) إذا كان الدفاع يعتبر سلعة عامة بحتة فإنه حتى في هذه السلعة يمكن تصور جيوش خاصة كما هو الحال في ما يسمى بالمرتزقة (روديسيا مثلاً) حيث تعتبر السلعة خاصة.

انتاجية واستهلاكية معينة قد لا يكترث القطاع الخاص بها إذا كان هو المكون الأكبر للنشاط الاقتصادي في الدولة.

وكما أن لإنتاج السلع والخدمات من قبل القطاع العام المزايا السابق ذكرها فإن للقطاع العام أيضاً عيوبه. فقد أثبت كثير من الدراسات أن القطاع الخاص يتفوق على نظيره العام في جوانب انتاج السلع والخدمات المختلفة. وقبل أن نبيّن تفاصيل هذا التفوق لا بد من الإشارة إلى أن مقاييس المقارنة بين القطاعين قد لا تكون موحدة. فالقطاع العام قد يضطلع بمهام غير اقتصادية مثل ضمان حد أدنى من الأجور أو مستويات توظيف العمالة، ومثل احتمال انتاج سلع وخدمات معينة بغض النظر عن تكاليف الانتاج لأغراض اجتماعية وسياسية. ومع أخذ الاعتبار السابق في الحسبان، لا يزال بعض الدراسات[٦] يشير إلى تفوق القطاع الخاص على نظيره العام في عدة جوانب. فقد يفشل البيروقراطيون كما يفشل نظام السوق، إذ إن كثيراً من المشاريع العامة تعتمد في أنماط انتاجها على إدارة بيروقراطية قد لا تأخذ اعتبارات تكاليف الانتاج بجدية كافية مما قد يدفع بها نحو الارتفاع غير المبرر. وبالتأكيد فإن مدراء المشاريع العامة لديهم الحافز لتعظيم الموارد المتاحة لمشاريعهم دون أن يكون لديهم الحافز نفسه لتعظيم أرباح المشروع. إن مثل هذا السلوك الاداري ينتج عنه بالتأكيد إساءة استخدام للموارد المتاحة. وقد لا يكون فشل البيروقراطين شاملاً بل قد يكون جزئياً. فمن الممكن أن يحقق مشروع عام متطلبات الانتاج الكمية من السلع والخدمات التي تحددها له الأجهزة الحكومية المختصة، وفي ذلك نجاح جزئي، ولكنه قد يفشل في تحقيق مستوى مقبول من جودة السلعة أو الخدمة المنتجة. وغالباً ما يحدث مثل هذا الفشل الجزئي للمشروع العام إذا لم تحدد الجهة الحكومية المعنية مستوى معيناً من الجودة للسلعة أو الخدمة المنتجة مما يؤدي إلى اعتبارات إنتاج كمية للسلعة أو الخدمة العامة دون اعتبار للنوعية. وقد يكون اختفاء آلية متميزة للتنبؤ بالطلب الحقيقي على السلعة أو الخدمة العامة مؤشراً آخر يؤدي إلى فشل القطاع العام في توفير السلعة أو الخدمة العامة بالكميات أو النوعية المبتغاة. إن تشوه التوازن في سوق السلعة أو الخدمة العامة - إن وجد - ناتج من تشوه في الأسعار والكميات التوازنية. فغالباً ما تسعَّر السلعة أو الخدمة العامة عند مستوى يقل عن سعر التوازن لاعتبارات غير اقتصادية مما يؤدي إلى ظاهرة الازدحام على الخدمات العامة أو الطوابير الطويلة في حالة السلع التي يوفرها القطاع العام. ويمكن اعتبار مثل هذه الظواهر تكاليف عينية اضافية يدفعها المستهلك للتعويض عن تشوه السعر التوازني والكمية التوازنية. كما أن درجة استجابة القطاع العام للتغيرات التقنية في أنماط انتاج السلع والخدمات قد تكون أقل من تلك الخاصة بنظيره الخاص. إذ إن قنوات اتخاذ القرار الاقتصادي قد تكون أكثر تشعباً في القطاع العام من تلك التي في نظيره الخاص مما يؤدي إلى تأخر اتخاذ مثل هذا القرار المتعلق بإدخال التقنيات الجديدة في العملية الانتاجية في القطاع العام.

ثانياً: اقتصاديات القطاع الخاص

لن يدخل هذا الجزء من البحث في تفاصيل اقتصاديات القطاع الخاص لعدة أسباب، أهمها

---

(٦) انظر: R. Hemming and A. Mansoor, *Privatization and Public Enterprises*, IMF Occasional Papers; 56 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1988).

توافر المراجع والكتب التي تعالج هذا الموضوع بتفاصيل واسعة وكافية، ولكن سوف نتناول في هذا الجزء الحد الأدنى من السمات التي تتسم بها اقتصاديات القطاع الخاص مع المقارنة كلما أمكن مع اقتصاديات القطاع العام.

١ ـ التوازن في القطاع الخاص

إن تحقيق التوازن (Equilibrium) في سلع القطاع الخاص يتم عند التقاء رغبات المشترين والبائعين للسلعة عند نقطة معينة. وقد يتحقق التوازن في ظل ظروف سوق يسيطر عليها وضع المنافسة الكاملة وقد يتحقق في ظل ظروف سوق يسيطر عليها وضع الاحتكار بأحد أنواعه.

أ ـ **توازن المنافسة الكاملة**: يتحقق التوازن في ظل المنافسة الكاملة عندما يتحقق شرط تساوي الايراد الحدي مع التكاليف الحدية مع السعر. ويثير هذا التعريف تساؤلات عديدة تجيب عنها النظرية الاقتصادية. والسؤال الأول الذي يمكن أن يثار يتركز حول مفهوم المنافسة الكاملة وانه مفهوم نظري لا يمت إلى الواقع الاقتصادي بصلة. والحقيقة أن مفهوم المنافسة الكاملة مفهوم اقتصادي قوي يصف أوضاعاً اقتصادية قائمة. غير أن اساءة فهم شروط توافر المنافسة الكاملة يؤدي إلى الخروج بنتيجة مؤداها عدم وجود المنافسة الكاملة إلا في بطون كتب النظريات الاقتصادية. فالشرط الرئيسي الأول لتوافر المنافسة الكاملة هو عدم قدرة المنشأة في التأثير في السعر السائد في السوق. فالمنشأة في ظل المنافسة الكاملة لا تستطيع أن تغير سعر السلع سلباً أو ايجاباً بقرار تتخذه سواء أكان هذا القرار يؤدي إلى الامتناع عن انتاج السلعة أم زيادة الكميات المنتجة منها. فالسعر بالنسبة لوحدة القرار الاقتصادي في ظل المنافسة الكاملة معطى ويجب ألا تملك أي نفوذ أو سيطرة عليه بقراراتها الاقتصادية. وفي اللحظة التي تستطيع وحدة القرار الاقتصادي التأثير في السلع السائد في السوق بسلوكها الاقتصادي، تنتفي صفة المنافسة الكاملة عن سوق السلعة فوراً. إن التركيز على هذا الشرط يسقط أهمية شرط توافر عدد كبير من البائعين والمشترين في سوق سلعة ما لتتصف السوق بالمنافسة. فليست كثرة عدد وحدات القرار الاقتصادي بذاتها شرطاً أساسياً لتوافر المنافسة بل هي سمة من سمات المنافسة الكاملة.

أما الشرط الرئيسي الثاني لتوافر المنافسة الكاملة فهو حرية الدخول والخروج من السوق وإليها بالنسبة إلى وحدات القرار الاقتصادي. ويقصد بحرية الدخول والخروج عدم خلق عوائق قانونية أو مؤسسية أمام وحدات القرار الاقتصادي لدخول سوق معينة أو الخروج منها كما يعني عدم وضع عوائق مالية أمام وحدات القرار الاقتصادي المحتمل دخولها أو خروجها من السوق.

والشرط الرئيسي الثالث هو توافر المعلومات الكاملة عن النشاط الاقتصادي لسوق السلعة. وغالباً ما يساء فهم المقصود بهذا الشرط وبالتالي الانطباع باستحالة توافر المنافسة الكاملة في سوق سلعة ما. إن توافر المعلومات لا يعني ضرورة توافر المعلومات عن سلعة ما في كل أسواق العالم، ولا يعني أن وحدة القرار الاقتصادي يجب أن تكون على علم تام بتكاليف انتاج وتخزين وتسويق السلعة في كل مكان تنتج فيه السلعة، بقدر ما يعني توافر المعلومات الكاملة في المدى المحيط مباشرة بها. والمدى المحيط مباشرة بها يعني المكان والزمان المتعلقين بسوق السلعة، واللذين يؤثران مباشرة في اتخاذ القرار الاقتصادي. إذا توافرت الشروط الرئيسية الثلاثة في سوق سلعة ما، فإن المنافسة الكاملة تطبع هذه السوق بسمتها، ولا يبدو أن المنافسة الكاملة في إطار التعريف

السابق ذكره صعبة المنال أو الملاحظة على أرض الواقع[٧].

ب - **توازن الاحتكار**: يتحقق التوازن في ظل الاحتكار عندما يتحقق شرط تساوي الايراد الحدي مع التكاليف الحدية فقط دون تساوي السعر معها. وعلى خلاف المنافسة الكاملة فإن وحدة القرار الاقتصادي في حالة الاحتكار تستطيع أن تؤثر في السعر السائد في السوق عن طريق التحكم في كميات الانتاج أو الاستهلاك من السلعة أو الخدمة. فالمحتكر يتخذ قراراً داخلياً بانتاج الكمية من السلعة أو الخدمة التي تنتج عند تساوي تكاليفه الحدية مع ايراده الحدي، ويترك المشترين أمام خيار واحد وهو إما دفع السعر الذي يحدده الطلب في السوق أو عدم شراء السلعة نهائياً[٨].

والاحتكار أنواع فهناك احتكار القلة، وهناك احتكار الكثرة، وهناك الاحتكار الطبيعي. ويهمنا النوع الأخير في سياق بحثنا هذا، لأن الاحتكار الطبيعي يصف الأوضاع الاقتصادية لكثير من السلع والخدمات العامة.

ينشأ الاحتكار الطبيعي في الصناعات التي تتصف بارتفاع حجم التكاليف الثابتة فيها مقارنة بالتكاليف المتغيرة. ومن هذه الصناعات صناعة الكهرباء والاتصالات ومحطات التحلية والموانىء. وينتج من هذه الخاصية تناقص تكاليف الانتاج بالنسبة إلى كل وحدة منتجة من السلع مع تزايد الانتاج وتسمى أيضاً «الصناعات المتناقصة التكاليف».

٢ - مزايا وعيوب انتاج السلع والخدمات من قبل القطاع الخاص

إن تحقيق شرط توازن (باريتو) في ظل القطاع الخاص سيحقق أكبر قدر من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة مع إنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات بأقصى جودة ممكنة تفرضها قوى السوق. ومثل هذا الوضع الاقتصادي لا يمكن أن يحققه القطاع الخاص إلا في ظل المنافسة الكاملة. والمنافسة الكاملة اصطلاح يصف وضعاً اقتصادياً مثالياً وإن لم يكن صعب التحقيق.

غير أن للقطاع الخاص عيوبه أيضاً، ومعظم عيوب انتاج السلع والخدمات من قبل القطاع الخاص تنتج من تشوهات سعرية وتنظيمية تؤدي إلى خلل في التوازن الأمثل لانتاج سلعة أو خدمة ما. فقد ينتج من عدم توافر المعلومات بدرجة كافية لوحدات القرار الاقتصادي ارتفاع في تكاليف الانتاج أو خلل في حجم المخزون السلعي أو اختناقات في الإمدادات بين منطقة وأخرى. وتوافر المعلومات يعني تكاليف إضافية قد لا تكون وحدات القرار الاقتصادي مستعدة لتحملها وقد لا تتوافر لأسباب اجتماعية وتنظيمية ومؤسسية. وبغض النظر عن الأسباب المؤدية لعدم توافر المعلومات أو ندرتها، فإن المحصلة النهائية خلل في تحقيق التوازن الأمثل في سوق سلعة أو خدمة ما. كما قد ينتج عن تركز النشاط الاقتصادي في أيدي وحدات قرار اقتصادية قادرة على التأثير في السعر السائد في السوق، توجهات احتكارية معينة تؤدي إلى انخفاض في الكميات التوازنية وارتفاع في الأسعار التوازنية. إن تحقيق توازن من هذا القبيل يؤدي حتماً إلى فقدان

---

(٧) سيكون هذا التصنيف مهماً عند الحديث عن شروط نجاح نقل ملكية المشروع العام إلى القطاع الخاص.

(٨) كما أن الايراد الحدي يتحدد أيضاً بمعرفة الطلب السائد في السوق على السلعة المحتكرة.

جزء من الموارد الاقتصادية لا يمكن استرجاعه أبداً، إضافة إلى خلق حواجز مالية ومادية أمام دخول منتجين جدد إلى سوق السلعة. كما قد يؤدي التزام القطاع الخاص بمبدأ تعظيم الأرباح إلى عدم الاكتراث باعتبارات غير اقتصادية مثل الاعتبارات الاجتماعية والمؤسسية والسياسية. وقد ينتج من ذلك قصور في انتاج السلع والخدمات التي يرغب بعض المستهلكين في الحصول عليها.

ويلاحظ أن معظم عيوب انتاج السلع والخدمات من قبل القطاع الخاص تنتج من امكانية اختفاء المنافسة الكاملة من السوق. لذلك فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تحقيق الاستفادة القصوى من تحويل ملكية المشاريع العامة إلى ملكية خاصة لا بد أن يتم في ظل أوضاع اقتصادية تصف السوق بالمنافسة الكاملة أو أقرب أوضاع اقتصادية ممكنة إلى المنافسة الكاملة على أقل تقدير.

ثالثاً: عرض ظاهرة نقل الملكية

إن ظاهرة نقل الملكية للمشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص تختلف في الدول المتقدمة صناعياً عنها في الدول النامية. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى اختلاف طبيعة الهياكل والبنية الاقتصادية، إذ تمتاز الأولى بسوق مالية متطورة ومؤسسات اقتصادية عريقة وامكانات تقنية ولوجستية متميزة مما يسهل عملية التحول إلى القطاع الخاص. بينما يواجه قرار نقل ملكية المشروع في الدول النامية صعوبات متعددة ليس أقلها تشتت القدرة المالية للمؤسسات الاقتصادية المحلية والاعتماد على الغير في تحقيق نقل ملكية المشروع، مما قد يسبب خللاً في تطبيق القرار برمته.

١ ـ الدول المتقدمة صناعياً

تقود بريطانيا عملية نقل ملكية المشاريع من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الدول المتقدمة صناعياً، وقد بدأت برامجها هذه منذ عام ١٩٧٩. وشمل نقل ملكية مشاريع عديدة مثل الخطوط الجوية البريطانية، وشركة الغاز البريطانية، وشركة البترول البريطانية، ووكالة الفضاء والطيران البريطانية، وشركة الاتصالات البريطانية، وشركة سيارات جاكوار. ولا تزال بريطانيا ماضية قدماً في محاولة نقل ملكية المشاريع الكهربائية إلى القطاع الخاص بل قد تشمل برامجها محاولة نقل مناجم الفحم إلى القطاع الخاص.

وتسير فرنسا ـ وإن كان بدرجة أقل ـ في الاتجاه نفسه إذ تم نقل ملكية (١٣) مشروعاً منذ عام ١٩٨٦. منها بنك الائتمان الفرنسي وشركة الكهرباء العامة، ومحطات تلفزيون حكومية.

ويسير الالمان واليابانيون بحذر في هذا الاتجاه، إذ باعت الحكومة الألمانية نصيبها في بعض شركات الطاقة، والألمنيوم، والبتروكيميائيات، كما باع اليابانيون شركة نبون للاتصالات.

وفي معظم الحالات المتقدمة يتم نقل ملكية المشروع عن طريقين، فإما أن يتم بيع ممتلكات الحكومة المعنية عن طريق المنافسة بالعطاءات، أو عن طريق طرح ممتلكات الحكومة المعنية عن طريق المنافسة بالعطاءات، أو عن طريق طرح ممتلكات الحكومة للاكتتاب العام. ويواجه تطبيق

الخيار الأول عقبات لوجستية كبيرة تحد من امكانية استخدامه على نطاق واسع. من هذه العقبات كبر أعداد العطاءات المقدمة، وإمكانية تخلف صغار المستثمرين عن الدخول في عطاءات من هذا النوع، والفترة الزمنية الطويلة التي قد تستغرقها عملية توزيع الحصص بين العطاءات المتعددة. لذلك اتجهت الدول المتقدمة صناعياً نحو التركيز على الخيار الثاني كأداة لنقل ملكية المشروع العام إلى القطاع الخاص. وساهم في تفضيل الخيار الثاني نمو السوق المالية والمصرفية لدى هذه الدول بحيث لا يشكل طرح ملايين، وفي بعض الأحوال بلايين، الأسهم للشركات العامة صعوبات اقتصادية قد تساهم في هزيمة الفكرة من الأساس. غير أن لهذا الخيار ـ خيار نقل ملكية المشروع العام عن طريق الاكتتاب العام ـ سلبيات أهمها ارتفاع مبالغ الاكتتاب للمشروع المطروح عن المبالغ المطلوبة، مما يؤدي إلى خلق جو من المضاربة في أسعار أسهم المشروع قد لا تبررها اقتصاديات المشروع.

٢ ـ الدول النامية

وكما أن الدول المتقدمة صناعياً تملك مشاريع، عامة فإن الدول النامية لديها مشاريع عامة ذات آفاق أوسع ونفوذ قد يكون أقوى داخل اقتصادياتها. غير أن المشاريع العامة في الدول النامية تأسست ونمت في ظل أوضاع اقتصادية تختلف عن تلك التي في الدول المتقدمة صناعياً. فالحكومة في الدول النامية غالباً ما تسيطر على الدخل من الثروات الطبيعية والتي تشكل في كثير منها مصدر الدخل الأساسي لاقتصادياتها. إضافة إلى المسؤوليات الاجتماعية الانسانية والسياسية التي واجهت حكومات هذه الدول والمتعلقة بضرورة توفير متطلبات الحياة الأساسية والضرورية لشعوبها منطلقة في كثير من الأحوال من نقطة الصفر.

وتختلف تجربة الدول النامية في كون أن السوق المالية والمصرفية لا تزال في طور النمو في أفضل الأحوال، وهذه سمة أساسية لاقتصادياتها. والسمة الاقتصادية الأخرى هي عدم نضوج علاقات الإنتاج عبر النشاطات الاقتصادية المختلفة مما لا يُكْسِب القطاع الخاص التميز الضروري عن القطاع العام.

ومع التسليم بوجود مثل هذه الاختلافات، إلا أن ظاهرة نقل ملكية المشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص وجدت صدى واستجابة لدى الدول النامية. فقد حولت الحكومة التركية أجزاء من ملكية الدولة في جسر البوسفور إلى الجمهور، وكذلك أجزاء من ملكيتها لسد كيبان، وهناك خطط لتحويل ملكية (بيكتم) وهي شركة منتجة للبتروكيميائيات، وسلسلة فنادق (تيربان). كما اتخذت ماليزيا خطوات مماثلة ببيع حوالى نصف ممتلكات الحكومة الماليزية في الخطوط الجوية الماليزية منذ عام ١٩٨٥، وكذلك بيع نصف ممتلكاتها في ميناء كيلنوغ. وهناك أمثلة عديدة أخرى على مثل هذا الاتجاه[٩].

٣ ـ الآثار الاقتصادية لنقل الملكية

يهدف مشروع نقل ملكية المشاريع العامة إلى القطاع الخاص إلى تحقيق آثار اقتصادية

---

(٩) مثل كوريا الجنوبية، بعض دول أفريقيا الغربية مثل نيجيريا، وبعض الدول العربية مثل العراق.

الأحزاب والتنظيمات السياسية في تونس وموقفها من بعض قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني

عبد اللطيف الحناشي

طالب مرحلة ثالثة ـ
باحث وأستاذ تعليم ثانوي
في مدينة قابس ـ تونس.

مقدمة

يسعى هذا المقال إلى رصد وتحليل مواقف بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة في تونس من بعض قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، جاءت بعد الغزو الصهيوني للبنان في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، وما ترتب على ذلك من نتائج كخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت والتجاء القيادة السياسية وبعض مؤسسات منظمة التحرير إلى تونس.

وقد تميزت هذه المرحلة بالصراع الحاد داخل منظمة فتح الذي امتد واتسع ليتحول إلى أزمة داخل منظمة التحرير ذاتها[١] كما تميزت بتعدد خيارات التسوية السياسية متخذة هذه المرة بعداً عربياً رسمياً تمثّل في مصادقة الأقطار العربية ـ باستثناء ليبيا ـ على مشروع فاس الذي اعترف ضمنياً باسرائيل، مروراً بقمة عُمان الاستثنائية (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، وصولاً إلى الانتفاضة الشعبية في الأراضي العربية المحتلة التي تتواصل بوتيرة أسرع وأساليب أرقى... وإذا مثل انتقال منظمة التحرير الفلسطينية وبعض أجهزتها إلى تونس، نقلة نوعية في موقف النظام التونسي، الذي تعامل مع القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية حق وعدل ومظلمة تاريخية لشعب شقيق[٢]؛ وإذا نادى أي نظام عربي آخر وقَبِل بضرورة الاعتراف باسرائيل، فقد حافظت الجماهير التونسية على موقفها القومي الانساني الشامل من هذه القضية وتفاعلت معها عضويا وانخرطت في الدفاع عنها منذ انطلاقة المشروع الصهيوني الامبريالي من مواقع مختلفة، فقد اعتبر الحزب الشيوعي التونسي في أوائل العشرينيات، الصهيونية أداة في أيدي الامبريالية،

(١) عبد الإله بلقزيز، «أزمة منظمة التحرير الفلسطينية: العوامل البنيوية والأوضاع الراهنة»، **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٤ ـ ٢٦.

(٢) عفيف البوني، «الوعي القومي العربي والأحزاب السياسية في المغرب العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٧٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٥).

وفنّد الطابع القومي للايديولوجيا الصهيونية، كما أكد على عروبة فلسطين[٣] رغم الإنحراف عن هذا الموقف لاحقاً، وذلك باعترافه بالكيان الصهيوني وقرار التقسيم.

واحتج الحزب الحر الدستوري القديم في أواخر العشرينيات لدى عصبة الأمم على المساندة السافرة التي قدمتها سلطات الانتداب البريطاني للصهاينة إبان انتفاضة البراق في آب/ اغسطس ١٩٢٩، كما أنشئت العام ١٩٣٦ لجنة إغاثة فلسطين[٤] وانتقلت مجموعات من الشباب التونسي قدّر عددها بحوالى ٢٦٧٦ شاباً[٥] للمساهمة في التصدي للقوات الصهيونية العام ١٩٤٨... وتواصل هذا الالتحام في كل المعارك التي خاضها الشعب الفلسطيني من خلال منظماته السياسية المقاتلة، وكان له شرف حمل السلاح والدفاع عن الثورة، بل المساهمة في العديد من العمليات العسكرية النوعية داخل الأراضي العربية المحتلة[٦]. وقد تحولت تونس إلى واجهة الأحداث بعد انتقال جامعة الدول العربية إليها، واستقرار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فيها، واستهدافها من خلال عملين ارهابيين اسرائيليين، في فترات متباعدة نسبياً. وقد ساهم كل ذلك في إعطاء الصراع العربي ـ الصهيوني بعداً جديداً، كما ولّد مواقف وقناعات جديدة لدى القوى السياسية العربية والتونسية منها[٧].

ستهتم هذه الدراسة بتحليل مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية وردود أفعالها (دون التطرق إلى مبادئها الايديولوجية والفكرية)، تجاه ثلاث قضايا ذات علاقة مباشرة بالصراع العربي ـ الصهيوني هي:

ـ أزمة حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ـ الغارة الجوية الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط في تونس.

ـ عملية اغتيال الشهيد خليل الوزير «أبو جهاد» نائب القائد العام لقوات الثورة.

ومن الطبيعي أن تثير هذه الأحداث، بخاصة عمليات العدو التي استهدفت أمن تونس وسيادتها والقيادة الفلسطينية، ردود فعل متعددة ومتباينة لدى المعارضة، كما أن الخلاف داخل فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية قد استقطب اهتمام التونسيين ومنظماتهم الجماهيرية الانسانية والأحزاب السياسية، أيضاً، وبالمستوى نفسه.

تميز النظام التونسي بالتعددية الحزبية حتى قبل الاستقلال السياسي، حيث وجد العديد من

---

(٣) الهادي التيمومي، **النشاط الصهيوني بتونس بين ١٨٩٧ ـ ١٩٤٨**، تقديم محمود درويش (صفاقس، تونس: التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٠٢ و١٠٣.

(٤) الهادي التيمومي، «دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي: مثال تونس،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٧٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٥).

(٥) Mustapha Kraiem, *La Classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale* (Tunis: Imprimerie U.G.T.T., 1980), p. 212.

(٦) شارك محمود بالناجح نومة في عملية فدائية بطائرة شراعية على معسكر غبمور قرب بلدة الخالصة بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥، كما استشهد عمران كيلاني المقدمي في عملية فدائية قرب مستوطنة دان في الجليل الأعلى بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٨ عملية الشهيد «ابو جهاد».

(٧) صرّح السيد محمد المزالي، الوزير الأول السابق، لمجلة: **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٢، العدد ٧٥ (١٩٨٥): «نحن لم نتصور انفسنا دولة مواجهة لأسباب جغرافية لكن اسرائيل بغطرستها جعلت منّا دولة مواجهة».

الأحزاب (كالحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي)، واستمر نظام التعددية هذا بعد الاستقلال، إلى أن منعت الحكومة التونسية، وبقرار اعتباطي، نشاط الحزب الشيوعي التونسي العام ١٩٦٢، بعد اكتشافها محاولة انقلاب عسكري باشره بعض الرموز القومية[٨].

وأعلن الحبيب بورقيبة، الرئيس التونسي السابق، في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري المنعقد العام ١٩٨١ أنه لا يرى مانعاً في أن يتطور النظام السياسي الداخلي في البلاد[٩]. وبالفعل تم السماح للحزب الشيوعي التونسي باستئناف نشاطه العلني أواخر أيار/ مايو ١٩٨١. وفي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ سلم وزير الداخلية آنذاك ادريس قيقة التأشيرة القانونية لحزبين شاركا في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨١ وهما حزب الاشتراكيين الديمقراطيين وحزب الوحدة الشعبية[١٠].

ويمكن تصنيف الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة التي سنتعرض لمواقفها إلى مجموعتين:

الأولى: وتخص الأحزاب المعترف بها رسمياً وهي: الحزب الشيوعي التونسي الذي تأسس منذ العام ١٩٣٧[١١]، ويصدر الآن جريدة تحت عنوان **الطريق الجديد**؛ حزب الاشتراكيين الديمقراطيين الذي تم الاعتراف به رسمياً منذ العام ١٩٨٣، بعد أن كان حركة تأسست في حزيران/ يونيو ١٩٧٨ من قبل مجموعة منشقة عن الحزب الاشتراكي الدستوري منذ العام ١٩٧١، وله جريدة اسبوعية ناطقة باسمه هي **المستقبل**[١٢]؛ حزب الوحدة الشعبية، وقد بدأت هذه الحركة نشاطها العام ١٩٧٣ بزعامة الوزير السابق أحمد بن صالح وحدث انشقاق في صلبها بقيادة محمد بلحاج عمر الذي يتزعم الآن هذا الحزب، ويصدر جريدة أسبوعية هي **الوحدة**.

الثانية وتخص التنظيمات السياسية غير المعترف بها قانونياً[١٣] وهي: حركة الوحدة الشعبية بقيادة الوزير السابق، أحمد بن صالح؛ التجمع القومي العربي: ويجمع بعض العناصر

---

(٨) **تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠** (موسكو: اكاديمية العلوم، ١٩٧٦)، ج ٢، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٩) **الراي** (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣).

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) M. Chaker, «Histoire du parti communiste tunisien,» (Mémoir de D.E.S. en science politique, Université de Paris, Faculté de droit, 1972).

وتذكر بعض الدراسات الأخرى أن أول تنظيم شيوعي في تونس كان أواخر عام ١٩٢١، انظر: التيمومي، **النشاط الصهيوني بتونس بين ١٨٩٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٩٥. أما كتاب: **تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠**، ص ٢٦٧، فيذكر أن الحزب الشيوعي قد تأسس عام ١٩٢٠.

(١٢) جرائد المعارضة غير منتظمة الصدور بسبب عمليات الحجز المتتالية التي تتعرض لها على الأقل قبل ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، واعلن النظام «الجديد» عن تقديم مساعدة مالية لها بل انه سيعوض لها الخسائر التي لحقتها في الفترة السابقة بسبب المضايقات والمحاكمات التي تعرضت لها. جرائد المعارضة التي تصدر الآن هي: الطريق الجديد، الموقف، المستقبل.

(١٣) تتميز هذه التنظيمات بنشاطات متعددة ويعمل عناصرها في الجمعيات المهنية والانسانية كرابطة حقوق الانسان والاتحاد العام التونسي للشغل، وتصدر البيانات السياسية المختلفة. وقد صادق البرلمان التونسي على مشروع قانون الأحزاب بتاريخ ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٨ وينتظر الاعتراف القانوني بالبعض منها. انظر مجلة: **المغرب العربي** الأسبوعية، العدد ٩٨، حول موقف الأحزاب والتنظيمات من قانون الأحزاب الجديد، والعدد ١٠٠، حول مسألة الاعتراف بالبعض منها.

القومية القريبة من ليبيا، وقد غير اسمه بعد حركة السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر حيث أصبح يُعرف بالتجمع الوحدوي الديمقراطي؛ العامل التونسي وهو تنظيم ماركسي لينيني اندثر، وكوّنت مجموعة قيادية من مناضليه حزباً جديداً هو حزب العمّال الشيوعي التونسي، وذلك أواخر العام ١٩٨٥؛ التجمع الاشتراكي التقدمي وهو تجمع لبعض رموز اليسار الماركسي والقومي تأسس العام ١٩٨٣، وأصدر مجلة أسبوعية **الموقف** في أيار/ مايو ١٩٨٤ وتحولت إلى جريدة اسبوعية في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، غير أنها لا تتحدث باسم التجمع؛ حركة الاتجاه الاسلامي وهي حركة دينية سياسية تعتبر امتداداً وانقطاعاً لحركة الاخوان المسلمين، بدأت نشاطها الفعلي العام ١٩٨٠.

أولاً: أزمة منظمة التحرير

كان الصراع داخل منظمة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية محل اهتمام الرأي العام الوطني في تونس، فقد أصدر العديد من الجمعيّات المهنية والانسانية ـ وعلى رأسها اللجنة الجامعية: تونس/ فلسطين، ورابطة حقوق الانسان ـ بيانات تستنكر فيها الاقتتال الفلسطيني الداخلي[١٤]. كما أفردت جريدة **الصباح**، اليومية الواسعة الانتشار، إثنتي عشرة افتتاحية خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، تعالج فيها هذا الموضوع. أما مجلة **المغرب العربي**، الأسبوعية المستقلة، فإلى جانب اهتمامها الأسبوعي بما يحدث على الساحة الفلسطينية، فقد أفردت مقالاً رئيسياً لرئيس تحرير القسم العربي فيها رشيد خشانة بعنوان «عرفات، هل هي بداية النهاية»[١٥]، استفز أقلاماً عديدة عبّرت عن رفضها لانحياز المقال لجهة دون سواها[١٦]. إلى جانب ذلك أصدرت الأحزاب والتنظيمات السياسية بيانات أجمعت على استنكار الاقتتال الداخلي وإدانته، دون اعتبار أو تحليل لعوامله الداخلية، معتبرة أن الصراع بهذا الشكل يمثل انحرافاً عن الهدف الرئيسي للنضال الفلسطيني، ويلتقي موضوعياً وأهداف الصهيونية والامبريالية، ومؤكدة أن معالجة التباينات والاختلافات داخل المنظمة لا يمكن حسمها إلا من خلال الحوار الديمقراطي داخل الأطر الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ورغم هذا الاجماع حملت البيانات بعض التمايزات بينها، حيث أيّد الحزب الشيوعي التونسي، عبر برقية وجهها إلى ياسر عرفات، قيادته الشخصية للمنظمة[١٧]. وهذا موقف لا يتماشى والعديد من مواقف الأحزاب الشيوعية العربية التي احترزت من طرف معين ونددت به، وساندت طرفاً آخر، (كالحزب الشيوعي اللبناني مثلاً). كما أصدر الحزب نفسه بياناً سياسياً اعتبر أن ما يجري يمثل مؤامرة جديدة تهدد وجود المنظمة وحياة قائدها، والغاية منها احتواء الثورة واستقلالية قرارها وتذييلها وتركيعها وسلبها مكاسبها التاريخية[١٨]. كما اعتبر الحزب الشيوعي أن الصراع يمثل حلقة من حلقات التآمر التي تتعرض لها الثورة من قوى خارجية[١٩]. ويلتجىء

---

(١٤) **الصباح**، ١٠ و١١/١١/١٩٨٣.
(١٥) **المغرب العربي** (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣).
(١٦) انظر الرد وكلمة المحرّر في: **المغرب العربي** (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣).
(١٧) **الصباح**، ٩/١١/١٩٨٣.
(١٨) **المغرب العربي** (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣).
(١٩) المصدر نفسه.

حزب الاشتراكيين الديمقراطيين إلى صيغ عامة في تحديد دور القوى الخارجية في الصراع، حيث يؤكد بيان المكتب السياسي: «إننا ندين مشاركة بعض الأنظمة العربية في الهجمة الشرسة التي تتعرض لها الثورة الفلسطينية، هذه الهجمة التي تمثل امتداداً موضوعياً لمجازر أيلول وتل الزعتر...»[٢٠]. أما موقف حزب الوحدة الشعبية فيعتبر أن الاقتتال انحراف شنيع للمعركة القومية والتقاء موضوعي مع أهداف العدو[٢١].

وإذ تجاهلت هذه الأحزاب الثلاثة طبيعة الصراع وأسبابه الداخلية، والتقاءها الموضوعي مع الخارج، بل تأكيدها على دور العامل الخارجي في تأجيج الصراع وبالتالي إدانته بصفة دبلوماسية أو رفاقية، التجأت التنظيمات السياسية الأخرى إلى لغة سياسية اتسمت بالعنف، أحياناً، كما عبر عن ذلك الاتجاه الاسلامي[٢٢].

أما بيان المكتب السياسي لحركة الوحدة الشعبية فقد اعتبر أن الصراع داخل منظمة فتح يدخل في إطار أعظم مؤامرة في التاريخ المعاصر، متهماً رواد شعار الوحدوية التحريرية باحتواء القرار الفلسطيني والمزايدة على مستوى ميزان القوى لأغراض قد تكون على حساب الفلسطينيين واللبنانيين معاً[٢٣]. كما كان لمنظمة العامل التونسي موقف مماثل[٢٤].

ويعتبر التجمع القومي العربي التنظيم السياسي الوحيد الذي لم يتهم القوى الخارجية بما يجري داخل الساحة الفلسطينية، كما لم يحاول إدانة أي طرف من أطراف الصراع، وربما يفسر موقفه هذا بعلاقاته المتينة بالنظام الليبي المساند لجماعة أبو موسى من ناحية، وعلاقاته المميزة بالنظام السوري أيضاً. واكتفى أمينه العام بتوجيه نداء ناشد فيه «كافة الأطراف التحلي بالسيطرة على الأحداث ووضع أهداف الثورة الفلسطينية فوق كل اعتبار»[٢٥].

وتميز موقف منظمة العامل التونسي بمحاولة فهم طبيعة الصراع وآلياته الداخلية، حيث دان كل الأطراف المشاركة في الاقتتال الداخلي، وألقى مسؤولية ما يجري على بعض قادة الثورة وفصائلها التي تبنت الأسلوب البيروقراطي الذي ساهم في تشتيت وحدة المنظمة[٢٦]. كما اتهم بعض الرموز بتبني مواقف بعض الأقطار العربية الموالية لأمريكا التي تعتقد بإمكانية دفعها لموقف أكثر ايجابية من الصراع العربي ـ الصهيوني.

ومن جهة أخرى، أكد البيان أن بعض قادة الثورة وبعض فصائلها يتحملون مسؤولية جسيمة فيما آلت إليه الأوضاع، بحكم سلوكهم السياسي في الاعتماد على الجهات العربية الموالية لأمريكا التي توهمهم بأن تقديم مزيد من التنازلات من شأنه أن يدفع أمريكا إلى موقف أكثر ايجابية... وبحكم أسلوبهم البيروقراطي الذي يتجاوز مواثيق المؤسسات الشرعية الفلسطينية وإرادة الجماهير، الذي ساهم في تشتيت وحدتها...[٢٧]. وبذلك اعتبرت منظمة العامل التونسي أن

---

(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) **الرأي** (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣).
(٢٢) **المغرب العربي** (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣).
(٢٣) المصدر نفسه، **والرأي** (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣).
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) **الرأي** (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣).
(٢٦) **الرأي** (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣).
(٢٧) المصدر نفسه.

الصراع داخل المنظمة هو صراع بين خطين، خط يرفض مسايرة النهج الأمريكي؛ في حين أن الخط الثاني يساير هذا النهج متخطياً الشرعية، وقد ساهم ذلك في انشقاق استغله طرف خارجي ووظفه لمصلحته.

وبشكل عام اتسمت مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية بالحدّة تجاه دور النظام السوري دون أن تحاول فهم أبعاد الصراع وخلفياته وجذوره في حين كان تعاطفها مع الفلسطينيين وخاصة «الشرعية» المطاردة من بيروت إلى طرابلس، كبيراً حتى لا نقول رومانسياً يتماشى وموقف الرأي العام الجماهيري الذي لا يفرق بين تنظيم فلسطيني وآخر، أو بين ايديولوجية هذا أو ذاك[٢٨].

وإذا كان تفاعل الأحزاب والتنظيمات السياسية في تونس مع هذا الحدث الخارجي بهذا المستوى، فكيف سيكون تعاملها، إذاً، مع عدوان يرتكب على أرض تونس ويستهدف مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية؟

ثانياً: الغارة الاسرائيلية على تونس ومقر المنظمة

جاءت الغارة الاسرائيلية على تونس حيث مقر منظمة التحرير الفلسطينية، في ظروف وطنية وقومية دقيقة. فعلى الصعيد الوطني كان الوضع الاجتماعي متوتراً بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل الذي استُهدف بحملة اعلامية شعواء تبعتها عدة اجراءات كانت ترمي إلى ضرب استقلالية منظمة الشغيلة واحتوائها، كما تعرضت أحزاب المعارضة إلى مضايقات شتّى لحقت مقارها ومناضليها وصحفها ومحاكمة بعض عناصرها، كما وصلت العلاقات التونسية ـ الليبية إلى حد القطيعة الدبلوماسية بعد الحملات الاعلامية والاتهامات المجانية بين الطرفين. أما على الصعيد العربي فقد شهدت المنطقة تحركات اقليمية ودولية باتجاه بلورة مشروع «تسوية في الشرق الأوسط»، والتلويح بإمكانية إجراء حوار أمريكي مع وفد عربي يضم ممثلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية.

وبشكل مواز تصاعدت النضالات الجماهيرية في الأراضي العربية المحتلة (حرب السكاكين) مع تزايد التهديدات الاسرائيلية المتكررة للانتقام من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. في هذه الأجواء السياسية شنت الطائرات الاسرائيلية صباح يوم الثلاثاء ١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ غارة على تونس ومقار منظمة التحرير الفلسطينية، فدمرت البيوت والمقار والمباني وخلّفت عدداً من الشهداء الفلسطينيين والتونسيين (٧٤ شهيداً).

لقد هز العدوان الغادر كل الجماهير التونسية فخرجت التظاهرات العفوية في كل مكان من البلاد، منددة بأمريكا واسرائيل وبالرجعية العربية، منادية بحياة الفلسطينيين والثورة. ووقف

---

(٢٨) يشير محمد بشوش في دراسته: «الوعي القومي في الأوساط الجامعية في المغرب العربي: مثال تونس: دراسة لاتجاهات ومواقف الجامعيين ازاء أهم المسائل القومية الكبرى،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٤٢، إلى أن «الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الحالية وعلى رأسها «فتح»... غير معروفة معرفة دقيقة خلافاً لما هو منتظر...»، ثم يضيف: «وبذلك يمكن القول ان المعرفة المنقوصة بتاريخ الثورة الفلسطينية هي من الثوابت التي كشفها أنيس صايغ بالنسبة للمشرق العربي وتؤكدها من جديد هذه الدراسة في المغرب».

آلاف المواطنين صفوفاً طويلة أمام سيارات التبرع بالدم ينتظرون ساعات طويلة للتبرع بدمهم لفائدة جرحى الغارة. وإلى جانب ذلك أصدرت المنظمات والجمعيات المهنية والانسانية التونسية (عددها ١٩)، لائحة احتجاج شديدة اللهجة أودعتها السفارة الأمريكية في تونس[٢٩]. كما سمحت الحكومة لأحزاب المعارضة العلنية والاتحاد العام التونسي للشغل بعقد تجمُّعين منفصلين.

وكان من بين الافرازات المباشرة لهذه الغارة على المستوى الرسمي:

ـ «غضب» من موقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيد للغارة، تجلى في استدعاء السفير الأمريكي لمقابلة رئيس الجمهورية السابق، الحبيب بورقيبة، الذي أسمعه كلاماً قاسياً[٣٠].

ـ استقبال الوزير الأول لقادة المعارضة للتشاور، بعد انقطاع طويل، كما استقبل أيضاً راشد الغنوشي، زعيم حركة الاتجاه الاسلامي الدينية غير المعترف بها رسمياً، وذلك لأول مرة.

ـ بداية التعاون مع النظام المصري الذي أجرى رئيسه أيضاً مكالمة هاتفية مع الوزير الأول السابق، ليعبر عن تضامن نظامه مع تونس إزاء العدوان الذي تعرضت له[٣١].

ـ تحول استراتيجي في نظرة النظام التونسي إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، إذ اعتبر الوزير الأول أن تونس أصبحت دولة مواجهة: «نحن لم نتصور انفسنا دولة مواجهة لأسباب جغرافية، لكن اسرائيل بغطرستها جعلت منا دولة مواجهة»[٣٢].

فماذا كان موقف الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تشكل موضوع مقالنا، ازاء هذه الغارة وذيولها وأبعادها؟ إضافة إلى مشاركة مناضليها في قيادة التظاهرات العامة للتنديد بالغارة[٣٣] أصدرت الأحزاب والتنظيمات السياسية بياناً مشتركاً[٣٤] اعتبرت فيه أن العدوان انتهاك للسيادة الوطنية ودوس لحرمة تراب الوطن؛ ودانت الولايات المتحدة الأمريكية بشدة، معتبرة إياها شريكاً مباشراً في اقتراف هذا العدوان، مطالبة الحكومة التونسية بقطع العلاقات الدبلوماسية بها، كما دعتها إلى تنقية الأجواء السياسية بشكل يكفل تعزيز الجبهة الداخلية في وجه الأخطار الخارجية. إلا أن البيان لم يحدد مصدر هذه الأخطار وطبيعتها. ومما لا شك فيه أن العلاقة التي

---

(٢٩) **الراي** (٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥).

(٣٠) أوردت جريدة: **الرأي**، المصدر نفسه، ان رئيس الدولة اتجه للسفير بالقول: «نحن كقرينين تعاشرا طيلة نصف قرن ثم اكتشف أحدهما خيانة الآخر، فشعر كأن هذا يخونه طوال الخمسين عاماً». ومما يلاحظ أنه قبل أسبوعين من حدوث الغارة زار تونس ضابط سامٍ من البحرية الأمريكية وأهدى الرئيس السابق سيفاً من ذهب كعربون صداقة وحماية.

(٣١) **اليوم السابع** (١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥).

(٣٢) من تصريح محمد المزالي إلى: المصدر نفسه.

(٣٣) حيث تم ايقاف السادة جنيدي عبد الجواد، استاذ جامعي وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي التونسي، عمر المستيري وسهام بن سدرين، عضوا المكتب السياسي للتجمع الاشتراكي التقدمي. **الراي** (٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥).

(٣٤) انظر: المصدر نفسه، وقد حمل هذا البيان توقيع كل من التجمع الاشتراكي التقدمي وحزب الاشتراكيين الديمقراطيين وحركة الوحدة الشعبية وحزب الوحدة الشعبية، وحركة الاتجاه الاسلامي والحزب الشيوعي التونسي، ولم يوقع تنظيم العامل التونسي على هذا البيان وذلك لانشغال قيادته في نقاش مسألة التحول إلى حزب، كما لم يوقع عليه أيضاً التجمع القومي الذي كان يعيش وضعاً استثنائياً تحت ضغط العلاقة المتأزمة بين تونس وليبيا ووجود أمينه العام في السجن.

كانت سائدة بين النظامين في تونس وليبيا من جهة، والمعارضة والحكومة من جهة أخرى، ومحاولة هذه الأخيرة زج المعارضة كطرف في هذه الخلافات، كانت أحد هواجس الأحزاب التي أسرعت وطالبت الحكومة، وفي هذه المناسبة، بالكف عن التهجم على الاتحاد العام التونسي للشغل، والكف عن تضييق نشاط الحركات السياسية، والاعتراف بكافة الأحزاب وسن قانون تشريعي عام، منادية بضرورة تنظيم جنازة جماهيرية والإعلان عن حداد وطني[٣٥].

ولكن بيان المعارضة لم يحاول التشهير أو التنديد بموقف الحكومة التونسية أو اتهامها بالتقصير؛ في حين نددت، في بياناتها، بأجهزة الاعلام الرسمية المرئية والمسموعة التي لم تلاحق الحدث ولم تعلن عن مرتكبيه إلا في المساء[٣٦].

وأصدر بعض الأحزاب بيانات سياسية أجمعت كلها على إدانة العملية الاجرامية ومساندتها المطلقة لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكدت على تورط الولايات المتحدة الأمريكية في هذا العدوان على تراب الوطن. ورغم الإجماع، حملت هذه البيانات بعض التمايزات، إذ اعتبر بيان الاتجاه الاسلامي أن «الغارة على تونس قد حولت البلاد إلى دولة مواجهة.. وأنها بضربة واحدة وضعت تونس على حدود اسرائيل وطويت المسافة فلم يعد لها معنى»[٣٧]. ودعا البيان نفسه القيادة الفلسطينية: «أن لا توكل أمراً منها إلى أحد، وأن لا تعول في شيء على الضمان الأمريكي أو يراودها الأمل في سلام تصنعه أمريكا أو تعين عليه».

واضح أن بيان الاتجاه يشير إلى تقصير ما في أمن المنظمة ويتهم السلطة ضمنياً في ذلك، كما يدين أية عملية سلام يمكن أن تشرف عليها أمريكا. والواقع أن انتقال أجهزة المنظمة إلى تونس لم يكن ليتم لولا موافقة أمريكا، بل لربما بدفع منها (دور فيليب حبيب)، وهي التي قدمت الضمانات إلى تونس باتجاه عدم اعتداء الصهاينة على ترابها. كما أن وجود المنظمة في تونس منزوعة السلاح ربما يسهل تمرير حلول استسلامية، بخاصة أن بورقيبة كان أول من دعا العرب والفلسطينيين إلى الاعتراف باسرائيل.

واعتبر التجمع الاشتراكي التقدمي في بيانه «إن العدوان عبّر من جديد عن ترابط أهداف الصهيونية مع أهداف الامبريالية الأمريكية، وأن هذا التواطؤ قد فنّد مزاعم الصداقة مع تونس، وكشف عن أوهام الحماية الأمريكية لبلادنا ولم تكن هذه الصداقة سوى ذريعة لتعميق الخلافات في الصف العربي»[٣٨]. كما اعتبر أن الكفاح المسلح هو الطريق الأضمن لدحر الصهيونية وتحقيق شعار **ثورة حتى النصر**. وطالب البيان الحكومة التونسية بـ «قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة الولايات المتحدة الأمريكية، وتوفير الحماية الضرورية للثورة الفلسطينية وتمكينها من حمل السلاح في كامل الأرض العربية للدفاع عن نفسها»[٣٩]. وفي الوقت نفسه طالب بيان حزب الاشتراكيين الديمقراطيين بدعم حماية المنظمة وأمن المناضلين من اعتداء الصهاينة وحلفائهم، كما طالب الحكومة بتقديم شكوى ضد هذا الارهاب الشنيع إلى مجلس الأمن.

---

(٣٥) انظر البيان في: المصدر نفسه.

(٣٦) اعلنت الاذاعة الوطنية عن حدوث غارة في نشرة الواحدة بعد الظهر (في حين أنها وقعت العاشرة صباحاً) غير أنها لم تحدد الجهة التي أغارت واكتفت بالقول إن «طائرات مجهولة...» مما خلق بلبلة لدى الرأي العام وظن البعض أن طرابلس بدأت تنفذ تهديداتها، ولم يقع الاعلان عن هوية الطائرات المغيرة إلاّ في الساعة السابعة مساء. انظر: المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

لقد كانت مـواقف المعارضـة التونسيـة منسجمة وطبيعـة الحدث، حيث أكـدت على طبيعـة العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، والتي لا تؤثر فيها أيـة خلافات أو تعارضات ثانوية. أما الغارة في حد ذاتها فقد أسقطت النظرية التي تقـول إنه بـإمكان الأقطار العربية المعتدلة وصديقة أمريكا دفع مـواقف هذه الأخـيرة إلى مواقـع الحياد من قضـايا الصراع العربي ـ الصهيوني. كما بينت أن العدو الصهيوني لا يصنف الأقطار العربية إلى أقطـار مواجهة وأخرى غير مواجهة. فنظرية الأمن الصهيـوني لا تتعامـل مع المـدلول الجغـرافي المحدود لمفهوم **دول المواجهة** بل تعتبر أن أي قطر عربي، بل الأمة العربيـة بأكملهـا، في تناقض جـوهري والايديولوجيا الصهيـونية. كمـا أكدت هـذه الغارة هشـاشة الأمن الـوطني ـ حتى لا نقول الأمن القومي ـ الذي يبقى حلماً يراود كل الذين يعون طبيعة الكيان الصهيوني وحلفائه.

وقد تأكد ذلك مرة أخرى باختراق اسرائيل للسيادة التـونسية واغتيـال خليل الـوزير، أبـو جهاد، نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

ثالثاً: اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد)

في السـاعات الأولى من يـوم السبت ١٦ نيسان/ ابـريل ١٩٨٨، وفي سكـون الليـل، اقتحم كومندوس اسرائيلي بيت الزعيم الفلسطيني أبو جهاد في سيدي بوسعيد واغتالـه بوحشيـة لا مثيل لها. نشير في البداية إلى أن الرد الجماهيري على عملية الاغتيال كان محدوداً هذه المرة. فبـاستثناء بعض التظاهرات التي خرجت في تونس العاصمة وفي كـل من مدينتي سـوسة وصفـاقس، أو تلك المسيرة الصامتة التي نظمها المحامون الشبان[٤٠]، لم تسجل أية ردود فعل شعبية أخرى. لمـاذا؟؟ اتهمت جريدة **المـوقف** الأسبوعيـة المعارضـة السلطة بمنعهـا الجماهـير من التعبير عن سخطهـا واحتجاجها، فقـد جاء في افتتـاحيتها بتـاريخ ٢١ نيسـان/ ابريـل ١٩٨٨ ما يـلي: «... وثاني هـذه الواجبات هـو اطلاق الحـرية للشعب التـونسي للتعبير عن رفضـه لانتهاك حـرمة الـوطن والاعتداء عـلى مقر القيـادة الفلسطينية أو على قادة المقاومة، فليس من المعقول أن تكتم الأفواه وتمنع المسـيرات في حين أن الجميـع مقتنعون أن مثل هذه المبادرات التلقائية المشروعة أبعد ما تكون عن الاخلال بالأمن أو الاعتداء على أملاك المـواطنين، فهي تهـدف إلى التعبير عن السخط والغضب ضد العدو الصهيوني وأعداء الأمة»[٤١].

إلى جانب ذلك منعت وزارة الداخلية الأحزاب المعارضة من تنظيم اجتماع عـام في «بورصـة الشغل»، بمشاركة المنظمات المهنية والانسانية، لتأبين الشهيد خليل الوزير (أبو جهـاد). وقد أكـد وزيـر الداخليـة للمعارضـة أن الوزارة منعت أيضـاً اجتماعـاً عامـاً للحزب الحـاكم[٤٢] (التجمـع الـدستوري الـديمقراطي). ولم يمنـع هذا الاجـراء أحزاب المعـارضـة من تنظيم اجتمـاع ضيق أصدرت إثره بياناً مشتركاً[٤٣] دان العملية الاجرامية التي استهدفت أبو جهاد والشعب التـونسي، وندد بالارهاب الدولي الذي تمارسه اسرائيل وألحّ على تورط الولايات المتحدة الأمـريكية كطـرف في

---

(٤٠) **الموقف** (٢١ نيسان/ ابريل ١٩٨٨).

(٤١) **الموقف**، العدد ٩١.

(٤٢) **المغرب العربي** (٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٨).

(٤٣) ضم هذا الاجتماع، الذي انعقد يوم ١٩٨٨/٤/٢٢ بمقر حزب الاشتراكيين الديمقراطيين، ثلاثة أحـزاب هي التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الشيوعي والحزب المضيف.

العمليـة[٤٤]؛ وأكـد تضـامن الشعب التـونسي المطلق مـع الشعب الفلسطيني، وانتهى إلى بعض الاستنتاجات المهمة منها «اعتبار بلادنا ساحة مواجهة مع اسرائيل وما يترتب على ذلك سياسياً وأمنياً بالنسبة إلى الكيان الصهيوني وأيضاً بالنسبة إلى كل من يقف وراءه ويمده بسخاء بالعتاد والخبرات والمعلومات السرية والتسهيلات العسكرية والدعم السياسي»[٤٥].

كذلك، أصدر بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية بيانات أجمعت على إدانة العملية الاجرامية وخرق السيادة التونسية، مؤكدة على تضامنها مع الشعب الفلسطيني. ورغم هذه القواسم المشتركة فقد حملت هذه البيانات بعض التباينات من بعض المسائل، بخاصة حول مدى تورط الولايات المتحدة الأمريكية في هذه العملية. ففي حين تجاهل بيان التجمع الاشتراكي التقدمي دورها[٤٦]، ندد بيان حزب الاشتراكيين الديمقراطيين بكل القوى التي تقف وراء هذه العملية دون تحديدها صراحة. أما الحزب الشيوعي التونسي فقد دان، وبشكل واضح، دور الولايات المتحدة الأمريكية في إنجاح العملية، فجاء في بيانه: «إن مثل هذه العملية الاجرامية ما كانت لتتم دون موافقة ومساعدة أمريكا التي تجدد كل يوم مساندتها الوقحة لاسرائيل مهما تعددت جرائمها»[٤٧].

ولكن بعد إقرار مجلس الأمن الدولي في ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٨ مشروع قرار يدين إدانة شديدة العدوان المرتكب ضد سيادة تونس وسلامتها الاقليمية وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت[٤٨]، أصدر بعض الأحزاب بيانات ندد فيها صراحة بالموقف الأمريكي. فقد اعتبر بيان حزب الاشتراكيين الديمقراطيين «إن الموقف الأمريكي يتعارض مع مصلحة تونس وسيادتها الوطنية وان المكتب السياسي يدعو إلى ضرورة مراجعة سياستنا الخارجية على ضوء دورة مجلس الأمن»[٤٩]. أما بيان التجمع الاشتراكي التقدمي فقد اعتبر «أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية يكشف مرة أخرى انحياز هذه الدولة إلى جانب الكيان الصهيوني في كل أعماله العدوانية ضد الأمة العربية واختيارها الاعتماد عليها كراس حربة لإخضاع كامل المنطقة لنفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري، وشلّ ارادتها في النهضة والتحرر مؤكدة بذلك زيف صداقتها لبلادنا وللعرب»[٥٠].

لقد بيّن لنا هذا العرض لمواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية في تونس إزاء ثلاث قضايا ذات علاقة مباشرة بالصراع العربي ـ الصهيوني، مدى تفاعل هذه الأحزاب مع نضال الشعب الفلسطيني، ووحدة مواقفها حول بعض الثوابت، واجماعها على العلاقة الاستراتيجية التي تربط الكيان الصهيوني بالولايات المتحدة الأمريكية، واعتبار هذه الأخيرة دولة «عدوة» الأمر الذي يستدعي مراجعة علاقة الدولة بها، بل قطع العلاقات الدبلوماسية معها □

---

(٤٤) زار تونس قبل أسبوع واحد فقط من حادث الاغتيال، كاتب الدولة للدفاع الأمريكي السيد فرانك كارلوتشي، في إطار اجتماع اللجنة المختلطة العسكرية الأمريكية التونسية، وعلّق على تطبيع العلاقات مع الجماهيرية قائلاً: «إن بلادي التي تحترم السياسة الخارجية التونسية لا زالت حذرة إزاء العقيد القذافي ونواياه والتونسيون الذين يريدون تحقيق علاقات طيبة مع ليبيا عليهم أن يقوموا بذلك وعيونهم مفتوحة جداً». **المغرب العربي**، العدد ٩٧. بدون تعليق!!!؟

(٤٥) **الموقف**، العدد ٩١. ومن الملاحظ أن البيان قد صدر بعد قرار مجلس الأمن الذي دان الاعتداء على سيادة تونس.

(٤٦) **الموقف** (٢١ نيسان/ ابريل ١٩٨٨).

(٤٧) **الموقف**، العدد ٩١.

(٤٨) **المغرب العربي** (٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٨)، ومن الملاحظ أن هذا القرار لم يتضمن أية ادانة واضحة وصريحة لاسرائيل ولم تقع الاشارة إليها إلاّ ضمنياً وبطريقة غير مباشرة في الديباجة.

(٤٩) **الموقف**، العدد ٩١، **والمغرب العربي**، المصدر نفسه.

(٥٠) **الموقف**، العدد ٩١.

المضمون الاقتصادي لمحتويات القوة الاسرائيلية

ملحم خالد ملحم
كاتب عربي من فلسطين.

تحظى المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ـ بوصفها الأداة الحاسمة في ادامة الوجود الاسرائيلي ـ بمركز الصدارة في اهتمامات الباحثين في الشؤون الاسرائيلية، وفي اهتمامات القوى السياسية العربية، بوجه عام.

ولا شك في أن لهذا الاهتمام ما يبرره. فلقد أثبتت هذه المؤسسة فاعلية استثنائية في مجال القدرة على ردع السعي العربي لتحطيم الوجود الاسرائيلي، وشكلت الأداة الضاربة للتوسع الاسرائيلي الجغرافي والسياسي والاقتصادي. واضافة إلى ذلك تمارس المؤسسة العسكرية الاسرائيلية دوراً عميقاً في مجمل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الاسرائيلية عبر تداخلها العميق بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبصورة خاصة عبر تداخلها البنيوي بالمكوناتَ الاستراتيجية للتوجهات والبنى الاقتصادية الاسرائيلية. وهو ما يمكن تبيّنه من ثقل وزن هذه المؤسسة في الميدان الاقتصادي، سواء لناحية النفقات (٣٠ بالمائة من الناتج العام)، أم لناحية القوة العاملة (٢٥ بالمائة من القوة العاملة الاجمالية)[١]، ومن استئثارها بالقدرات التقانية الأرقى، وبالنسب الأعلى من موازنات البحث والتطوير[٢].

لقد قاد تضخم دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، كأداة مفضلة لتحقيق الأهداف الصهيونية، إلى النظر إلى اسرائيل كثكنة عسكرية، وإلى وصفها بـ «دولة جيش المواطنين»[٣]، وهو

(١) حسن حسن، «المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته الدفاعية،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٥، العددان ٢١ ـ ٢٢ (تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧).

(٢) بخصوص نفقات البحث والتطوير في القطاع العسكري الاسرائيلي، انظر: يولا البطل، **الانفاق العسكري الاسرائيلي خلال ٣٥ عاماً: قياس عبء التسلح وتمويله** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة، ١٩٨٤)، ص ٥ ـ ٧٥، ورزق الياس، **الخارطة السياسية داخل الكيان الصهيوني** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٦)، ص ١١٩.

(٣) حسن، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

ما انعكس في استراتيجيات المواجهة العربية بتكريس النموذج العسكري للمجابهة (في صورة جيوش نظامية ضخمة، وتسلح كثيف)، على حساب الوسائل الأخرى: الاقتصادية، والتقانية، والسياسية. وإلى إهمال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لسيرورة المضامين المتطورة للقوة الاسرائيلية. وفي هذا الشأن أدت التطورات الموضوعية لظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي دوراً مهماً في رسم منحى تطور محتويات التشخيص العربي لطبيعة المراحل المختلفة لتطور بنى الكيان، وفي صياغة الأولويات العربية للصراع.

ويمكن اعتبار الفترة ما بين حرب عام ١٩٦٧ وحرب عام ١٩٧٣، مرحلة فاصلة في كل من محتويي الفهم والمجابهة العربيين لتطور المشروع الصهيوني. وهي السنوات التي شهدت مساراً نوعياً جديداً، بعد مرحلة طويلة من التراكمات الكمية، للبنى الاقتصادية السياسية الاسرائيلية.

إن فهماً دقيقاً لمكونات القوة الاستراتيجية الاسرائيلية لا بد من أن يستند إلى تحليل دقيق لتطور مجمل بناها الاقتصادية الاجتماعية، على أرضية فهم عميق لموقعها ضمن النشاط الامبريالي العام. وإذا ما كانت الأشكال الفوقية هي المظاهر الأبرز للنشاط السياسي الاسرائيلي، فإنه قد أخذ يستند ـ فيما بعد عام ١٩٦٧ بصورة خاصة ـ إلى عناصر الدفع الذي تمارسه القوانين الموضوعية لتطور الاقتصاد الاسرائيلي، بصورة تترافق وتتوازى مع التأسيس العقائدي الصهيوني، ومع الدور الامبريالي المحدد اللذين تنطوي عليهما الممارسة السياسية للنخب المهيمنة في اسرائيل.

إن الصورة العامة للمهمة التي وضعناها نصب أعيننا، في هذه الدراسة، هي تحديد عناصر القوة الاستراتيجية التي ينطوي عليها الاقتصاد الاسرائيلي. ونظراً إلى التداخل الشديد لعناصر البنية الاقتصادية، مع المرتكزات، والأهداف العقائدية والسياسية والاجتماعية والعلمية، تنحصر مهمتنا في قراءة السياسة الاقتصادية الاسرائيلية، وفق بنى الاقتصاد السياسي الاسرائيلي واتجاهاته.

أولاً: من الدفاع الاستراتيجي إلى الهجوم الاستراتيجي

تمثل الاتجاه العام الذي وقفه تطور الاقتصاد الاسرائيلي فيما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ في ميله لانجاز بنى اقتصادية مستقلة، بالتوافق مع الهدف الصهيوني لإنجاز البنى القاعدية للدولة التي شكل البناء الفوقي أبرز مظاهرها عند إعلانها عام ١٩٤٨. فقد شهدت هذه السنوات تطويراً مهماً لركيزة الاقتصاد التحتية (شبكة المواصلات، الكهرباء، الماء، الخدمات الأساسية)[٤]، وتوسعاً أفقياً شديداً في المنشآت الصناعية، وفي المساحات المزروعة وفي قطاع الخدمات. ولقد شكل الميل لاستيعاب الهجرات الكثيفة، في السنوات الأولى التالية لإعلان الدولة، أهم أسس السياسة الاقتصادية الاسرائيلية. اضافة إلى الاتجاه نحو احلال الواردات بمختلف عناصرها الصناعية والزراعية والخدمية، فحققت الادارة السياسية نجاحات مهمة تجلت في القدرة على استيعاب نحو (١,١٨٢,٦٠٠) مهاجر فيما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٨[٥].

(٤) سمير عبد الله وسمير البرغوثي، «الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الاسرائيلي،» سلسلة من الدراسات منشورة في مجلة: **الكاتب** (القدس)، الأعداد ٧٨ ـ ٨٣ (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧)، وحسين ابو النمل، **الصناعة الاسرائيلية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٢٢ ـ ٢٨.

(٥) ميساء سخيطة، «الاستراتيجية الصهيونية في الهجرة والاستزراع الاقتصادي،» **شؤون عربية**، العددان ٣٣ ـ ٣٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣).

كذلك، شهدت السنوات القليلة التالية لإعلان الدولة تطوراً كثيفاً للهجرة اليهودية باتجاه فلسطين. ففي ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥١ حصلت أكبر موجات الهجرة، حيث ورد إلى فلسطين ٦٧٦,٠٠٠ مهاجر[٦]. وقد واجهت اسرائيل، في هذه السنوات، مهمة استيعاب الأعداد الكبيرة من الهجرات، وهذا ما أفضى إلى ضرورة التخطيط على صعيد متكامل، بعدما انتهت مرحلة نشوء الدولة و «غدا هيكلها الأساسي ثابتاً نوعاً ما»[٧].

إن أهم ما ميز البنى الاقتصادية الاجتماعية، في هذا الطور، هو الانتقال المتدرج نحو تكوينات الدولة البيروقراطية التي أرست مقوماتها ستة عقود من العمل الصهيوني، قبل عام ١٩٤٨، بعد أن سادت، ولفترات طويلة، العلاقات البدائية القائمة على الاندفاع الذاتي، والتطوع. ولعل بوسعنا أن ندعي بأن ضرورات التخطيط الشامل الناشئة عن الوضع الجديد لم تستطع أن تغير النظرة القديمة التي سادت الأوساط الصهيونية للمشروعات الاقتصادية، باعتبارها مشروعات ذات أهمية سياسية واجتماعية، بالدرجة الأولى، هدفها إقامة مجتمع طابعه المساواة، بغض النظر عن حسابات الجدوى الاقتصادية، وباعتبار «النقود وسيلة تجمع من الخارج لبناء مشاريع ذات أهداف سياسية، واجتماعية»[٨].

إن تقويم الوضع الناشىء عقب قيام الدولة لا بد من أن يأخذ بعين الاعتبار الأهمية العظيمة التي انطوى عليها وجود سلطة مركزية قادرة على الفرض، ومدعمة بالقوة الاقتصادية والعسكرية والمؤسسية والقانونية اللازمة لذلك، سيما أن الدولة قد باشرت وجودها الجديد «وفي حوزتها ملايين الجنيهات من الموجودات، ووسائل الانتاج، بما في ذلك المساكن، والأراضي، والمصانع، والمكاتب»[٩] التي استولت عليها من السكان العرب المشردين، والتي خلفها الانتداب البريطاني من مكاتب حكومية، وخدمات متنوعة، وطرق مواصلات، اضافة إلى تجهيزاتها ومعداتها، الأمر الذي حمل حاييم وايزمن الرئيس الأول للدولة على القول للسفير الأمريكي الأول إن الحصول على هذه الموارد «كان تبسيطاً عجائبياً لمهمة اسرائيل»[١٠].

ويمكن اجمال الصورة العامة للتوجهات والتطورات الاقتصادية الاسرائيلية، قبل عام ١٩٦٧، في العناصر التالية:

ـ الاتجاه الأول الذي ساد السياسة الاقتصادية، في هذه المرحلة، هو الاندفاع نحو خلق تكوينات اقتصادية وتطويرها لتخدم الأهداف السياسية والاجتماعية والعسكرية للكيان بأولوية مطلقة لهذه الأهداف.

ـ الاتجاه الثاني تجلى في الميل إلى استيعاب المهاجرين الجدد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وقد تضافرت جهود المؤسسات الصهيونية (الجيش، المستوطنة، المدرسة،

---

(٦) فؤاد مرسي، **الاقتصاد السياسي لاسرائيل** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣)، ص ٢٤.

(٧) بسام أبو غزالة، **التخطيط في اسرائيل**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ٢٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٩) يوسف عبد الله الصايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، كتب فلسطينية؛ ١ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ١٥٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

الهستدروت) لبلورة وحدة اجتماعية تطغى عليها مظاهر الانصهار «القومي» والعدالة الاجتماعية في توزيع الخيرات المادية[١١].

ـ الاتجاه نحو خلق قاعدة اقتصادية، وتقانة ذاتية التوليد عن طريق الاستثمار الواسع في الفروع الانتاجية، وبصورة خاصة في الصناعة الحديثة والزراعة ذات المحتوى العالي من التقانة.

ـ الانشداد نحو الهدف الأساسي للبناء الاقتصادي، وهو «الاستقلال الاقتصادي السياسي» الذي أُعلن عنه صراحة، في مناسبات متعددة، أو ضمناً، عبر رفع شعار إحلال الواردات الصناعية والزراعية، وبصورة خاصة الواردات الغذائية، لتحقيق أمن غذائي اسرائيلي.

ـ العمل الدؤوب على مراقبة التناقضات الطبقية ومنع ظهورها وتفاقمها، في ظل الأسلوب الرأسمالي الذي طبع علاقات الانتاج. وقد أدى التدخل النشيط للدولة والهستدروت (بوصفهما أكبر مالكين لوسائل الانتاج، وبوصف الهستدروت نقابة عمالية، والدولة «حامية» للعدالة الاجتماعية)، اضافة إلى الوحدة الاجتماعية التي ما فتئت ظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتعاليم الدينية، والايديولوجية الصهيونية تعمقها... كل ذلك أدى إلى ابقاء ظروف الصراع الاجتماعي ضمن نطاق سيطرة الادارة السياسية.

ـ يمكن التعبير عن اتجاه التطور الاقتصادي الاسرائيلي وطبيعته، في هذه المرحلة، بمفهوم البناء الدفاعي الاستراتيجي الهادف إلى خلق آليات اقتصادية اجتماعية لدولة ذات هيكلية هرمية متكاملة. وينبغي في هذا السياق الانتباه إلى أن السكونية الظاهرية التي تغلف المفهوم الذي أطلقناه لا تستنفد الصورة العميقة الشاملة المتطورة لمجمل هذه المرحلة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) فدينامية البناء الاقتصادي، والموارد المالية والتقنية والبشرية الضخمة المتاحة للمخطط الاسرائيلي جعلت من هذه المرحلة أنساقاً متعاقبة من التطور باتجاه الوضع الذي آل إليه الاقتصاد الاسرائيلي عشية، وبعد حرب ١٩٦٧.

لم تكن حرب حزيران ١٩٦٧ مجرد حملة عسكرية للمؤسسة الدفاعية الاسرائيلية بهدف التوسع الجغرافي، على طريق اقامة الدولة التوراتية بصورتها النصية الجامدة. فأهم المضامين العميقة لهذه الحرب ليست في أدواتها وأهدافها الصهيونية ذات الطابع العقائدي، بل في تلاحم هذه المضامين مع آليات الدفع الاقتصادي الاجتماعي الاسرائيلية التي صاغ تطورها، فيما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ صورة راقية لاقتصاد رأسمالي سائر باتجاه امبريالي، بما تنطوي عليه دورة حياة هذا النمط من حاجة ماسة إلى مساحة تسويقية واسعة وإلى مصادر دائمة للامداد بالخامات والقوى المحركة.

ولقد عبرت معطيات الاقتصاد الاسرائيلي، عشية حرب عام ١٩٦٧، عن تطورها بهذا الاتجاه، بظهور ما يمكن أن نسميه ـ بصورة فيها شيء من المجازية الأدبية ـ فائض الانتاج الضمني، أو المبطن، والذي انعكس في صورة طاقة انتاجية عاطلة تجلت في قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على زيادة طاقته الانتاجية بين ٣٥ بالمائة و٥٠٠ بالمائة[١٢]، دون أية استثمارات جديدة، فيما لو وجد فضاء تسويقي مناسب.

---

(١١) مرسي، **الاقتصاد السياسي لاسرائيل**، ص ٣٠.

(١٢) أبو النمل، **الصناعة الاسرائيلية**، ص ١٣٩.

ما نود قوله هنا هو أن حرب عام ١٩٦٧ تعبر عن خطوة نوعية جديدة في تطور البناء الاقتصادي الاجتماعي الاسرائيلي... خطوة تمكّننا من القول إن هذا العام قد شهد التعبير التنفيذي عن توافق المضمون الاقتصادي لمسار البناء الاسرائيلي مع المضمون الايديولوجي الصهيوني للمؤسسات السياسية الصهيونية، مع الدور الامبريالي العالمي المحدد للكيان.

إن إضافة عناصر النجاح السياسي، والعسكري، في حرب عام ١٩٦٧، إلى هذه الصورة تمكّن من القول إن هذه الحرب كانت الحد الفاصل بين مرحلة البناء الدفاعي الاستراتيجي، ومرحلة البناء الهجومي الاستراتيجي لاسرائيل في الفكر، وفي المسارات الواقعية الاقتصادية والاجتماعية. وسنوضح لاحقاً المركبات الجديدة والحالية لعناصر القوة الاقتصادية الاسرائيلية، في وحدتها مع العناصر الأخرى المركبة لمضمون هذه القوة.

ثانياً: السمات العامة لتطور القوة الاقتصادية الاسرائيلية

١ ـ مرتكزات التطور الاقتصادي

تطورت فروع الاقتصاد الاسرائيلي بصورة سريعة، على أرضية توفر العناصر الثلاثة التالية:

أ ـ الرساميل الضخمة المتوافرة للدولة، وللمؤسسات الاسرائيلية، على شكل هبات وتبرعات، وسندات خزينة وتعويضات وقروض ميسرة وطويلة الأجل. فلقد تدفق إلى اسرائيل، من الخارج، نحو ٦٢ مليار دولار، في الفترة ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٥[١٣].

وفي الفترة ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٤ «تم تخصيص ٩٦ مليار دولار ـ بأسعار ١٩٨٠ ـ للاستثمار في اسرائيل»[١٤]، الأمر الذي جعل اسرائيل تتمتع بواحد من أعلى معدلات التكوين الرأسمالي في العالم، وبأرقام قياسية لتركيز الاستثمار في قطاعها الصناعي.

ب ـ القدرات البشرية عالية التأهيل، نتيجة سياسة الهجرة المنتقاة التي اتبعتها اسرائيل منذ بداية الخمسينيات، وارتفاع مستوى التأهيل العلمي والفني، والاهتمام البالغ بالبحث والتطوير، فتحسن، بشكل ملموس، تركيب قوة العمل الاسرائيلية، من حيث امتلاك كفاءات فنية وعلمية عالية. ولقد تزايدت نسبة المهندسين إلى اجمالي المشتغلين في الصناعة من ١,٢ بالمائة عام ١٩٧٢، إلى ٣,٣ بالمائة عام ١٩٨٢. أما نسبة المهندسين العاملين في الصناعات الالكترونية فتتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠ بالمائة من مجمل اليد العاملة في هذه الصناعات[١٥].

ولقد استغلت اسرائيل كل سبيل ممكن للحصول على الموارد البشرية اللازمة لتشغيل منشآتها الاقتصادية. ففي مجال الهجرات: أدى النشاط الصهيوني والامبريالي العالمي إلى هجرة ما يقارب ١,٧٥ مليون يهودي إلى اسرائيل، في الفترة ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٨٤[١٦]. وفي الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ تدفق إلى اسرائيل نحو ٢٥,٠٠٠ مهندس[١٧]. ويمكن ادراك التأثير الحاسم

---

(١٣) حسين أبو النمل، «الاقتصاد السياسي للانتفاضة،» **الهدف**، العدد ٩٢٥ (١٩٨٨)، ص ٣٢.
(١٤) **الهدف**، العدد ٩١١ (١٥ أيار/ مايو ١٩٨٨)، ص ٩.
(١٥) الياس، **الخارطة السياسية داخل الكيان الصهيوني**، ص ٣٤.
(١٦) **الهدف**، العدد ٩١١ (١٥ أيار/ مايو ١٩٨٨)، ص ٩.
(١٧) أبو النمل، «الاقتصاد السياسي للانتفاضة».

للهجرات في تشغيل الاقتصاد الاسرائيلي من تصريح المدير العام لوزارة الاستيعاب، عام ١٩٧١، والذي ذهب فيه إلى أن «ثلثي الزيادة في الطاقة البشرية، لعام ١٩٧٠، مصدرهما من المهاجرين، وقد كان من المستحيل، لولا الهجرة، الاستمرار في النمو الاقتصادي، بمعدلاته الراهنة»[١٨]. أما في مجال التركيب الداخلي للسكان، فقد ارتفعت نسبة فئات العمل إلى ٣٧ بالمائة من اجمالي السكان اليهود بسبب التوسع في استخدام القوة العاملة النسائية في مختلف فروع الاقتصاد. فقد بلغ عدد العاملين في فروع الاقتصاد عام ١٩٧١، ٩٠٢,٥ ألف عامل، بينهم ٦١١,٩ ألف عامل من الذكور، و٢٩٠,٦٩ ألفاً من النساء. أما عام ١٩٨٢ فلقد بلغ اجمالي عدد النساء العاملات في قطاعات الاقتصاد نحو ٤٥٦,٧ ألف عاملة مقابل ٧٠٤,٣ ألف عامل من الذكور. وفي عام ١٩٨٤ كان هناك ٦٧,٥ امرأة عاملة مقابل كل مئة رجل عامل[١٩].

ج - يتفرغ ثلاثة اسرائيليين من كل ألف للبحث والتطوير التقانيين، بالمقارنة مع ٢,٥ بالألف في الولايات المتحدة، و٢,٤ بالألف في اليابان. وتنشط حوالى ٥٠٠ شركة في مجال الأبحاث التقنية (٦٠٠ شركة في مصادر أخرى)[٢٠] بزيادة نحو ١٠٠ شركة سنوياً[٢١]. ففي مجال البحث والتطوير الحربيين، كانت اسرائيل تنفق من ٥ - ١٠ ملايين دولار حتى أوائل الستينيات، وارتفعت إلى ٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٠. وتخصص الحكومة للأبحاث في القطاع العسكري وللتسلح ٤٦ بالمائة من مجمل النفقات الحربية (فحسب المعلومات التي أوردتها الباحثة يولا البطل، استقرت نفقات التسلح والبحث والتطوير عند ٥٠ بالمائة من مجمل الميزانية العسكرية بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧، مقابل ٣٢ بالمائة في ألمانيا الغربية)[٢٢].

من الجدير بالذكر أن مراكز الأبحاث الاسرائيلية تقيم علاقات تنسيق وتعاون مع عدد كبير من مراكز الأبحاث العالمية، وتستفيد من آخر منجزاتها.

٢ - قطاع الزراعة الاسرائيلي

أ - الصورة العامة لتطور قطاع الزراعة

شكل اتجاه التوسع الأفقي حتى بداية الستينيات زيادة المساحات المزروعة، والتوسع في استخدام اليد العاملة الزراعية سمة عامة لقطاع الزراعة الاسرائيلي. بينما تميزت المرحلة الممتدة من عام ١٩٦١ حتى وقتنا الحاضر، بالاتجاه إلى التوسع الشاقولي، وهو ما يظهر في الميل نحو الاستخدام المكثف للتقانة الحديثة، بهدف تطوير انتاجية العمل الزراعي. ويمكن تكثيف الملامح والخصائص الاجمالية لتطور قطاع الزراعة الاسرائيلي في الصورة التالية:

- قادت الدولة عملية تطور قطاع الزراعة وفقاً للاعتبارات السياسية والاجتماعية

---

(١٨) نزيه قورة، **المشروع الصهيوني في مواجهة ازمته الداخلية** (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧)، ص ٢٣١.

(١٩) المعلومات مأخوذة من: **الهدف**، العدد ٩١١ (١٥ أيار/ مايو ١٩٨٨)، والياس، **الخارطة السياسية داخل الكيان الصهيوني**، ص ٤٣.

(٢٠) الياس، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٢١) ماجد طيفور، «اسرائيل واميركا اللاتينية: البعد العسكري،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٥، العددان ٢١ - ٢٢ (تموز/ يوليو - تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٢٦٩.

(٢٢) البطل، **الإنفاق العسكري الاسرائيلي خلال ٣٥ عاماً: قياس عبء التسلح وتمويله**.

والاستراتيجية الصهيونية... ويظهر التدخل المكثف للدولة لتنشيط هذا القطاع، في اتساع حجم التمويل العام للاستثمارات الزراعية، بخاصة في مرحلة التوسع الأفقي، إذ كانت نسبة التمويل العام للاستثمارات الزراعية عام ١٩٥٩ حوالى ٧٤ بالمائة من مجمل الاستثمارات في هذا القطاع[٢٣].

ـ شهدت سنوات التوسع الأفقي (١٩٤٨ ـ ١٩٦٠) استثماراً مكثفاً في هذا القطاع. ولقد قدر يوسف صايغ ، عام ١٩٦٢، نصيب الشخص الواحد من الرسملة الزراعية بنحو ١٥ ألف دولار[٢٤]. ولقد تطور نصيب الزراعة من اجمالي الاستثمارات على النحو التالي: ١٧,٩ بالمائة عام ١٩٥٢؛ ٢٠,٢ بالمائة عام ١٩٥٤؛ ١١,٢ بالمائة عام ١٩٦٠؛ وبدأ بعدها بالهبوط المتواصل حتى بلغ ٤,٥ بالمائة عام ١٩٨٤[٢٥]، في ظل تراجع نسبي عام لقطاع الزراعة، في عهد هيمنة الليكود على السلطة السياسية.

ـ ارتفعت المساحات المزروعة في الفترة ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٠ من ١٦٥٠ دونماً، إلى ٤٠٧٥ دونماً، بزيادة سنوية قدرها ٢٢٠,٤ دونم. وارتفعت نسبة الأراضي المروية من ١٨,٢ بالمائة إلى ٣٢ بالمائة من مجمل المساحة المزروعة. في حين بلغت مساحة الأراضي المزروعة، في السنة الزراعية ١٩٨٤/١٩٨٥ نحو ٤,٣٨٠ ملايين دونم، أي بزيادة قدرها ٣٠٥ آلاف دونم فقط. وبهذا بلغ معدل الزيادة السنوية في الأراضي المزروعة بين عامي ١٩٦١ و١٩٨٥، ١٢,٢ ألف دونم[٢٦].

ـ ارتفع عدد العاملين في الزراعة من ١٠٢,٢٠٠ ألف عامل عام ١٩٥٥، إلى ١٢١,١ ألف عامل عام ١٩٦٠[٢٧]. ثم تدرج في النقص إلى أن بلغ ٨٩,٤ ألف عامل في السنة الزراعية ١٩٨٤/١٩٨٥[٢٨]، رغم استمرار تصاعد وتائر نمو الناتج الزراعي المحلي الاجمالي. وهذا ما يعبر عن النجاح الذي أحرزه توجه الادارة الاسرائيلية لإحلال التقانة المتطورة محل العمالة الكثيفة، في قطاع الزراعة.

ـ ارتفع الانتاج الزراعي الاجمالي نحو أربع مرات، في الفترة ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٦١[٢٩]. وارتفعت حصة العامل الواحد من المنتوج الزراعي من ٣٠,٢ طناً في السنة الزراعية ١٩٥٩/١٩٦٠، إلى ٦١,٦ طناً في السنة الزراعية ١٩٨٣/١٩٨٤[٣٠]. وتجدر الاشارة إلى نمو كل من الناتج المحلي في الزراعة، في سنوات التوسع الأفقي، والناتج الاجمالي الزراعي بنسب أقل من نسب نمو مدخلات الانتاج. فيما حقق العنصران الأولان نمواً أوسع من نمو مدخلات الانتاج في السنوات اللاحقة.

---

(٢٣) مرسي، **الاقتصاد السياسي لاسرائيل**، ص ٣٣.
(٢٤) الصايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ص ١٧٩.
(٢٥) سمير عبد الله وسمير البرغوثي، «خصائص تطور القطاع الزراعي في اسرائيل،» **الكاتب**، العدد ٨٣ (آذار/ مارس ١٩٨٧).
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) أسعد صقر، **الحركة العمالية في فلسطين** (دمشق: دار الجرمق، ١٩٨١)، ص ٢١٠.
(٢٨) عبد الله والبرغوثي، المصدر نفسه.
(٢٩) الصايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ص ١٨٣.
(٣٠) عبد الله والبرغوثي، المصدر نفسه.

– تطور العدد الاجمالي للآلات المستخدمة في الزراعة، وفق الصورة الكمية التالية[٣١]: ٩٤٠ آلة عام ١٩٤٨، بمعدل آلة واحدة لكل ١٧٧٥ دونماً؛ ٩٨٠٠٠ آلة عام ١٩٦٠، بمعدل آلة واحدة لكل ٧٩٥ دونماً؛ ٢٧٥٥٠ آلة عام ١٩٨٠، بمعدل آلة واحدة لكل ١٥٩ دونماً؛ ٢٧٠٩٢ آلة عام ١٩٨٥، بمعدل آلة واحدة لكل ١٦١ دونماً.

ورغم عدم توافر احصائيات حول تجديد الآلات الزراعية، فإننا نعتقد أن قسماً مهماً من الآلات يجري تحديثه واستبداله سنوياً. وهو ما تعززه الصورة المتكونة لدينا عن السعي الاسرائيلي الدؤوب لتكثيف المكننة في قطاع الزراعة.

ب – أهمية قطاع الزراعة الاسرائيلي العامة

تتجلى أهمية الدور الذي يمارسه قطاع الزراعة، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاسرائيلية، في الصورة المكثفة التالية:

– الدور الحساس الذي يمارسه هذا القطاع في صياغة عنصري العرض والطلب الكليين في نطاق السوق الاسرائيلية. وهو ما يشكل مدخلاً للدور الذي يمارسه هذا القطاع في منظومة عناصر الأمن (القومي) الاسرائيلي، عبر تحقيقه عنصر الأمن الغذائي الذي يعتبر مدخلاً حيوياً للاستقلال الاقتصادي السياسي. وفي عام ١٩٥٠، استطاعت الادارة الاسرائيلية أن توفر، من مصادر محلية، نصف حاجة السكان من الغذاء، وكان عددهم آنذاك نحو مليون نسمة[٣٢].

ومن أصل ٤,٨٤٥ مليارات دولار، قيمة اجمالي واردات اسرائيل عام ١٩٧٧، كانت وارداتها من المأكولات لا تبلغ سوى ٤٦٠,٩ مليون دولار، أي ٩,٥ بالمائة من مجمل وارداتها[٣٣]. وتجدر الاشارة إلى أن تجارة اسرائيل الخارجية، في مجال المنتوجات الزراعية، تحقق فائضاً كبيراً لمصلحتها.

– يمارس قطاع الزراعة دوراً مميزاً في توفير جزء من خامات الصناعة الاسرائيلية، عبر تقديمه المواد الخام لفروع الصناعات الغذائية المختلفة. ولقد ذهب ٢٦ بالمائة من المنتوج الزراعي الكلي، في السنة الزراعية ١٩٦٦/١٩٦٧، للتصنيع داخل اسرائيل. وبلغت هذه النسبة ٢٨,٨ بالمائة عام ١٩٧٧، و٣١,٧ بالمائة عام ١٩٧٨[٣٤].

وفي السنة الزراعية ١٩٦٦/١٩٦٧ اتجه ٤٧,١ بالمائة من المنتوج الزراعي الكلي نحو الصناعة والتصدير، فيما بلغت هذه النسبة ٥٩,٣ بالمائة عام ١٩٧٧/١٩٧٨[٣٥]. وهو ما يمكّننا من القول إن هذا القطاع قد حقق نجاحاً ملموساً في خدمة توجهات الإدارة الاسرائيلية نحو تقليص العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والاتجاه إلى تصنيع الخامات المحلية وإحلال الواردات. ولقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية بنحو ٢,٣ مرة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨.

---

(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) مرسي، **الاقتصاد السياسي لاسرائيل**، ص ٣٦.
(٣٣) أبو النمل، **الصناعة الاسرائيلية**، ص ٢٣.
(٣٤) مرسي، المصدر نفسه، ص ٣٦.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٦.

وشكلت الصادرات الزراعية، نسبة إلى مجموع الصادرات الاسرائيلية، نحو ٦,٩ بالمائة عام ١٩٧٤ و١٢,٢ بالمائة عام ١٩٧٦، و١١,٢ بالمائة عام ١٩٧٨[٣٦].

ـ يؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في تشكيل أرقام المحاسبة القومية في اسرائيل. ولقد ساهم عام ١٩٤٩ بنحو ٩,٥ بالمائة من الناتج القومي، وعام ١٩٦٠ بنحو ١١,٦ بالمائة منه[٣٧]. وبلغت هذه النسبة ١٤ بالمائة عام ١٩٦٥ و٦ بالمائة عام ١٩٧٥، و٧ بالمائة عام ١٩٧٩. ونعتقد أن هذه النسبة قد انخفضت أكثر في سنوات تولي الليكود قيادة السلطة السياسية منذ عام ١٩٧٧[٣٨]. إن الانخفاض النسبي لمساهمة قطاع الزراعة في تشكيل مجاميع المحاسبة القومية الاسرائيلية يعود، أساساً، إلى ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى، وليس إلى ضعف فاعلية هذا القطاع.

ـ تبرز الأهمية الاستثنائية لهذا القطاع في كونه القطاع الأشد صلة بالأطروحات العقائدية الصهيونية، وبالدعوات إلى مجتمع المساواة اليهودي، ومجتمع الشعب العامل، ومحاولاتها التطبيقية بإنشاء المستوطنات الزراعية ذات الصبغة الاشتراكية (الكيبوتزات) والتعاونية (الموشافات).

٣ ـ قطاع الصناعة الاسرائيلي

إن التطور الصناعي، في بلد ما، هو حصيلة تفاعل بناه المعرفية والعلمية، وطاقاته البشرية المؤهلة، وتوظيفاته من رؤوس الأموال في ميدان الصناعة، مع الظروف العامة (التقنية، والموضوعية) لدورة هذا القطاع (انتاجاً وتسويقاً). وقد توافرت هذه العناصر للمخطط الاسرائيلي، بصورة واسعة، عبر الرعاية الرأسمالية العالمية لسيرورة تطور البنى الاقتصادية الاسرائيلية. ولقد وفرت هذه الرعاية أرضية التطور الصناعي الاسرائيلي من خلال العناصر التالية:

ـ النشاط الواسع بالتعاون مع المؤسسات الصهيونية، لدفع يهود العالم للهجرة إلى اسرائيل، وتوفير عنصر الاصطفاء في هذه الهجرات، بحيث تتوافر في المهاجرين ظروف اليسر الاقتصادي، والقدرة على التوظيف الرأسمالي، والمؤهلات العلمية والمهنية العالية.

ـ الحجم الهائل من المساعدات والهبات والقروض الميسرة التي مولت التكوين الرأسمالي الأولي في قطاع الصناعة، ووفرت مناخاً متقدماً لما يسميه بعض الاقتصاديين «قفزة الانطلاق الأولى»[٣٩]. وقد شكل اتفاق التعويضات الألمانية الذي تم توقيعه عام ١٩٥٢، وصادق عليه البرلمان الألماني عام ١٩٥٣ خطوة متميزة في هذا السياق. وبموجبه أخذت الحكومة الألمانية على عاتقها دفع ما مجموعه ٣٤٥٠ مليون مارك (نحو ٨٢٢ مليون دولار أمريكي) منها ٣٠٠٠ مليون مارك تدفع للحكومة الاسرائيلية[٤٠]. وقد تم قبول ٨٠ بالمائة من الاتفاق في صورة سلع رأسمالية مختلفة شملت منشآت الصلب ومنتوجات صناعة الهندسة الميكانيكية، ومنتوجات مصنعة ونصف مصنعة،

---

(٣٦) المصدر نفسه، الجدول ص ١٤٤.
(٣٧) الصايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ص ١٨٣.
(٣٨) مرسي، المصدر نفسه، ص ١٤٣.
(٣٩) يو. م. اسيبوف، **نظريات التضخم والاقتصاد السائر على طريق النمو** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠)، ص ٣١.
(٤٠) أبو غزالة، **التخطيط في اسرائيل**، ص ١٠١.

وخام، وزراعية، ومجموعة من الخدمات[٤١]، بحيث يمكن القول إن هذا البرنامج كان عبارة عن «سلسلة من المشروعات الصناعية المتكاملة، وهي التي شكلت عماد النمو الصناعي بين ١٩٤٨ و١٩٦٥»[٤٢].

– نظراً إلى انعدام صلات اسرائيل الطبيعية بمحيطها الجغرافي العربي، فلقد أدت الرأسماليات العالمية دور مصدّر الخامات، والقوى المحركة إلى اسرائيل. وقدمت تسهيلات مهمة للمنتوجات الصناعية الاسرائيلية، عبر فتح أسواقها أمامها، بشروط ميسرة. ويمكن أن نجمل الصورة العامة لتطور قطاع الصناعة الاسرائيلي بالمرحلتين التاليتين:

أ ـ مرحلة التوسع الأفقي

تميزت هذه المرحلة بالميل نحو التوسع في بناء المنشآت الصناعية، واستيراد منتوجات الهندسة الميكانيكية (الآلات والمعدات الصناعية)، والتوسع في استخدام العمالة الصناعية، على أرضية الميل العام إلى تطوير المرتكزات التحتية للاقتصاد. ويمكن ايجاز الخصائص الكمية والنوعية لهذه المرحلة في التكثيف التالي:

– كان عدد المنشآت اليهودية في فلسطين حتى العام ١٩٤٨ ٥٥٨٠ منشأة، تشغل ٧١٢٦٧ عاملاً، وبلغ متوسط العاملين في المنشأة الواحدة ١٢,٧ عاملاً.

– كان لدى اسرائيل عام ١٩٦٥ ٢٤٥٢٨ منشأة تشغل ٢٢٢٧٩٢ عاملاً، بمتوسط ٩ عمال للمنشأة الواحدة. معدل الزيادة السنوية لعدد المنشآت الصناعية، في السنوات ما بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٥ (سنوات سريان مفعول اتفاق التعويضات) نحو ١٠٠٠ منشأة سنوياً.

– غالبية الزيادة التي لحقت بالمنشآت طالت تلك التي تشغل أقل من خمسة عمال، في حين لحقت غالبية الزيادة في عدد العاملين بالمنشآت التي تشغل أكثر من ٥٠ عاملاً، ثم التي تشغل من ١ ـ ٩ عمال، مما يشير إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه المنشآت الصغيرة تنمو بوتائر عالية، كانت الطاقة الاستيعابية للمنشآت الكبيرة آخذة بالاتساع بخطوات سريعة.

– ظلت السمة المميزة للصناعة حتى العام ١٩٦٥ ميلها إلى الانتشار أفقياً، وهو ما يظهر في كون المنشآت التي تشغل أقل من ١٥ عاملاً قد شكلت نحو ٨٧,٢ بالمائة من اجمالي المنشآت الصناعية.

– انطوى ميل الصناعة إلى التوسع الأفقي على ميل موافق للمركز، ظهر في نمو عدد المشروعات الضخمة التي تشغل أعداداً كبيرة من العمال.

– اضطلعت الدولة والهستدروت بالمشاريع الصناعية الكبيرة التي تتطلب قدرات استثمارية عالية، ولا تعطي مردوداً اقتصادياً سريعاً. فيما تركزت الاستثمارات الفردية والخاصة في الصناعات الصغيرة التي تدر ربحاً سريعاً.

---

(٤١) حول اتفاقية التعويضات الألمانية، انظر: أبو النمل، **الصناعة الاسرائيلية**، ص ١٧ ـ ١٩.

(٤٢) محمد كنعان نعمان، «عمليات التطبيع الاسرائيلية: دراسة في عمليات التطبيع الثلاث: الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧، مصر، لبنان،» **شؤون عربية**، العددان ٣٣ ـ ٣٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣).

ـ حظيت الصناعات الكيميائية والالكترونية باهتمام متميز من قبل الادارة الاسرائيلية، انعكس في التطور المبكر لهذه الصناعات، بحيث توافر قسم تخطيط تابع للصناعة الالكترونية، منذ العام ١٩٦٢[٤٣].

ب ـ مرحلة التوسع الشاقولي

تتميز هذه المرحلة بجملة من التحولات النوعية، في مسار تطور قطاع الصناعة الاسرائيلي، وهو ما يظهر في اتجاه الصناعة إلى التمركز والتركز، وزيادة دور الصناعات الثقيلة والالكترونية، والكهربائية وارتفاع الطاقة الانتاجية للمنشأة الصناعية، وللعامل الصناعي، وارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في تشكيل الناتج القومي، الأمر الذي أدى إلى احتلال الصناعة صدارة قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي.

ويمكن تلمس معالم المرحلة الجديدة، بصورة عامة، في ما يلي:

ـ **التمركز في المنشآت والعمالة الصناعية**: في الفترة ما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٥ سجل عدد المنشآت انخفاضاً بلغ ٢١,٨ بالمائة من عددها العام ١٩٦٥، وقد طال معظم النقص المنشآت التي تشغل أقل من خمسة عمال، إذ كان نصيبها ٨٣ بالمائة من مجمل النقص. فيما سجل عدد المنشآت التي تشغل أكثر من ٣٠٠ عامل زيادة تمثلت في ارتفاع عددها من ٧٦ ـ ١٥٥ منشأة في الفترة المشار إليها. وفي الفترة نفسها، زادت العمالة الصناعية بنحو ٧٣٠٩٧ عاملاً، كانت من نصيب المنشآت التي تشغل أكثر من ٥٠ عاملاً. وبذلك، أصبحت هذه المنشآت تستوعب ٦٧ بالمائة من مجمل العاملين في الصناعة العام ١٩٧٧، مقابل ٤٩ بالمائة العام ١٩٦٥. وبهذا أصبح:

(أ) ٦٧ بالمائة من مجموع العمالة الصناعية، أي ١٩٢٢٠٠ عاملاً يتركزون في ٧,٤ بالمائة من المنشآت وعددها ٨٩٩ منشأة، وتشغل أكثر من ٥٠ عاملاً.

(ب) ٣٩,٢ بالمائة من العاملين في الصناعة يتركزون في ١,٣ بالمائة من المنشآت، وعددها ١٥٥ منشأة، في حين كانت عام ١٩٦٥ تشغل ١٩,٣ بالمائة من مجموع العاملين في الصناعة[٤٤].

ـ **زيادة دور الصناعات الثقيلة والمتطورة**: يظهر ذلك في ارتفاع مساهمة هذه الصناعات في كل من اجمالي الناتج الصناعي، والقيمة المضافة في الصناعة. إذ ارتفع نصيب الصناعات الثقيلة من الناتج الصناعي من ٤١ بالمائة عام ١٩٦٦، إلى ٤٤ بالمائة عام ١٩٧٧. فيما ساهمت الصناعات المعدنية بنحو ٨,٢ بالمائة من اجمالي الناتج الصناعي. ومن المفيد الاشارة إلى أن مساهمة فروع الصناعة في تشكيل الناتج الصناعي لا تعطي صورة حقيقية عن جدواها الاقتصادية، فمفهوم الناتج الصناعي يتضمن المواد الخام والقيمة المضافة في الصناعة، مما يكسب اخضاع تقويم فروع الصناعة لمعيار مساهمتها في توليد القيمة المضافة أهمية مميزة،

---

(٤٣) معلومات هذه الفقرة مأخوذة من: أبو النمل، المصدر نفسه، صفحات مختلفة؛ أبو غزالة، **التخطيط في اسرائيل**، ص ٩٩؛ محمد عجلان، **الصناعة والتكنولوجيا في اسرائيل** (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤)، صفحات مختلفة، وسمير عبد الله وسمير البرغوثي، «الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الاسرائيلي،» **الكاتب**، العددان ٨٠ ـ ٨١ (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٨٧).

(٤٤) معلومات هذه الفقرة مأخوذة من: أبو النمل، **الصناعة الاسرائيلية**، من مجموعة من الجداول المتضمنة بين الصفحات ٥١ ـ ٥٨.

بخاصة مع تنامي التوجه الاسرائيلي لتفضيل الفروع الاقتصادية الأكثر مردوداً. وتظهر المعلومات أن مساهمة الصناعات الثقيلة في توليد القيمة المضافة قد ازدادت بمعدل ١١ بالمائة بين العامين ١٩٦٦ و١٩٧٧. ففيما كان نصيب هذه الصناعة ٤٩ بالمائة عام ١٩٦٦، ارتفع إلى ٦٠ بالمائة عام ١٩٧٧. كما يولد فرع الصناعات الكيميائية أعلى قيمة مضافة في الصناعة الاسرائيلية قياساً على العامل الواحد[٤٥]. وتجدر الاشارة إلى أن صناعة البتروكيميائيات من أكثر الصناعات ربحية في العالم[٤٦].

وتحتل الصناعات الكهربائية والالكترونية مكاناً متزايد الأهمية في الاستراتيجية الصناعية الاسرائيلية، نظراً إلى ارتباطها الوثيق بالصناعات الحربية التي تستقطب ٤٠ ـ ٥٠ بالمائة من العاملين في قطاع الصناعة، ولا سيما في مجالي المعادن والالكترونيات[٤٧]. ففي العام ١٩٨٣ عملت نحو ٣٠٠ شركة في مجال الصناعات الالكترونية. وقد وصل حجم اليد العاملة التقانية في القطاع المدني إلى ١٠٦ آلاف عامل، يشكلون ٨ بالمائة من مجموع اليد المدنية العاملة في اسرائيل[٤٨]. ولقد بلغت مساهمة الصناعات الالكترونية والكهربائية ١٧,٢ بالمائة من اجمالي الناتج الصناعي العام ١٩٨٤، فيما كانت هذه النسبة ٣,٣ بالمائة فقط العام ١٩٦٥[٤٩]. أما مساهمتها في توليد القيمة المضافة، فقد بلغت ٥١,٨ بالمائة من قيمة المنتج النهائي لها عام ١٩٧٦[٥٠]، وهو ما يشير إلى ارتفاع عائديتها.

تشكل الصناعة عنصراً من عناصر القوة الاستراتيجية الاسرائيلية، إذ يمثل النشاط الصناعي واحداً من أهم مكونات الفاعلية الاقتصادية لاسرائيل. ويعكس هذا القطاع ـ بوصفه الأكثر ارتباطاً بالعلوم الحديثة ـ القدرات المتطورة للإدارة الاسرائيلية في توظيف التطور العلمي، وربطه بالضرورات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الاسرائيلية. ويمكن تلمس وضعية الصناعة كمركب من مركبات القوة الاسرائيلية فيما يلي:

ـ **الأهمية الاقتصادية القومية**: تمارس الصناعة دوراً مركزياً في صياغة دورة الاقتصاد الاسرائيلي، عبر الدور المميز الذي تلعبه في تشكيل الناتج القومي، وفي صياغة وتلبية متطلبات العرض في السوق الاسرائيلية، وبصورة خاصة في مستوى تأثيرها في التجارة الخارجية الاسرائيلية، وانعكاساتها على كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات الاسرائيليين، إضافة إلى الدور المهم الذي تشغله في تكوين الطلب على العمالة الصناعية، وعلى الخبرات والقدرات التقانية، وعلى البحوث والاختراعات. فحتى أواخر السبعينيات كانت الصناعة تساهم بنحو ٢٧ بالمائة من الناتج القومي الصافي. وكانت مساهمتها في الزيادة التي حققها الناتج القومي ٥٢ بالمائة عام ١٩٧٤، و٦١ بالمائة عام ١٩٧٥. وفيما كان الناتج القومي ينمو بزيادة معدلها ٨ بالمائة سنوياً، كان الانتاج الصناعي ينمو، خلال الفترة نفسها، بمعدل سنوي يبلغ ١٥ بالمائة سنوياً[٥١].

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٦.
(٤٦) نزار عبد الله، **النتائج المرتقبة لاتفاقيات السلام** (بيروت: دار الحقائق، ١٩٨٠)، ص ٣٩.
(٤٧) حسن، «المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته الدفاعية».
(٤٨) الياس، **الخارطة السياسية داخل الكيان الصهيوني**، ص ٣٤.
(٤٩) **الهدف**، العدد ٩١١ (١٥ أيار/ مايو ١٩٨٨).
(٥٠) أبو النمل، **الصناعة الاسرائيلية**، ص ٤٦.
(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٥٥.

ولقد تضاعفت، تقريباً، حصة الفرد من الناتج الصناعي في اسرائيل فيما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٤. وارتفعت انتاجية العمل، في الصناعة، من ١١٧٠٠ دولار للفرد عام ١٩٧٧، إلى ١٥١٠٠ دولار عام ١٩٨٣[٥٢]. ويظهر الدور المتعاظم للصناعة في اعادة تركيب بنى التجارة الخارجية لاسرائيل في محتوى كل من الصادرات والواردات الاسرائيلية. فمن أصل ٥٥٤,٤٥٣ مليون دولار (أي اجمالي صادراتها عام ١٩٦٧) كانت قيمة الصادرات الصناعية ٤١٨,٩ مليون دولار، أي ما نسبته ٧٥,٥ بالمائة من مجمل الصادرات، دون المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، فيما بلغ مجموع صادرات اسرائيل (عدا صادراتها إلى المناطق المحتلة عام ١٩٦٧) ٣٠٨٣,٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٧. وبلغت الصادرات الصناعية ٢٦٥٠,٢ مليون دولار (٨٥,٩ بالمائة من اجمالي الصادرات)[٥٣]. ولقد تضاعفت صادرات اسرائيل الصناعية سبع مرات في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٤[٥٤].

وشهدت الفترة ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧ هبوطاً في صادرات اسرائيل الخام من ١٢,٤ بالمائة إلى ٤,٩ بالمائة مما يشير إلى نجاح الاتجاه نحو تصنيع الخامات المنتجة محلياً، قبل تصديرها.

وانخفضت واردات اسرائيل من السلع الاستهلاكية من ١٠,١ بالمائة من اجمالي وارداتها عام ١٩٦٠ إلى ٩,٨ بالمائة عام ١٩٦٧، إلى ٧,١ بالمائة عام ١٩٧٧. في الوقت الذي ارتفعت فيه وارداتها من المواد الخامية من ٦٠ بالمائة من اجمالي وارداتها، عام ١٩٦٠، إلى ٧٩,٥ بالمائة منها، عام ١٩٧٧[٥٥]. وتراوحت نسبة الواردات الاستثمارية بين ٢٠,٦ بالمائة عام ١٩٦٨، و١٣ بالمائة عام ١٩٧٧. بهذا يمكن القول بتوافق تطور الصناعة مع الاتجاهات الاسرائيلية نحو الإحلال محل الواردات الاستهلاكية، ونحو استراتيجية الصناعات التصديرية.

ـ **الدور المتنامي للصناعات الحربية**: ترتبط الصناعات الحربية الاسرائيلية، على المستوى الاستراتيجي، بالتناقض ذي الطابع التناحري مع المحيط العربي للدولة العبرية؛ الأمر الذي يجعل الحاجة إلى جهاز عسكري متطور ومتكامل في أولوية ضرورات بقاء الدولة. وقد شكلت الظروف السياسية المحيطة بواردات اسرائيل الحربية عاملاً حافزاً لتطوير صناعتها الحربية على نطاق واسع.

ومع تحول اسرائيل إلى استراتيجية الصناعات التصديرية (بخاصة في فروع الصناعات العسكرية وصناعات التقانة المتقدمة)، ومع اتجاهها إلى زيادة وزن الاقتصاد كأداة لتحقيق الاستقلال، وكجزء من بناها الصاعدة باتجاه امبريالي، وكجزء من آلتها العدوانية، أخذت اعتبارات الجدوى الاقتصادية تتضايف مع الاعتبارات السياسية. فنتيجة لنمو الصناعة الحربية انخفض عبء المستوردات الحربية على عجز اسرائيل التجاري من ٤٢,٨ بالمائة (في الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢) إلى حد أدنى بلغ ١٣,٤ بالمائة في الفترة ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٠، رغم

---

(٥٢) سمير عبد الله، «تأثير الاحتلال على التطور الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة،» **الكاتب**، العدد ٨٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧).

(٥٣) أبو النمل، المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٥٤) عبد الله، المصدر نفسه، وعاطف علاونة، «التبادل التجاري غير المتكافىء بين الأراضي المحتلة واسرائيل،» **الكاتب**، العدد ٨٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧).

(٥٥) أبو النمل، المصدر نفسه، ص ١١٩.

ارتفاع وارداتها العسكرية من ١١٦ مليون دولار، إلى ٨٠٠ مليون بين الفترتين المشار إليهما[٥٦]، مما يشير إلى الدور المتعاظم للصناعة الحربية كأداة اقتصادية.

يعتبر العام ١٩٦٧ بداية عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي؛ إذ استوعب القطاع الصناعي العسكري قبله ١٠ بالمائة من القوة العاملة الاسرائيلية[٥٧]. وبحلول عام ١٩٨٠ أصبحت الصناعة الحربية تستوعب نصف العمالة الصناعية المقدرة بنحو ٣٠٠ ألف عامل[٥٨]. وتشير احصاءات ـ نعتقد أنها أقرب للدقة ـ إلى أن ١٢٠ ألف اسرائيلي يعملون في الصناعة الحربية، بينهم ٦٤ ألفاً يعملون في اثنتي عشرة شركة من أكبر الشركات العسكرية. أي أن حوالى ٤٠ بالمائة من القوة العاملة الصناعية، وما يقارب ١٠ بالمائة من القوة العاملة الاجمالية، في اسرائيل، تشغلها صناعة السلاح[٥٩].

وتظهر الانعكاسات العميقة لنمو الصناعة الحربية (على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية) في نشوء ما اصطلح على تسميته «المجمع الصناعي الحربي»، عقب حرب العام ١٩٦٧، وتنامي دوره في عملية صنع القرارات المتعلقة بقضايا أساسية (كبدء الحرب، ومستوى الأنشطة في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وتقديم خدمات اجتماعية، واستخدام صادرات الاسلحة كأداة سياسية)[٦٠] وهو ما يشير إلى طبيعة مراكز القوة الصاعدة في اسرائيل، والمكونة من اتحاد النخب السياسية والعسكرية، مع كبار الماليين والصناعيين ووكلاء الأسلحة.

إن ارتفاع وتائر التسلح في اسرائيل، بعد اتفاقات كامب ديفيد، لا يعود إلى الدور الامبريالي الذي تمارسه اسرائيل في المنطقة فقط، وإنما إلى توافق البنى الاقتصادية السياسية لاسرائيل، مع الطابع العدواني لسلوكها السياسي، ومع ميل جماهير المستوطنين العام. فالرأي العام الاسرائيلي يقف من المجمع الصناعي الحربي موقف الرضا والمؤازرة على أرضية الاجماع الشامل على حساسية أمن اسرائيل. وفي الوقت نفسه، فإن هذا الرأي يعتبر الانتاج الحربي الاسرائيلي «ثمرة العبقرية اليهودية الرائعة، في الدولة الصغيرة النامية»[٦١].

٤ ـ قطاع التجارة الاسرائيلي

رغم سمة العجز التي انطوى عليها الميزان التجاري الاسرائيلي، منذ العام ١٩٤٨ حتى وقتنا الحاضر، تنطوي تجارة اسرائيل الخارجية على مضامين مستمرة الارتقاء من الايجابيات التي يمكن ادراجها في محتويات القوة الاقتصادية الاسرائيلية. ويظهر التأمل في تطور تجارة اسرائيل الخارجية الحقائق التالية:

---

(٥٦) بشارة بحبح وليندا بتلر، **اسرائيل وامريكا اللاتينية: البعد العسكري**، تقديم ستانلي هوفمان، ترجمة أسامة البابا (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٧).

(٥٧) الياس، **الخارطة السياسية داخل الكيان الصهيوني**، ص ٢٧٨.

(٥٨) حسن، «المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته الدفاعية».

(٥٩) بحبح وبتلر، **اسرائيل وامريكا اللاتينية: البعد العسكري**.

(٦٠) حسن، المصدر نفسه. ولمزيد من التفاصيل انظر:

Moshe Lissak, ed., *Israeli Society and its Defence Establishment: The Social and Political Impact of a Protracted Violent Conflict* (London : Frank Cass, 1984).

ودراسة: اليكس مينتز، «المجتمع العسكري الصناعي: الحالة الاسرائيلية».

(٦١) بحبح وبتلر، المصدر نفسه.

ـ تطورت نسبة الصادرات إلى الواردات على النحو التالي: ١١,٧ بالمائة العام ١٩٥٠؛ ٤٢,٦ بالمائة العام ١٩٦٠؛ ٥٨,٤ بالمائة العام ١٩٦٦؛ ٧٠,١ بالمائة العام ١٩٦٧؛ ٥٥,٦ بالمائة العام ١٩٧٠؛ ٥٢,٢ بالمائة العام ١٩٧٣؛ ٤٧,٦ بالمائة العام ١٩٧٤؛ ٥٢,١ بالمائة العام ١٩٧٥؛ ٦٣,٩ بالمائة العام ١٩٧٦؛ ٦٩,٥ بالمائة العام ١٩٧٧[٦٢]؛ ٧١,٢ بالمائة العام ١٩٧٨؛ ٦٥,١ بالمائة العام ١٩٧٩؛ ٧٢,٧ بالمائة العام ١٩٨٠؛ ٧٢,٦ بالمائة العام ١٩٨١؛ ٦٥,٤ بالمائة العام ١٩٨٢؛ ٦٤,٩ بالمائة العام ١٩٨٣؛ ٧٦,٣٧ بالمائة العام ١٩٨٤، و٧٦,١ بالمائة العام ١٩٨٥[٦٣].

يبين التدقيق في هذه النسب أن السمة العامة المميزة للميزان التجاري الاسرائيلي هي ميله إلى تقليص العجز، عبر رفع نسبة الصادرات إلى الواردات. ويعود انتكاس هذه النسبة إلى رقم قياسي بلغ ٤٧,٦ بالمائة عام ١٩٧٤ إلى الآثار السلبية لحرب عام ١٩٧٣، من جهة، وإلى الارتفاع الهائل الذي طرأ على أسعار النفط العالمي، من جهة ثانية.

ـ تشكل المنتوجات الصناعية أغلبية مكونات الصادرات الاسرائيلية. ففي العام ١٩٧٧، على سبيل المثال، كانت نسبة الصادرات الصناعية إلى اجمالي الصادرات ٨٥,٩ بالمائة.

ـ تستحوذ الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة، والأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ـ على التوالي ـ على النسبة العظمى من الصادرات الاسرائيلية. وهذا ما يعمق الارتهان السياسي الاسرائيلي للدول الامبريالية. ولقد مالت اسرائيل ـ في الثمانينيات ـ إلى سياسة تنويع الأسواق للمحافظة على حرية الاختيار، وعلى استقلالية قرارها الاقتصادي والسياسي والعسكري.

ـ تشكل المواد الخام معظم مكونات الواردات الاسرائيلية (٧٩,٥ بالمائة منها العام ١٩٧٧) وتحتل الواردات من السلع الاستثمارية المرتبة الثانية (٢٢,٦ بالمائة العام ١٩٧٣؛ ١٩,٦ بالمائة العام ١٩٧٥، و١٣ بالمائة العام ١٩٧٧). وتأتي، أخيراً، الواردات من السلع الاستهلاكية (٩,٨ بالمائة من اجمالي الواردات العام ١٩٦٧؛ ٩,٥ بالمائة العام ١٩٧٣؛ ٧,٧ بالمائة العام ١٩٧٥، و٧,١ بالمائة العام ١٩٧٧)[٦٤]. تمكّننا هذه النسب من القول إن العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي يتحقق، أولاً، بسبب افتقار اسرائيل إلى الخامات والقوى المحركة (تقتصر ثروة اسرائيل المعدنية على النحاس والفوسفات وأملاح البحر الميت)[٦٥]، واضطرارها لاستيراد الخامات لتلبية حاجات صناعتها؛ وثانياً، بسبب السياسة الاقتصادية الاسرائيلية المعبر عنها بالاتجاه نحو التثمير المرتفع الذي يدخل في التكوين الرأسمالي المحلي المرشح للدخول في الطاقة الانتاجية المشتغلة، على المدى المستقبلي. ويعتبر الاستثمار بالعجز إحدى الطرائق الرأسمالية العالمية للاستثمار[٦٦]، وتدخل هذه الطريقة في صلب السياسة الاستثمارية الاسرائيلية.

ـ تشكل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ أهم سوق لتصريف المنتوجات الاسرائيلية في العالم، وهي تستورد منذ العام ١٩٦٨ ما نسبته (كمتوسط) ١٠ بالمائة من مجمل

---

(٦٢) أبو النمل، **الصناعة الاسرائيلية**، الجدول ص ١٢١.

(٦٣) مجمّع ومحسوب من مجموعة الجداول الواردة في دراسة: علاونة، «التبادل التجاري غير المتكافىء بين الأراضي المحتلة واسرائيل».

(٦٤) أبو النمل، المصدر نفسه، ص ١٢١ و١٣٤.

(٦٥) عادل حامد الجادر، «دراسة في العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية،» **شؤون عربية**، العدد ٥٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٨).

(٦٦) اسيبوف، **نظريات التضخم والاقتصاد السائر على طريق النمو**.

الصادرات الاسرائيليـة (وعند حسم الصادرات الاسرائيلية من الماس والصادرات العسكرية، فإن مجمـوع صادرات اسرائيـل للأراضي المحتلـة منذ العـام ١٩٦٧، يعادل ثلث صـادراتهـا، ويفـوق مجموع ما تستوعبه القارتان الافريقية والآسيوية من الصادرات الاسرائيلية)[٦٧].

ـ تسعى الادارة الاسرائيلية إلى توسيع نشاطها التجاري في البلـدان النامية للتعويض عن الآثار السلبية للمقاطعة العربية، ولتلبية أهداف ذات طبيعة سياسية واجتماعية.

تتمثـل الصورة الطبيعيـة للصادرات الاسرائيليـة في اتجاههـا نحو أسـواق الدول المتخلفـة (الغنية منها على وجه الخصوص)، وليس في اتجاهها نحو أسواق الدول الصنـاعية المتقـدمة. وفي حقيقة الأمر، ورغم التطور الكبير الـذي حققته السلعـة الاسرائيلية، فـإنها عـاجزة ـ في الظـروف العادية ـ عن منافسة السلع الأمريكية واليابانية والأوروبيـة الغربيـة. إن قدرة اسرائيـل على تصريف نسبة كبرى من منتوجاتها في أسواق الدول الصناعية تعود، أساساً، إلى التسهيـلات التسويقيـة، والجمركية المقدمـة لهذه المنتوجات، والمعبَّر عنها باتفـاقات بـين اسرائيل وكـل من أوروبا الغـربية والولايات المتحدة[٦٨]. وفي الوقت نفسه، يشير استيراد نسبة كبيرة من الخامات اللازمـة للصناعـة الاسرائيلية من أسواق الدول الصناعيـة الرأسمـالية إلى الطبيعـة السياسيـة (غير المتـوافقة مـع مضامين الجـدوى والاستقلال الاقتصاديين) لجغرافيا التجارة الخارجيـة الاسرائيلية، والتي يمكن التعبير عنها، على المستوى الاقتصادي السياسي، بارتهان مجمل دورة الاقتصاد الاسرائيلي للمراكز السياسية والاقتصادية الامبريالية، ابتداء من أبسط مدخلات الانتاج، إلى محتواه التقاني، وحتى توزيعه واستهلاكه.

ونعتقـد أنه في الـوقت الذي تجـري فيه، عـلى الأرض، زيادة التبعيـة الاقتصاديـة والتقنية والعسكـرية والسياسية للغرب وتعميقها ، فـإن القيادات السيـاسية الصهيـونية المتعنتـة (داخل اسرائيل خاصة) تبذل وسعها لإنجاز هدف الاستقلال الاقتصـادي والسياسي الاسرائيـلي، وهو مـا يجعل من الاتجاه نحو تكثيف النشاطات الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسيـة في الدول المتخلفـة ضرورة لا مفر منها للشق الخاص (الصهيوني) من نشاط الادارة الاسرائيلية. وحتى هذه اللحظة، وعلى المدى المنظور، لا يزال هذا المضمون (السعي باتجاه الاستقلال) متوافقاً، في الغالب، مـع دور اسرائيـل الامبريـالي المحدد. وهـذا ما يجعـل من التناقض بـين الأساليب والأدوات والسيـاسات الاسرائيلية ذات الطبيعة الصهيونية، وبين الممارسة الاسرائيلية للدور المناط بها من قبل الامبريالية العالمية ضمن نطاق السيطرة أضعف من أن يلحظ.

لقد عبّر بن غـوريون، منـذ العام ١٩٦٠، عن محتـوى الاتجاهـات الاقتصاديـة الاسرائيلية بقوله «إن الاستقلال الاقتصادي لاسرائيل يعتمد على الروابط الاقتصادية الوثيقة مع افريقيا، وآسيا»[٦٩]. وأكد أبا ايبان على ذلك بقوله «إن الوضـع الطبيعي بالنسبة إلى اسرائيل هو الانسجام الاقليمي، وإذا ما تعذر تحقيق ذلـك فستعمل على زرع العلم الاسرائيلي في مئات العواصم، وعلى خلق وجود اسرائيلي يمتد عبر جميع القارات»[٧٠].

---

(٦٧) علاونة، «التبادل التجاري غير المتكافىء بين الأراضي المحتلة واسرائيل».

(٦٨) بشـأن اتفاقيـات اسرائيل مـع الولايـات المتحدة، انظـر: فضل مصطفى النقيب، «الاقتصـاد السيـاسي للانتفاضة،» **القبس**، ١٩٨٨/٣/٢٨.

(٦٩) غسـان عطية، **التحـرك الاسرائيلي في افـريقيا: التجـربة الأوغنـدية** (بـيروت: دار الطليعـة، ١٩٧٣)، ص ٥٥.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٧.

على هذا الأساس تسعى اسرائيل إلى تكثيف نشاطها في الدول النامية. ولقد «اقيمت، مؤخراً، لجنة مشتركة بين وزارتي الدفاع والخارجية لغاية تنسيق النشاطات في افريقيا. وأجريت اتصالات للحصول على مساعدة حكومتي فرنسا والولايات المتحدة، ومساعدة المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة»[٧١].

لقد نمت التجارة الاسرائيلية ـ الافريقية بصورة مطردة، ومال الميزان التجاري لمصلحة اسرائيل التي صدرت إلى افريقيا ثمانية اضعاف ما استوردته منها، في العام ١٩٨١. وفي أوائل الثمانينيات وقعت شركات اسرائيلية مختلفة عقوداً مع الدول الافريقية لتزويدها بخدمات يتراوح حجمها بين ١,٥ و٣ مليارات دولار[٧٢].

ومن بين الدول النامية يستأثر النشاط الاسرائيلي في أمريكا الوسطى والجنوبية بأهمية خاصة، نظراً إلى ارتباط نشاطها الاقتصادي بالدور السياسي الذي تمارسه في تلك المنطقة، والقائم على دعم الأنظمة الدكتاتورية والحركات المعادية للشعوب، وإلى ارتباط هذا النشاط بالتوجهات الأمريكية نحو خلق أنظمة موالية لها هناك. ولقد اتخذت الولايات المتحدة العام ١٩٨٥، قراراً بتقديم ١٥٠ مليون دولار، من قبل وكالة التنمية الدولية الأمريكية، لتمويل نشاطات اسرائيل في أمريكا اللاتينية. ولقد ارتفع حجم صادرات اسرائيل إلى أمريكا الجنوبية (عدا صادراتها العسكرية) من ٥٣ مليون دولار العام ١٩٧٨؛ إلى ٨٠ مليون دولار العام ١٩٨٠، فإلى ١٠٤,٣ مليون دولار العام ١٩٨٥. أما صادراتها إلى أمريكا الوسطى فقد بلغت ٢٢,٤ مليون دولار العام ١٩٨٥. وبلغ مجموع واردات اسرائيل من كل من اقطار أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ١١٠ ملايين دولار العام ١٩٨٥. ويعود ارتفاع حجم واردات اسرائيل من تلك البلدان إلى استيراد النفط من الأكوادور وفنزويلا والمكسيك، وإلى ارتفاع حجم الواردات من المواد الخام اللازمة للصناعة الاسرائيلية[٧٣].

٥ ـ صادرات السلاح الاسرائيلية

تتجلى الأهمية الاستثنائية لتجارة السلاح العالمية في كونها تشكل أداة ضغط سياسية، إلى جانب دورها كأداة اقتصادية عالية الربحية. وبرز في السنوات الأخيرة الدور الخاص لاحتكارات السلاح العالمية في صياغة قرارات سياسية حساسة، في بلدان عديدة في العالم. وقد أفضى التراكم المتجدد لرؤوس الأموال في الدول الامبريالية إلى ظهور فيض في رأس المال (بوصفه القسم الذي لا يستطيع، عبر توظيفه في الفروع المدنية، الحصول على المعدل السائد من الأرباح)؛ الأمر الذي خلق الحاجة إلى تصدير الرساميل، والتوظيف في فروع الانتاج العسكرية، وبالتالي، تجديد فاعليات أرقى لكل من تصدير رؤوس الأموال وعسكرة الاقتصاد. وفي الوقت الراهن تسيطر الشركات متعددة القوميات على مواقع السيادة في الفروع الاقتصادية الرئيسية، وتحتكر زهاء نصف الانتاج الصناعي في العالم الرأسمالي، وأكثر من نصف تجارته الخارجية، وتتحكم بغالبية احتكارات السلاح في العالم[٧٤].

---

(٧١) الجادر، «دراسة في العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية».

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) نظيرة محمود خطاب، «النشاط الصهيوني في أقطار أمريكا اللاتينية: مجالاته وأبعاده،» **شؤون عربية**، العدد ٥٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٨).

(٧٤) بوزويف، **الاحتكارات العالمية والسياسة العسكرية** (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤)، ص ٤ ـ ٣٢.

لا نستطيع أن نزعم أن «فيض رأس المال» قاد إلى زيادة دور الصناعة الحربية في اسرائيل. وفي حقيقة الأمر أن ما يسمى التراكم المتجدد لرؤوس الأموال، في اسرائيل، لا يستطيع الوفاء بمتطلبات الاستثمار المرتبطة بالمخططات الطموحة للإدارة الاسرائيلية، وذلك يعود، في شق رئيسي منه، إلى ارتفاع كل من الانفاق العام (العسكري والمدني)، والخاص.

تتوزع صادرات السلاح الاسرائيلية على بقاع عديدة في العالم. وتبدو أهمية اسرائيل في إكمال نشاط بيع السلاح في عدم اكتراثها بالقوانين الدولية والرأي العام العالمي، إذ يشكل هذا العامل مانعاً أمام حرية بيع السلاح بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وفي السنوات الأخيرة تحولت أقطار أمريكا اللاتينية إلى أكبر سوق للسلاح الاسرائيلي، إذ استوردت ما نسبته ٥٠ ـ ٦٠ بالمائة من مجمل صادرات اسرائيل العسكرية. وفيما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٣ باع الكيان الصهيوني أمريكا اللاتينية أسلحة بقيمة ثلاثة مليارات دولار[٧٥].

إن دخول تجارة الأسلحة الاسرائيلية ميدان الفعل الاقتصادي، وتنامي دورها كأداة اقتصادية، يضيفان إلى القوة الاقتصادية الاسرائيلية عنصراً استراتيجياً آخر.

ثالثاً: المحتوى الامبريالي العالمي للفعل الاقتصادي الاسرائيلي

١ ـ فاعلية اسرائيل الامبريالية

يتكثف نقاشنا لمسألة المحتوى الامبريالي للقوة الاقتصادية الاسرائيلية في محاولتنا تقويم الطابع الامبريالي للاقتصاد الاسرائيلي، وفق تجادل الاعتبارين (المكونين) التاليين:

ـ المحتوى الامبريالي للبنى الاقتصادية الاجتماعية الاسرائيلية (الشق الذاتي للمضمون الامبريالي).

ـ السلوك الامبريالي الاسرائيلي، بواسطة الأدوات الامبريالية.

وسنقتصر، في هذا الصدد، على إبداء الرأي في كل من هذين المكونين، دون الخوض في تفاصيلهما، على أمل أن نتمكن، لاحقاً، من إعداد دراسة موسعة للفاعلية الامبريالية لاسرائيل.

أ ـ في المكونات الذاتية للفعل الامبريالي

رغم سعي الادارة الاسرائيلية الدؤوب إلى دفع الفعل الاقتصادي الاسرائيلي إلى ذرى امبريالية، أخفقت، حتى الآن ـ ونعتقد أنها ستخفق طويلاً ـ في هذه المهمة، ويعود ذلك إلى الأسباب الآتية:

ـ حالة المقاطعة العربية التي تعتبر أكبر معوقات النمو الموسع الذي يمكن أن يؤدي إلى حالة «فيض رأس المال»، وبالتالي اكتساب الأداة الأساسية للفعل الامبريالي.

ـ حالة العداء مع المحيط العربي التي تستنزف قسماً مهماً من موارد اسرائيل، في صورة إنفاق أمني.

---

(٧٥) انظر: خطاب، المصدر نفسه، وبحبح وبتلر، **اسرائيل وأمريكا اللاتينية: البعد العسكري**.

ـ المعدلات المرتفعة للاستهلاك (بشقيه الحكومي والخاص)[٧٦] وهو ما ينعكس بصورة اختفاء الادخار الوطني الذي يمكن اعتباره مظهراً من مظاهر فيض رأس المال الاجتماعي.

ـ الضآلة النسبية للكتلة السكانية، وللرقعة الجغرافية للدولة.

ـ التبعية التقانية للغرب الرأسمالي، مما يجعل تطور فروع الاقتصاد (بخاصة الصناعة) رهناً بالانسجام السياسي مع هذا الغرب.

ب ـ في المكون العام للفعل الامبريالي

يمكن التعبير عن هذا المكون بالأدوات التي تضعها الامبريالية العالمية تحت تصرف اسرائيل للقيام بمهمات ذات طابع امبريالي. ويمكن في هذا الصدد القول إن اسرائيل تمارس دوراً امبريالياً واسعاً، بأدوات مستوردة، وفق شعار «أعطونا الأدوات، ونحن نقوم بالمهمة». ويمكن التعبير عن ذلك، بعبارة أدق، بالقول إن اسرائيل تشكل حاملاً موضوعياً كاملاً للعلاقات الامبريالية، وهو ما يتجلى في:

ـ النشاط الاقتصادي الاسرائيلي في كل من امريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية وافريقيا، بتمويل من الادارة الامريكية، وبدعم ومساندة من دول السوق الأوروبية المشتركة.

ـ عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي التي ظهرت نتيجة الدعم المالي والتقني الموسع من قبل الادارة الأمريكية، وليس ـ كما في الغرب ـ نتيجة القوانين الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي.

وتمارس اسرائيل، بصورة عامة، فعلاً امبريالياً عالي السوية عبر التفاعل، والتداخل بين الأدوات المحلية والعالمية للعمل الامبريالي، وهو ما يضفي على الفاعلية الاقتصادية الاسرائيلية طابعاً توسعياً يتضايف ويتبادل التأثير مع الطابع التوسعي للايديولوجيا الصهيونية.

يتلخص قولنا في هذه الدراسة بأن الاقتصاد (الفعل الاقتصادي) الاسرائيلي قد انتقل، منذ نحو عشرين عاماً ـ وهو ينتقل باستمرار ـ ليصبح مكوناً رئيسياً من مكونات العدوانية الاسرائيلية، مكوناً لا يقل ضراوة عن المكون العسكري.

إن الخطورة الاستثنائية للفاعلية الاقتصادية الاسرائيلية (بمكوّنيها العام والخاص) لا تظهر فقط في دورها كأداة للعدوان، بل في دورها كدافع للعدوان، في الوقت نفسه؛ إذ إن متطلبات نمو الاقتصاد الاسرائيلي تدفع باتجاه اقتحام مزيد من الأسواق وموارد الخامات، والقوى المحركة، سواء بالوسائل العسكرية أو الوسائل السلمية. هذا ما عبّر عنه، بصورة فذة، المفكر الاقتصادي العربي حسين أبو النمل بقوله «إن توثيق الصلة بين الاعتبارات الأمنية، والتنموية قد أفضى إلى مرحلة أصبح معها الانفاق التنموي أمنياً، والعكس بالعكس. ولعل أخطر المترتبات كان الدفع المتبادل بين المنجزات المادية، والأهداف السياسية، بحيث كانت الواحدة تزداد اتساعاً وطموحاً، مع كل نجاح يلحق بالأخرى»[٧٧].

تجدر الاشارة، في هذا السياق، إلى أننا نعتقد بوجود تناقض سيزداد اتساعاً، مع زيادة نمو عناصره، فيما بين متطلبات النمو الاقتصادي الموسع التي تشكل ضرورة موضوعية للاقتصاد الاسرائيلي، وموقف القيادة السياسية الاسرائيلية تجاه التسوية السياسية في المنطقة.

---

(٧٦) سمير عبد الله وسمير البرغوثي، «الدولة والاقتصاد في اسرائيل،» **الكاتب**، العدد ٧٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦).

(٧٧) أبو النمل، «الاقتصاد السياسي للانتفاضة».

أما عناصر الشق الأول من التناقض فهي حاجة الاقتصاد الاسرائيلي الملحّة إلى الأسواق ذات النمط السائر في طريق النمو، والتي تمتلك اتساعاً بوسعه استيعاب المنتوجات الاسرائيلية، وحاجة هذا الاقتصاد إلى اليد العاملة (غير المؤهلة تأهيلاً عالياً)، اضافة إلى حاجة اسرائيل إلى تصدير الخبرات والمهارات الفائضة. وهذه العناصر جميعاً تدفع باتجاه هدف صريح، وهو اقامة علاقات اقتصادية طبيعية مع البلدان العربية.

أما عناصر الشق الثاني من التناقض فتظهر في عدم قدرة القيادة السياسية الاسرائيلية على اقتحام السوق العربية بالوسائل العسكرية، من جانب؛ والصعوبات (الموضوعية والذاتية) التي تواجه محاولات هذه القيادة لاقتحام هذه السوق بالوسائل السلمية، من جانب آخر.

ورغم اعتقادنا بحاجة هذه المسائل إلى دراسة خاصة، وبعدم بلوغ عناصر هذا التناقض مرحلة كافية من النضج بعد، فإننا نعتقد أن تحليلاً دقيقاً لمتطلبات نمو الاقتصاد الاسرائيلي أولاً، وللقوى الاجتماعية الاسرائيلية التي تقف وراء الدعوات للتسوية السياسية بشروط «العلاقات الاقتصادية الطبيعية» ثانياً، سيتمكن من رصد الاتجاهات المستقبلية لهذا التناقض.

إن المساعدات المالية الضخمة التي تأتي من الخارج تساهم في تمييع هذا التناقض، وتمنع طفوه إلى السطح. كما يشكل تماسك المجتمع الصهيوني خلف قرارات قيادته السياسية، نتيجة العاملين الأمني والعقائدي، عنصراً مثبطاً لتفاعل هذا التناقض؛ لكن ذلك لا يمنع حقيقة كونه تناقضاً قائماً ينبغي على الدارسين والسياسيين العرب ادراكه بعمق □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٢٠)

المقاومة الفلسطينية

بين غزو لبنان والانتفاضة

محمد خالد الأزعر

الثمن ٣,٥٠ دولارات أو ما يعادلها

افريقيا في المناهج المدرسية العربية: مثال من الأردن

محمد أحمد عمايرة

قسم التربية ـ كلية التربية والفنون ـ جامعة اليرموك ـ الأردن.

مقدمة

تتشكل العلاقات الحضارية في ضوء عوامل مختلفة، يساهم كل منها في تلوين الصورة الحضارية لأمة ما، فالتاريخ حقبات طويلة، يكون بعض الأسماء براقاً، في واحدة منها، وينطفىء في حقب أخرى، أو ينقلب بريقه إلى اشمئزاز يثير النفوس ويؤذي الذاكرة. وتخضع العلاقات الحضارية للظروف الاقتصادية والصناعية وغيرها من العوامل. وتساهم المؤسسات التربوية في تشكيل علاقات الأمم، عن طريق تصوير أمة من الأمم على أنها أمة العلم والاكتشاف والمغامرة، وتصوير أمة أخرى على أنها بدائية أسطورية، أو عن تجاهل ثقافة أمة أخرى ووضعها في زاوية النسيان من الذاكرة المدرسية.

ترتبط الأمة العربية بافريقيا بطريقة عضوية؛ فمعظم الوطن العربي، مساحة ومكاناً، جزء من تلك القارة. وساهم الاسلام في تشكيل معالم الثقافة نتيجة تفاعله مع البيئات المحلية[1]. وفي العصر الحاضر، يقع الوطن العربي وافريقيا في درجات متقاربة من رقع العالم الثالث النامي أو المتخلف: كلاهما أراض نهشها الاستعمار، واستنزف أهم خيراتها، وشكل أهم مؤسساتها، وزرع معظم عقباتها الكأداء. فمعظمهم ملونون في العين العنصرية، مقهورون في أوطانهم نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مضطهدون خارج أوطانهم لشعورهم بالاغتراب في البيئات الجديدة وفي أنفسهم[2].

(١) عالج هذا الموضوع عدد من الباحثين منهم: يوسف فضل عباس، «جذور العلاقة بين الثقافات الافريقية والثقافة العربية،» **المجلة العربية للثقافة**، السنة ٢، العدد ٢ (١٩٨٢)، ص ١٩٢ ـ ١٩٦؛ حسن ابراهيم حسن، **انتشار الاسلام في القارة الافريقية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧)، وحسن أحمد محمود، **الاسلام والثقافة العربية في افريقية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٣).

(٢) انظر: أنور زقلمة، **نحن وافريقية**، مراجعة وتقديم محمد عبد الفتاح ابراهيم (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥)؛ أحمد سويلم العمري، **الأفريقيون والعرب** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٧)، ومحمد عبد الغني سعودي، **قضايا افريقية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠).

ويعاني الوطن العربي الغزو الثقافي الساعي إلى تذويب الشخصية العربية واستبدالها بما يتلاءم وثقافة الغازي. فقد تعرضت اللغة العربية لمحاولات عديدة تهدف إلى مصادرتها، بحجج تخلفها وقدمها وجمودها. وتعرضت الحياة الثقافية العربية لمحاولات كثيرة استهدفت كسر عنقها؛ فاللباس العربي التقليدي استسلم للزي الغازي؛ والمؤسسة التعليمية لا تختلف عن المؤسسة الغازية؛ وهكذا في الاقتصاد والعمران؛ حتى التاريخ العربي يوثق بالتاريخ الغازي وجذوره؛ والنهضة العربية الحديثة، مع كل الاختلافات في حقيقتها ووجودها، تبدأ باحتلال نابليون لمصر.

وقد واجهت افريقيا الهجمة ذاتها، وغدت لغاتها الأم رطانات لا يحفل بها كثير من علية القوم، تلك الفئة التي صنعها الغازي، فالتاريخ الافريقي يكافح هجمة التقليم والتشذيب الأوروبية التي تسعى إلى تصوير افريقيا على أنها غابة حتى جاء السيد الغازي، وكأن الشمس لم تشرق إلا من الغرب[٣].

واجه الوطن العربي وافريقيا، إذاً، ظروفاً متشابهة استهدفت اعادة تشكيل هذه الثقافات وتاريخها وواقعها ومستقبلها لتنسجم مع السيد الغازي ولون عينيه وأذواقه وعقليته.

أولاً: الدراسة وأهميتها

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل المناهج المدرسية في قطر عربي وهو الأردن، ورصد الصورة المقدمة لافريقيا في هذه المناهج، ومقابلتها بصورة الشعوب الأخرى المقدمة في المناهج نفسها، والتي تعيش في بقع أخرى غير افريقية.

تساهم المناهج المدرسية في تشكيل عقول الأجيال التي تتخرج من ظلالها، فتذكر للأجيال عدداً كبيراً من خصائص ثقافة ما ولغاتها وانجازاتها الحضارية، على مستوى الاكتشافات الجغرافية والعلمية والانتصارات الثقافية فتنطبع في ذهن المتعلم هالة مشرقة لتلك الثقافة، وتصبح النموذج الذي يحتذى أو يثير الاعجاب والاحترام، وفي مواطن أخرى من مناهجنا نقدم صورة باهتة لثقافة ما، فينطبع في ذهن المتعلم تصور شاحب أو دارس لثقافة قد يكون من المجدي أن تنال صورة أفضل من تلك.

يضاف إلى ما سبق أن المعلومات التي نقدمها في مناهجنا المدرسية يتلقاها طالبنا على أنها معلومات تستحق الحفظ، فما زال التعليم في مؤسساتنا التربوية قائماً، في معظمه، على الحفظ دون إتاحة الفرصة للتمحيص والنقد والمحاورة.

ثانياً: أسئلة الدراسة ومحدّداتها

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

- ما هي العناصر المكونة لصورة افريقيا في المناهج الأردنية؟

- ما الفرق بين صورة افريقيا، وغيرها من صور الثقافات الأخرى، كما هي مقدمة في المناهج الأردنية؟

---

(٣) انظر: والتر رودني، **اوروبا والتخلف في افريقيا**، ترجمة أحمد القصير؛ مراجعة ابراهيم عثمان، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨)، ص ٢٩٧ ـ ٣٠٠.

وبالنسبة إلى المحدّدات فهي:

ـ المناهج الأردنية: اختارها الباحث لأسباب، أهمها أن الأردن هو موطن الباحث، وأنه بلد يتمتع بنظام تربوي أثّر في عدد من الأنظمة التربوية العربية المجاورة عن طريق المدرسين العاملين في البلدان العربية الآسيوية والافريقية، وكذلك عن طريق مشاركة أعداد من المؤلفين الأردنيين في تأليف المناهج المدرسية لعدد من البلدان العربية؛ وأخيراً، لأن الأردن من البلدان التي تضمحل فيها نسبة الأمية لتصل إلى ٢٠ بالمائة من السكان، ويصل التعليم الالزامي فيه إلى تسع سنوات وسيبدأ تطبيق النظام الجديد ليشمل السنة العاشرة.

ـ المناهج المحللة: المناهج التي تحللها هذه الدراسة هي مناهج اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، منطلقين في هذا التحديد من فرضية مفادها أن مناهج اللغة العربية والدراسات الاجتماعية هي التي تشكل النوافذ التي يطل من خلالها طلبة المدارس على الثقافات الأخرى[٤]. أما بقية المناهج فهي متخصصة في ثقافة واحدة كمناهج التربية الاسلامية. وبالنسبة إلى مناهج العلوم، فمع احتوائها على توجهات ثقافية، فإنها لا تجدي إلى حد كبير في التحليل لأنها لا تتعرض للأبعاد الثقافية بشكل مباشر. أما مناهج النشاطات كالنشاط الفني والرياضي والتدريب المهني، فلن تكون من ضمن المناهج المحللة، مع أنها تغرس ثقافات محلية أو وافدة، وسبب تركها هو أنها لا تقع في مناهج محددة يمكن تحليلها.

تكتفي هذه الدراسة بتحليل مناهج المرحلة الالزامية على افتراض أن هذه المرحلة هي المرحلة التي يجب على كل المواطنين، ممن هم في السن المناسبة لها، أن يمروا بها. وهي كذلك المرحلة التي تبذر فيها أهم توجّهات الطلبة الثقافية والعلمية، فمن خلالها تنمو الكفاءات الأساسية عند الطلبة وتتكون الاجابات الأساسية عن التساؤلات الثقافية التي تراودهم عن الإنسان والكون والحياة. وكثيراً ما ينخرط الطالب في مهنة أو حرفة بعد المرحلة الالزامية، معتمداً في تشكيل خلفيته على المعلومات التي اكتسبها في المرحلة الالزامية.

ثالثاً: منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على تحليل المضمون (Content Analysis) كأداة لتحليل المناهج المذكورة، فقد ثبتت جدوى تحليل المضمون في فرز كثير من المعلومات الثقافية التي تقدم في أجهزة الاعلام والصحافة، والوصول إلى نتائج كاشفة عن تحيز هذه الأجهزة أو موضوعيتها في عرض المضامين الثقافية. وترصد الدراسة كل ما يتعلق بالثقافات المختلفة المقدمة في المناهج المحللة، وهذا يشمل: أسماء الاعلام؛ الدول؛ المدن؛ اللغات؛ الأحداث التاريخية؛ الثقافات القديمة؛ الانهار؛ البحار؛ المحيطات؛ الأجناس البشرية؛ الأديان؛ المنتوجات الصناعية أو الزراعية أو التجارية؛ القارات؛ المخترعات، والمنظمات الدولية. فوحدة التحليل في هذه الدراسة هي كل معلومة تقدم للطالب في المرحلة الالزامية، ولها علاقة بأي مجتمع من المجتمعات غير العربية.

---

(٤) المناهج المحلّلة هي مناهج اللغة العربية وكتب الدراسات الاجتماعية المستعملة في التعليم الحكومي في المدارس الأردنية للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩، من السنة الأولى حتى نهاية السنة التاسعة (الثالث الإعدادي).

رابعاً: الدراسات السابقة

ليس من السهل حصر كل الدراسات التي استعملت تحليل المضمون كأداة للبحث في سبيل الوصول إلى حكم موضوعي على المعلومات المقدمة عن الثقافات البشرية، إذ أُنجز عدد كبير من الدراسات التي تبحث في صورة العربي في وسيلة من وسائل الاعلام أو الصحافة الغربية (أوروبا وأمريكا)(٥). أما على المستوى التربوي، فهناك عدد من الدراسات التي استخدمت الأداة نفسها في تحليل المناهج المدرسية العربية والأجنبية منها: دراسة وليد عبد الحي «موقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم في الوطن العربي»، وكان من نتائجها أن المناهج المدرسية العربية لا تعالج هذه القضية بحجم وتوعية تتوازى بأي شكل من الأشكال مع مركزية هذه القضية(٦)؛ ودراسة عبد الباسط عبد المعطي «التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي»(٧) التي خلص فيها إلى نتائج أهمها أن المناهج المدرسية تساهم في بناء مفاهيم مضللة عند الطلبة عن قضايا أساسية مثل الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي.

وهناك عدد من الدراسات التي استقصت صورة العربي، أو بعداً من الأبعاد المتعلقة بالعربي، في مناهج الدول الغربية. من هذه الدراسات دراسة أحمد اللقاني «الصراع العربي الاسرائيلي في مناهج التاريخ بالمملكة المتحدة»(٨)، فيخرج منها بنتائج أهمها أن المناهج البريطانية متحيزة في عرض القضية العربية وتأخذ الجانب الاسرائيلي وتناصره. إضافة إلى دراسة محمود الناقة ورشدي طعيمة «الكتاب الأساسي لتعليم العربية لغير الناطقين بها»(٩)، حيث يحللان الأبعاد الثقافية واللغوية لعدد كبير من مناهج اللغة العربية لغير العرب.

وكما ذُكر سابقاً، ليس الغرض، هنا، سرد كل الكتابات التي استخدمت تحليل المضمون، فهي كثيرة ومتعددة الأغراض، ولكن هذه الدراسة تلتقي مع دراسات اللقاني وعبد الحي وعبد المعطي في أنها تختار محوراً معيناً وتتابعه في مناهج مدرسية في دولة أو دول محددة. أما عن استخدام تحليل المضمون في التعرّف إلى صورة افريقيا في المناهج العربية فلم تقع يد الباحث على شيء من هذا القبيل، ليكون مدار مقارنة ومحاورة.

---

(٥) من الدراسات التي تبحث في تحليل مضمون صورة العرب في وسائل الاعلام، انظر: نادية حسن سالم، **صورة الوطن العربي واسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨).

(٦) وليد سليم عبد الحي، «موقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٥ (آذار/ مارس ١٩٨٦)، ص ١٠٩ ـ ١٢٢.

(٧) عبد الباسط عبد المعطي، «التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٢، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٤)، ص ٥٥ ـ ٧٧.

(٨) أحمد حسني اللقاني، **الصراع العربي الاسرائيلي في مناهج التاريخ بالمملكة المتحدة** (القاهرة: مؤسسة الخليج العربي، ١٩٨٤)، ودراسة نادية حسن سالم، «الشخصية العربية والاسرائيلية من خلال تحليل مضمون الكتب المدرسية والمجلات واتجاهات الرأي العام في الولايات المتحدة،» **شؤون عربية**، العددان ١٩ ـ ٢٠ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢)، ص ٢٥٤ ـ ٢٦٧.

(٩) محمود كامل الناقة ورشدي طعيمة، **الكتاب الأساسي** (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٣).

خامساً: التحليل والنتائج

١ ـ افريقيا في مناهج اللغة العربية

يرد ذكر قارات العالم في الكتب المدروسة، فتظهر أمريكا في هذه الكتب خمس عشرة مرة، وأوروبا عشر مرات، وتتساوى افريقيا وآسيا فتردان خمس مرات، وتأتي بعد ذلك استراليا فترد مرتين. ومن الواضح، كمياً، أن للعالم الغربي الصدارة في المرور بذاكرة الطالب. أما على مستوى الدول، فالجدول التالي يوضح ورودها في الكتب المحللة (لا يشمل هذا الجدول البلدان العربية في أي من القارتين).

الرقم	دول أوروبية	دول آسيوية	دول امريكية	دول افريقية
١ ـ	الاتحاد السوفياتي	ايران	الارجنتين	تنزانيا (زنجبار)
٢ ـ	بريطانيا	باكستان	البرازيل	
٣ ـ	ايطاليا	تركيا	كندا	
٤ ـ	بلجيكا	الصين	المكسيك	
٥ ـ	تشيكوسلوفاكيا	الهند	الولايات المتحدة	
٦ ـ	رومانيا	اليابان	الأمريكية	
٧ ـ	السويد			
٨ ـ	قبرص			
٩ ـ	مالطة			

يظهر الجدول ميلاً واضحاً نحو الدول الأوروبية، فيكوِّن الطالب ألفة بأسماء مثل بلجيكا، السويد، اليونان، رومانيا، بلغاريا وغيرها؛ ولكن عندما يأتي الأمر إلى افريقيا لا يرد إلا ذكر دولة واحدة هي تنزانيا من خلال بعض المعلومات عن زنجبار، مع أن الدول الافريقية لصيقة بالبلدان العربية، جغرافياً وسياسياً ودينياً وتاريخياً. وتمر بمناهج الطالب الأردني أسماء دول كالمكسيك والبرازيل وكندا وتشيلي من الدول الأمريكية، قبل أن يسمع بنيجيريا والسنغال واثيوبيا وكينيا.

أما عن الجنسيات والقوميات واللغات الأخرى التي تظهر في هذه الكتب، فيرد ذكر جنسيات مختلفة، منها: الانكليزي، الأمريكي، المغولي، الفرنسي، الألماني، الهندي، الايرلندي، الجركسي، اليوناني، الروماني، الساساني، الياباني، والتركي؛ ولا نجد أي ذكر لأي عنصر افريقي من بينها.

وبالنسبة إلى المدن المذكورة في هذه المناهج، فمن الملاحظ أنها تمتد جغرافياً فتقع في قارات متنوعة، وكذلك تمتد تاريخياً لتشمل حضارات متعاقبة، فتذكر لندن وباريس وڤينا واستوكهولم وأثينا واسبرطة، ولا نجد أي ذكر لأية مدينة افريقية في أي من البعدين التاريخي أو الجغرافي. وهذا يعزز في ذهن الطالب الصورة الشائعة عن أن افريقيا أرض الغاب والأمراض والقبائل، ولم تصل بعد إلى مستوى المدينة أو الدولة.

أما الظواهر الطبيعية من بحار وأنهار ومحيطات فيظهر الأمازون وجبل أولب وهضبة الأناضول، ولا ظاهرة من افريقيا إلا النيل الذي يمكن أن يوصف بأنه في معظمه نهر عربي في الكتب المدرسية.

وعن أسماء الأعلام فهي، كذلك، غنية على المستويين التاريخي والحديث، فيذكر سقراط، والاسكندر المقدوني، واقليدس، وبطليموس، ونابليون، وهولاكو، ورستم، ولويس التاسع، وأسرة سنغ، ومدام كوري، ونوبل، ولكنها تخلو، كذلك، من ذكر أي علم أو أسرة افريقية.

أما عن الأديان فيرد الاسلام والمسيحية والبوذية واليهودية، أما الأديان المنتشرة في افريقيا فغيابها متوقع لأن افريقيا، غائبة، بشكل عام، عن المناهج، ولأن النظرة إلى تلك القارة هي دائماً على أنها مستنقع وثني.

لا تبرز كتبنا المدرسية، على المستويين التاريخي والجغرافي، أياً من الأبعاد المهمة لهذه العلاقات الراسخة على مستوى الجوار الجغرافي أو الامتداد التاريخي. يسمع الطالب عن دول وعواصم وحضارات قديمة وحديثة من كل بقاع الأرض أكثر من افريقيا، مع ان افريقيا انتجت دولاً على مستوى عالٍ من التقدم، ومثال ذلك مملكة مالي التي بلغت الأوج من حيث التنظيم السياسي واستتباب الأمن والغنى وازدهار العلم والمعرفة، وتزايد ارتباطها بمصر وشبه جزيرة العرب. كان هذا في حوالى عام ١٣٣٥م، عندما كانت أوروبا غارقة في حروب أهلية وصراعات دينية. أما مناطق نيجيريا التاريخية، فكونت، قبل الاستعمار الانكليزي، نظاماً سياسياً واقتصادياً اسلامياً، وصل به الأمر إلى حد الالتزام باللغة العربية في جميع المؤسسات التعليمية والقضائية، وساهم إلى حد بعيد في انتشار الثروة الثقافية العربية الاسلامية من فقه وتصوف وشعر وأدب[١٠]. كان من الممكن أن يختار نص يتحدث عن ظاهرة من الظواهر الافريقية العربية، تكون منطلقاً للمدرس في توجيه أذهان طلبته لاستقصائها والاستزادة منها في المكتبة المدرسية وغيرها.

الكتب حافلة بأسماء الاعلام من مختلف الحقب التاريخية، غير أن الاعلام الافريقيين التاريخيين غائبون بشكل واضح، مع أن افريقيا كانت العمق الاستراتيجي لحركة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وما زالت من أكثر بقاع الأرض استجابة لنداء العرب في قضاياهم المصيرية كقضية فلسطين. هل القارة الافريقية خالية من الاعلام؟ إن كتب التاريخ تقدم كماً كبيراً من الأسماء، وتعطي هذه الأسماء وصفاً كيفياً رائعاً في بسط نفوذ العربية والاسلام «ففي اقصى الغرب، قاد ابراهيم موسى (توفى العام ١٧٥١) الجهاد في فوتا قالون ونجح في بسط تعاليم الإسلام، وفي فوتا تورو في السنغال طرح سليمان بال (توفى العام ١٧٧٦) التعاليم نفسها، وفي شمال نيجيريا أعلن الشيخ عثمان دان فودي (العام ١٨٠٤) الجهاد ونجح نجاحاً كبيراً، ووسع ابناؤه من بعده دائرة خلافة سكت (سوكتو) حتى شملت أجزاء كبيرة من المنطقة وانتهى نفوذها على يد الاستعمار البريطاني. ولم تكن حركة عثمان دان فودي حركة عابرة بل كان لها أثر كبير على بلاد السودان الوسطى والغربية، إذ احتذى مثله كثير من الثوار، ففي ماسينه قاد حمد بري (١٨١٠ ـ ١٨١٨) ثورة مماثلة أدت إلى إنشاء دولة اسلامية. وسقطت تلك الدولة أمام موجة جهاد أخرى قادها الحاج عمر بن سعيد من أتباع الطريقة التيجانية. وسيطر الحاج عمر على معظم اقليم السنغال والنيجر وانتهى أمر دولته بالتدخل الفرنسي عند نهاية القرن»[١١].

كل هذه التغييرات الجذرية، أدت، في المجتمعات الافريقية، إلى تفاعل حقيقي أنتج صهر نسب عالية من تلك المجتمعات في بوتقة العروبة والاسلام. ولم يقف الأمر ـ كما هي الحال في

---

(١٠) عز الدين عمر موسى، «الإسلام وافريقيا،» ويوسف فضل حسن، «الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية،» ورقتان قدّمتا إلى: **العرب وافريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي** (بيروت: المركز، ١٩٨٤).

(١١) حسن، المصدر نفسه، ص ٤٢.

الاستعمار الغربي ـ عند إفراز فئة منتفعة من الغرب وتقاليده، استعملها الأسياد في قهر أبناء جلدتهم، بل أدى إلى بعث مجتمع جديد.

عاشت المجتمعات الافريقية حركة انصهار واعادة تشكل أدّيا إلى بقاء اللغة العربية اللغة الرسمية لإمارات المسلمين وسلطانهم. ولم تقف العربية عند الحاجة السياسية بل تجاوزتها إلى حدود عبر عنها توماس أرنولد بقوله «وبلغت اللغة العربية، وهي اللغة التي تكتب بها دائماً الكتب الدينية الاسلامية حداً يفوق كل وصف من الغنى والجمال. وإذا ما تعلم الأفارقة هذه اللغة، اصبحت لغة التخاطب بين اهالي نصف القارة، وتستخدم كمقدمة لدراسة الأدب، بل هي ادب في ذاتها، وهي إلى ذلك لغة شريعة وقانون مكتوبة حلت محل نزوات شيخ القبيلة الاستبدادية، وهذا يعتبر في حد ذاته تقدماً هائلاً في الحضارة»[١٢].

٢ ـ افريقيا في مناهج الدراسات الاجتماعية

عالج القسم السابق موضوع «افريقيا في مناهج اللغة العربية في المرحلة الالزامية»، ويعالج هذا القسم موضوع «افريقيا في بقية المناهج المدرسية المتخصصة في العلوم الانسانية».

يبدأ الطالب في الأردن التعرف إلى بعض المفاهيم الاجتماعية (اقتصادية، جغرافية، تاريخية... الخ) مع بداية حياته المدرسية من خلال كتاب القراءة، ولكنه في السنة المدرسية الرابعة يبدأ دراسة مقرّر جديد بعنوان «التربية الاجتماعية»، ويرافقه هذا المقرر إلى نهاية السنة السادسة؛ ويدرس في السنوات التالية من المرحلة الالزامية، معلومات جغرافية وأخرى تاريخية.

تقتصر هذه الدراسة على استقصاء واقع افريقيا في المناهج المدرسية ذات الصبغة الاجتماعية، دون أن تشمل مناهج الثقافة الاسلامية أو مناهج العلوم من رياضيات ومبادىء علمية. أما الثقافة الاسلامية فغالباً ما تعالج أصول الاسلام من ايمان وعبادات ومسالك اسلامية لا تتعرض للأعراق البشرية، فهي تحثّ على وضع نموذجي اسلامي. أما مناهج العلوم فغالباً ما تركّز على مبادىء رياضية وعلمية يحتاجها الطالب في هذه المراحل. إن استثناء هذه المناهج لا يعني أنها تخلو من الملامح الثقافية، لكن الباحث يرى أن الأبعاد الثقافية تتمركز في كتب العلوم الانسانية.

هذا، ويتلقى الطالب الأردني في السنة الرابعة بعض المفاهيم الاجتماعية والتاريخية من خلال كتاب **التربية الاجتماعية: قطرنا**، وهو كتاب يقدم الأردن في أبعاده الجغرافية والسكانية والملامح الاقتصادية من صناعة وزراعة وسياحة. وهناك معلومات أخرى كثيرة في الكتاب. لكن السؤال الذي يحتاج إلى الإجابة عنه هو: هل هناك ذكر لافريقيا في الكتاب؟ من المتوقع ألا تكثر المعلومات المتعلقة بافريقيا، ومع ذلك نجد بعض المعلومات التي تعرف الطالب إلى أن الوطن العربي يقسم إلى قسمين: قسم آسيوي وقسم افريقي. ويظهر هذا واضحاً في عدد من الخرائط التي تذكر الصحراء الافريقية على أنها حدود لعدد من البلدان العربية مع افريقيا. ويأتي ذكر هضبة البحيرات على أنها من منابع النيل. أما الخرائط المرافقة فلا تشير إلى أية دولة افريقية؛ بينما نجد، في الوقت نفسه، ذكراً لايران وتركيا. أما في التدريبات المرافقة للكتاب، فترد أسماء بعض الدول غير العربية كالهند وايران، إذ يطلب من الطالب أن يحدد القارة التي تنتمي إليها هذه الدولة، أو أن يميّز بين العربي وغير العربي من الأقطار التي يقترحها التدريب.

---

(١٢) توماس أرنولد، **الدعوة إلى الاسلام: بحث في تاريخ نشر العقيدة الاسلامية**، ترجمة وتعليق حسن ابراهيم حسن [وآخرون]، ط ٣ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠)، ص ٣٩٨.

أما اللغات فيرد ذكر الانكليزية والفرنسية والالمانية على أنها لغات السائحين الذين يفدون إلى الأردن، ومن الواضح أن المبرر لذكر هذه اللغات مرتبط إلى حد كبير بموقع الأردن ومكانته التاريخية والدينية.

أما كتاب السنة الخامسة من المقرر نفسه «التربية الاجتماعية» فهو مخصص في هذه السنة لتعريف الطالب بالوطن العربي، بخاصة الجناح الآسيوي منه، فيتعرض هذا الكتاب للدولة العثمانية وعلاقتها بالوطن العربي. أما افريقيا فلم ترد في هذا الجزء بأي شكل متميز لأسباب واضحة أهمها أن هذ الجزء متخصص تقريباً بالمناطق الآسيوية من الوطن العربي. هذا، ومن الملاحظ أن الخرائط في هذا الكتاب تشير إلى عدد من الدول الافريقية الحدودية مع الوطن العربي مثل السنغال، مالي، النيجر، تشاد، افريقيا الوسطى، زائير، أوغندا، كينيا، اثيوبيا، وهذا تطوّر ايجابي عن كتاب السنة السابقة.

أما كتاب السنة السادسة فهو الذي يستكمل عرض الجناح الافريقي من الوطن العربي في أغلبه، ولذا نجد أن افريقيا تبرز بشكل واضح عند تقديم معلومات عن وادي النيل والحدود الجنوبية لدول شمال افريقيا. لكن افريقيا التي تبرز، ما زالت محدودة في الأبعاد الجغرافية على مستوى الدول والمدن وبعض الظواهر الطبيعية كمناطق جنوب السودان «وهي كثيرة المستنقعات».

وعند ذكر الأقليات التي تعيش في المغرب العربي، نجد ذكراً لأقليات منها الايطالية والفرنسية والاسبانية وأقلية من اليهود دون أن نجد ذكراً لأية أقلية افريقية. وعند ذكر السياحة وتميز المغرب على المستوى السياحي، نجد ذكراً للملامح الفينيقية والرومانية والبيزنطية والاسلامية دون أي ذكر لأية ملامح افريقية مع أنها جزء أساسي من مكونات ذلك المجتمع وجاذبيته السياحية. ومن الأمور الأساسية المكونة للشخصية الموريتانية أنها مزيج من الثقافتين العربية الاسلامية والافريقية الزنجية، ولكن الكتاب لم يشر إلى أي من هذا الامتزاج العرقي والثقافي واللغوي مع أنه من أساسيات فهم شمال افريقيا وتكوينه، ومقدمة أساسية للتفكير في تلك البقعة المتميزة بثروتها البشرية المتنوعة الأصول.

ويشير الكتاب إلى معاناة معظم الأقطار العربية من المستعمرين، في جناحي الوطن العربي، فيذكر الاستعمار الفرنسي والبريطاني والايطالي، ويعرض بعض التفصيلات عن الأهداف والآثار التي ترتبت على تلك المرحلة من الاستعمار. إلا أن المسألة الملموسة بوضوح هي أن هذا الاستعمار في هذا الكتاب محدود الأبعاد، لا يربط بين ليبيا وأثيوبيا أو المغرب وتشاد والسنغال، مع أن الربط من الأبعاد التي تمكّن الطالب من تصوّر تلك المرحلة بطريقة شمولية، بل قد تكون من المفاتيح الأساسية التي تمكن الطالب من فهم بذور فتنة كجنوب السودان أو الصحراء المغربية أو المشكلة الارتيرية.

بعد السنة السادسة، تبدأ المرحلة المعروفة بالمرحلة الاعدادية وتقدّم العلوم الاجتماعية في الصف الأول الاعدادي (السنة السابعة) في كتابين، الأول للمعلومات الجغرافية والثاني للمعلومات التاريخية عن الحضارات العربية. الكتاب الأول بعنوان **الجغرافيا العامة** وهو كتاب يهدف إلى تعريف القارىء بأهم المبادىء الأساسية في الجغرافيا الطبيعية، ويحتوي على فصل خاص بالإنسان والنشاطات المختلفة التي يمارسها على سطح الأرض، وهذا يشمل السلالات الرئيسة في العالم، وكيفية توزيع سكان العالم، وأسباب هذا التوزيع، ونشاطات السكان المختلفة.

ويتوافر في جزء من الكتاب معلومات تحدّث الطالب عن أثر المناخ في حياة الانسان

والحيوان والنبات وعن أن «اسوأ انواع المناخات بالنسبة للإنسان هو المناخ الذي تشتد فيه الحرارة والرطوبة معاً، لأنه يساعد على انتشار الجراثيم ويبعث على الخمول والكسل ويحدّ من نشاط تفكير الانسان. وهكذا نجد أن شعوب المناطق الاستوائية تتسم غالباً بالخمول ومثل ذلك يقال عن سكان المناطق الجليدية». ويستمر هذا الجزء من الكتاب فيذكر أنه «بالمقابل نجد أن الحضارات ومجالات الابداع والابتكار كلها نشأت وازدهرت في المناخات المعتدلة وبخاصة مناخ البحر المتوسط الذي يعتبر مهد الحضارات البشرية». ولا تقف هذه النغمة عند هذا الحد بل تعتبر أن المناخ الحار «يساعد على زيادة نمو جسم الانسان ونضجه، فعلى سبيل المثال يصل سكان المناطق الحارة إلى مرحلة البلوغ الجنسي في سن مبكرة، والنضج المبكر تلحق به شيخوخة مبكرة وذلك بعكس المناخات الباردة».

واضح من هذه النصوص أنها تهيىء عقلية الطالب لنسيان العوامل المختلفة المؤدية إلى الوضع الراهن في افريقيا، وتقدّم له أسباباً غير موضوعية، منها الكسل والخمول. أما عن متوسط أعمار افريقيا القصير الناتج من عوامل كثيرة، منها تفريغ القارة واستغلالها، فالخلفية التي يقدمها الكتاب هي أن هؤلاء الناس ينضجون مبكراً، لذلك «تلحق بهم الشيخوخة مبكرة». هذه التفسيرات، على ما فيها من سذاجة، قد تكون واحدة من التوجيهات العنصرية للطبيعة والعلاقات البشرية، وغالباً ما يكون مصدرها الانتشار الواسع للمفاهيم العنصرية الغربية التي انتشرت في الدول المستعمرة، بخاصة أن الكتاب نفسه، وبعد صفحات محدودة من مواطن تلك الأفكار، يقدم للطالب فكرة مختصرة عن الصناعات الحديثة، حافلة بتمجيد الأوروبي وانجازاته في اختراع الآلة البخارية والقاطرة والسيارة والطائرة والكهرباء.

ويرافق الكتاب السابق كتاب آخر يقدم للطالب فكرة عن الحضارات الانسانية القديمة، فيذكر لهم مواطن الحضارات ويحدد هذه المواطن كما يلي: «يتفق المؤرخون على أن أقدم الحضارات قد نشأت في وادي النيل وبلاد ما بين النهرين وبلاد الشام. وقد تبعتها حضارات أخرى تعلمت منها وهي حضارات قامت في الدرجة الأولى على وديان الأنهار وأهمها حضارة نهري السند والكنج في الهند وحضارة نهري هوانجو والسيانج تسي في الصين». ويذكر بعد ذلك الشروط التي توافرت لقيام تلك الحضارات منها وفرة المياه وخصوبة التربة واعتدال المناخ وسهولة المواصلات. ومن الواضح أن كثيراً من هذه الظروف ينطبق على افريقيا، إلا أن الكتاب المدرسي لم يذكر افريقيا كواحدة من هذه المناطق التابعة للحضارة الأم.

ونجد في نهاية الكتاب نفسه وحدة متخصصة بالشعوب الوافدة إلى الوطن العربي، إذ يعرض الكتاب عدداً من الشعوب الوافدة ذاكراً منها السومريين، الحوريين، الميتانيين، الحثيين، الفرس، اليونان، والرومان، والعبرانيين. وواضح أن كل هذه الشعوب تنتمي إلى أوروبا وآسيا، ولا نقرأ حديثاً عن أي شعب من الشعوب الافريقية التي كونت صلات بالوطن العربي، مع أن الأمر قائم بخاصة في صلات الشاطىء الشرقي الافريقي|ببلاد اليمن الطبيعية، وكذلك الشعوب الافريقية بشمال افريقيا.

ليس الأمر محدوداً في ذكر هذه الشعوب، بل يتجاوزها إلى إعطاء فكرة واضحة عن أنظمتها الدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأدبية. وهذا ما يستدعي تعريف الطالب بكم هائل من المعلومات عن قادة تلك الشعوب وحروبها وعاداتها ومساهماتها الحضارية. لذا، فغياب ذكر أي شعب من الشعوب الافريقية، اضافة إلى الشعب المصري القديم، يعني المساهمة في طمس الجانب الافريقي من الصورة التي يكونها الطالب عن الحضارات الانسانية.

في السنة الثامنة (الصف الثاني الاعدادي) يدرس الطلبة تاريخ أوروبا في العصور الوسطى

والحديثة، في كتاب مستقل يقع في ٢٤٠ صفحة، اضافة إلى دراسة المجتمع الأردني في كتاب آخر. ويشكل هذان الكتابان الدراسات الاجتماعية في منهج هذه السنة.

يقدم الكتاب المخصص لأوروبا وتاريخها تفصيلات دقيقة عن الأسر الحاكمة في بقاع أوروبا المختلفة، ونشوء بعض الامبراطوريات الأوروبية وحروبها وسقوطها، ويفصّل حركة الاصلاح الديني والثورتين الفرنسية والصناعية، ومعلومات كثيرة أخرى، حتى يخطر ببال الدارس أن يتساءل عن جدوى كل هذه التفصيلات التي تقدَّم للطالب الأردني عن أوروبا.

وتأتي افريقيا في هذا الكتاب عند الكتابة عن التوسع الأوروبي وامتداده في افريقيا، فتُذكر افريقيا على أنها الأرض التي «لم يعرف سوى القليل جداً عن أواسط هذه القارة قبل عام ١٨٧٠م. وبين منتصف القرن التاسع عشر وعام ١٨٨٠م، جاهد المستكشفون فيها ضد الحرارة الشديدة وأخطار المرض والمتوحشين والحيوانات المفترسة لكي يكتشفوا منابع النيل ويتتبعوا مجرى نهر الزمبيزي والقسم الأعلى من الكونغو، وكان ليفنجستون وستانلي أشهر هؤلاء الرواد».

من الواضح أن الكتاب ينظر إلى افريقيا من منظار أوروبي، فاحتلال افريقيا، والتبشير والعبودية، وقتل الثقافة المحلية، وزرع الأقليات الغربية الموالية للغرب، كل هذه الأبعاد أولى بالذكر من تلك المعلومات المشوشة عن المتوحشين والأمراض وجهاد الأوروبيين في اكتشاف الأنهار.

ينتقل الكتاب، بعد ذلك، إلى ذكر التقسيمات الأوروبية لافريقيا مكتفياً بالذكر الجغرافي لمناطق النفوذ الفرنسي والانكليزي والالماني والايطالي والبرتغالي والاسباني والبلجيكي، دون أي ذكر لآثار هذه المرحلة في افريقيا من تفريغ بشري من خلال حركة النخاسة (تجارة العبيد) والقتل التي مارسها الأوروبيون في افريقيا.

الكتاب الآخر عن المجتمع العربي الأردني كتاب متخصص في تفصيل الحياة بأبعادها المختلفة في الأردن ويأتي ذكر عدد من المؤسسات العالمية كأمثلة على علاقات الأردن الدولية، فنجد ذكراً لهيئة الأمم ولعضوية الأردن في جامعة الدول العربية، ولكنه لا يذكر أمراً عن مؤسسات دولية أخرى كمنظمة الوحدة الافريقية والسوق الأوروبية المشتركة.

وفي الصف الثالث الاعدادي، يدرس الطلبة كتابين هما **جغرافية العالم العربي وتاريخ العرب والمسلمين**. يقدم الكتاب الأول معلومات متنوعة عن مواقع الأقطار العربية الجغرافية، من خلال تقسيمها إلى أقاليم أساسية: بلاد الشام، العراق، شبه الجزيرة العربية، وادي النيل، شمال افريقيا والقرن الافريقي. ومن المتوقع في هذا الكتاب أن تكون المعلومات متخصصة في الوطن العربي وأن تكون المعلومات عن خارج هذا الوطن محدودة. وترد هذه المعلومات لأسباب جغرافية (كتوضيح منابع النيل) وتاريخية وسياسية (كتوضيح مضاعفات النكبة الفلسطينية). ويرد في ثنايا الكتاب بعض المعلومات المحدودة عن الشعوب الأخرى، ومثال ذلك إيراد بعض الأقليات القاطنة في عدد من البلدان العربية، فنجد ذكراً للأكراد والشركس والأرمن في سوريا، وفي العراق يُذكر الأتراك والايرانيون والأرمن والأكراد. أما اليمن الديمقراطية ففيها أقلية حبشية وزنجية؛ وفي البحرين يوجد ايرانيون وهنود وبعض من الانكليز والأمريكيين. أما في اليمن العربية فالأقلية التي تذكر هي الهندية. ويشار إلى أن هناك أقليات أجنبية في تونس؛ وإلى أقلية من الأجانب، معظمهم من الفرنسيين في موريتانيا.

يتضح من العرض السابق أن هناك غضاً للطرف عن الأقليات الافريقية التي تعيش في

السودان والصومال وموريتانيا وبلدان الجزيرة العربية وغيرها، وكان من الممكن أن تذكر هذه الأقليات ويضاف أمر عن لغاتها وبعض خصائصها.

الكتاب الثاني الذي يدرسه الطالب في هذه السنة هو **تاريخ العرب والمسلمين**. وكما هو معلوم، فهذا التاريخ شامل واسع لا يسهل تقديمه لطالب المدرسة أو الجامعة في كتاب أو كتابين، لذا يبقى الاختيار أمراً محتماً لا محيد عنه. أين تقع افريقيا من هذه المختارات؟

في المعلومات المقدمة عن الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر الجاهلي، تظهر إشارات متنوعة إلى ملامح وصلات فارسية ورومانية وهندية كمصادر جغرافية، وتظهر اشارات إلى المجوسية والصابئة والنصرانية واليهودية ومواطن هذه الأديان الوافدة إلى الجزيرة. لكن افريقيا تغيب عن هذه الصلات الحضارية. أما ذكر شمال افريقيا ومصر فيرتبط بكونهما منطقتي النفوذ الروماني والفينيقي.

يسعى الفصل المتخصص بالعصر الجاهلي إلى التهيئة لنزول الدعوة الاسلامية من خلال ذكر مظاهر الجاهلية في الدول البيزنطية والفارسية والهند والصين. ومن الواضح أنها مناطق امتداد الدعوة الاسلامية ولكن الكتاب يغفل افريقيا مع أنها كانت من أهم مناطق الامتداد الاسلامي في العصور الاسلامية المتتالية.

وفي مجال التعريف بالدعوة ومراحلها والعقبات التي اعترضتها يشير الكتاب إلى الهجرة إلى الحبشة وحسن معاملة النجاشي للمهاجرين إليه من المسلمين.

وهناك، كذلك، تعريف بالمد الاسلامي في بقاع الأرض المختلفة. فيذكر الكتاب أهداف هذا المد ومراحله مشيراً إلى بلاد الشام ومعاركها الخالدة وفتح العراق وبلاد فارس وفتح مصر والفتوح في أفغانستان، بلاد ما وراء النهر، والسند وأرمينيا، والفتوح في أوروبا متمثلة في فتح الأندلس ومحاولة فتح القسطنطينية. أما الفتوح الافريقية فلا تتجاوز شمال افريقيا مع أن عدداً من المصادر التاريخية يشير إلى امتدادات إسلامية في جنوب مصر وشرق افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى.

يأتي بعد ذلك الركود الاسلامي والحروب الصليبية ثم الدولة العثمانية والاستعمار بأصنافه في الوطن العربي، ثم عصر النهضة ومحاولات الاصلاح ثم القضية الفلسطينية. تقدَّم هذه القضايا للطالب الأردني بشيء من التفصيل، بخاصة في الفصل المتعلق بالاستعمار، لكن المادة المقدمة تبقى محصورة في الظواهر الاستعمارية في الوطن العربي دون ربطها بالمواقع الأخرى التي عانت الاستعمار كما عاناه الوطن العربي. إن الربط بين هذه الأقطار يضع الطالب أمام بعد من أبعاد الوعي السياسي والاجتماعي، ويجعله أقدر على فهم التضامن بين دول العالم الثالث، ومنها الدول الافريقية، ومواقفها من التمييز العنصري والصهيونية والاحتكار وغير ذلك.

خاتمة وتوصية

تتاح لطالب المدرسة الأردنية فرصة الإطلاع على أنماط ثقافية متنوعة، وحقب تاريخية واسعة ولكنها تعاني عرجاً في توزيعها، وتأتي متحيزة لمصلحة فئة متجاهلة فئات أخرى أو مشوهة لها. وعندما تذكر افريقيا، نلحظ العرج والتحيز واضحين، فهناك تجاهل كبير لهذه القارة المهمة للوطن العربي وللعالم أجمع، فهي من أكبر مناجم العالم ومصادر مواده الخام في الصناعة

والزراعة. وهي كذلك العمق الجغرافي لأكثر من ثلثي الوطن العربي الافريقي وهي صنو الوطن العربي وشريكه في معاناته من الاستعمار وفي وقوفه في خطوط الدول النامية، وهي، أيضاً، حليف الوطن العربي في معظم الأحداث السياسية الراهنة.

إن اختصار افريقيا لتكون محصورة في تلك الصورة الساذجة المستوحاة من عنصرية الرجل الأبيض، والمتمثلة في رسم القارة على أنها القارة التي يبعث جوها على الكسل والخمول وانتشار الجرائيم وبلادة الذهن، اختصار مخل بالفهم السليم للأدوار المتنوعة للحضارات وتبادل الأدوار الذي تمارسه. إن تقديم مواد غير متزنة إلى الطلبة يهيئهم لتكوين قناعات مزيفة قد تجرهم إلى مواقف عنصرية، تعتمد على اللون أو المناخ أو معادلة الشمال والجنوب المعروفة.

ليس التقدم الصناعي الذي تتمتع به بعض الدول الغربية، اليوم، كافياً لتجاهل الآخرين وتصوير العالم الحديث لطالبنا على أنه يدور حول محور أساسي هو أوروبا والتقدم الصناعي، لأن ما لحقنا ولحق غيرنا من أذى نتيجة تقدم الغرب الصناعي أكبر من الفائدة التي جنيناها. فمن حق طالبنا العربي أن يكون صورة ايجابية عن الذين يشاطرونه مرارة التخلف والاستعمار والتمزق □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية — الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الإعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي

مقاربات نظرية

أعمال المؤتمر العلمي الأول
للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

القاهرة ١٥ - ١٦ ايار/مايو ١٩٨٩

الثمن: ١٠,٥ دولارات او ما يعادلها

البحوث الاجتماعية في الخليج العربي: رؤية نقدية

جهينة سلطان العيسى

استاذة مساعدة في علم
الاجتماع - جامعة قطر.

تشهد منطقة الخليج العربي، منذ الحرب العالمية الثانية، تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، شبيهة في معظم الأحوال بالتغيرات التي حدثت في العالم الثالث عموماً، مع خصوصية مميزة للمجتمعات الخليجية الناتجة من تدفق الثروة النفطية في الحقبة الزمنية نفسها. وعندما نشير إلى قضية الخصوصية فلا يقصد بها التمييز أو الانعزال، إنما نرى أن تبنّي قضية الخصوصية قد يساعد على الفهم المتبادل بين المجتمعات ذات الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وعلى التعرف إلى مراحل نمو هذه المجتمعات وتطورها المتباين، بتقاليدها الثقافية والحضارية المختلفة. ولن يتحقق هذا، بطبيعة الحال، بفاعلية وكفاءة دون وجود دراسات وبحوث اجتماعية متخصصة تتناول، بعمق وجدية، مدى التباين الثقافي والاجتماعي والحضاري في هذه المجتمعات.

إضافة إلى تلك الخصوصية، تتعايش في المجتمعات الخليجية، نتيجة الطفرة الاقتصادية، الأنماط التقليدية، والأنماط المستحدثة، بصورة متباينة أدت إلى نوع من الازدواجية البنائية، وإلى خلق بناء اجتماعي يختلف عن الأبنية الاجتماعية الناتجة من تطور طبيعي. وارتبط بهذا البناء الاجتماعي ظهور نوعين من الباحثين: باحث ملتزم ساهم بدراسات جادة عن المجتمع؛ وباحث متأثر بالظروف الاجتماعية السائدة، فهو نتاج للبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ويتعايش معها، مما أدى إلى كون انتاجه هزيلاً وضعيفاً.

وقد أثر السياق المجتمعي في بلدان الخليج العربي في ظروف البحث الاجتماعي وموضوعاته، بشكل لا يقبل الجدل. فمن الملاحظ أن مؤسسات التعليم العالي والجامعات ومراكز البحوث قد ظهرت في المنطقة منذ ثلاثة عقود تقريباً؛ وأن معظم هذه الجامعات تضم أقساماً للاجتماع خرّجت الكثيرين، اضافة إلى خريجي الجامعات العربية والأمريكية والأوروبية؛ وأن الاجتماعيين الخليجيين يشكلون نسبة لا بأس بها من الحاصلين على مؤهلات عليا. والملاحظ أن بعض الاجتماعيين الخليجيين مستهلك للمعرفة السوسيولوجية أكثر من قدرته على تسخير المعرفة

لفهم الواقع في الخليج العربي. كما أن مراكز البحوث لم تساهم بالقدر الكافي في طرح مشكلات المجتمعات الخليجية وقضاياها، ولم تساهم حتى الآن مساهمة حقيقية في فهم بناء هذه المجتمعات.

أولاً: خصوصية البحث في المجتمعات الخليجية

إن الوضع الحالي للبحوث الاجتماعية الراهنة في الخليج العربي وليد عدد محدّد من الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وعامل من عوامل تكريسها. فالعلاقة بين قصور البحوث الاجتماعية وجوانب التخلف في المجتمع الخليجي علاقة ارتباطية لا يمكن، بأي حال من الأحوال، تحليلها، أو تشخيصها إلا على هذا الأساس. وعلى ذلك، ترتبط خصوصية البحث الاجتماعي، في تصورنا، بالجانبين الآتيين:

١ ـ السياق المجتمعي العام

يبدو أن الظروف المجتمعية لبلدان الخليج العربي قد تشكلت في ضوء أربعة متغيرات رئيسية، نوجزها على النحو الآتي:

أ ـ **متغيرات ديمغرافية**: تتحدد في ضوء الظواهر السكانية التي تسم دول العالم الثالث، والتي تضعها عموماً ضمن مرحلة التغير الديمغرافي المتميز بانخفاض معدل الوفيات بشكل حاد، وارتفاع معدل المواليد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة السكانية، إضافة إلى الظاهرة المميزة لمجتمع الخليج وهي الهجرة السكانية الناجمة عن تدفق العمالة الأجنبية. وقد أدى هذا التدفق الهائل، البادىء في التزايد منذ أوائل السبعينيات، إلى بروز ظواهر ديمغرافية وبنائية ميزت المجتمعات الخليجية عن غيرها من مجتمعات العالم الثالث. إذ صاحب هذه الظاهرة تزايد في أعداد الوافدين على حساب السكان الأصليين أو المواطنين، حتى وصل إلى حد يشكل خطورة على البناء السكاني من حيث التركيب النوعي والعمري. صاحب هذه الظاهرة تزايد في أعداد الذكور على أعداد الإناث، إضافة إلى أن معظم المهاجرين يقع في الفئة العمرية النشطة اقتصادياً (١٥ ـ ٥٩ عاماً)، إذ ارتفعت بين العرب الوافدين إلى حوالى ٧٠ بالمائة، بينما وصلت إلى ٨٥ بالمائة بين الآسيويين[١]. ولهذه الخصائص النوعية والعمرية للسكان الوافدين انعكاسات واضحة على طبيعة المجتمع الخليجي، وأوجه الأنشطة الطبيعية وغير الطبيعية فيه، إضافة إلى معدل هجرة مرتفع من البادية إلى الحضر، لتظهر خطورة الوضع السكاني. وبصفة عامة، فغالبية أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتكون من أغلبية وافدة وأقلية مواطنة، الأمر الذي يضاعف الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية فيها. كما يعتبر معدل النمو السكاني في الفترة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٥ ما نسبته ٨ بالمائة. فقد ساهمت الهجرة في الكويت في رفع معدل النمو السكاني بحوالى ٢,٢ بالمائة مقارنة بمعدل نمو السكان الوطنيين الذي بلغ في الفترة نفسها ٣,٩ بالمائة فقط[٢]. أما في قطر، فبلغت مساهمة الهجرة خلال العام ١٩٧٣ حوالى ٥ بالمائة، في حين كانت

---

(١) نادر فرجاني، «حجم وتركيب قوة العمل والسكان،» ورقة قدّمت إلى: **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط** (بيروت: المركز، ١٩٨٣)، ص ٢٤.

(٢) فريد كالندر، **ملامح وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت** (الكويت: وزارة التخطيط، ١٩٨٣).

مساهمة نمو السكان المحليين ٣ بالمائة فقط[٣]. أما في الامارات العربية المتحدة فقد بلغت مساهمة الوافدين في النمو السكاني ١٩,٧ بالمائة وهي من أعلى النسب تقريباً[٤]. أضف إلى ذلك تميُّز هذه المجموعة من الأقطار بانخفاض معدل مشاركة القوى العاملة الوطنية العام، فقد بلغت مساهمة القوى العاملة الوطنية حوالى ٥٠ بالمائة فقط[٥] في هذه الأقطار مجتمعة.

ب ـ **متغيرات اقتصادية**: تتمثل الهياكل الاقتصادية لمجتمعات الخليج في اعتمادها على تصدير عدد محدد من المواد الأولية، يتمثل أساساً في النفط ومشتقاته، وتشكل صادراته نسبة مرتفعة للغاية في هيكل الصادرات، وترتفع في بعض بلدان الخليج لتصل إلى أكثر من ٩٥ بالمائة من اجمالي الصادرات. علماً بأن هذا المصدر الاقتصادي الناضب محدود الفعالية في مثل هذه المجتمعات نتيجة عدم تمكنها من التعامل مع مثل هذه الثروات. فقد أدت الطفرة المادية، في بداية السبعينيات، إلى تراكم مفاجىء للعوائد النفطية سبّب نوعاً من الفوضى والاضطراب الاقتصاديين؛ كما أدت إلى استجابات اقتصادية آنية وغير مترابطة. كذلك تميز الهيكل الاقتصادي بظهور الدولة كمستثمر رئيسي في الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي ترتب عليه تبعية القطاع الخاص وضعفه. فبمجرد أن تخفض الدولة الانفاق العام، تتوقف عجلة الاقتصاد. وتجدر الاشارة إلى أن الأزمة الاقتصادية الراهنة والسياسات الاقتصادية هي أزمة بنائية عميقة، فقد اعتمد الازدهار الاقتصادي على دينامية قطاعي التشييد والبناء والاستيراد والتصدير. وبعد اكتمال المشاريع العامة «البناء التحتي»، وبمجرد وصول قطاع الاستيراد والتصدير إلى معدلات ثابتة تعكس الحجم الحقيقي للأسواق المحلية، بدأت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بالتراجع؛ وليس هناك مجال للتوسع الاضافي أمام الاقتصاد المحلي[٦]. كل هذا أدى إلى اضعاف القطاع الخاص وتعزيز دور الدولة كمستثمر وحيد. ولم يؤد هذا النمط الاقتصادي إلى تنمية اقتصادية اجتماعية متلازمة، بل إلى اعتماد المجتمع، من حيث العمالة والخدمات، على الدولة وزيادة الأعباء المالية والادارية على الادارة العامة، الأمر الذي زاد من إرباكها واضعاف فاعليتها.

يضاف، هنا، أن الجزء الأكبر من الشبان الخليجيين يمارس نشاطاً ادارياً وخدماتياً بعيداً عن النشاط الانتاجي، وهم يفضلون، بصفة عامة، الاستخدام في القطاع الحكومي على أي شكل من أشكال الاستخدام. فقد بلغ اجمالي عدد الموظفين القطريين، على سبيل المثال، في القطاع الحكومي ١٣٦٢١ موظفاً (بنسبة ٤٥,٨ بالمائة من الاجمالي)، وذلك العام ١٩٨٦[٧]، مقابل ١٦٠١١ موظفاً غير قطري يعمل في القطاع الحكومي في العام نفسه[٨]. وباستثناء العمل في الجهاز الحكومي، يركز الجزء الأكبر من أصحاب الأعمال نشاطه في مجالات الاستيراد والتجارة والمقاولات والأعمال المصرفية. ويندر من بينهم من يعمل في مجالات الانتاج الصناعي أو الزراعي أو في الانشاءات.

---

(٣) International Monetary Fund (IMF), *Annual Report, 1981* (Washington, D.C.: IMF, 1981).

(٤) International Monetary Fund (IMF), «United Arab Emirates: Recent Economic Development,» SMI 79/16 (31 January 1979).

(٥) فرجاني، «حجم وتركيب قوة العمل والسكان».

(٦) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١١٥.

(٧) Juhaina Al-Easa, «Academic Achievement of Women in Qatar,» paper presented at: The Arab - American University Graduated Twenty - Second Annual Convention, Washington, D.C., 3-5 November 1989.

(٨) قطر، وزارة المالية والبترول، ادارة شؤون الموظفين، **التقرير السنوي، ١٩٨٦** (الدوحة: الوزارة، ١٩٨٧).

ج ـ **متغيرات سياسية**: شهدت المنطقة تغيرات سياسية منذ أوائل الستينيات، أي منذ بداية حصولها على الاستقلال، واعلان بريطانيا الانسحاب من منطقة شرق السويس. فتطور الشكل السياسي من تنظيم قبلي إلى شكل من أشكال الدولة المعاصرة. وانفتحت هذه المجتمعات على المجتمع الدولي بعد أن كانت في شبه عزلة فرضتها معاهدات الحماية المانعة. وانضمت البلدان الخليجية إلى المنظمات الاقليمية والدولية. ونظراً إلى ما تتمتع به بلدان الخليج من تشابه في الأنظمة السياسية، تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١، نتيجة حرص هذه الأقطار النفطية المتجاورة على تجميع طاقاتها لتحقيق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية المشتركة. وتميزت الأنظمة القائمة فيها، إلى وقت قريب، باستقرار نسبي، مقابل ضعف الامكانات العسكرية والأمنية، وتعرضها لخطر تدخّل القوى العظمى لتمتعها بموقع استراتيجي ومخزون هائل من النفط والغاز.

يضاف إلى ما ورد أن البناء الطبقي غير واضح المعالم في هذه المجتمعات. لقد تأثرت البنى الطبقية والاقتصادية التقليدية في المجتمع الخليجي بنتائج السياسة الاقتصادية المرتبطة بسوق النفط. إذ اعتمد البناء الاقتصادي التقليدي على القطاع الرعوي والقطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك واللؤلؤ والقطاع الحرفي، فتكوّن البناء الطبقي، من ثم، من طبقة الأسرة الحاكمة، طبقة التجار، وطبقة العاملين في القطاعات الانتاجية (من مزارعين وصيادي أسماك ولؤلؤ). وفي ظل تدفق الأموال النفطية تكونت شريحة رأسمالية عليا يمكن أن يطلق عليها «الشريحة البرجوازية»، يشكلها المصدّرون والمستوردون والمقاولون والمضاربون العقاريون. هذا، إضافة إلى الفئات المهنية والفنية والادارية وأصحاب المحال التجارية والخدمية الصغيرة، وهي ما يمكن أن يطلق عليه «الفئات البرجوازية الصغيرة»، ثم الطبقة العاملة المكونة من عمال البناء والتشييد، وعمال صناعة النفط والصناعات الأخرى، وعمال الشحن والتفريغ[٩].

ومع تزايد العوائد النفطية، والتوسع في السياسات التعليمية تبلور بعض ملامح حراك اجتماعي تمثّل، أولاً، في عمليات النزوح من الريف والبادية إلى المدن؛ وثانياً، في نمو فرص التوظف في الجهاز الحكومي، الأمر الذي ترتب عليه اتساع حجم مراتب الفئات المتوسطة والتكنوقراطية وتزايده، نتيجة التوسع في القطاع التعليمي؛ وثالثاً، في ظهور طبقة العمالة الأجنبية الناتجة من عمليات الهجرة الخارجية المرتبطة باتساع سوق العمل في المجتمعات الخليجية النفطية.

د ـ **متغيرات اجتماعية ـ ثقافية**: وتتشكل بصفة رئيسية من التركيب الديمغرافي الذي أنتج ما يمكن أن يطلق عليه «طبقة قليلة العدد فاحشة الثراء» تحوز على الأنشطة الانتاجية التجارية والصناعية والزراعية المحدودة؛ وطبقة كبيرة نسبياً تتألف من ذوي الدخل المتوسط، وغالبيتهم من العاملين في القطاع الحكومي، إلا أنهم يندرجون تحت فئة العمالة غير المنتجة؛ وطبقة ثالثة هي الطبقة العمالية المكونة، أساساً، من غالبية وافدة ذات أصول اثنية متعددة، كما أشرنا سابقاً. ويتسم المجتمع الخليجي، كذلك، بتوزيع عمري فتي، حيث ترتفع نسبة الأطفال دون سن

---

(٩) محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٦٩ ـ ١٧٦.

الخامسة عشرة، كما أن مساهمة المرأة في سوق العمل ضئيلة، لكنها آخذة في الارتفاع[١٠]. ومع نمو نظام التعليم الرسمي، تشكل الأمية نسبة عالية من سكان الخليج، ناهيك عن الهدر التعليمي الناتج من الرسوب والتسرب. كما خبرت هذه المجتمعات الاستعمار البريطاني المباشر وغير المباشر، الأمر الذي أثر فيها وفي وضعها في المحيط الدولي، وعزز تبعيتها الاقتصادية والتقانية. لذلك نجد أن التنظيم الاجتماعي لم ينجح في تحفيز القوى البشرية على تعبئة قواها من أجل التطور والتنمية، بسبب غياب المشاركة الجماهيرية الذي أثر في الانتماء والشعور بالاغتراب[١١].

٢ ـ ظروف البحث الاجتماعي ومتطلباته

هناك علاقة ارتباطية ـ كما ذُكر سابقاً ـ بين البناء الاجتماعي والسياق المجتمعي وظروف البحث الاجتماعي في بلدان الخليج العربي، تتمثل في موقف المجتمع السلبي، والعدائي أحياناً، حيال البحوث الاجتماعية والقائمين بها؛ الأمر الذي أدى، بشكل غير مباشر، إلى التأثير في ظروف الباحث القائمة والتأثر بها، والتي يمكن تحديدها في ثلاثة مجالات رئيسية:

أ ـ **ظروف خاصة بالمشتغلين والقائمين بالبحث الاجتماعي**: تلقى معظم المشتغلين بالبحوث الاجتماعية في الخليج تدريبهم العلمي في الدول الغربية وبعض البلدان العربية المتقدمة كمصر وسوريا والعراق؛ ويعتبرون الكوادر العلمية المؤهلة والمعدّة للقيام بالبحث الاجتماعي. ونتيجة تدريبهم السابق في الغرب أو مصر في الدرجة الأولى، فهم، في الواقع، أكثر ميلاً، أو انتماء أو تدريباً، إلى تلك المجتمعات في ما يتعلق باختيار موضوعات البحوث أو مناهجها وأدواتها. كما أن هناك المجموعة الثانية من القائمين بالبحوث، القادمين أصلاً من البلدان العربية الأخرى. إنهم أكثر ميلاً، أيضاً، إلى تطبيق المناهج واستخدام الأدوات واختيار الموضوعات التي درجوا عليها وتمثلوها. معنى ذلك أن اختلاف توجه البحوث الاجتماعية في البلدان التي تلقّى فيها كثير من الباحثين تكوينهم، قد يفسر لنا، جزئياً، ميل أولئك الباحثين إلى اتجاهات نظرية محددة، أو اعتمادهم بصفة أساسية طرق بحث معينة. كذلك نجد أن الباحثين لا يدرسون، نتيجة النظام السائد، إلا الظواهر أو المشكلات التي يسمح لهم بدراستها، وهم في بعض الأحيان يعبرون عن الظواهر التي يفرزها الواقع الاجتماعي.

ب ـ **ظروف تتصل بموضوعات البحث**: يبدو أن هناك علاقة وثيقة بين موضوعات البحث الاجتماعي وظروف القائمين به. فنتيجة خبرة أولئك السابقة ونوعية تدريبهم العلمي، ينقلون معهم خبراتهم البحثية ويختارون موضوعات شبيهة بتلك التي تدربوا عليها أو قاموا بها في البلدان حيث تلقوا تدريبهم. أضف إلى ذلك أن بلدان الخليج، كغيرها من بلدان العالم الثالث، تعتمد أساساً على استيراد السلع بصفة عامة، ومن ضمن ما سعت إلى استيراده الموضوعات الجاهزة أو المسبق إعدادها في مجال البحث العلمي عموماً، والاجتماعي خصوصاً، دون اعتبار بناء المجتمع وطبيعته والعوامل المؤثرة فيه.

لقد أجريت خمس وخمسون دراسة اجتماعية تتناول موضوعات اجتماعية واقتصادية

---

(١٠) عقيل جاسم، «حركة التشغيل النسوي في العراق،» **المرأة العربية** (الاتحاد النسائي العربي العام)، العدد ٥ (١٩٧٧)، ص ٥٩.

(١١) جهينة سلطان العيسى، «الاغتراب بين الطلبة الجامعيين القطريين والبحرينيين واليمنيين: دراسة استطلاعية مقارنة،» **حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية** (جامعة قطر)، العدد ١١ (١٩٨٨).

مختلفة نشرت في مجلات علمية خلال السنوات العشر الماضية[١٢]. أما مكتب المتابعة في مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الأقطار الخليجية، فقد أجرى ما مجموعه خمس عشرة دراسة اجتماعية وعمالية منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ وحتى كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠. وقد أجرت جامعة السلطان قابوس، منذ نشأتها، عشر دراسات تتعلق بالمجتمع العماني. وأنجز مركز الوثائق والدراسات الانسانية، في جامعة قطر، ست دراسات اجتماعية للفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩. كذلك قامت الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية بإعداد سبع عشرة دراسة تتعلق بمجالات الطفولة. هذا إلى جانب العديد من الدراسات التي نشرت في المجلات والدوريات العربية والأجنبية؛ الأمر الذي يشير إلى أن هناك كماً من الدراسات الاجتماعية تتناول قضايا ومشكلات المنطقة.

والملاحظ أن موضوعات البحث الاجتماعي نظرية بحتة مرتبطة، أساساً، بالتراث العلمي النظري وهي توليف في معظمها، أو موضوعات تطبيقية تتناول المشكلات الواقعية أو تسعى إلى ايجاد حلول أو علاج لمشكلة ما، إلا أنها تبدأ، في الغالب، بمقدمة نظرية طويلة تنتمي إلى نمط الدراسات النظرية. ولا ننكر أن هناك دراسات تطبيقية ذات حاجة مجتمعية لحلها، كمشكلة المخدرات في قطر، والتي تقع في إطار أبحاث الفعل الاجتماعي[١٣].

ونجد أن بعض الدراسات تتناول مشكلات معينة ليست على قدر كبير من الأهمية أو الضرورة. وكما يقول ميرتون يهتم الباحثون ـ وباحثو المنطقة من ضمنهم ـ بدراسة مشكلات تافهة بينما تظل المشكلات المهمة بلا دراسة. وعلى هذا، فرغم أن الحروب والاستغلال، والفقر، والظلم، والاغتراب، وشرعية السلطة، وتوزيع الثروة، الايديولوجيا... الخ، تسمم حياة الناس والمجتمع وتهدد وجودهم، نجد أن كثيراً من علماء الاجتماع ينشغلون بمشكلات بعيدة كل البعد عن الظواهر الخطيرة، الأمر الذي يدل على عدم تقديرهم للمسؤولية[١٤].

ج ـ **ظروف تتعلق بتمويل البحث الاجتماعي**: لعل أشد ما تواجهه الدول النامية عدم وجود التمويل الكافي للقيام بالبحث الاجتماعي؛ لكن مجتمعات الخليج تختلف في هذا الجانب عن الدول النامية. ونتيجة ضعف الهيكل الاجتماعي، لا يتم تمويل البحوث بالصورة المطلوبة، إذ يتأثر بالتخلف الاداري السائد والبيروقراطية المريضة، الأمر الذي يجعل موضوع التمويل مشكلاً أساسياً في نمو القطاع البحثي في المنطقة، بخاصة عندما يتم التدخل المباشر وغير المباشر، أحياناً، من الجهات المسؤولة عن اختيار موضوعات البحث ومجالاتها والهيئات البحثية القائمة بها.

ثانياً: الوضع الراهن للبحث الاجتماعي

إن وضع البحوث الاجتماعية في الخليج العربي وليد محدد من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعامل من عوامل تكريسها. فقصور البحوث الاجتماعية مرتبط بالتخلف في المجتمع والنظرة العدائية للبحوث الاجتماعية بصفة عامة. ولكي يمكن النهوض،

---

(١٢) حصر الدراسات الاجتماعية المنشورة في ببليوغرافيا منطقة الخليج والجزيرة العربية، في: **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (جامعة الكويت)، الأعداد من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ إلى نيسان/ ابريل ١٩٩٠.

(١٣) محمود الكردي [وآخرون]، **مشكلة تعاطي المخدرات** (قطر: جامعة قطر، ١٩٨٥).

(١٤) Robert Merton, *Social Theory and Social Structure,* revised and enlarged edition (Glencoe, Ill.: Free Press, 1957).

من ثم، بالبحوث الاجتماعية، لا بد من النهوض بالمجتمع برمته، ويقع جانب منه على عاتق المشتغلين بالبحث الاجتماعي.

الملاحظ أن المشتغلين بالبحوث الاجتماعية يخدمون، بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، مصالح قطاعات معينة في المجتمع وليس الجماهير، الأمر الذي يشير، بشكل أو بآخر، إلى انحياز اجتماعي. كما أن نسبة غير ضئيلة منهم تتبنى اتجاهات محافظة. وعلى هذا النحو نجد اخفاقاً في اختيار الموضوعات المرتبطة بهموم الانسان الخليجي عموماً. وهذا ما يؤثر، من ثم، في الطرح والمعالجة معاً؛ ويؤدي أيضاً، إلى تصميم منهجي ناقص يصعّب تنفيذ خطط البحث. كما أنه جعل من الصعوبة أو من الاستحالة، في كثير من الأحيان، الوصول إلى نظرية أو نظريات تفسر الواقع. ولعل عدم وجود أو ظهور نظريات في المرحلة الراهنة يعود، أساساً، إلى أن النظريات تنتج من خلال علاقتها بخصوصية مجتمعاتها وقضاياها الاجتماعية والتاريخية من جهة، والحقل المعرفي الذي نمت داخله، وطورت قضاياها النظرية المحددة[١٥]. وارتبط ذلك، أيضاً، بتجزئة المشكلات الاجتماعية وتفريغها من محتواها السياسي الفعلي ودراستها، في معظم الأحيان، ضمن وظيفة محافظة كما فعل ميرتون، تعرف، الظواهر الاجتماعية وأنماط السلوك، وتصنفها وتفسرها، بالدور الذي تؤدّيه في حفظ النظام العام والأمر الواقع، كما تجعل أكثرها تجزئة سوسيولوجية بدرسها كمشكلات في حد ذاتها، كأمراض فردية أو شرور اجتماعية ضمن قدرات علم اجتماع هامشي[١٦].

أما الناحية المنهجية، وكيفية استخدام أدوات البحث الاجتماعي، فتتبديان في اختيار مداخل منهجية قاصرة، واستعمال أساليب بحث وأدوات جمع معلومات بطرق غير سليمة، واعتماد تجريبية مطرقة. والتجريبية منهج يميل كثير من الدارسين والباحثين إلى استخدامه، نتيجة طبيعة دراساتهم وتخصصاتهم، وذيوع استخدام هذا المنهج في الغرب، الأمر الذي أدى، بصورة غير مباشرة، إلى ضعف التنظير والمنهج. فقد نقل الاجتماعيون في الخليج ـ كما هي الحال في بقية أقطار الوطن العربي ـ اهتمامات علم الاجتماع الوضعي من حيث ولع علمائه بكل ما هو ملموس ونوعي، وجمع البيانات الواقعية، وعرضها احصائياً عند دراسة المشكلات. إن المغالاة والإسراف في تطبيق هذه المناهج أديا إلى الاقتصار على معالجة مشكلات جزئية، فالكم الأكبر من هذه الدراسات ينحو إلى إبعاد وتفتيت المدخلات المختلفة المساهمة في تكوين التوجهات العامة، وتفسير هذه الظواهر في منأى عن إطارها العام. كما أدت هذه المبالغة في الدراسة التجريبية إلى تجميع كثير من المعارف عن موضوعات قليلة الأهمية لا يربطها رابط؛ بينما ظلت المشكلات الحقيقية التي تواجه المجتمع بعيدة عن متناول الدراسة. وكما يقول تيماشيف، لا شك في أن تحويل الملاحظات والشواهد إلى صيغ رقمية أو كمية (كمعاملات الارتباط والتحليل العاملي وغيرها من الأساليب الاحصائية)، هو جزء مفيد في عملية البحث، ولكن هذه البيانات الكمية تحقق هدفاً شكلياً أكثر مما تؤدي وظيفة علمية[١٧].

---

(١٥) علي الكنز، «المسألة النظرية والسياسية لعلم الاجتماع العربي،» في: محمد عزت حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٠١.

(١٦) سالم ساري، «علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية: هموم واهتمامات،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٥٢ ـ ٦٩.

(١٧) نيقولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها**، ترجمة محمد عودة [وآخرون]، ط ٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤).

وترتب على ذلك كله فقر نظري يميز الانتاج الحالي المترتب بالدرجة الأولى على علاقة الباحثين بأدوات التحليل الاجتماعي أكثر مما يعود إلى الأدوات نفسها. كما أن أسلوب طرح الموضوع ومعالجته، الواضح في كثير من الدراسات، يؤكد بشكل قاطع أن موضوع الدراسة قد بحث في عزلة تامة عن السياق الاجتماعي والظروف التاريخية البنائية المؤدية إلى ظهوره، ومن ثم، تناقش الظاهرة المدروسة وتحلل وكأنها آتية من فراغ لا رابط ولا أصول له.

وإذا نظرنا إلى طرق جمع البيانات والمعلومات وأدواته، فهي بدورها تعاني القصور، إذ اعتمد الباحثون على الملاحظة والاستبيان واستمارة الاستبيان ومقاييس الاتجاهات والرأي العام والاختبارات، واستخدموها بطرق غير دقيقة. وتجدر الاشارة إلى عدم تأكد كثير من الباحثين من ثبات المقاييس المستعملة وصحتها، ومن عدم الدقة في ترجمة الكثير من المقاييس والاستبيانات إلى العربية؛ اضافة إلى قلة الاهتمام، أو حتى عدمه في بعض الحالات، بتطوير مقاييس منبثقة أو مبنية على البيئة الخليجية وحاجاتها. فلم يراع في كثير من الأحيان طبيعة المجتمع الذي تجمع منه البيانات، بمعنى درجة نضجه واستعداده للاستجابة الفعلية لهذا النمط من الدراسات. اضافة إلى نوعية جامعي البيانات وخصائصهم، وهم غير مدربين وغير واعين، في كثير من الأحيان.

ويترتب على ذلك أن تصبح نتائج الدراسات وصفاً اجتماعياً لا ينتمي إلى الفكر الاجتماعي، وهو مرتبط ـ كما ذكر سابقاً ـ بغياب التنظير. ولعل من الغريب أن الباحثين مدركون لاشكاليات المنهج وقضاياه، ومع ذلك لم تجر دراسات موضوعية لحل هذه الاشكالية المنهجية. ويمكن أن نشير، في هذا الصدد، إلى أن هناك مؤثرات أدت إلى تحويل القضايا المجتمعية إلى مجرد مشكلات اجتماعية تقليدية مفرغة من مضامينها السوسيولوجية تتمثل في الانشغال بالمفاهيم التحليلية الغربية، والأساليب والأدوات المنهجية والارتباط بتوجيه النتائج[١٨].

ويمكن القول إن البحث الاجتماعي، في المجتمع الخليجي، قد عجز عن إعطاء حركة المجتمع مفاهيم وتبريرات اجتماعية وسياسية بخاصة في الجوانب الآتية:

١ ـ لم يستطع البحث الاجتماعي تقديم تفسير للظواهر المستجدة في المجتمع الناتجة من التطور المادي المتمثل في استخدام التقانة الغربية؛ والتطور الاقتصادي الناجم عن الطفرة المادية غير المقترنة بتغير ايجابي في السلوك الاجتماعي والثقافي والسياسي.

٢ ـ عجز البحث الاجتماعي عن إعطاء تفسيرات لحالة الاغتراب التي يعانيها المواطن بصورة أبعدته عن أداء دور المواطنية المسؤولة.

٣ ـ وقف البحث الاجتماعي عاجزاً عن تفسير الظواهر السلطوية، ووقوف المواطن موقف العاجز والمسيّر، والسكوت عن غياب الديمقراطية.

٤ ـ لم يقم البحث الاجتماعي بدراسة القيم المستجدة المنتشرة في المجتمع، وهي في أغلبها بعيدة عن قيم المجتمع الأصيلة.

٥ ـ عجز الباحثون والدارسون عن الخروج من دائرة التخلف والقهر المرتبطين بالتخلف

---

(١٨) سالم ساري، «الاجتماعيون العرب ودراسة القضايا المجتمعية العربية: ممارسة نقدية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٥ (أيار/ مايو ١٩٨٥)، ص ٨٥ ـ ٩٥.

الاجتماعي والقهر السياسي، الأمر الذي دفع دراساتهم إلى الابتعاد إلى المجالات الوصفية، واختيار المداهنة بين فلسفة العلم وفلسفة الدولة. هذا ما يؤهلهم، تحت كل التفسيرات، للخروج من دور المثقف والصفوة إلى أدوار أخرى.

ثالثاً: معوقات البحوث الاجتماعية

تمارَس السوسيولوجيا في المجتمعات الخليجية، كغيرها من المجتمعات العربية، بشكل رئيسي من خلال مؤسسات جامعية تابعة للسلطات الرسمية، التي تعمل لتلبية حاجات الدولة، وتنطلق من وجهة نظرها في تحديد الحاجة الاجتماعية وليس من استنتاجات علماء الاجتماع. وتظل وجهة النظر هذه أحادية الجانب ومطلقة[١٩].

فمعظم مراكز البحوث أنشىء من دون هدف عام واضح، ينظَّم بأساليب قاصرة سواء ادارياً أو فنياً، الأمر الذي يجعل هذه المراكز غير قادرة على استقطاب الكفاءات القادرة الواعدة. ومن ثم، لم يستطع العاملون في المراكز تناول قضايا المجتمع الحيوية بالتحليل العلمي، ولا حتى دراسة الموضوعات المدرجة في خطط المركز دراسة علمية سليمة. كما هدفت مراكز البحوث إلى الربط بين العلم والتنمية؛ ولكن بقيت هذه العلاقة نظرية، فكانت الاستخدامات التطبيقية للنتائج العلمية محدودة. واستمرت الهوة، من ثم، بين العلم والقرار السياسي، بمعنى أن هناك انفصالاً بين المجالين المعرفي والتطبيقي، استمر وتزايد تعزيزه.

وعلى ذلك نجد أن بعض الدراسات التي أجريت يفتقر إلى عنصر المعاصرة. كما أن هناك عدداً من الموضوعات والمشكلات والقضايا الاجتماعية لم يتعرض للدراسات والبحث. أضف إلى ذلك عدم الاستمرارية والتواصل في حركة البحث، بمعنى عدم متابعة الباحثين ما قاموا به من دراسات، فيبدأون من حيث انتهى الآخرون، وهو تقليد لا تعرفه الأنشطة العربية عموماً.

ويمكن أن نضيف هنا عائقاً رئيسياً مهماً أمام نمو البحوث الاجتماعية ونوعيتها في الخليج، وهو الحوافز المادية التي تعطى للباحثين والدارسين مقابل ما ينشر من دراسات، سواء في مجالات علمية أو كتب. هذا ما أدى، بطبيعة الحال، إلى ضعف النوع لمصلحة الكم الهائل من الدراسات. ولعل تحديد حجم المكافآت ونوعيتها سيؤدي إلى تحسين نوعية الأبحاث والدراسات.

كما أن هناك مجموعة عقبات سياسية وثقافية وإدارية تحول دون تقدم البحث الاجتماعي. ففي دراسة أجريت على مجموعة من علماء الاجتماع العرب أجمعوا على وجود هذه العقبات، إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم حول طبيعتها. فمنهم من يرى أنها تتمثل في عدم حرص الحكومات العربية على الاستعانة بنتائج البحوث، ومنهم من يركز على قلة الامكانات المادية والفنية اللازمة للبحوث الاجتماعية، وانعزال الاكاديميين عن التنفيذيين في البلدان العربية، وتغلغل الرتابة والبيروقراطية في مراكز البحوث الاجتماعية، اضافة إلى القيود السياسية المفروضة على اختيار موضوعات البحث، وندرة المصادر الاحصائية الدقيقة الضرورية للبحث، وما يطرأ على هيئات البحوث من تغير دائم، وسوى ذلك من عقبات[٢٠].

---

(١٩) الكنز، «المسألة النظرية والسياسية لعلم الاجتماع العربي».

(٢٠) جهينة سلطان العيسى والسيد الحسيني، «علم الاجتماع والواقع العربي: دراسة لتصورات علماء الاجتماع العرب،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٨٢).

يضاف أنه رغم اشتراك دول العالم الثالث في بعض المشكلات والظروف الاجتماعية، فإن غياب الاتصال العلمي بين علماء هذه الدول ورؤيتها فقط من المنظور الغربي، أدى إلى ضياع امكانية صياغة نظريات أو ابتداع مناهج لواقعها، الأمر الذي يؤكد، بشكل آخر، أهمية تبني مفهوم الخصوصية من خلال تطوير أنماط للتفاعل ذات دلالة بين علماء الدول التي تشترك في بعض القضايا والمشكلات. إذ يترتب عليها رؤية محلية للجوانب الثقافية والاجتماعية للواقع الاجتماعي، وبذلك تكون أكثر صدقاً وأكثر قدرة على تناولها بالتحليل والتفسير والتنبؤ.

لم تساهم البحوث الاجتماعية، حتى الآن، مساهمة حقيقية في فهم المجتمعات الخليجية؛ وإن جهداً حقيقياً يجب أن يبذل في هذا المجال. وإذا كان لنا أن نرى ضرورة النقد الذاتي بين علماء الاجتماع والدارسين في المنطقة، فإننا نرجو أن يتحول هذا النقد إلى بداية حقيقية لدراسة المشكلات في المجتمع الخليجي □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (٢)

تاريخ علم الفلك العربي

مؤيد الدين المرضي

(المتوفى سنة ٦٦٤هـ - ١٢٦٦م)

كتاب الهيئة

تحقيق وتقديم

الدكتور جورج صليبا

الثمن ١٥ دولاراً

منظور أثر البيت الأخضر والدفآن العالمي

عدنان مصطفى

رئيس مجموعة المغناطيسية النووية والطاقة
في جامعة دمشق، ورئيس اللجنة التاسيسية
في الأكاديمية العربية للعلوم - سوريا.

﴿ظهر الفسادُ في البرّ والبحرِ بما كسبت
ايدي الناس ليُذيقهم بعض الذي
عملوا لعلهم يرجعون﴾(*)

تقديم

غُلب مجتمع الانسان في نهاية هذا القرن بأقدار تعمل اليوم على تهديد مستقبل وجوده الحق على الأرض، بحيث تتكشف عبر ارهاص فعل ثغرة الشمال/ الجنوب عن ظواهر يعلم الله عمق فعلها وامتداد الزمان. فمع قدر تفجّر الانفاق العالمي على التسلح، وهدر المصادر بهدف إرضاء نزوات صراعات القوة الاقليمية والعالمية السائدة اليوم، يتبدى عجز العالم عن صنع الحد الأدنى من اكتفاء غذاء المجتمع البشري المتفجر بالسكان، وعن مواجهة موجات المجاعة المتلاحقة الناجمة عن هذا العجز. وفي الوقت الذي يقطع الشمال أشواطاً واسعة من التقدم في شتى ميادين العلم والتقانة، ليصنع من خلال ذلك اطراد رفاه مجتمعاته وازدهارها التنموي الراهن، انعكست تلك النعمة النسبية نقمة عامة، بخاصة على الجنوب، عندما دفعت عوامل الأنانية الكامنة لدى بعض طبقات الناس في الشمال لاستخدام آليات سيطرتها السياسية والاقتصادية والحربية لتوطيد مسيرة نموها على حساب عيش الآخرين على هذا الكوكب.

إلا أن أعتى هذه الأقدار يبقى كامناً في تشويه الوجود البيئي من حولنا، وفي حسر امكانات اطراد بقاء الانسان والحياة من حوله في الأرض والسماء. فالتلوث المتعاظم اليوم - وهو نتاج ثانوي للنشاط الاقتصادي - بصوره المختلفة (مطر حمضي، فضلات ضارة، وبقايا الطاقة ومخلفاتها)، بدأ بالفعل في تحويل الطبيعة الخيرة المعطاء من حولنا إلى وعاء عالمي للقمامة. فمنذ

(*) **القرآن الكريم**، «سورة الروم،» الآية ٤١.

منتصف القرن العشرين وحتى اليوم ارتفع الاصدار الصناعي لثاني أوكسيد الآزوت (أي مصدر المطر الحمضي الرئيس) بقدر ٢٦٧ بالمائة مثلاً، كما هو موضح في الشكل رقم (١)، فأتى هذا المطر على العديد من الغابات الطبيعية في الشمال، مرسياً بذلك قدراً اقليمياً لا يستهان به البتة. أما قدر الدفآن العالمي، الناجم بشكل رئيس عن الإصدار المتعاظم لثاني أوكسيد الفحم (CO_2) من صناعات الطاقة التقليدية الراهنة، فسيكون أدهى الأقدار الآنفة الذكر وأمرّها، نتيجة أثره التراكمي في تغيير الجو من حولنا، في الوقت الذي لا يمكننا البتة تصور احتمال التخفيف من أثره في اطار قرن كامل من الزمان على الأقل[١].

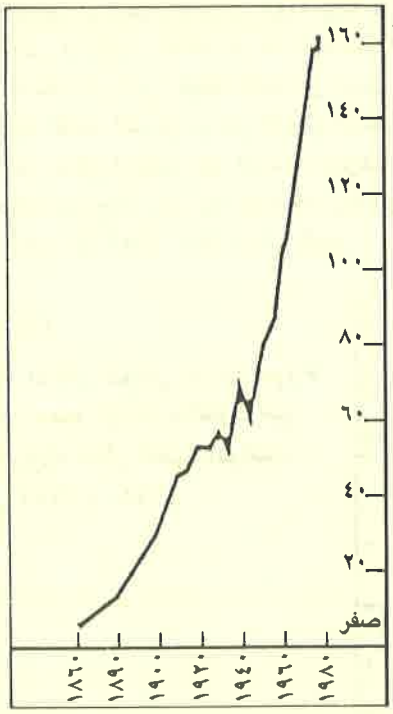

شكل رقم (١)

بيان تطور إصدار ثاني أوكسيد الآزوت عالمياً خلال الفترة الواقعة بين ١٨٦٠ و١٩٨٩

وإذ بدا الحديث عن أثر البيت الأخضر، في اطار الأوساط الأكاديمية العلمية، نوعاً من التطرف الذي تبديه مؤسسات بحث العلوم الأساسية خلال عقد الستينيات الفارط، تصدى التقنيون الأكاديميون ومؤسسات بحوث التنمية الطاقية بخاصة[٢] لإظهار عمق رؤية تلك الأوساط العلمية وجلاء وجود الدفآن الذي ينتاب الجو الأرضي في السبعينيات. وبذلك دخل المجتمع البشري عقد الثمانينيات الجاري مذهولاً بحقائق الدفآن العالمي الأساسية، والتي تشكل محور هذا البحث؛ وبات حتى اليوم محفزاً بالخيارات المخيفة التي ترسيها حقيقة التغير البيئي الناجم عن أثر البيت

---

(١) «A Survey of the Environment,» *Economist* (2 September 1989).

(٢) المركز الدولي لبحوث التنمية، **بحوث الطاقة: اتجاهات وقضايا للبلدان النامية**. تحرير عدنان مصطفى (أوتاوا: المركز، ١٩٨٩).

الأخضر. ونتيجة لذلك، احتلت مسألة الدفآن العالمي مقدمة اهتمامات الرأي العام، والأوساط السياسية، وصناعات الطاقة، الأمر الذي منح جهود البحث في هذا الشأن مبرراً وتمويلاً مناسبين للمضي قدماً باتجاه بلورة إدراك واقعي لعمق أثر البيت الأخضر في هذا الكوكب.

أولاً: واقع أثر البيت الأخضر

بدا جلياً، منذ أفول عقد الخمسينيات الماضية، أن طقس الأرض قد خرج على ترجحه الوسطي المرصود عادة في علم الأنواء، وذلك خلال «فترة التغير النظامية»، وهي فترة مداها ثلاثة عقود من الزمان. وحينها قام مخبر **مونا لونا** في هاواي العام ١٩٥٨ برصد رائد لتركيز ثاني أوكسيد الفحم في الجو، باعتقاد أن هذا الشذوذ الطقسي قد يكون ناجماً عن وضع يماثل الذي يتم في البيت الأخضر الزراعي. فوفقاً لآلية أثر البيت الأخضر في جو الأرض، تبين أنه من الممكن قيام ثاني أوكسيد الفحم المتوطن في جو الأرض السفلي باحتجاز كفوء للإشعاع الحراري طويل الموجة والمنعكس عن سطح الأرض نحو السماء، ليتوطد من خلال ذلك غطاء حراري، تحول بدوره إلى تصعيد حرارة سطح الأرض وما يجاورها، ونشوء الدفآن العالمي الذي يرسم الشكل رقم (٢) تطوره الواقعي منذ العام ١٨٨٠ وحتى اليوم.

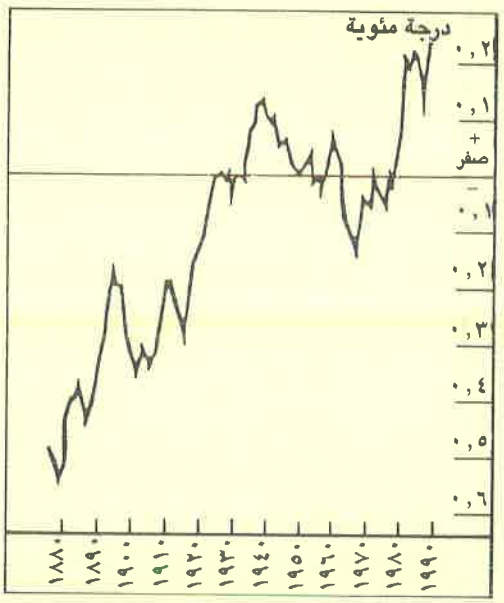

شكل رقم (٢)

بيان تطور الدفآن العالمي (درجة حرارة الهواء على سطح الأرض بالمقارنة مع وسطي حرارته خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٠)

المصدر: ناسا.

وفي الوقت الذي يساهم ثاني أوكسيد الفحم الصادر من حرق الوقود الحفري (الفحم الحجري والنفط والغاز) والوقود الصنعي أو وقود الكتلة الحيوية، بحوالى ٦٠ بالمائة من مجمل أثر البيت الأخضر، فإن انحسار الغابات وإصدار ثاني أوكسيد الآزوت والمركبات الهايدروكلورية (Chloroflurocarbons)، يساهمان بـ ١٥ و٥ و٢٠ بالمائة الباقية، على النحو المبين في الشكل رقم (٣). وانطلاقاً من حقائق صناعة الطاقة العالمية أصبح من المعروف أن توليد «كوادر» واحد من الطاقة يقود إلى إصدار فحمي قدره: ٢,٥ و٢,٠ و١,٥ غايغاطن، إذا تم ذلك باستخدام النفط

شكل رقم (٣)

مسببات الدفآن العالمي

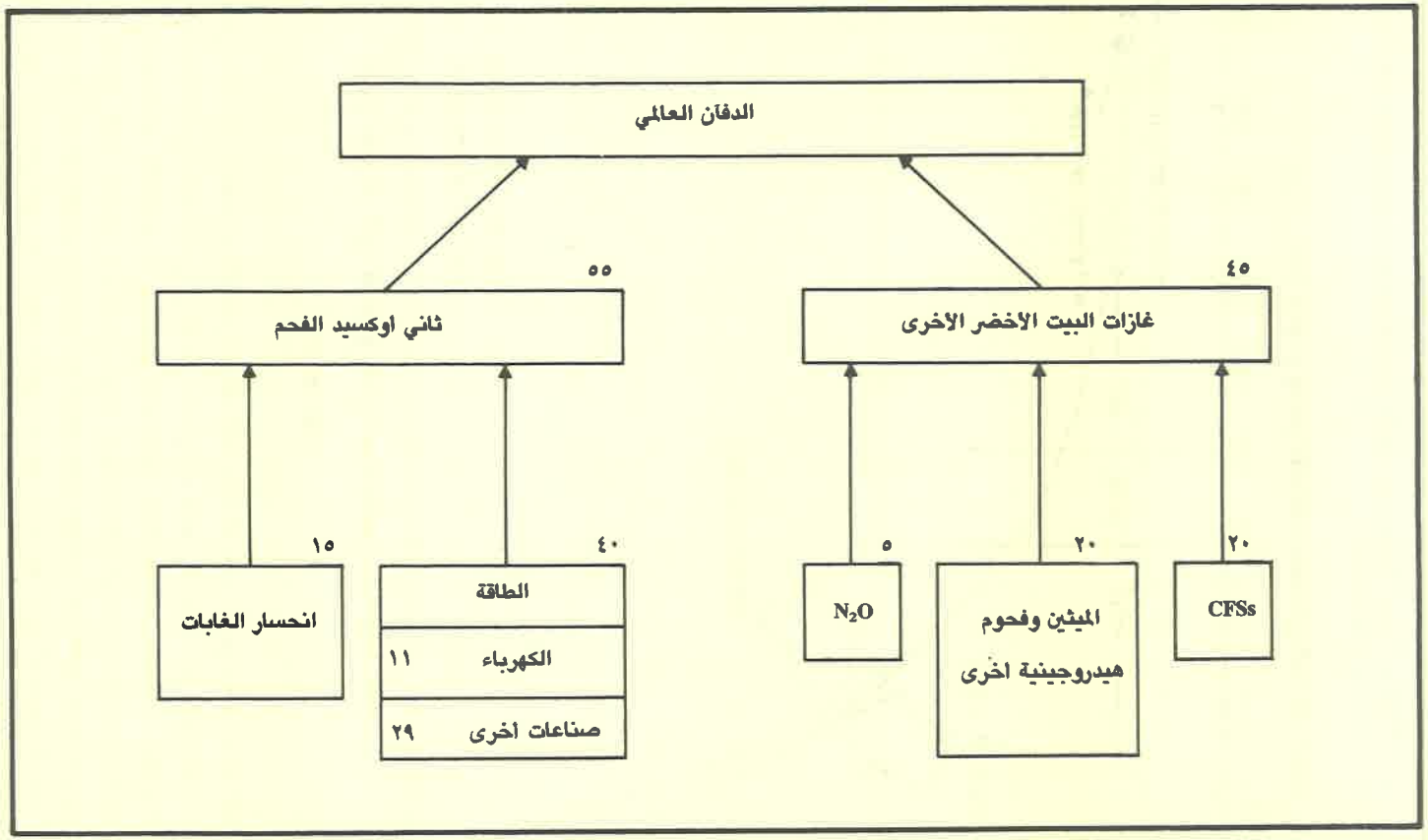

ملاحظة: تدل الأرقام على نسبة المساهمة المئوية في الدفآن العالمي.

الحجري أو النفط أو الغاز الطبيعي، على التوالي. وعلى الرغم من تضافر عوامل عدة لخفض تركيز ثاني أوكسيد الفحم في الجو، فلم يحل ذلك دون اطراد ارتفاع هذا التركيز عام ١٩٨٨ إلى حدود الـ ٣٥٠ جزءاً من مليون من الحجم، حيث يتوقع أن يصل هذا التركيز إلى حدود الـ ٣٨٠ جزءاً من مليون من الحجم إذا ما استمرت صناعة الطاقة العالمية في الاعتماد على الوقود الحفري في امداد الطاقة. وبالاعتماد على تقديرات الطلب على الطاقة[٣] في المنظورين المتوسط والبعيد يمكن تنبؤ صعود تركيز ثاني أوكسيد الفحم على النحو الموضح في الشكل رقم (٤)، أي احتمال تضاعف التركيز في منتصف القرن الحادي والعشرين. ووفقاً للنماذج المنشورة حول دورة الجو في هذا

شكل رقم (٤)

بيان التغيرات الماضية والمستقبلية في تركيز ثاني أوكسيد الفحم

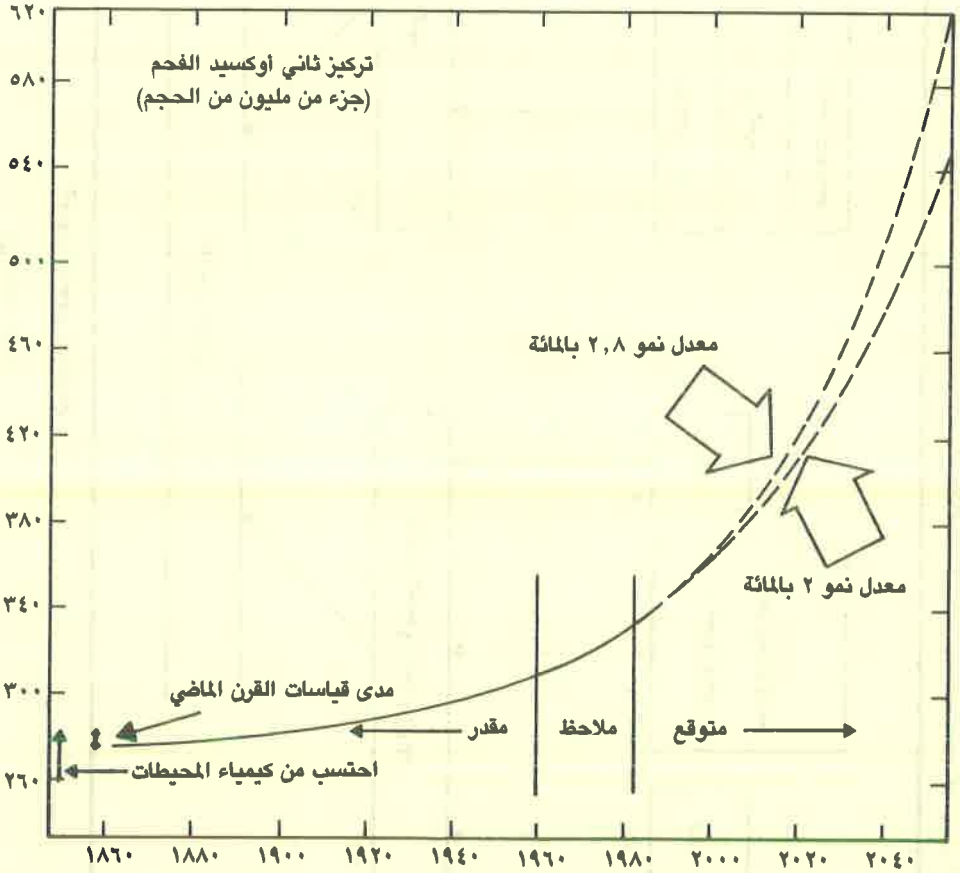

المصدر: توم ويغلي، ندوة معهد اليورانيوم الدولية السادسة (لندن: ١٩٨١).

(٣) IIASA, *Energy in a Finite World: A Global Systems Analysis* (Cambridge, Mass.: Ballinger, 1981).

الشأن[٤]. «سيؤدي ذلك إلى رفع درجة حرارة العالم بقدر (٣,٠ ـ ١,٥) درجة مئوية. وسيؤدي مثل هذا الارتفاع في درجة الحرارة إلى تغيرات مميزة في أنماط هطول المطر، ومن بينها انخفاض سقوط المطر في بعض المناطق الحارة والمنتجة الرئيسية للغذاء في عالمنا المعاصر. ويمكن أن تسبب كذلك ذوباناً في طبقة القطب الجليدية (الشكل رقم (٥))، ويرفع ذلك مستوى البحر ويغرق مساحات شاسعة على الشواطىء[٥]. ومهما يكن الارتياب في تلك التوقعات، فإن هذه التغيرات تستدعي إيلاء البيت الأخضر أهمية بحثية مناسبة»[٦].

شكل رقم (٥)

تغيرات درجة حرارة الأرض السطحية الوسطى فيما بين البرودة والحرارة خلال الفترة، ١٩٢٥ ـ ١٩٧٥

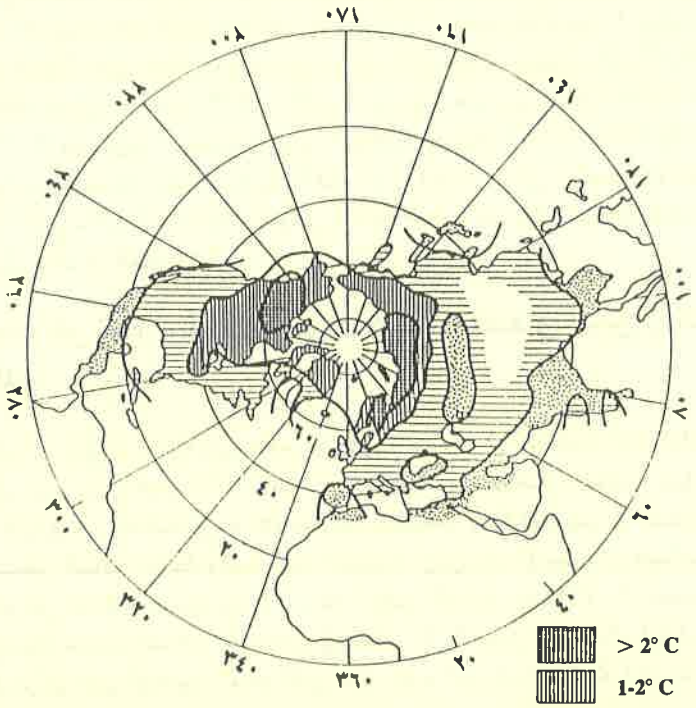

المصدر: المصدر نفسه.

(٤) National Research Council, *Changing Climate: Report of the Carbon Dioxide Assessment Committee* (Washington, D.C.: National Academy Press, 1983).

(٥) S.H. Schneider and R. S. Chen, «Carbon Dioxide Warming and Coastal Flooding: Physical Factors and Climate Impact,» *Ann. Rev. Energy*, no. 5 (1980), pp. 107-140.

(٦) P.D. Jones and R. A. Warrick, «Greenhouse Effect and the Climate,» *Atom*, no. 381 (1988), pp. 13-15.

ثانياً: نماذج الدفآن العالمي وارتياباته

يشكل عقد الثمانينيات المنصرم ميلاد دراسات الدفآن العالمي وتعالق أثر البيت الأخضر مع أنماط استهلاك الطاقة العالمية[٧]. لهذا، يمكن تصنيف الجهد البحثي في هذا الصدد ضمن ثلاثة أصناف، هي:

١ ـ دراسة ميزان رصيد الفحم العالمي

تعتمد حوارات الطلب على الطاقة وتبدلات استغلال الأرض، وصولاً إلى المستقبلات المحتملة لتركيز ثاني أوكسيد الفحم في الجو الأرضي. ولعل أهم هذه الدراسات تلك التي جرت في إطار معهد أياسا الدولي لتحليل النظم العالمية العام ١٩٨١[٨]؛ ومجموعة بحوث أ. لوفينز[٩]، الرائدة في التركيز على الحفاظ على الطاقة، وتحسين مردود الاستهلاك، ودور بدائل الطاقة في المستقبل؛ ومؤتمر الطاقة الدولي[١٠] العام ١٩٨٣، الذي اهتم بتنبؤ موازين الطاقة الأولية فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠؛ ومجموعة ادموندز ورايلي[١١] خلال الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤ و١٩٨٥ التي تحرت تبعات خيارات سياسات الطاقة بعيدة المدى على إصدار ثاني أوكسيد الفحم؛ ومجموعة خ. غولدنبرغ[١٢] التي حللت الاستخدام النهائي للطاقة العالمية من خلال دراسة شاملة أجرتها لنظام الطاقة الدولي وذلك في العام ١٩٨٥.

٢ ـ دراسة أثر تغير سويات ثاني أوكسيد الفحم في الجو في الطقس العالمي

وتجلت في نموذج ابتكره نوردهاوس ويوهي العام ١٩٨٣، لتحليل إصدارات ثاني أوكسيد الفحم خلال مدى زمني قدره ١٢٥ عاماً[١٣]. وتركز الاهتمام في هذا النموذج على اجراء معالجة احصائية للارتيابات الممكنة لهذه الاصدارات والكامنة بشكل رئيس في الدخل العام العالمي، أصناف مصادر الطاقة المتاحة وأسعارها النسبية، وخيارات الاستبدال فيما بينها ضمن إطار الطلب العام على الطاقة. وتبين من ذلك ـ كما يظهر الشكل رقم (٦) ـ أن مجمل رصيد الفحم العالمي لن يبلغ حدود الـ ١٥ غايغاطن في العام ٢٠٥٠؛ ومن ثم، هناك ارتياب كبير في حدوث مضاعفة في تركيز ثاني أوكسيد الفحم الذي تحل عنده التغيرات/ الكارثة آنفة الذكر.

---

(٧) المركز الدولي لبحوث التنمية، **بحوث الطاقة: اتجاهات وقضايا للبلدان النامية**.

(٨) IIASA, *Energy in a Finite World: A Global Systems Analysis.*

(٩) A. B. Lovins, L. H. Krause, and W. Bach, *Least Cost Energy: Solving the CO_2 Problem* (Andover, Mass.: Brick House, 1981).

(١٠) WEC, *Energy 2000-2020: World Prospects and Regional Stresses,* edited by J. R. Frisch (London: Graham and Trotman, 1983).

(١١) John Edmonds [et al.], *Uncertainty in Carbon Emission, 1975-2075: Report of the Carbon Dioxide Emissions Project* (Oak Ridge, Tenn.: Inst. Energy Anal., 1985).

(١٢) J. Goldemberg [et al.], «An End-Use Oriented Global Energy Strategy,» *Ann. Rev. Energy,* no. 10 (1985), pp. 618-688.

(١٣) W. D. Nordhaus and G. Yohe, *Future Paths of Energy and Carbon Dioxide Emission* (Washington, D.C.: Nat. Acad. Sci, 1983).

شكل رقم (٦)

تصورات اصدار الفحم العالمي فيما بين ١٩٧٥ و٢١٠٠

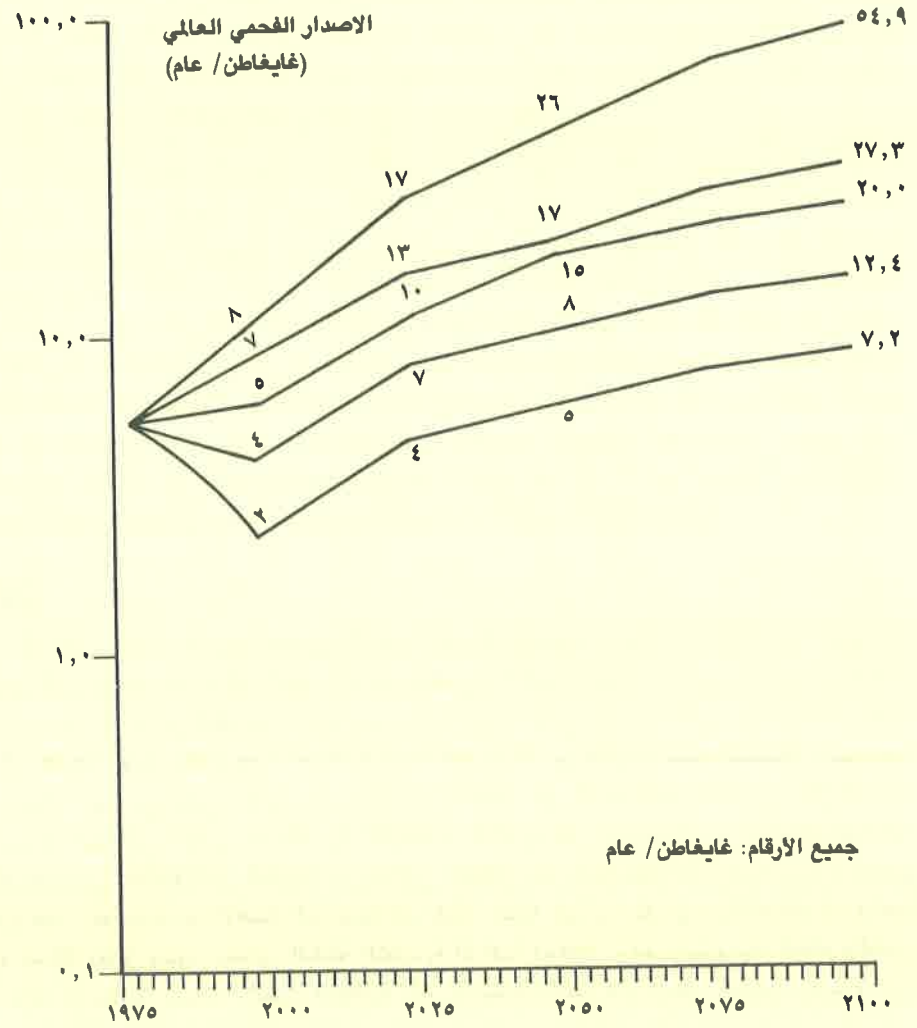

المصـدر: W.D. Nordhaus and G. Yohe, *Future Paths of Energy and Carbon Dioxide Emission* (Washington, D.C.: Nat. Acad. Sci., 1983).

٣ ـ دراسة أثر التغير الطقسي المحرّض بثاني أوكسيد الفحم ومصادر التلوث الأخرى في الانسان وبيئته

وكان الجهد الرائد فيها لبحث كيلوغ وشواري[١٤] العام ١٩٨١، الذي تقصى عواقب زيادة ثاني أوكسيد الفحم على الطقس والمجتمع البشري، من خلال رصد الانتاج الزراعي وتغيرات الطلب على الطاقة وأثرها في مصادر المحيطات الغذائية. وقد توصلا من خلال ذلك إلى ضرورة التفكير باقتصاد عالمي جديد يأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد من جهة، والمبادرة إلى التعمق في تبلور عجز معرفتنا بآلية عمل الطقس من حولنا، من جهة أخرى.

وفي كل من أصناف الدراسات آنفة الذكر تبقى المقدرة على كشف التبدلات المستقبلية في سويّات ثاني أوكسيد الفحم، والطقس، والآثار المرساة في الانسان والبيئة من حوله نتيجة ذلك، رهن تقدم وتعقيد تقنية النموذج الفيزيائي والحيوي والبيئي والتنموي للتغير الناجم عن أثر البيت الأخضر، وفي قدر المعطيات الرئيسية اللازمة لارساء نتاج منطق النموذج الدراسي وموثوقيتها. وتفيد تجربة صنع نماذج أثر البيت الأخضر في صنع الدفآن العالمي، خلال عقد مضى من الزمان، بأن الفلاح في صنع نموذج دراسي شامل لا بد له من تضافر مختلف الجهود النظمية العلمية والتقنية المعنية بهذا الشأن من جهة، وتلك سمة ايجابية لمصلحة العمل العلمي والتقني التنموي الآخذ في الاتساع اليوم؛ ويتطلب ضمناً للتمويلات الاقليمية والعالمية المتواضعة المرصودة لهذا الغرض من جهة أخرى، وتلك سمة سلبية في هذا الشأن، نظراً إلى أنه من الصعوبة بمكان تجميع الجهود المالية والتقنية في عصرنا الحافل بالتناقضات والمخاوف المحلية والدولية.

خاتمة

في إطار معطيات البحث العلمي والتقني الاقليمية والدولية الراهنة وانطلاقاً من الارتيابات الكبرى التي تحيط بنماذج أثر البيت الأخضر وتفسيرها لأمر الدفآن العالمي ربما يبادر أحدهم بالقول: «ليس ثمة دليل قاطع بعد يفيد بمسؤولية زيادة ثاني أوكسيد الفحم عن ارتفاع حرارة العالم. فلماذا نهدر وقتاً وجهداً ومالاً في هذا الشأن؟». ويذكّرنا هذا التساؤل، دون ريب بـ «المنطق المصلحي الآني» الذي ساد سياسات الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي خلال العقود الماضية في الشمال، والقائل إنه نظراً إلى الارتيابات الكبرى التي تحيط بتقويم احتياطيات النفط والغاز الطبيعي العالمية، فإن الحديث عن بدائل الطاقة يعدّ ترفاً علمياً بحتاً ولا حاجة لتعميق البحث فيه. وقد طوت يد الاهمال أمر تساؤلات كذلك، نظراً إلى أن الكل في هذا العالم بدا واعياً اليوم لمسألة تعالق وجود مصادر الطاقة التقليدية الراهنة وحقيقة تزايد «انتروبية» العالم والكون كله، وإلى أن حقائق مرحلة الانتقال الطاقية التي تعايشنا اليوم قد أرست معايير جديدة خيِّرة للتعاون الدولي والاقليمي، فيما يخص وجود مجتمعنا البشري ونموّه وبيئته.

على أية حال، فإضافة إلى التقاء جميع أصناف الدراسات آنفة الذكر على أن أثر البيت الأخضر قد بات حقيقة كبرى من حقائق الدفآن العالمي، فإن «التقويم العددي» لأثر تلك الحقيقة هو الأمر البحثي الملحّ أمامنا ونحن نستقبل العقد الأخير من هذا القرن. وبالافادة من معطيات بعض أبرز تلك الدراسات، حاولنا في هذا العمل اجراء «تقويم عددي» لرصيد الفحم الوسطي

---

(١٤) W. W. Kellogg and R. Schware, *Cimatic Change and Society: Consequences of Increasing Atmospheric Carbon Dioxide* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1981).

المصدر في الجو العالمي، وذلك من خلال ملاءمة تلك المعطيات، رغم ارتيابـاتها الكبـرى، على مـدى زمني يتراوح بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٥٠، فتبيّن لنـا وجود اطّـراد في نمو هـذا الرصيـد لا يقل عن ٢,١ بالمائة في العام (انظر الشكل رقم (٧))، الأمر الذي يدفعنا في ختـام هذا البحث إلى الاعتقـاد بأن ثمة ارتفاعاً في درجة حرارة جونا الأرضي سيحـدث في حدود: ٢,٣ ـ ١,٣ درجـة مئويـة، عند منتصف القرن الحادي والعشرين المقبل، وهو ارتفاع الدفآن العالمي إلى حدود منطقة الخطـر التي أوضحنا معالمها في الفقرة الثانية من هذا البحث. هذا ما يجعلنا نتـوقع ظهـور جهود اقليميـة (في اطار وطننا العربي، مثلاً) ودولية توفر المزيد من المعطيات التجريبية لـوجود تـركيز ثـاني أوكسيد الفحم وحلفائه في صنـع أثر البيت الأخضر والـدفآن العـالمي، اضافـة إلى وعي معالم نمـو الطلب العالمي على الطاقة، والتوصل إلى «نموذج» واقعي متقدم لما سيؤول إليه حـال قدر الـدفآن العـالمي الذي بات جلياً عند أعتاب مستقبلنا الإنساني والبيئي القريب □

شكل رقم (٧)

ملاءمة معطيات اصدارات الفحم العالمية فيما بين ١٩٨٠ و٢٠٥٠

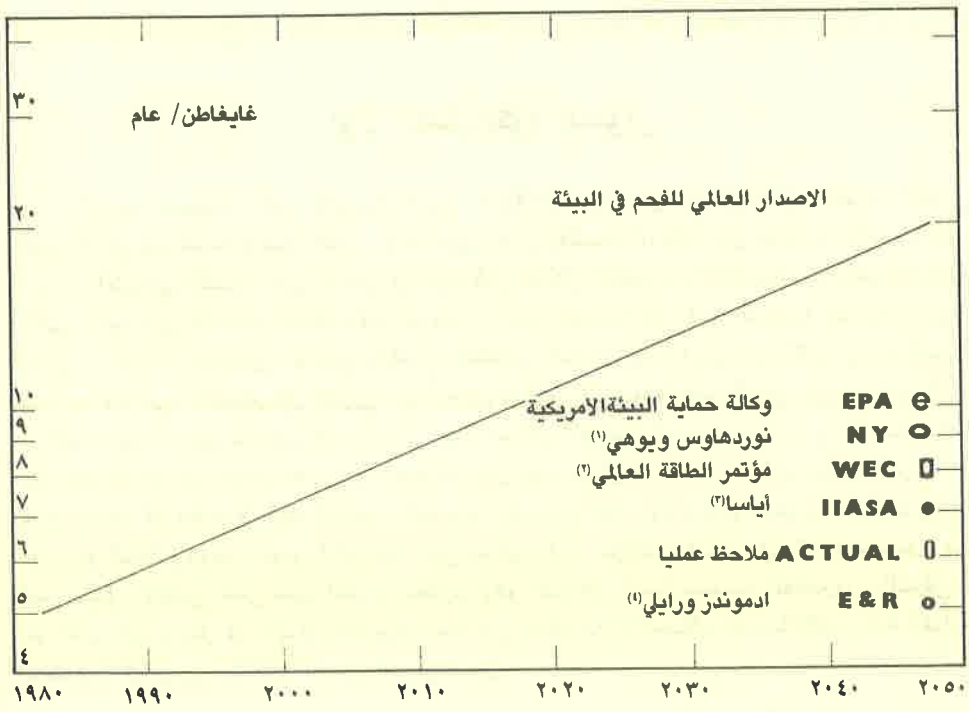

المصادر:

(١) Nordhaus and Yohe, *Future Paths of Energy and Carbon Dioxide Emission.*

(٢) WEC, *Energy 2000-2020: World Prospects and Regional Stresses,* edited by J.R. Frisch (London: Graham and Trotman, 1983).

(٣) IIASA, *Energy in a Finite World: A Global Systems Analysis* (Cambridge, Mass.: Ballinger, 1981).

(٤) John Edmonds [et al.], *Uncertainty in Carbon Emission, 1975-2075: Report of the Carbon Dioxide Emissions Project* (Oak Ridge, Tenn.: Inst. Energy Anal., 1985).

الحوار العربي ـ الايراني

محمد صادق الحسيني

باحث عربي.

أولاً: أصل فكرة الحوار

كنا منذ اللحظات الأولى لانتصار الثورة الاسلامية في ايران مجموعة من الشباب العربي المؤمن الذي نذر نفسه لقضية العرب والمسلمين الأولى (فلسطين)، وقد رأى نفسه وجهاً لوجه أمام الحدث الايراني الكبير الذي تجاوز في حينه كل أشكال القطرية والاقليمية، بل حتى العالمية بالمفهوم اليساري السائد آنذاك. وقد قررنا أن ننذر أنفسنا منذ تلك الساعة لقضية الحوار العربي ـ الايراني، بالمعنى الواسع والفصيح لكلمات «الحوار» و «العربي» و «الايراني». وأقصد هنا بـ «الايراني» «المسلم غير العربي على العموم ومثاله الأبرز والأوضح الذي كان ـ ولا يزال ـ في المقدمة من المعنيين بشؤون الحوار، ألا وهو المواطن القاطن في جمهورية ايران الاسلامية». هذا، اضافة إلى أن مفهوم العربي في ذهننا لم يكن يوماً يتمثل في المواطن الناطق باللغة العربية أو يحمل وصف المواطنية في أحد البلدان العربية، بقدر ما كنا ـ ولا نزال ـ نفهم الحوار على أنه حوار مع الذات وجوهر النفس الانسانية التي يمثلها ذلك المواطن القاطن في بلاد المسلمين، من أقصى جبال الأطلسي حتى سور الصين العظيم، وهو المواطن الذين يسميه المعاصرون «الشرقي»، وهو الذي كان يشكل في الأيام الغابرة واحداً من رعايا دار الاسلام عندما كانت دفة القيادة الحضارية في أيدي أصحاب اللسان العربي المبين.

أردت في الحقيقة، من خلال هذه المقدمة السريعة، شرح موقعي في الحوار الذي نحن في صدده اليوم مع أخوة جدد وأساتذة ومفكرين وعلماء يتنادون الساعة لتدارس أوضاع العلاقات العربية ـ الايرانية على أوسع نطاق. وربما كان هؤلاء الاخوة ـ هم الآخرون ـ قد نذروا أنفسهم لمثل هذه المهمة منذ الساعات الأولى لوقوع الحدث الايراني في نهاية السبعينيات. لكن الذي يهمني قوله، هنا، والتشديد عليه في هذه اللحظات العصيبة جداً من مسار هذه العلاقة والترابط هو أنني ـ ويشهد عليّ في ذلك اخوان ما زالوا على قيد الحياة ويحملون الهموم نفسها، على الرغم من أن أغلب ذلك الجمع قد التحق بالرفيق الأعلى ـ كنت من أوائل المتنادين لفكرة الحوار

العربي ـ الايراني. وكما قلت سابقاً بمعنى حوار الذات الانسانية، أي بدقة ووضوح أكثر، العمل لجمع النفوس وصهرها في بوتقة الاسلام المحمدي الأصيل، والسعي إلى أن نصبح من ملة ابراهيم الحنيف. وهذه الحنيفية كانت ـ ولا تزال ـ تعني بالنسبة إلى موضوعة بحثنا هذا وباختصار شديد «كيفية استعادة ايران عربياً والعودة بالعرب إلى حكم الاسلام».

كان هذا ـ ولا يزال ـ هدفنا مهما كانت الظروف السياسية المحيطة بنا. ونحن إذ نكتب عن هذه الهموم اليوم، فلا نكتب متأثرين بالتطورات السياسية المتأخرة التي توالت في منطقتنا العربية والاسلامية، بمعنى أن مهمة الحوار التي حملناها ـ وها نحن اليوم نسجل خلجاتها على صفحات **المستقبل العربي** ـ لم تأت نتيجة تطورات سياسية معينة بقدر ما هي ثمرة جهد انساني دؤوب كانت مجموعات بشرية متعددة تقوم به، كما يبدو، وأبرزته الظروف السياسية المتأخرة على صفحات هذه المجلة الغراء بعد أن تلاقت جداول وينابيع العمل الوحدوي والانساني على مستويات عدة، وفي مجالات مختلفة ومتنوعة. أما وقد طرحنا هذه المقدمة على بساط البحث، أصبح لا بد لنا من تقديم الشكر والامتنان للأستاذ الفاضل د. خير الدين حسيب، وهو، في الواقع، صاحب هذه الدعوة الجديدة التي ظل يحمل همها منذ فترة طويلة، والتي نرجو لها أن ترى النور قريباً على شكل مؤتمر فكري عام وشامل للحوار سيدعى إليه المخلصون والمتصدون من خلال **مركز دراسات الوحدة العربية**.

نستطيع القول، إذاً، وباختصار شديد، إن فكرة الحوار العربي ـ الايراني التي ننادي بها اليوم ليست بنت الساعة، ولا هي دعوة لاستثمار ظروف سياسية معينة ولا حتى بين طرفين منفصلين ومجزأين تماماً. إنها دعوة حقيقية وصميمية قديمة جديدة لمحاسبة الذات وصقلها وجلوها من كل شوائب الانعزال والتقوقع والأفق الضيق في الفكر والمعرفة لجميع رعايا دار الاسلام الكبرى «عرباً» أكانوا في التابعية، أم «ايرانيين»، أم «أتراكاً»، أم «هنوداً»، أم «أفغاناً» أم «باكستانيين»... إلى ما هنالك من تابعيات قطرية أو «قومية». ذلك بهدف الاقتراب من الحقيقة المطلقة والسير بالبشرية، ولو خطوة واحدة، باتجاه الكمال الذي نعتقد أنه لا يحصل إلا بالاستمساك بمبادىء الفطرة القويمة والتسليم لإرادة رب العباد. ولما كان العرف الثقافي والفكري والسياسي اليوم قد صنف سكان البلدان العربية فقط بالعرب، في حين أن مواطني البلدان الأخرى المحيطة بالبلدان العربية قد صنفوا ـ وبسبب ظروف تاريخية معقدة ـ بالأعاجم أو حملوا أسماء قومية وقطرية متنوعة، فإننا ـ وخضوعاً منا للوقائع العرفية، ومن أجل الاقتراب من المفاهيم التقليدية السائدة لدى عامة الناس ـ سنطلق على هذا الحوار الحوار العربي ـ الايراني مجازاً، مع علمنا الأكيد بأن هذا العنوان لا يفي بالغرض، لكنه بالطبع يقرب الفكرة إلى الشروع بالحوار العملي البناء بين أكبر كتلتين بشريتين معنيتين بهذه المهمة التاريخية الصعبة.

ثانياً: لماذا الحوار

﴿ولو جعلناه قرآنا اعجميا لقالوا لولا فصلت آياته ااعجمي وعربي قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى اولئك ينادون من مكان بعيد﴾[1].

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة فصّلت،» الآية ٤٤.

حقاً لقد كانت حكمة ربك كبيرة وعظيمة في مسألة ختام الوحي والنبوة، بالقرآن الكريم الذي أنزله رب العالمين على صدر نبي الرحمة ورسول الانسانية بلسان عربي مبين، كما ورد في الذكر الحكيم في أكثر من موضع من الكتاب المجيد. وهي، لا شك، حكمة إلهية أبدية وخالدة ومعجزة أريد لها أن تكون ختماً للشرائع والسنن والأديان والنواميس العقيدية للبشرية جمعاء، حتى يستوي الخلق ويتحدوا في المعرفة باطناً وظاهراً، وينطلقوا جميعاً ويؤمنوا معاً بكتاب الحياة الدنيا والآخرة ﴿قرآناً عربياً غير ذي عوج لعلهم يتقون﴾[٢].

كل ذلك جاء تتويجاً لقمة التطور المعرفي الانساني، وبمثابة المحطة الأخيرة من محطات التخاطب بين السماء والأرض، بأسهل وألين وأقرب لسان عرفته البشرية طوال تاريخها، ألا وهو اللسان العربي المبين: نعم، لسان القرآن الذي فُصِّلت آياته وفسرت كلماته من لدن عزيز خبير عليم.

انطلاقاً من هذا الفهم القرآني لسير التطور البشري العام، وتأسيساً على مبادئه وأصوله، ينبغي لنا جميعاً أن نعيش حواراً دائماً، يلهج ذكرنا باستمرار بضرورة التحاور والتخاطب والتحادث فيما بيننا على أية قطعة أرض عشنا، أو إلى أي قوم انتمينا، وفي عداد أية قومية أو ملّة حسبنا. فكيف بنا ونحن ننتمي إلى أمة واحدة ونعيش فوق تربة مشتركة القواسم في التاريخ والجغرافيا والمصالح الماضية والآنية والمستقبلية؟ هنا، بالذات، تقفز إلى ذهني خاطرة ذلك اللقاء العفوي الذي تم بين أحد المفكرين العرب والإمام الخميني، عندما دخلنا عليه في جماران للسلام عليه، وإذا به يستأنس بالحديث إلى الرجل ويسألني عن جنسيته وعندما أجبته بأنه عربي من القطر الفلاني، طلب الإمام من ذلك الرجل ضرورة القيام بواجب التعريف بهذه الثورة الجديدة وأهدافها في البلدان العربية. ولما كان الرجل يحمل بعض التساؤلات ـ والثورة لا تزال في أيامها الأولى ـ فقد تحمّس للحديث مع الإمام طالباً منه ضرورة توجيه بعض الخطب والرسائل الخاصة من قبل القادة في ايران، ولا سيما شخص الامام، إلى الشعب العربي يشرحون فيها أهداف الثورة ومبادئها. فما كان من الإمام إلا أن لخص جوابه بأن مثل هذه المهمة هو في الواقع بمقدور كل واحد منا؛ وأن المفكرين والمثقفين في البلدان العربية بالذات أقدر من غيرهم عليها: مثلكم مثلنا تستطيعون شرح مبادىء ثورتنا وأهدافها، فنحن وإياكم واحد في كل شيء من حيث أن ديننا واحد، وشعارنا واحد، وعلمنا واحد، وكلامنا وخطابنا واحد، ونبينا ووحينا واحد نزل علينا بلسان واحد.

نحن في الجوهر، إذاً، رعايا هذه البلاد الاسلامية الواسعة، لا نملك إلا أن نكون صفاً واحداً. كل ما هنالك أن الزمان وأحداث الدهر وتعقيدات الفكر البشري الناقص وغير المتوازن هي التي أبعدتنا وفرقتنا بعضنا عن البعض الآخر. لقد جعلتنا الأيام نجهل بعضنا البعض الآخر، بل إننا أصبحنا نجهل حتى ذواتنا وأنفسنا، وما تكتنزه الذات الانسانية من طاقات وقدرات توحيدية وخلاقة. يستحضرني في هذا المجال حديث يروى عن الامام علي لدى سؤاله عن العلم مجيباً: «العلم نقطة كثّرها الجاهلون».

الجهل هو العدو الأول الذي يقف عائقاً وسداً منيعاً أمام الحوار الذي نحن بصدد خوضه. فنحن جميعاً ـ «عرباً» كنا أم «غير عرب» ـ لا علم لنا بما يدور ويجول في ذهن الآخرين منا. فكل منا مشغول في إحدى الدوائر الضيقة لنشاطاته، وربما يكرر الكثير منا أعمال الآخرين نفسها من

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة الزمر،» الآية ٢٨.

إخوانه في الأماكن البعيدة عنه: ونكرر، بالتالي، أخطاء بعضنا البعض، ونبذل جهوداً مكررة. وقد نصرف مجهوداً هائلاً ظناً منا بأننا في حركة نحو نقطة أخرى في سلم التطور البشري، وإذا بنا، وبسبب جهلنا لطبيعة المسير، نراوح مكاننا ولا نعرف، أيضاً، أننا لا نزال عند نقطة الصفر. وهكذا العديد من اخواننا على امتداد الوطن العربي والعالم الاسلامي الكبيرين.

بناء عليه فالواجب الملقى علينا جميعاً من دون استثناء، سواء أولئك الذين تدفعهم المبادىء والأصول في ضرورة التحاور على قاعدة الأرضية الحضارية المشتركة، أو اولئك الذين يعتقدون بضرورة الحوار انطلاقاً من قاعدة المصالح المشتركة ـ وما أكثرها ـ بين أجزاء أمتنا وأطراف شعوبنا العربية والاسلامية، أن نكثف جهود الحوار وأن نتخاطب قدر الامكان بأسهل وأقرب وألين الألسنة، وما هو بالطبع سوى اللسان العربي المبين، لسان القرآن الجامع. بذلك نستعيد «عروبة» كل بلاد المسلمين وعلى رأسها ايران، بعد أن قررت العودة إلى حكم القرآن منذ نهاية السبعينيات، وتعود بلاد العرب لتستظل بحكم الاسلام. ومن هذا المزيج الحضاري العقيدي الخلّاق تظهر الأمة الاسلامية لتكون خير أمة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر. عندها فقط نكون أهلاً لأية مساهمة جدية ملموسة في مسار تطور البشرية الراهن والذي يمضي الآن بخطوات جبارة وهائلة على طريق العلوم والفنون والتقانة، والتي ينقصها ولا شك ذلك الإطار والسياج الروحيان والأخلاقيان الشاملان والكابحان لنزوات الدمار والتخريب الشامل الذي يهدد البشرية اليوم، بسبب انفلات منظومة العلم والمعرفة الانسانية خارج دائرة التوحيد وسائر أصول الدين القويم.

ثالثاً: محاور الحوار

لا بد من وضع مفاصل أساسية ومفاتيح رئيسية لأي بحث، أو دراسة، حول موضوع ما ـ إذا أريد لذلك الموضوع أن يتم تناوله من كافة جوانبه ـ يتم من خلالها الدخول في صلب الدراسة من أبوابها الحقيقية، حتى تخرج نتائج الدراسة بتصور شامل وجامع للموضوع. فكيف بنا ونحن أمام حديث الحوار، والحوار العربي ـ الايراني بالذات؟ فمن الواجب وضع أعمدة، أو محاور، أساسية لا بد منها لتحديد أبواب الولوج إلى موضوع بحثنا بشكل سليم؛ تساعدنا، بالتالي، على الخروج بنتائج وخلاصة سليمة تعيننا على تحقيق أهداف هذا الحوار الكبير بأقصر الطرق الممكنة. وتتلخص أبواب الحوار الأساسية التي لا بد منها ـ كما أتصور ـ في الوقت الراهن، بما يلي:

١ ـ الباب النظري أو ما يمكن تسميته باب «العروبة والاسلام»، أي تناول الموضوع من زاوية الرؤية العربية ـ إذا صح التعبير ـ كما من الزاوية الاسلامية في النظر إلى مثل هذا الحوار، سواء أكان صاحب الرؤية عربي المنشأ، أم ايراني التابعية، أم إلى أي قطر أو ملّة أو قوم انتمى. المهم أن يعالج، في مثل هذا الحوار المفتوح، موضوع العلاقة بين مفهومي العروبة والاسلام على أوسع نطاق ممكن، ودون أية حدود أو قيود فكرية أو سياسية معينة، مهما كانت الحجة أو المبررات.

٢ ـ الباب العملي أي الباب الذي يطلق عليه، غالباً، في الزمن المعاصر باب المصالح المشتركة، سواء المصالح الطويلة المدى أو القصيرة الأمد، كالمنافع الاقتصادية المشتركة، أو العلاقات الضرورية اللازمة لجهة التخطيط والبرمجة والتعاون والتنسيق والتعاون المتبادل الذي يفترض أن يقوم بين مختلف الدول، لا سيما تلك المتجاورة جغرافياً، والتي لا يمكن الاستغناء عنها تحت كل

الظروف ومختلف الأزمان بعد التطور الهائل الذي حصل في نظام العلاقات الكونية في العقود الأخيرة من تاريخنا المعاصر.

٣ ـ الباب الحضاري، أو باب العلاقات التاريخية والتراثية وسائر الأمور، سواء التفصيلية منها أو المحورية المتعلقة بالتاريخ المشترك لهذه الأمة وهذه البلاد المترامية زماناً ومكاناً، وبما تملكه من ذخائر ومنابع ومقدرات معنوية ومادية تستطيع من خلالها إغناء حوارها واستثمار نتائج ذلك الحوار، بهدف تنمية قدراتها وتعزيز موقعها الحضاري الراهن على أمل استعادة مقود الحركة التاريخية المستقبلية للعالم والبشرية جمعاء.

٤ ـ الباب السياسي، وهو الباب العريض الذي يمكن أن يضم النظرة العسكرية والأمنية والاستراتيجية العامة لكل فئة أو قوة أو قطر أو كيان من كيانات الأمة المتناثرة شرقاً وغرباً. وهو الباب الأكثر تشابكاً وتداخلاً وصعوبة، أيضاً، بالنسبة إلى جماعة أهل الحوار. فيمكن أن تدخل فيه، وحوله، بعض المحرمات، أو تقف أخرى عائقاً أمام تقدم الحوار. لكن ما يهمنا من هذا الباب بالطبع هو ذلك الجانب الفكري أو التحليلي على الأقل في المدى القريب من مهمة الحوار الحالية، عسى أن تسير أمور الأمة وتطوراتها المستقبلية باتجاه مشاركة جماهيرية أوسع في المهمات السياسية والاستراتيجية، والتي لا أتصور أن أي تفكير جدي في تطوير فكرة الحوار قادر على الصمود طويلاً بعيداً عن مثل تلك التغييرات المطلوبة في الحياة السياسية العامة، في بلدان العرب والمسلمين.

رابعاً: أهداف الحوار

لقد قلنا، منذ البداية، إن الحوار المطروح من قبلنا اليوم على صفحات **المستقبل العربي** لا يتعرض لمفهوم الحوار أو الحوارات التي برزت، أو ربما ستبرز قريباً، على شاشة الأحداث السياسية بين الكيانات أو الدول أو القوى المعنية مباشرة بالحدث السياسي اليومي في المنطقة. إنما هو حوار كان مطلوباً، بل معروضاً، للعمل به منذ اليوم الأول لبروز التطورات على الساحة الايرانية على بساط البحث، على المستوى الشعبي. وقد لا يزال يحمل الهم الأساسي نفسه، وإن كانت الظروف والحالة العامة في المنطقة قد تغيرت كثيراً باتجاه إنجاح أي عمل حواري وتثميره. ولما أردنا حوارنا العربي ـ الايراني ـ ولا نزال ـ حواراً مع الذات، سواء الذات «العربية» أو «الايرانية» لا فرق، فلا بد لنا، وكخطوة أولى لازمة على طريق الحوار الطويل، من البدء بنقد أنفسنا ومحاسبة ذواتنا على تقصيرنا جميعاً في التأخر عن أداء مثل هذه المهمة الأساسية والضرورية لنهضة أمتنا وتقدمها. وبالتالي، فإن الهدف الأول الواجب تحقيقه، من بدء عملية الحوار الحالية، هو في نقد تجربتنا الماضية جميعاً عندما وقفنا متفرجين أمام تلك الأحداث العظيمة التي ألّت بالأمة من كل جانب في حينها، آملين أن تكون العبرة المستوحاة من تلك الحقبة الزمنية العصيبة... قد أعطتنا شحنات كافية لاتخاذ المبادرة الضرورية في كل مرحلة من مراحل تطور الأمة في المستقبل.

أما بعد تحقيق ذلك الهدف الأول فإننا نكون قد وضعنا أنفسنا على الطريق الصحيح، بحيث يصبح الواجب الملقى علينا في المرحلة اللاحقة هو التعرف جيداً إلى أحوال بعضنا البعض الآخر، وأفكار كل طرف من أطراف الحوار، وبشكل مباشر ومن دون أية وساطة أو قنوات اتصال

اصطناعية أو بديلة. إنه أمر مهم جداً في عملية التعرف إلى الظاهرات الطبيعية كما الاجتماعية، من أجل أن تأتي أحكامنا، وكذلك تصوراتنا، مطابقة للواقع المعاش وليست نسيجاً من الخيال والتصوير الذهني المجرد. قال رسول الله (ص): «اللهم ارني الأشياء كما هي، وأرني الحق حقاً وارزقني اتباعه وأرني الباطل باطلاً وارزقني اجتنابه». فأي كلام أدق وأصوب وأروع من هذا الكلام المحمدي السهل اللين القريب، في وصف عملية دراسة الظاهرات الطبيعية والاجتماعية؟

في مثل تلك الأجواء التي ستبرز بعد تبادل المعرفة الحقيقية، واطّلاع كافة الأطراف المعنية على أحوال الأمة وأجزائها المتناثرة، ومدى الرغبة الحقيقية الكامنة لدى الأغلبية الساحقة للجماهير في الوحدة والاعتصام بحبل الله المتين، سنكون أكثر توازناً، وأكثر مسؤولية، وأكثر جدية، في المضي قدماً لتحقيق سائر الأهداف الكبرى التي تحملها مهمة الحوار العربي ـ الايراني.

عندما قررت ايران، في نهاية السبعينيات، العودة بشعبها ونظامها إلى حكم الاسلام والقرآن، بعد قرون من الابتعاد القسري لجزء مهم وأساسي من جسم الأمة الاسلامية، كانت في الواقع البادئة في رحلة الحوار الايجابي مع عالم «العروبة» و «العربية» و «اللسان العربي المبين».

صحيح أن القرار كان جماهيرياً ـ كما هو قيادي في الآن نفسه ـ وعندما تقدم العامل القيادي جريئاً وحاسماً وقاطعاً، باتجاه تحقيق الرغبة الجماهيرية العارمة في عملية القطع مع الخارج الطارىء والعودة بالشعب الايراني إلى عالم «العربية والاسلام»، كانت العملية الجراحية قد تمت بأسرع ما يكون. وسرعان ما حصل القطع وانتصرت الثورة الاسلامية وعادت ايران إلى أحضان الأمة ودفء العقيدة. لكن الأمور في السياسة ليست كما هي في عملية الصيرورة الاجتماعية الطويلة. كذلك هي الحال بالنسبة إلى العودة إلى العربية وقراءة القرآن والتفقّه في السنّة والحديث والرواية، حتى يصبح المجتمع بمأمن عن الزلل والانحراف والابتعاد عن السكة القويمة والطريق الصواب. أجل، ليست الأمور كذلك بالنسبة إلى الأفراد، ناهيك عن المجتمعات والشعوب والملل والأمم، إذ لا يمكن حلها بقرار أو بفرمان جمهوري، ولا يمكن تحوّل النفوس والضمائر والذوات بين ليلة وضحاها من طبيعة إلى طبيعة أخرى.

لا شك في أن سكان ايران وأهلها مسلمون منذ الفتح العربي الاسلامي لبلاد فارس والولايات التابعة والمحيطة بها. لقد ظل الجزء الواعي والطليعي من الأمة الايرانية ملتصقاً بدينه، وشديد المراس في الدفاع عن تقاليد الدين الجديد وسننه، رغم كل الردات والحروب والمعارك الضارية والقاسية التي أرادت العودة بإيران إلى ما قبل الاسلام، على امتداد التاريخ الايراني الذي أعقب الفتح الاسلامي حتى حكم آخر سلالة معادية للإسلام وهي سلالة بهلوي التابعة للغرب. لكن تلك الحيثيات والظروف التاريخية مارست ـ ولا تزال ـ دورها، وتركت أثرها مطبوعاً في تركيبة المجتمع الايراني بشكل عام، حتى بعدما أصبحت الراية المرفوعة، هذه الأيام في ايران، هي راية الاسلام المحمدي الأصيل.

أقول إن الخطر العميق الذي يتهدد ايران الآن من الداخل، كما من الخارج، هو هذا الخطر القادم من أعماق التاريخ المدني والمدنية القومية المزيفة، إنه خطر محاصرة الاسلام في ايران، أو استلاب ايران حضارياً والعودة بها، بطريقة أو بأخرى، إلى عصر الخنادق والمتاريس والجبال والأدغال الآسيوية الباطنية العميقة، بعيداً عن الساحل العربي الأمين. ومن أجل منع العدو من تحقيق أهدافه هذه، وكسر طوق الحصار الذي يريده أعداء ايران والمنطقة، لا بد لنا جميعاً من ممارسة مهمة الحوار وتكثيف الجهود على كافة المستويات، بين أبناء شعوب المنطقة جميعاً،

وخصوصاً بين الوطن العربي والوطن الايراني. وأعتقد جازماً بأننا، في مثل هذه المهمة، إنما نقوم بانقاذ روح العروبة والاسلام الحقيقيين معاً.

أقول ـ وهذا عنوان بحث منفصل يمكن أن يتابعه اخوة متخصصون في مثل هذه المجالات ـ إن مستقبل ايران كان في أيام عهد الشاه الأخيرة قاب قوسين أو أدنى من السقوط الحضاري التام، والذي كانت قد استدركته كما يبدو بعض القوى المحلية ـ الداخلية، وأجنحة من الدولة الايرانية، وربما بعض أجنحة الادارة الأمريكية في اللحظات الأخيرة، في محاولة منها لمنع ذلك السقوط لهدف استراتيجي عام. وفي حينها، وفي هذا السياق، كانت قد اتخذت بعض الخطوات الرافعة لجسم البلاد الايرانية عموماً، إلا أن العجز التكويني لنظام الشاه البائد من جهة، وتفاقم الحالة المتردية لنظام المعادلة الدولية والاقليمية، اضافة إلى الخزّان التاريخي لحركة الطليعة والمجتمع الايراني المسلم، جعلت الخيار الخميني، في حينه، الخيار التاريخي الوحيد الممكن لإنقاذ البلاد الايرانية من حتمية السقوط الحضاري.

وكما أن ايران الأمس كانت مهمة وأساسية في معادلة الصراع الدولية والاقليمية، فهي مهمة وأساسية اليوم، أيضاً. وبصراحة ووضوح أقول إن حصر ايران بحدودها الجغرافية الاقليمية واسقاطها كظاهرة تاريخية تطمح إلى القطع التام مع الخارج والعودة إلى أحضان الوطن الاسلامي الكبير، يحملان في طياتهما خطر سقوط المنطقة كلها؛ الأمر الذي يجعل التصدي لمثل هذا المخطط الاستعماري الاستلابي من المهمات الأساسية المنوطة بجماعة الحوار العربي ـ الايراني. فسقوط ايران من خلال العودة بها إلى ما قبل عهد الخميني، أي إلى عصر الهضبة بعيداً عن الساحل العربي الأمين، يعني سقوط كل آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، وبالتالي تمزيق وتفتيت دار الاسلام الكبرى، بعد آن لاحت في الأفق رياح الصحوة والنهضة المجددة لتلك الأيام الغابرة المجيدة، عندما كانت الحضارة العربية ـ الاسلامية هي السائدة على المستوى العالمي. يمكن، إذاً، لمهمة المحافظة على ايران داخل الجسم العربي الكبير، أن تكون من الأهداف المركزية للحوار العربي ـ الايراني. وهذا ما يتطلب بالطبع ظهور أكثر من خميني في الوطن العربي. وهذه ليست دعوة تحريضية للثورة، بقدر ما هي تحليل لظاهرة الاستلاب والانفصام التي تعيشها الشعوب العربية، والتي ينبغي تعديلها بالترحيب برياح التغيير، وتشجيع ظواهر الصحوة المتنامية والدفع إلى مزيد من الحوارات الذاتية مع النفس ومع الجار الايراني الكبير المطل علينا من آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، لعلنا نستطيع التوصل سوية إلى نقاط مشتركة وقواسم مشتركة، فنصبح، بالتالي، أمة وسطاً بين الأمم تحمل رسالة الحرية والتغيير والخلاص للإنسانية جمعاء.

وإذا ما تم انجاز هذا الهدف المركزي على أحسن وجه، يمكن أن يشكل المدخل الطبيعي لتلاقي الجهود المشتركة التي أعتقد أنها تبذل اليوم على أكثر من صعيد، سواء في ايران أو في الوطن العربي، لوضع استراتيجية عمل مشتركة جدية وتفصيلية في مواجهة تحالف اليهود وصرافي النقود الدوليين ضد الأمتين العربية والاسلامية. ولا بد، بالتالي، من أن تصبح المصالح العليا للأمة مرتبطة ببرنامج القاسم المشترك الأعلى لأطراف الحوار العربي ـ الايراني المتعددة، والتي لا بد لها من أن تضع في صلب أهدافها المركزية مسألة معالجة القضية المركزية للأمة الاسلامية، ألا وهي القضية الفلسطينية، وسبل مواجهة المخطط اليهودي العالمي بمخطط اسلامي عالمي شامل يقوم على قاعدة التلاحم العربي ـ الايراني المصيري.

خامساً: نحو مستقبل واعد للحوار

أودّ، في ختام هذا المقال والدعوة إلى الحوار، أن أوجه ندائي إلى كل مخلص وحر شريف من أبناء الوطن الاسلامي الكبير، سواء القاطنون في البلاد العربية والناطقون بلغة الضاد، أو القاطنون في سائر بلاد المسلمين والناطقون بلغات القرابة والأخوة العربية، ولا سيما البلاد الايرانية. لقد آن الأوان لفتح الباب واسعاً لكل أنواع الحوارات الفكرية والثقافية والسياسية وعلى كل المستويات، من أجل افساح المجال لطاقات الأمة أن تنهض، ولخلاقية شعوبنا أن تبرز، ولإبداع العقول من آحاد الناس أن ينمو ويزدهر. إنه النداء الذي ينبغي على حكامنا سماعه والمساهمة مع أفراد شعوبهم، ولا سيما الطليعة المثقفة والمفكرة، في تحقيق تلك الرغبة الجامحة لدى الإنسان في أن يكون كائناً اجتماعياً بكل معنى الكلمة؛ أي أن يكون مساهماً حقيقياً وجدياً في كل الحوارات المطروحة على بساط تنمية الأمة وتقدمها.

وأملنا، في الحقيقة، كبير وكبير جداً بظاهرة الانتفاضة الشعبية المباركة في فلسطين أن تعم وتنتشر وتصبح جزءاً ثابتاً من الحياة اليومية لكافة أبناء الأمة الاسلامية. فما هذه الظاهرة الواعدة إلا علامة من علامات التغيير الحقيقية التي تلوح اليوم في عالم ما بعد النهضة والصحوة الشاملة. وإذا كان أملنا كبيراً بهذه الظاهرة الشعبية، فإن لومنا وعتبنا شديدان تجاه حكامنا الذين يبدو أنهم لا يواكبون زمن التغيير والتحولات العالمية التي طرأت، ولا تزال مستمرة، في مختلف بقاع العالم وليس في أوروبا الشرقية وحدها. وبين ذلك الأمل وهذا العتاب يبقى رجاؤنا **الأول والأخير أن يرزقنا الله الصبر والمصابرة والإصرار على المضي في مهمة الحوار الشاملة**، ولا سيما الحوار العربي ـ الايراني، وهو اليوم بمثابة حجر الزاوية لحواراتنا في الوطن العربي والعالم الاسلامي الكبير. فلا من حوار حقيقي ولا من تغيير أساسي يمكن أن يحصل في وطننا العربي من دون العودة إلى حكم القرآن الذي كلّمنا بلسان عربي مبين. كذلك لا إسلام حقيقياً وأصيلاً من دون السعي الجاد لإقامة العدل الإلهي على أرض الواقع، والذي يتبلور ويتمحور أساساً في قضية العرب والمسلمين المركزية، ألا وهي قضية فلسطين.

وإذا كان صحيحاً أن البلدان العربية والاسلامية بحاجة ماسة إلى الاجتماعات والحوارات المكثفة والجادة، وأن شعوبنا تطالبنا جميعاً بضرورة بذل المزيد من المساعي الحوارية والتوحيدية، على طريق مواجهة التحديات الخارجية والغزوات والاحتلالات الأجنبية المتنوعة والمتعددة لبلادنا ومقدراتها، فيجب أن يكون اجتماعنا وحوارنا الدائم والثابت بعيداً عن أي حدث سياسي معين، مهما كبر أو عظم.

هذا ما آمنا به منذ بدأنا مهمة الحوار ـ ولا نزال ـ لأننا نعتقد أن الله باقٍ والمخلصين له لا يتفرقون بتغير الظروف والأحوال. وإذا كان الخطر المحدق بنا، هو ما يدفعنا إلى الاجتماع والتحاور لدفعه عن أمتنا، نأمل أن تبقى هذه المهمة صامدة واعدة، حتى وإن ابتعد الخطر المحدق أو خفت حدته، حتى لا ينطبق علينا قوله تعالى: ﴿**وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا اياه فلما نجاكم إلى البر اعرضتم وكان الانسان كفوراً**﴾[٣].

اللهم امنحنا الصبر والاستقامة والاصرار في المضي على طريق الحوار الايجابي والبنّاء والواعد، إن شاء الله، والله من وراء القصد □

---

(٣) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٦٧.

مشكلات حول «الثقافة النفطية»

أحمد الربعي

قسم الفلسفة. جامعة الكويت.

«أعيذها نظرات منك صادقة أن تحسب اللحم فيمن شحمه ورم»

المتنبي..

«سينهال الرصاص ـ لا يحصى ـ على رؤوس المارة غير العابئين... حتى يأخذوا بالدفاع عن أنفسهم... حتى يبدأوا بالتساؤل!»

«**السجينة مارينا**...»

افيروف. اليونان. سجن النساء
١٩٦٨

ـ ١ ـ

لست أبالغ إذا قلت إن كلمة «تنمية» و «ثقافة» و «تنمية ثقافية» هي من أكثر الاصطلاحات غموضاً وتشويشاً ليس لدى هواة الخوض في مثل هذه المسائل بل لدى متخصصيها ومحترفيها. فرغم أن كلمة ثقافة «من أكثر الكلمات تداولاً في لغتنا فإنها لا تزال تختلط في أذهان الكثيرين، ويرجع ذلك أساساً إلى تعدد معانيها وسهولة الانزلاق من معنى إلى آخر دون التنبه إلى الفوارق بينها»[١].

لو سألت متخصصاً انثروبولوجياً عن كلمة **ثقافة** أو **حضارة** لوجدت معنى مغايراً لذلك الذي يطرحه المؤرخ أو الفيلسوف أو المشتغل بتاريخ العلم وتاريخ الحضارة.

هل الثقافة أو الحضارة هي علاقة الانسان بالطبيعة تأثيراً وتأثراً، أم هي علاقة الإنسان بالإنسان قانوناً ووسائل انتاج ومهارات وروابط اجتماعية، أم هي النتاج غير المادي للحضارة كالقيم والمعارف والفنون والجماليات، أم هي مجموع النشاط الانساني سواء في المجال المادي أو

(١) فؤاد زكريا، **الثقافة العربية والاعتماد على الذات** (الكويت: [د.ن.]، ١٩٨٨)، ص ١٤ ـ ١٥.

الفكري أو الفني، وهل الثقافة هي الحضارة وما هي حدود الفرق بينهما؟ كل هذه أسئلة سكب من أجلها حبر كثير ولاكت معانيها ألسنة متغايرة متباينة، واختلف حولها المختلفون، ولا نظن أننا نستطيع أن نعطي إجابة شافية في موضوع كهذا.

أما **مفهوم التنمية** فهو الآخر مفهوم غامض مشوش اختلف حوله المختلفون. لكننا سنستخدمه هنا باعتباره برنامجاً مجتمعياً يحصر امكانات وطاقات المجتمع ويوجهها بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان وتحسين حياته وإطلاق إبداعاته المادية والروحية غير المحدودة.

- ٢ -

لا تنشأ الثقافة في فراغ، فهي ليست نبتاً شيطانياً لا يحكمه قانون. كما أن الثقافة ليست مفهوماً واحداً؛ وليست الثقافات ثقافة واحدة بل هي مسألة متداخلة عبر الجغرافيا والتاريخ الإنسانيين. بل إن تنمية الثقافة قد أخذت في عصرنا الراهن أهمية حاسمة لارتباطها بمفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات الانسانية. وأصبحت ثقافة التنمية مرتبطة بتنمية الثقافة ومتفاعلة معها، بل متداخلة بها أشد التداخل.

والحديث عن تنمية ثقافية هو حديث مبتور دون الحديث عن التنمية الشاملة ودون اعتبار الثقافة جانباً من جوانبها. فلا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية دون ثقافة محددة تطرح رؤياها للتنمية الاقتصادية. كما أنه لا يمكن الحديث عن التنمية الثقافية دون أن ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لقد قامت تجارب كثيرة في العالم الثالث على مبدأ فصل التنمية واعتبارها أجزاء لا تربطها روابط وكانت النتيجة أن فشلت مثل هذه التصورات للتنمية في كل أشكالها. ففي الصين قامت محاولة للقيام بثورة ثقافية بمعزل عن الثورة التقانية والاقتصادية والاجتماعية. واعتقد قادة الثورة الثقافية في الصين أن باستطاعتهم خلق تنمية شاملة عن طريق تحقيق نجاحات في جانب واحد من التنمية وهو الجانب الثقافي فكان أن أدّت هذه الثورة الثقافية المعزولة عن بقية جوانب الحياة إلى فشل مريع في الجانب الثقافي وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي طيلة فترة الثورة الثقافية.

كما أن هناك تجارب أخرى بخاصة تلك التي حاولها الحكم العسكري في الوطن العربي وغيره وهي تجارب إقامة تنمية اقتصادية اجتماعية بمعزل عن التنمية الثقافية حيث طرحت هذه الأنظمة شعار بناء قاعدة اقتصادية ـ كشعار إقامة الصناعة مثلاً ـ والدعوة في الوقت ذاته إلى تأجيل التنمية الثقافية حيث ترادفت شعارات التنمية الاقتصادية مع شعارات الحرب المعلنة ضد الثقافة والمثقفين بما في ذلك محاولة إبعاد المثقفين عن الدور القيادي للمجتمع تحت شعارات ظاهرها رحمة وباطنها عذاب كشعار «أن الثورة جاءت من أجل العمال والفلاحين» وبأن المثقفين «جزء من البرجوازية المعادية للثورة».

وشنت حرب شعواء ضد حرية الرأي والتعبير والإبداع ورفض تطبيق الديمقراطية تحت حجة أننا مشغولون بأشياء أهم من التنمية الثقافية وهي التنمية الاقتصادية. ولم تكن نتائج مثل هذه التصورات التي حاولت عزل الجانب الثقافي للتنمية عن الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي سوى الفشل المريع في الجانبين الثقافي والاقتصادي معاً.

وهكذا فإن مناقشة مسألة التنمية الثقافية قد تكون مغرية للبعض إلى درجة السقوط في أوهام إمكانية قيام تنمية ثقافية في ظل غياب مفهوم التنمية الشامل. حيث يحاول البعض تبسيط هذه المسألة بالدعوة إلى طرح برنامج تنمية ثقافية عربية أو خليجية بمعزل عن التنمية الشاملة.

- ٣ -

والمسألة التي نحن بصددها تتعلق بما يمكن أن أسميه **الثقافة النفطية**، وهي مشكلة ترتبط أساساً بظاهرة المجتمعات النفطية، وهي مجتمعات - كما تبدو لنا - تتميز بمواصفات خاصة قد يكون من المغامرة استخدام الوسائل المعرفية التقليدية في العلم السياسي لمعرفتها. فالمجتمعات النفطية في دول الخليج وما أنتجته من «ثقافة نفطية» هي مسألة تستحق إعمال العقل ومحاولة استخدام أدوات معرفية ومنهجية جديدة، لأن الظاهرة النفطية وثقافتها المكوِّنة لها هي بحد ذاتها ظاهرة جديدة على المجتمع الانساني.

إن المجتمع النفطي في بلدان الخليج العربي يمثل حالة خاصة وفريدة من نوعها في عالم اليوم. فلم يحدث في التاريخ البشري المكتوب أن اجتمعت ثروات مادية هائلة جداً في يد عدد قليل جداً من الناس، وهي ثروات نزلت على هذه المجتمعات بشكل مفاجيء ودون مقدمات، ولم تكن نتاج عمل اجتماعي لمجموع البشر في هذه المنطقة بل لم تكن هناك علاقة من أي نوع بين المنتوج الاجتماعي والعمل الاجتماعي. إنها ثروة تشبه إلى حد كبير حصول رجل معدم على ثروة مفاجئة بشرائه ورقة يانصيب، أو اكتشافه كنزاً من الذهب. إنها ثروة مفاجئة جاءت دون أن يسكب الناس شيئاً من عرقهم في إيجادها. وأدت إلى تغييرات وانقلابات مفاجئة في موازين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن منطقة الخليج كانت حتى ثلاثينات هذا القرن تقريباً تعيش تحت خط الفقر وتعاني بشكل واضح من شح الموارد ومن المجاعات والأمراض الفتاكة وتستخدم أكثر الأدوات بدائية وتخلفاً في عملياتها الانتاجية المحدودة سواء في الزراعة أو الرعي أو النشاط البحري. وكانت في الجانب الثقافي تعيش الحالة نفسها حيث كانت الأمية متفشية بشكل كبير، إذ يندر أن تجد مدرسة أو مطبعة أو مكتبة أو وسيلة إعلام أو ثقافة بالمعنى الحديث للكلمة.

لقد وجدت منطقة الخليج نفسها وبقدرة قادر أمام واقع جديد[٢] تحولت فيه هذه المنطقة إلى منطقة جذب سكاني بعد أن كانت منطقة طاردة، وأصبحت مركز قرار سياسي فاعل بعد أن كانت ملحقاً صغيراً لا يحسب له حساب في القرارات الإقليمية والدولية، وتشابكت فيها بشكل يثير الاستغراب كل أنماط الحياة التقليدية بكل مفاهيمها ومنظوماتها القيمية بأنماط الدول الحديثة بكل ما تعنيه هذه المسألة من متطلبات اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية.

استبدلت وسائل النقل والاتصال التقليدية بآخر مبتكرات التقانة الغربية المستوردة، وأعيد ضخ أموال المنطقة لتستقر على شكل ديون مخفضة الفائدة في بنوك أوروبا والولايات المتحدة. ورصدت مليارات الدنانير والريالات والدراهم لشراء آخر مبتكرات تقانة الحرب والسلام، واختلطت حدود الجغرافيا بحدود التاريخ وانتشر مفهوم جديد للزمان والمكان واختلطت بشكل واضح تلك

---

(٢) أحمد الربعي، «حول مخاطر غياب التعددية السياسية في الخليج،» في: **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، تحرير وتقديم سعد الدين ابراهيم (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩)، ص ١٣٣.

التحديدات بين ما هو تقليدي وما هو حديث أو عصري. لم تعد الحدود واضحة بين انتماء الفرد لمؤسسة القبيلة أو الطائفة وبين انتمائه لمؤسسة الدولة أو لمؤسسة في الدولة؛ بين العقد الاجتماعي الشفوي التقليدي الذي يربط السيد بالمسود أو الزعيم بالرعية وبين العقد الدستوري الذي تسير عليه الدول الحديثة.

وباختصار فإن هذه المجتمعات هي مجتمعات تحوُّل وتغير تم فيها تهديم بعض الأطر لمصلحة أطر جديدة، وتم فيها القضاء على أطر تقليدية دون تعويضها بأطر أخرى بديلة. وتم فيها مصادرة حق الدولة الحديثة في أطر عصرية لمصلحة الأطر التقليدية الموروثة[٣].

لقد عانت شعوب منطقة الخليج مما يمكن تسميته «لعنة الفقر الفاحش» التي جعلتها تعيش لسنوات طويلة في ظروف الحرمان وشظف العيش، وجعلتها عرضة للمرض والمجاعات. وحالة الفقر الفاحش هي ما يمكن تسميته «اللعنة الأولى» التي حلت بالمنطقة. هذه اللعنة تلتها لعنة أخرى هي «لعنة الغنى الفاحش» التي لا تقل صعوبة وتعقيداً ـ في المجال الثقافي ـ عن اللعنة الأولى. ففي الأولى مجاعات وفقر وتخلف عن روح العصر، وفي الثانية تخمة واستهلاك زائد وتخلف عن روح العصر أيضاً. في اللعنة الأولى كان هناك ـ على الأقل ـ توازن اجتماعي من نوع ما. فالقانون التقليدي المعتمد على الأعراف القبلية والاجتماعية كان هو القانون السائد. ورغم الاعتراضات التي يمكن أن يواجهها هذا القانون فإنه كان يتميز ـ على الأقل ـ بميزة الوضوح والثبات والاستقرار. فالتكوينات الاجتماعية المختلفة كالقبيلة والعشيرة والعائلة والحي والقرية والمؤسسة الدينية من قضاة وكتاتيب، والفئات الاجتماعية المحددة كالنواخذ والغواصين والطواشين وملاك الأراضي الزراعية الدائنين، والفلاحين المعدمين والمجموعات المكوِّنة لأسواق المهن والحرف والتي تشبه إلى حد كبير نظام النقابات التقليدية.. كل هذه المجموعات والفئات ترتبط بعلاقات عمل وعلاقات اجتماعية وحقوقية محددة إلى درجة كبيرة، وتفرض بينها نوعاً من الأنماط الأخلاقية والقيمية والحقوقية. أي أنها كانت تمثل «ثقافة» اجتماعية يمكن ملاحظتها وفهمها وتدوينها ـ بغض النظر عن تقييمنا لمدى «تطورها وتخلفها».

إن كل هذه البنية الاجتماعية والحقوقية والأخلاقية قد تعرضت لزلزال مدمر بعد تدفق النفط السريع، وكان أن اختلت كل هذه الأنماط في فترة قياسية صغيرة جداً أدت إلى تشويه «الثقافة» التقليدية لمصلحة «ثقافة» جديدة ليست واضحة وليست محددة الملامح ولا تتميز بالوضوح ولا بالاستقرار النسبي. وكان أن عجزت هذه الثقافة الجديدة عن فرض نفسها على الثقافة التقليدية، ولم تستطع الثقافة التقليدية بدورها أن تصمد أمام ثقافة وافدة. فنشأ عن هذا التزاوج غير الطبيعي وغير المتكافىء ثقافة خليطة، متناقضة، غير محددة الملامح بلا تقاليد، بلا غطاء حقوقي وأخلاقي واجتماعي. وهي ثقافة تشبه إلى حد كبير محاولة الغراب تقليد مشية الطاووس فنسي مشيته القديمة ولم يستطع تعلم المشية الجديدة.

ـ ٤ ـ

في وضع كهذا، حدث خلط كبير في الثقافة النفطية السائدة بين أن تصنع حضارة، وبين أن تشتري حضارة. وهو الفرق بين التنمية والنمو؛ بين أن تكبر في الحضارة وأن تتكبر على هامش الحضارة. الإنسان عندنا منبهر بالحضارة الوافدة، المستوردة، المشتراة. يفتح فمه مندهشاً منها،

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

ولكنه يعيش دائماً في حالة اغتراب معها. إنها حضارة «الآخر» منقولة لنا بالشحن البحري أو الجوي وبواسطة القدرة الشرائية. إننا نمتلك آخر ما أنتجته الحضارة المعاصرة من أجهزة وأدوات استهلاكية، ولكننا لا نمتلك أية أدوات أو أجهزة انتاجية مهما كانت درجة تطورها. نحن نشتري البضاعة المصنوعة على شكل آلات وأجهزة لكننا لا نصنع ولا نشتري الآلة التي تصنع آلات، والجهاز الذي يصنع أجهزة. ولذلك فهناك حالة تورط واغتراب ثقافي ومعاناة بيننا وبين أجهزتنا الاستهلاكية التي ابتكرتها آخر عبقرية العصر. لذلك نقف حائرين عندما تصاب هذه الأجهزة بالخلل مثلاً، لأن لهذه الآلات والأجهزة أسرارها التي لا نعرفها، وهي أسرار خلقت لدينا خوفاً وحيرة في التعامل معها. إن هذه العلاقة الاغترابية هي تعبير عن أزمة ثقافية يحكمها قانون التخلف المتعلق بقوانين تطور المجتمع من جهة، وتحكمها علاقة التبعية كعامل مرتبط بالتخلف من جهة أخرى. إنه اغتراب من نوع خاص. إنه ليس اغتراباً عن الطبيعة بالمعنى الهيغلي، وليس اغتراباً عن الدين بالمعنى الفيورباخي وليس اغتراباً متعلقاً بالاستغلال الطبقي بالمعنى الماركسي. لكنه اغتراب يأخذ بعداً عنيفاً؛ بل هو يقترب من المأساة؛ إنه اغتراب عن أدوات وثقافة ونظم ماضينا القريب جداً، والذي لا يتعدى الخمسين سنة من عمر هذه المنطقة، وهي فترة ما قبل النفط؛ وهو أيضاً اغتراب عن حاضر معاش هو حاضر الآخرين؛ إنها حالة طلاق بائن مع أدوات وثقافة ونظم حياتنا التقليدية الماضية، وهي حالة تزاوج غير متكافىء مع حاضر الآخرين. لذلك فإن هذا الاغتراب الثقافي يأخذ شكل اغتراب مع التاريخ (تاريخنا نحن)، واغتراب مع الجغرافيا (حاضر الآخرين) وهي حالة لها تأثيراتها النفسية الهائلة في الثقافة السائدة.

إن كثيراً منا ـ ومن بينهم كثير من المثقفين ـ ينسى في ظل حالة «الهرج والمرج» النفطية أن ظهور الآلات المستوردة في موطنها الأصلي جاء بعد فترة معاناة ومخاض اقتصادي واجتماعي وثقافي وحقوقي، وان تلك المجتمعات قد قدمت من أجل أن تصل إلى هذه الحالة المتقدمة ثمناً باهظاً، وخاضت فيها القوى الاجتماعية معارك تاريخية، وانتقلت فيها المجتمعات من حالة التخلف وسيطرة الكنيسة وحروب القبائل والطوائف إلى مجتمعات العصر الحديث، عصر الحرية والعدل والمساواة واحترام الإنسان وإقامة مجتمع المؤسسات وحرية البحث العلمي. إنها حضارة ورثت الثورة الفرنسية الكبرى، والثورة البلشفية، وصراع الكنيسة والعلم الذي حسم لمصلحة الإنسان. إنها ثورة علمية تراكمت عبر خمسة قرون أو أكثر.

وفي معمعة هذه المسيرة التاريخية تراجعت أفكار وتقدمت أفكار أخرى. انتصرت طبقات اجتماعية وهزمت طبقات اجتماعية أخرى. حلت وسائل وأدوات تقانية متقدمة محل وسائل وأدوات أقل تقدماً. وكانت ـ وهذا هو بيت القصيد ـ حالة تناغم وانسجام إلى حد كبير بين التطور التقاني والثورة العلمية من جهة، وبين الثورة الفكرية والثقافية وخصوصاً في مجال العلوم الانسانية من جهة أخرى.

أما ما حدث عندنا فهو أمر مختلف تماماً. إننا استوردنا هذه التقانة المتقدمة منفصلة عن رحمها الحضاري والثقافي الذي نشأت فيه. بل إنها قد أدخلت بشكل تعسفي في الثقافة السائدة فخلقت حالة من الشعور بالضياع، حيث حلت التقانة المتقدمة محل التقانة التقليدية دون أن يحدث شيء يذكر في مقابل ذلك على طبيعة البنية الفوقية الثقافية للمجتمع. لقد أدخلت إلينا قسراً ثقافة سائدة وصالحة في مجتمعات متقدمة لتستقر داخل مجتمعاتنا بشكل انتقائي وفوقي ومشوّه بدءاً من الرسوم المتحركة في التلفزيون وانتهاء ببرامج الدراسة الجامعية.

إن العصر الحديث، على حد تعبير استاذنا زكي نجيب محمود «لم يبدأ معنا بعد؛ إننا ننقل ثمرات

الحداثة عند سوانا ولكننا لا نكابد في إنتاجها ولا نعاني. إننا كالزوجين اللذين لم ينسلا. فتبنيا ولداً جاء من صلب ورحم آخرين. فمهما أحبا الولد فلن يجعل منه هذا الحب فرعاً لهما في شجرة الأنساب. وهكذا نحن في زياطنا بنتاج العصر الحديث كله. من عقار الأسبرين فصاعداً إلى ما لست أدري ماذا. يلد الآخرون «علماً» ونحن نحفظ. ويخرج الآخرون مصنوعات تملأ الدنيا ونحن نستهلك. ولا يغير في الموقف أن ننقل مصانعهم إلى أرضنا، لأنها عندئذ تكون هي الولد المتبنى. إنها تنتقل من الجغرافيا ولكنها لا تدخل التاريخ»[٤].

ـ ٥ ـ

المخيف أن كل هذا يحدث في مجتمعات تعيش حالة انعدام الديمقراطية وانعدام المشاركة الشعبية التي تصل إلى حدود أن مناقشة مسألة التقدم والتطور هي بحد ذاتها من المحظورات. أخطر ما في تخلف هذه المنطقة هو أنها ترفض الاعتراف بتخلفها، ومن ثم ترفض البحث عن طريق الخروج من التخلف. فالسلطة المركزية هي المعنية بالتفكير نيابة عن بقية المجتمع. والثقافة هي مظهر للحياة وليست جوهراً. إنها جزء من الديكور العام وليست جزءاً من أساس البناء. لذلك فهي تفصل بحسب المزاج لا بحسب الحاجة «لا يزال يتراءى للنظام السياسي العام في بلدان المنطقة أن القضية الديمقراطية تنفصل عن القضية الثقافية وأن بالإمكان خلق سياسات ثقافية مزدهرة في ظل الحكومات المركزية، وبسبب ذلك فقد ظلت القضية الثقافية تتراءى لهذا النظام منفصلة عن طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي، وكأن الثقافة عالم يغترب تماماً عن الوسط الذي ينشأ وينمو فيه. هذا الاعتقاد أعطى الأنظمة السياسية في المنطقة المجال للتغاضي التام عن مطلب أساسي صاغته الحركة الثقافية في الخليج منذ البواكير الأولى في سنوات العقد الثالث من هذا القرن وهو المطلب الديمقراطي»[٥].

لقد كان من أبرز مظاهر انعدام الحرية والديمقراطية الخلط بين مفهوم الثقافة ومفهوم الدعاية السياسية، فوسائل الإعلام المختلفة في منطقة الخليج تعج بالأحاديث الممجوجة من الدعاية السياسية غير الذكية والتي تغلف بغلاف ثقافي شفاف. وما دام النفط يتدفق والدولة قادرة على دفع الرواتب فما الحاجة للديمقراطية؟ بل ما الحاجة للثقافة؟ لقد ارتفع شعار «الله لا يغير علينا» كبديل لأية رؤية مستقبلية أو إبداعية. فالحاضر النفطي يجعل التفكير في المستقبل عبئاً لا طائل من ورائه، ويرى أن المشاركة الشعبية لن تقدم جديداً. وتكتفي باعتبار أن أولي الأمر هم القادرون على فهم مصلحة المجتمع. وهنا تحضرنا مقولة مكيافيللي الشهيرة «الحاكم ينبغي دائماً أن يسعى إلى النصح والمشورة، ولكن فقط حينما يريد هو ذلك لا حينما يرغب الآخرون في ذلك. أكثر من ذلك ينبغي عليه ألّا يشجع محاولات الآخرين المستمرة في إسداء النصح إليه ما لم يطلب منهم ذلك».

إن كون السلطة المركزية قادرة على التفكير نيابة عن المجتمع قد أدى إلى تعاظم دور الرقابة على الثقافة وعلى الرأي، من رقابة الصحف إلى المطبوعات حتى البحوث الأكاديمية.

وفي أجواء كهذه لا مجال لانتشار الثقافة، حيث أن أول شروط انتشار الثقافة هو توافر أجواء الحرية الفكرية. وفي ظل غياب ديمقراطية الثقافة فإن الدعاية السياسية المملة والمكررة ستكون الغذاء الفكري الوحيد المتوافر لإنسان هذه المنطقة عبر قنوات الإعلام التقليدية التي تشرف عليها وتسيرها الدولة المركزية. وليس المقصود بديمقراطية الثقافة هو انتشار حرية الرأي والتعبير فقط، بل أيضاً تساوي الفرص بين الناس للحصول على ثقافة متنوعة وجديدة ومتدفقة

---

(٤) زكي نجيب محمود، في: **مواقف**، السنة ١، العدد ٥ (تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٦٩)، ص ١٦.

(٥) ابراهيم عبد الله غلوم، «التواصل الثقافي في دول الخليج العربي «مجلس التعاون»،» ورقة أعدّت بعد ندوة «العمل الثقافي المشترك في دول مجلس التعاون»، الكويت، ١١ ـ ١٣ أيار/ مايو ١٩٨٥، ص ١١. (لم تنشر).

بغض النظر عن امكاناتهم المادية ومواقعهم الاجتماعية. فلا مكان في مجتمع تتوافر فيه الثقافة للجميع للحديث عن مفهوم «الخاصة» الذين يحق لهم الاتصال بكل ما تنتجه الثقافة الانسانية عبر قدراتهم «غير المحدودة» للوصول لهذه الثقافة وعبر التعامل معهم باعتبارهم القلة التي يسمح لها بما لا يسمح لغيرها. ولا مكان للحديث عن مفهوم «العامة» الذين «نخاف» عليهم من الثقافة ونحتاج إلى حمايتهم من شرورها.

إن أفضل مثال على غياب تكافؤ الفرص في المسألة الثقافية هو انتشار ما يمكن تسميته «الدكتوراه النفطية»، والتي بدأت في السنوات الأخيرة تأخذ بعداً خطيراً في المجتمعات الخليجية. فالقادرون مالياً واجتماعياً يسجلون في برامج الدكتوراه في عدد من الجامعات الأمريكية والبريطانية السيئة السمعة ويتمكنون من خلال علاقاتهم بأصحاب القرار السياسي من «تدبير» أمورهم الأكاديمية دونما جهد يبذل، حتى أن بعضهم لم يكتب حرفاً واحداً في رسائل الدكتوراه التي حصلوا عليها مقابل تقديم مساعدات مالية مجزية لعدد من الجامعات الغربية أو مقابل تسهيل بعض المهمات لمشرفين أكاديميين لا علاقة لهم بضمير العمل الأكاديمي ولا بتقاليده. وقد استلم عدد كبير من حملة «الدكتوراه النفطية» مسؤوليات جسيمة في عدد من الأقطار الخليجية، في وقت يفشل فيه كثير من جهود الشباب الصغار الجادين للحصول على منحة دراسية لإكمال دراستهم الأكاديمية.

إن ديمقراطية الثقافة مرتبطة بالتأكيد بديمقراطية المجتمع، فمن العبث المطالبة بديمقراطية الثقافة في مجتمعات لا تسمح بالحريات الإنسانية الأساسية كحرية الانتخاب، وحرية الدفاع عن النفس، وحتى الحريات الشخصية. من هنا فإن العمل من أجل ديمقراطية الثقافة يجب أن يكون جزءاً من العمل من أجل ديمقراطية المجتمع حتى لا نسمح بانتشار «ثقافة نفطية» تفوح منها رائحة الزيت ولا علاقة لها بالثقافة الانسانية.

- ٦ -

لكن.. كيف؟ من يضع العربة أمام الحصان؟ من هو المعني بالعمل من أجل نشر الثقافة الانسانية، ومن أجل الديمقراطية التي لا تستقيم ثقافة في ظل غيابها؟

المؤسف أن البكاء على أطلال غياب الديمقراطية والتغني ليل نهار بأسطوانة غياب الحريات أصبح العذر الشرعي لكثير من المثقفين في منطقتنا للتخلي عن مهماتهم التاريخية والتنصل منها. إنهم يحلمون بثقافة تنزل من السماء ولا يريدون أن «تتسخ» أيديهم من أجل وجودها. يطالبون بثقافة تأتي بقرار من فئة أخرى غير المثقفين. يتهمون السلطة - وهم على حق - بقمع الثقافة ثم يطالبون هذه السلطة نفسها بخلق ونشر ثقافة بديلة لما هو قائم!!

إذا لم يكن المثقفون.. فمن هم الذين يمكن أن تلقي عليهم شعوبنا الأمل بالتطور والتقدم؟

إن عدداً من المثقفين النفطيين هم مثقفون «تقنيون» متخصصون، يؤدون عملهم دون حاجة لطرح أسئلة أبعد من مجال تخصصهم. هذا متخصص نفطي ولا يعنيه سوق النفط العالمي، ولا حصص الأوبك، ولا كمية الانتاج وتأثيرها في المستقبل، ولا خطورة الاعتماد على مصدر واحد للثروة، ولا توزيع الدخل النفطي. وهذا متخصص في شؤون الاستثمار، ولكن لا تعنيه أسئلة مثل سياسة الدولة الاستثمارية، ولماذا يتم الاستثمار في حقول استهلاكية ترتفع فيها نسبة المغامرة؟

ولماذا يتم الاستثمار في دول تتخذ مواقف معادية لقضايانا؟ ولماذا نستثمر في دول تستخدم استثماراتنا عندها كنوع من «الرهينة» القابلة للتجميد أو الاستيلاء؟ وهذا متخصص في الإعلام ولا تعنيه السياسة الاعلامية العليا ولا الرقابة المشددة على الإعلام، ولا طبيعة هذا الإعلام وأهدافه، ولا علاقة الإعلام بالتنمية الوطنية.

إن المثقف المتخصص هو نتاج «لقاء السلطة والمعرفة على قاعدة جديدة هي الاختصاص. أصبح كل شيء موضوعاً للاختصاص. فالسلطة، أي ممارسة السياسة، علم مختص، والمعرفة في أشكالها كلها اختصاص، يعيد مهما كان شكله انتاج علاقات الدولة»[٦]. المثقف المتخصص «يرى في مفهوم الاختصاص ملاذاً وفلسفة. وباسم هذه الفلسفة يعزل المعرفة عن أسئلة الحياة، والثقافة عن الجماهير، فلا الحياة ولا الجماهير جديرة بالبحث والاختصاص. وبدءاً بهذا التصور يلتقي المثقف التقني مع الدولة التابعة. فهي تقسم المجتمع إلى سلطة وخضوع. وهو يقسم المجتمع إلى علم وايديولوجيا. والعلم هو الاختصاص، والجماهير هي الايديولوجيا»[٧].

المثقف المتخصص ـ إذا اكتفى بتخصصه ـ فهو أقل خطراً من تلك الفئة من «المثقفين النفطيين» الذين برز نجمهم في حقل النفاق السياسي والاجتماعي. أصبحت مهمتهم التنظير لقوى اجتماعية متخلفة لا تستطيع أن تنظر لمصالحها.

التقت قوى اجتماعية متخلفة بفئة لديها تحصيل علمي؛ والتقى مال النفط بانتهازية بعض المثقفين، فشكلت هذه الحاجات المشتركة نمطاً من المثقف النفطي الذي يستمد قاعدته النظرية من «سوفسطائية نفطية جديدة» تعتمد على بيع الفصاحة الكلامية والجدلية مقابل أجر. مثل كل بضاعة... يتحول الكلام إلى غاية بحد ذاته. يتم الادعاء بمعرفة كل شيء، والحديث في كل شيء، والتفكير بالنيابة عن الآخرين، والدفاع عن القضية ونقيضها في وقت واحد. إنهم يقرأون التاريخ ليستلوا منه بطولات فارغة يعطونها لمن يشاؤون، ويقرأون الحاضر فيبحثون عن طرائق التبرير لكل ما هو قائم. إنهم يدافعون عن الأخطاء ويزيفون كل قبيح. هذه هي مهنتهم التي امتهنوها. لذلك تجدهم أعضاء في كل لجنة ومستشارين في كل حقل. يأكلون على كل مائدة، ولا يغادرون صغيرة ولا كبيرة إلا ونهشوا منها مالاً وجاهاً ووجاهة. وهم فوق كل هذا وذاك يتربعون على العديد من مؤسسات الثقافة.

ليس المطلوب من المثقف في مجتمعنا أن يعلن الحرب ضد طواحين الهواء، ولا أن «يمسك السلم بالعرض» كما يقولون. ولا أن يرفع شعارات براقة عفا عليها الزمن، ولا أن يعارض من أجل المعارضة؛ لكن يطلب من المثقف أن يؤدي دوره كمثقف؛ أي أن يمارس مهمته التاريخية والأخلاقية في فهم الواقع الذي نعيشه وفي وضع التصور للمستقبل في محاولة لاستشراف ملامح التحديات الهائلة التي تواجه هذا المجتمع. وهذه المهمة تتطلب حداً أدنى من الموضوعية العلمية من جهة، وحداً أدنى من الأخلاقية من جهة أخرى. أو على أقل تقدير ممارسة الصدق مع النفس ومع المجتمع «والصدق في الكلمة ليس سهلاً... وليس مستحيلاً في الوقت نفسه.. ولكنه يندر ألاّ تصاحبه تضحية أو تضحيات.. خصوصاً في مجتمعات العالم الثالث حيث لا توجد القنوات التنظيمية التي تفتح ذراعها للصدق في الكلمة طوعاً أو كرهاً.. والصدق في الكلمة لا يعني بالضرورة المناهضة للقيم المجتمعية السائدة ولكنه يعني الموضوعية.. التي تناهض ما هو مذموم أو أحق أن يذم.. وترسخ ما هو محمود أو أحق أن يحمد»[٨].

---

(٦) فيصل دراج، «وضع الثقافة في شروط التبعية،» **قضايا فكرية** (القاهرة)، (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ١٩٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٨) أسامة عبد الرحمن، **الثقافة بين الدوار والحصار** (الكويت: شركة كاظمة للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٥.

- ٧ -

ما هي طبيعة الإنسان الذي نطمح أن نراه؟ ما هي علاقة ما هو كائن بما ينبغي أن يكون؟ ما هي ملامح المجتمع الانساني الذي نطمح أن نقيمه في هذه المنطقة من العالم؟ وما هي ملامح التحديات المعرفية الهائلة التي تدق بابنا كل يوم لتقدم لنا الخبز مطحوناً ومعجوناً ومخبوزاً وجاهزاً للتناول عبر علاقة لا متكافئة ولا إنسانية بين من ينتجون ومن يستهلكون؟

إن تحديد نوعية الثقافة التي ننشدها يرتبط بنوعية المجتمع الذي ننشده. فالثقافة تحدد للإنسان علاقته بنفسه وبالآخرين. لكن المهم هو أن الحديث عن الثقافة في مجتمع محدد كمجتمع الخليج يجب أن يبتعد عن الأطروحات النظرية المحلّقة في الهواء، وأن يتنازل ويتواضع ليلمس أرض الواقع. فليست الثقافة مفهوماً مجرداً ينطبق على كل مجتمع إنساني في كل عصر بمقاييس كمية متطابقة. إن الإنسان هو أساس وهدف التنمية بل هو أساس الحضارة. إذ لا يقاس تقدم الأمم بطبيعة مناخها أو موقعها أو تاريخها أو غناها المادي، بل بمدى تقدم الإنسان فيها. إن احترام انسانية الإنسان هو محور التنمية لأنه لا حياة ولا تقدم ولا تنمية دون احترام الإنسان ومشاركته في إدارة شؤون مجتمعه.

لكن أي انسان؟ وفي أي مجتمع؟ فالإنسان الخنوع، المحبط، الخائف، الإنسان المستهلك دون انتاج، والمصوت دون كلام، والمشخص دون شخصية، هو بالضرورة إنسان لا يمكن أن يكون عاملاً لبناء تنمية. بل لا يمكن أن يكون إنساناً جديراً بفهم التخلف كمدخل للتقدم. المتخلف يعيش حالة التخلف لكنه لا يعي تخلفه، وإن وعى منه شيئاً فهو لانكاره أقرب من الاعتراف به وفهمه ومحاولة الخروج منه. وهذه هي الأزمة، وهي أزمة مركبة تحتاج إلى جهود كبيرة تتفق مع حجم التحدي □

يصدر قريباً

- **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**
  دراسة بنائية مقارنة ..... د. خلدون حسن النقيب
- **معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري** .... أحمد عبد الباقي
- **لبنان وآفاق المستقبل** ..... ندوة
- **فلسطين، تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً** ..... شفيق رشيدات

مؤيد الدين العرضي

تاريخ علم الفلك العربي، مؤيد الدين العرضي (المتوفى سنة ٦٦٤هـ - ١٢٦٦م): كتاب الهيئة

تحقيق وتقديم جورج صليبا

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ٤٢٦، 70 ص.
(سلسلة تاريخ العلوم عند العرب؛ ٢)

عبد الأمير المؤمن

باحث عربي مقيم في ايران.

مقدمة

قد يتساءل البعض عن السبب الذي دفع جورج صليبا إلى اختيار كتاب **الهيئة** لمؤيد الدين العُرْضي، لتحقيقه ونشره. وقد يسأل: لماذا هذا الكتاب القديم بالذات، وهناك الكثير من كتب الهيئة القديمة، الشهيرة بعناوينها، والشهيرة بمؤلفيها، ما زال نائماً في خبايا المتاحف والمكتبات والجامعات وبعض القصور والبيوت؟ ولكن حين يقرأ البعض المقدمة التي كتبها المحقق، ويعرف شيئاً عن المؤلف والكتاب، سيدرك ليس فقط أهمية الكتاب وخطره في تاريخ الفلك العربي والاسلامي بل أهميته في تاريخ الفلك كله.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن المحقق استاذ متخصص، وله اهتمام خاص بتاريخ علم الفلك العربي والاسلامي، وله بحوث فلكية حول مدرسة مراغه وروّادها كالطوسي والعرضي والشيرازي، وما يلي فترة مدرسة مراغه، أدركنا قيمة الاختيار وأهميته، والسبب الذي حدا بالمحقق إلى اختيار هذا الكتاب بالذات.

وعلى الرغم من أن تأليف الكتاب يعود إلى القرن السابع الهجري، ويتضمن مادة فلكية غير مهمة في الوقت الحاضر، خلا تلك الخيوط المرتبطة بعلم الفلك الحديث، فإن الكتاب يجذب القارىء من حيث التحقيق والدقة والشكل. فمن خلال المقدمة المعلوماتية القصيرة يُقرّب لنا المحقق فكرة الكتاب وطبيعته، ويعرّفنا إلى المؤلف العالم. ومن خلال التحقيق الدقيق، يقدم لنا النصوص الفضلى والأدق، ويوضح بعض النقاط الغامضة؛ وأخيراً، يذكر المراجع العربية والأجنبية المذكورة في المقدمة والهوامش، ومن ثم الفهارس اللازمة.

يقع الكتاب في ٤٢٦ صفحة من القطع الكبير، مع المقدمة والفهارس. وإذا أضفنا المقدمة الانكليزية وعدد صفحاتها السبعين، فالمجموع سيكون ٤٩٦ صفحة.

وقد اعتمد المحقق على ثلاث مخطوطات:

١ - **مخطوط مكتبة يوسف اغا** رقم (٦٨٢٩) في قونيا (تركيا).

٢ - **مخطوط مكتبة بودلي**، مارش

(٦٢١)، اكسفورد وهو النص المعتمد في هذا التحقيق، فهو أجود نسخة متوافرة حسب قول المحقق.

٣ ـ **مخطوط مكتبة عبد المجيد المولوي** رقم (٣٩٨)، مشهد، ايران.

١ ـ كوبرنيكوس يجمع عناصر نظريته من علمائنا

لم تكن الثورة الفلكية الحديثة في علم الفلك التي فجّرها العالم الفلكي البولندي كوبرنيكوس، في القرن السادس عشر، ملكه وحده. هذا ما يقوله كثير من الباحثين، ويحاول التقاط المزيد من النصوص التاريخية التي تدعم أقواله. وهذا لا يعني أن الباحثين ينكرون أن كوبرنيكوس، في نظريته، أحلّ الشمس محل الأرض في مركز الكون، وقضى بذلك نهائياً على قدسية الأرض التي اعتقد بها السابقون؛ أو أنه أول من فصّل الحديث عن النظام الكوني الجديد وأرسى قواعده. ليس هناك من ينكر هذا الأمر الواضح.

لقد تأثر كوبرنيكوس بالفلكيين العرب والمسلمين. ولكن هل تأثر بالمدارس الفلكية الثورية كمدرسة مراغه، وابن الشاطر وأخذ منهم عناصر مهمة لنظريته؟ بتعبير آخر، هل استطاع الرجل أن يكسرَ جداراً صلباً متماسكاً بمعوله وحده، أم أنه وجد من سبقه إلى فتح كوة في هذا الجدار، فراح يوسعها ليحطم الجدار أخيراً، ويضع نظاماً فلكياً جديداً، وبالتالي يسجّل سبقاً في سجل التاريخ؟

تشير الدلائل إلى أن هذا العالم الفلكي فاز بالمرحلة الأخيرة، بعد أن جمع خيوطها من عدد من العلماء والمفكرين، الذين عصروا عقولهم وقدموا أفكاراً فلكية علمية ثائرة أودعوها في مؤلفاتهم ورسائلهم، فكانت مقدمات ضرورية للثورة على النظام الفلكي القديم، وبالتالي دفنه إلى غير رجعة. ومن هؤلاء العلماء كان مؤيد الدين العرضي. ومن المؤلفات المهمة المؤثرة كان كتاب **الهيئة** للعرضي، الذي نحن في صدد الحديث عنه.

يقول صليبا في مقدمته العربية: «فالكتاب الذي نقوم بتحقيقه الآن هو أحد هذه الأعمال الفلكية العربية التي نرى فيها التطابق التام بين ما توصل إليه مؤيد الدين العرضي في هيئة الأفلاك العليا وبين ما اقترحه كوبرنيك لهيئة هذه الأفلاك عينها بعد قرون ثلاثة» (ص ١١ ـ ١٢).

٢ ـ علماؤنا يقفون ضد علم الفلك القديم

غير أن أفكار العرضي الثورية التي جاءت في كتاب **الهيئة** لم تكن الأولى في سلسلة الانتقادات والاعتراضات ضد علم الفلك القديم. لقد سبقه إلى ذلك عدد من العلماء العرب والمسلمين، وقدّموا أفكاراً فلكية ثورية كسرت الطوق (المقدس) الذي ضرب حول نظام بطلميوس.

لقد حكم نظام بطلميوس العقول وخدَّرها طيلة القرون الوسطى، حتى زمن كوبرنيكوس. وبموجب هذا النظام، كانت الأرض في مركز الكون، تدور حولها ثمانية أطواق دائرية كاملة الاستدارة. يضم الطوق الأول كرة القمر؛ الثاني كرة عطارد؛ الثالث الزهرة؛ الرابع الشمس؛ ثم المريخ والمشتري وزُحل، وأخيراً طوق أو فلك النجوم الثابتة.

وحين وجد بطلميوس أن الكواكب السيّارة لا تجري في الدوائر المنتظمة كما ينبغي، ابتكر حيلاً هندسية لتخليص نظامه من إشكالات رصدية كثيرة؛ منها ابتكاره فلكاً وهمياً سمّاه «فلك معدل المسير» كحل موقت، ولكنه لم يوفق، ولم يستطع وصف هيئة سليمة خالية من الاشكالات. فاعترض عليه البعض لمخالفتها الحسابات العقلية والفلسفية. وانبرى عدد من العلماء والمفكرين

العرب والمسلمين لكشف التناقضات التي يحملها النظام البطلمي. وكان البادىء بذلك العالم العربي الشهير ابن الهيثم، حيث قال إن الفلك المعدّل للمسير لا يستطيع أن يفي بمتطلبات الحركة الدائرية المنتظمة[1]، ثم جاء جابر بن أفلح الأندلسي فانتقد آراء بطلميوس ووضع كتاب **اصلاح المجسطي**. وثار عالم أندلسي آخر هو نور الدين البطروجي وعرض نظرية فلكية جديدة. وتبعه ابن باجه، والفيلسوف الشهير ابن رشد، ثم تسلم المسألة رواد مدرسة مراغه: نصير الدين الطوسي وقطب الدين الشيرازي وصاحبنا العرضي وغيرهم. ثم تسلم تلك الأفكار الفلكي الدمشقي الشهير ابن الشاطر المتوفى سنة ٧٧٧هـ، لتصل إلى نقطة الصفر ـ إن صحّ التعبير.

٣ ـ أهمية الكتاب

يُعدّ كتاب **الهيئة** للعرضي من كتب علم الفلك القديم المهمة؛ وتأتي أهميته من أهمية الأفكار الفلكية الجديدة الواردة فيه، وأهمية مؤلفه وقدرته العلمية والإبداعية. فالمؤلف مهندس من الدرجة الأولى، وعالم فلك مبدع ناقد ـ كما سنأتي على ذكره لاحقاً.

وليس الكتاب تقليدياً، ولا يعرض الأفكار عرضاً ويمرّ عليها مرور الكرام ـ كما في عدد من كتب الهيئة القديمة ـ وإنما يذكر ما يريد أن يذكر ثم يعترض وينتقد، إن كان هناك داع للاعتراض والانتقاد، وقد يشتدّ في الانتقاد ويثور. وهو، في هذه الحالة، ليس أول كتاب نقدي ثائر على أفكار بطلميوس، فهناك محاولات كثيرة ـ كما ذكرنا من قبل. يقول المحقق في حديثه عن الكتاب: «كتاب الهيئة لمؤيد الدين العرضي هو إحدى المحاولات التي قام بها الفلكيون العرب خلال القرون الوسطى، والتي أرادوا منها إعادة بناء الهيئة اليونانية التي تسلموها عبر كتاب المجسطي وكتاب المنشورات لبطلميوس القلوذي، الفلكي الذي عاش خلال القرن الثاني الميلادي» (ص ١١). ولكن الكتاب، في الوقت نفسه، أول كتاب من المطوّلات كان له تأثير فيما بعده (ص ١٢).

إن تأخر هيئة العرضي زمنياً عن الاعتراضات السابقة، يعدّ ـ ولا شك ـ حلقة ناضجة من سلسلة الأفكار الفلكية الثورية، الممتدة في التاريخ إلى الوراء، إلى زمن ابن الهيثم.

هذا من ناحية؛ ومن الناحية الأخرى، لا بد من أن السبق الذي أحرزه المؤلف في عرض أفكار فلكية جديدة يعطي الكتاب أهمية خاصة. فالكتاب، من خلال متابعة المحقق، يكون قد سبق كل أعمال مدرسة مراغه الفلكية، وبالتالي يمكن أن يكون بعض أعمال هذه المدرسة عيالاً عليه، وهذا ما تبيّن للمحقق.

لقد كان تأليف الكتاب قبل إنشاء مرصد مراغه، أي قبل سنة ٦٥٧هـ/ ١٢٥٩م. ويستدل المحقق على ذلك من خلال شكوى العرضي من قلة المال وقلة الأرصاد التي توافرت فيما بعد في مراغه. يقول المحقق: «لقد اثبتنا منذ سنوات عديدة ان النص الوارد في ب و م قد تم تأليفه قبل إنشاء مرصد مراغه، أي قبل سنة ٦٥٧هـ/ ١٢٥٩م، لأن العرضي يشكو في ذلك النص قلة المساعدة المادية وعدم توافر الأرصاد التي يمكن أن يعتمد عليها في تأليف هيئته. والنتائج التي توصلنا إليها آنذاك تلخص بأن المساعدة والأرصاد قد توافرت له بعد تأسيس المرصد الذي استُدعي هو خصيصاً لبنائه، فلا يمكن أن يكتب ما كتب في النص الوارد في ب و م بعد انتقاله إلى مراغه» (ص ١٩).

وفي هذه الحالة، فإن هيئة قطب الدين الشيرازي الواردة في كتابه **نهاية الادراك** والذي ألّفه سنة ١٢٨١م، والتي تشابه هيئة

---

(١) اوين جينكريتش، «علم الفلك الاسلامي،» **مجلة العلوم** (الكويت)، السنة ١، العدد ١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ١٨.

العرضي، بل هي عينها، ستكون منقولة عن هيئة العرضي، ومعنى هذا أنها غير أصيلة[٢]. وهذا يعني أيضاً أن هيئة العرضي ستكون سابقة حتى على الأفكار الجديدة الواردة في كتاب **التذكرة النصيرية** لنصير الدين الطوسي، الذي وُضع بعد سنة ٦٥٤هـ[٣].

ويمكن تلخيص أهمية الهيئة الواردة في كتاب **الهيئة** للعرضي، بما ذكره المحقق في أحد بحوثه: «أما أهمية هذه الهيئة الجديدة التي ابتكرها العرضي فتكمن في كونها اول هيئة تكتشف إلى الآن وفيها يستطيع العرضي أن يرد بشكل ناجح على عيوب هيئة بطلميوس اليوناني.... اما الاشكال الوارد في هيئة بطلميوس والذي تمكّن العرضي أن يتجنبه فيلخص في هيئة الكواكب العليا في أن بطلميوس جعل مركز فلك التدوير يدور بسرعة مستوية حول مركز جديد غير مركز حامله سماه مركز معدل المسير. وهذا مستحيل كما بيّن ذلك ابن الهيثم في القرن الحادي عشر الميلادي»[٤].

وهكذا، فللكتاب أهمية خاصة لا يمكن أن يتجاوزها دارسو تاريخ علم الفلك العربي الاسلامي.

٤ ـ أهمية المؤلِّف

المؤلف ـ كما ذكرنا ـ هو مؤيد الدين العرضي؛ وتأتي أهميته من العقلية العلمية التي يحملها، ومن الابداعات التي قدمها وعرفناها من خلال مؤلفاته. ولا يمتلك العرضي شهرة كبيرة تناسب حجمه، كشهرة البيروني أو الطوسي أو ابن الهيثم وأمثالهم. ولا نجد شيئاً مهماً عنه في المصادر العربية القديمة التي ظهرت بعده، إلا في حدود. ولا نجد، كذلك، من يذكره في المراجع الموسوعية الحديثة إلا نادراً. لكن الدراسات الحديثة التي قام بها باحثون واعون، مؤخراً، أوضحت الكثير من جوانب هذا العالِم.

ويمكن التقاط شيء عن حياته من خلال ما ورد في مؤلفاته وبعض المصادر الأخرى. إنه مؤيِّد الدين بن بريك العامري العرضي، مهندس وعالم فلك من مدينة سورية صغيرة تعرف بعرض. درَّس في دمشق كتاب **الأصول** لاقليدس، وعمل مهندساً فيها. استدعاه نصير الدين الطوسي لمساعدته في إنشاء مرصد مراغه (أشهر مرصد عرفه تاريخ علم الفلك العربي)، وصنع آلات المرصد. توفي فجأة في مراغه سنة ٦٦٤هـ[٥].

ولا بد لمن يضع هيئة جديدة مبتكَرة، مخالفاً «أقدس» هيئة عرفها التاريخ (هيئة بطلميوس)، ولمن استدعي من بلاده خصيصاً لإقامة أهم مرصد في تاريخ علمنا الفلكي، وصنع آلاته، ولمن يعيش جو المرصد والآلة والهندسة، من أن يمتلك عقلية علمية ناضجة تعادي التقليد ولا تخضع للمتوارث دون حساب. يقول في كتابه **الهيئة**، «ولما وقفت على كتابيه (أي بطلميوس) **المجسطي والاقتصاص**، ورأيت ما فيهما من عجائب التصور وغرائب التخيّل، وأيضاً رأيت فيهما ما يدل على غزارة علمه فعجبت من أمره كيف يرضى مع جلالة قدره بهذه الأقوال التي لا مدخل لها في هذا الشأن. واعجب من هذا استمرار هذه الهيئة التي وضعها على هذا الحال إلى هذا الوقت مع كثرة المصنفين والمتفكرين فيها؛ وكلهم تابعوه على ذلك. ولم يتهيأ لأحد منهم أن يأتي بشيء يصحح فيه مقصده، ولا استنبط طريقاً غير الذي سلكه، بل جهد الأكثرون على مذهبه، والمشكك منهم لم يكن عنده

---

(٢) جورج صليبا، «المصدر الأصيل لهيئة الكواكب المنسوبة إلى قطب الدين الشيرازي،» **مجلة تاريخ العلوم العربية** (حلب)، السنة ٣، العدد ١ (ربيع ١٩٧٩)، ص ٤٨.

(٣) جورج صليبا، «فلكي من دمشق يرد على هيئة بطلميوس،» **مجلة تاريخ العلوم العربية**، السنة ٤، العدد ١ (أيار/ مايو ١٩٨٠)، ص ٧.

(٤) صليبا، «المصدر الأصيل لهيئة الكواكب المنسوبة إلى قطب الدين الشيرازي،» ص ٤٩.

(٥) ورد هذا في رسالة عربية (ليست بعيدة عن زمن العرضي) وعنوانها: «هذا مختصر في ذكر الحكماء اليونانيين والملليين،» مجهولة المؤلف وهي مطبوعة ضمن كتاب: **فرهنك ايران زمين**، ج ٧، ص ٣٢٣.

سوى التشكيك. فالذي أحسن به الظن قلّده ولم يتعرّض لشيء، والذي أورد الشك لم يجب عنه ولم يأت بشيء. ولما طال تردد هذا الأمر في فكري، وتكرر تصوره في ذهني، وارتاضت به نفسي، فاستعددت لقبول الفيض الإلهي الهمت أن أظهرت حلية التحقيق فلله الحمد والمنّة على ما الهم من التوفيق» (ص ١٩٠ ـ ١٩١).

ويقول في مكان آخر من الكتاب: «ولعمري أن من الواجب على كل عاقل أن يحسن الظن بمن كان مشهور الفضيلة فلا يرد قوله بغير دليل قاطع وبرهان واضح. فأما إذا تبيّن له بالبرهان القاطع في قول من كان من الناس عدول عن طريق الحق قصد بجهده فأصلحه إذا قدر على اصلاحه. فإن لم يجده وكان عنده من القوة ما يوضح موضع الغلط ويبين طريق الحق في ذلك لم يبال أن يردّ القول المخالف للحق، ولو كان أعز الناس عليه» (ص ٢١٤ ـ ٢١٥).

أخيراً، يناشد قراء كتابه هذا بقوله: «وبعد فإني أقسم بالله العظيم على متصفح كتابي أن لا يبادر إلى دفع ما لم يألفه سمعه فيقابله بالتكذيب ما لم يحط به علماً إن كان عالماً بهذا الفن. فإن لم يكن عالماً به فلا ينكره. فإن القدرة الإلهية أعظم من أن يعجزها شيء. فأما من بحث فأنصف وفتش عن الأصول وسلك الطريق فظهر له فساد فعليه أن يبينه ولا لوم» (ص ٣١٣).

يتضح لنا من هذه النصوص وغيرها، دقة المنهج العلمي الذي التزمه العرضي في عمله وبحوثه، ولا شك في أن منهجه هذا هو الذي أوصله إلى مكانته العلمية المرموقة.

ذكر المحقق خمسة مؤلفات للعرضي:

١ ـ **كتاب الهيئة**.

٢ ـ **كيفية الارصاد** (رسالة في كيفية عمل آلات الرصد وكيفية استعمالها).

٣ ـ **ملحق كتاب التبصِرة**.

٤ ـ **رسالة العمل في الكرة الكاملة** (لم يعثر عليها المحقق، لكنها موجودة ضمن مجموع في تركيا).

٥ ـ رسالة صغيرة في **اتمام برهان الشكل الرابع من المقالة التاسعة من المجسطي** (ص ١٣ ـ ١٤).

٥ ـ نظرة إلى فصول الكتاب

لا بد، هنا، من الدخول في صميم الكتاب لنستعرض ما ورد فيه؛ وبما أنه يحتوي على ستة وستين فصلاً، فسوف نذكر بعض الفصول، وبعض النقاط الواضحة.

وكأي كتاب علمي متخصص، لا يتوفر كل قارىء على قراءة الكتاب؛ وإذا أضفنا إلى ذلك الطريقة التي كتب بها، وهي اللغة العلمية السائدة زمن المؤلف، فسنكون أمام كتاب علمي خاص.

وفي البداية، وهي مقدمة المؤلف، يذكر فضل العلم وأن به تحصل السعادات وترتفع الدرجات. ثم يذكر: «وشرف كل علم إما بشرف موضوعه وإما بوثاقة براهينه وإما بهما معاً. ولذلك شرف علم الهيئة. أما موضوعه فإنه من أعجب صنع الله تعالى وأعظم خلقه وأحكم فعله. وأما براهينه فهندسية وحسابية قطعية. وفائدة هذا العلم عظيمة لمن نظر في الآيات السماوية والحركات الفلكية. فإن للفكر فيها مجالاً واسعاً ودليلاً على وجود الصانع سبحانه وتعالى قاطعاً. وهو يطرق إلى العلم الإلهي ويدل على عظمة مبدعه وحكمة صانعه وعظيم قدرته تبارك الله أحسن الخالقين» (ص ٢٧ ـ ٢٨).

بعد ذلك يبدأ بالفصول، وتتفاوت طولاً وقِصراً؛ وقليل من الفصول خالٍ من العناوين، فينتزع المحقق من خلال مادة الفصول عناوين مناسبة، ويحصرها بين مزدوجين، ويلحق بالفصول الستة والستين، ستة ملاحق. ويتضمن الكتاب سبعة وثلاثين شكلاً وجدولين.

يتحدث العرضي في الفصل الأول عن بعض الأوليات الفلكية والهندسية، كالفلك، قائلاً: «والفلك اسم يطلق على الجسم المستدير وعلى سطح الكرة وسطح الدائرة وعلى محيطها تشبهاً بفلكة المغزل في الأصل، وفي العرف على السماويات خاصة» (ص ٢٩).

ويتحدث عن العالم (أي «الكون» في لغتنا العصرية) ويقول: «يقال على جملة مؤلفة من اشياء مختلفة تنقسم أولاً إلى ثقيل وخفيف وما ليس بثقيل ولا خفيف، وشكله شكل كرة» (ص ٢٩). وعن الكرة يقول إنها «جسم مستدير يحيط به سطح واحد تستدير في داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة المخرجة منها إلى ذلك السطح متساوية. ويقال لتلك النقطة مركز الكرة. ففي كرة العالم نقطة هي مركز العالم» (ص ٢٩)، ذاكراً بعض المفردات الفلكية والهندسية الأخرى.

ويأتي الفصل الثاني تحت عنوان: «القول في أن السماء كرية (أي كروية)، وأن حركتها دورية» (ص ٣٤). فيتحدث عن أن السماء، بما فيها، تدور حول الأرض بحركة دائرية كاملة الاستدارة، وهذه الحركة الدائرية الكاملة أسهل الحركات، لأن الحركة المستقيمة منقطعة متناهية (ص ٣٧)؛ وهو بذلك يجري مجرى القدماء من اليونانيين.

ويتحدث في الفصل الثالث عن كروية الأرض، ويستدل على ذلك بأدلة معينة (ص ٣٨).

أما في الفصل الرابع فيتحدث عن أن الأرض تقع في وسط السماء، وليس لها حركة انتقال (ص ٤٠)، أي أنها ثابتة في وسط الكون والكواكب والنجوم تدور حولها، مؤمناً بالنظرية القديمة المعروفة.

وينكر في الفصل الخامس أن تكون للأرض حركة محورية، فيقول: «إن الأرض ليس لها حركة وضعية وإن الحركة اليومية التي ترى الكواكب إنما هي حركة السماء وليست هي للأرض» (ص ٤٢)، وهذا يخالف، طبعاً، الرأي الحديث القائل بدوران الأرض حول محورها.

ويتحدث في الفصل التاسع عن قدر المسكون من الأرض وجهة ذلك وقسمته إلى أقاليم سبعة (ص ٥١).

وفي الفصل الرابع عشر حديث عن بيان حركات الكواكب السبعة السيّارة، وترتيب أكرها المحركة لها حول مركز العالم إلى توالي البروج وغيره (ص ٦٤). ويذكر ترتيب هذه الكرات وهي على التوالي من الأعلى إلى الأسفل، كرة الثوابت (أي النجوم) ثم كرة زحل ثم كرة كوكب المشتري، ثم كرة المريخ. واستدل على هذا الترتيب بدليل كسف الأسفل الأعلى؛ وهذه هي الكواكب العليا لأنها فوق الشمس. ثم تأتي كرة الشمس ثم الزهرة وعطارد، وأخيراً كرة القمر، حيث يقع هذا الأخير أول الأفلاك حول الأرض.

ويتحدث في الفصل الخامس عشر عن أحوال الشمس وفلكها (ص ٦٨)؛ وفي الفصل السادس عشر عن حركات أفلاك الشمس (ص ٧١)؛ وفي الفصل السابع عشر عن زمان سنة الشمس (ص ٧٤)؛ وفي الفصل الثامن عشر عن معرفة ما بين المركزين وموضع أوج الشمس من البروج (ص ٧٥).

ويذكر في الفصل العشرين منطقة البروج وقسمتها بالبروج الاثني عشر (ص ٨٢). ويذكر منازل القمر في الفصل الحادي والعشرين، وهي ثمانية وعشرون منزلاً عند العرب وسمّوها منازل القمر، وعند الهنود سبعة وعشرون منزلاً (ص ٨٧). وفي الفصل الثاني والعشرين يتحدث عن ذكر هيئة أفلاك القمر وعدد اكره (ص ٩٠)؛ وفي الفصل الثالث والعشرين يذكر حركات هذه الأكر (ص ٩٢)؛ وفي الفصل الرابع والعشرين يذكر الاختلافات التي تلحق حركة القمر (ص ٩٥).

وفي الفصل الخامس والعشرين يتحدث عن الطريق التي عرف منها عدد أفلاك القمر وتفصيل حركاته. ويثني حملة على بطلميوس واصفاً إياه بأنه مجانب للأصول المقررة في هذا العلم، فيقول: «وتصور مثل هذا وشبهه مما لا يخفى على من عنده ادنى بصيرة أنه مجانب للأصول المقررة في هذا العلم، وغير لائق بالحالة المنتظمة والأمر المستمر الذي لا خلل فيه ولا نقص. ولم نقل هذا القول للافتخار ولا للازدراء على احد. لكن ايثاراً للحق

وانتصاراً له. وقد يظهر من كلام بطلميوس أن قصده فيما تخيله من هذه الأشياء الاتيان بالهيئة الصحيحة. لكن لما اعتاص عليه عدل إلى تصحيح الطرق الحسابية التي يوافق ما يخرج منها لما يظهر عياناً بالرصد، وإن كان قد خالف فيه الأمر الذي يرى أنه طبيعة الاجرام السماوية. وهذا القصد بيّن في كلامه في التاسعة من كتابه. وظني أن العلوم بل كل صناعة يقل أن توجد في مبادئها كاملة، وانما تكمل شيئاً فشيئاً بما يقذف به في روع المطبوعين فيها» (ص ١١٥).

وفي الفصل السادس والعشرين يتحدث عن الخسوف والكسوف، ويقول تحت عنوان «فلنذكر الآن بعض العوارض التي تعرض للنيِّرَين» (أي الشمس والقمر)، قائلاً «فمما يعرض لهما الكسوف وهو عدم اضاءة النيِّر في الوقت الذي من شأنه أن يضيء فيه. وذلك إما في الشمس فلتوسط جرم القمر بينهما وبين ابصارنا، وإمّا في القمر فلعدم وقوع شعاع الشمس على سطحه المواجه لنا، وذلك لتوسط جرم الأرض بينه وبين الشمس» (ص ١٣٦).

وفي الفصل التاسع والعشرين يذكر اختلاف منظر القمر وبعده من مركز العالم (ص ١٥٢)؛ وفي الفصل الثلاثين يذكر أن كرة الشمس أعظم من كرة الأرض مع الماء، فهما بمنزلة كرة واحدة (ص ١٥٧). وفي الفصل الحادي والثلاثين يتحدث عن بعد الشمس عن الأرض ومقدار قطرها عند قطر الأرض وقدر جرمها عند جرم الأرض وكذلك عند جرم القمر (ص ١٥٩)؛ وفي الفصل الثاني والثلاثين يذكر كسوف القمر (ص ١٦٤)؛ وفي الفصل الثالث والثلاثين يذكر كسوف الشمس (ص ١٦٦)؛ وفي الفصل الثامن والثلاثين يتحدث في هيئة تعمّ أفلاك الكواكب الأربعة على رأي بطلميوس، وهي زحل والمشتري والمريخ والزهرة (ص ١٩٢)؛ وفي الفصل التاسع والثلاثين يذكر هيئة أفلاك عطارد (ص ١٩٤)؛ وفي الفصل الأربعين نعت لحركات هذه الكواكب والجهة التي منها عرف عدد محركاتها (ص ١٩٦)؛ وفي الفصل الحادي والأربعين يتحدث العرضي في أمور تعرض للخمسة المتحيرة في حركاتها (ويقصد عطارد والزهرة والمريخ والمشتري وزحل)، (ص ٢٠٣)؛ وفي الفصل الثاني والأربعين يتحدث عن معرفة أفلاك الكواكب (ص ٢٠٤)؛ وفي الفصل الثالث والأربعين يذكر هيئة أفلاك الكواكب وعدد أكرها على الوجه المختار من مذهبه في **الاقتصاص** لا ما في **المجسطي** (ص ٢٣١)؛ وفي الفصل التاسع والأربعين يذكر إصلاح هيئة عطارد (ص ٢٤٦)؛ وفي الفصل الثالث والخمسين يتحدث في معرفة الأبعاد والأجرام، فيقول: «المراد من معرفة ابعاد الكواكب هو أن تعلم ابعادها جميعاً من مركز الأرض بمقياس واحد يقدّرها» (ص ٢٧٤).

ويتحدث في الفصل السابع والخمسين عن رؤية الهلال (ص ٣١٥)؛ ويذكر في الفصل الثامن والخمسين طلوع الفجر ومغيب الشفق (ص ٣٢٢)؛ وفي الفصل الستين يتحدث عن مساحة سطح الأرض وجرمها (ص ٣٣٧)؛ وفي الفصل الخامس والستين يتحدث عن الكواكب المسماة «الثوابت»، و «البيابانية» ونعت أشكالها وحركتها وما يتبع ذلك. وهذا هو الفصل ما قبل الأخير. والكواكب الثابتة تعني بمفهوم اليوم «النجوم»، سُميت ثابتة لحفظ أشكالها بعضها مع البعض الآخر، أي أنها تجري في السماء ككتل أو صور منتظمة، لا فرادى، يقول: «اما تسميتها بالثابتة فلاجل حفظها اشكالاً بعضها مع بعض، وابعاد بعضها من بعض من قديم الزمان إلى هذا الوقت على ما دلت عليه الأرصاد القديمة والمتوسطة والمحدثة» (ص ٣٧٥). «واما تسميتها بالبيابانية فإنه مشتق من نسبتها إلى اسم الفلاة. فإن الفلاة بالفارسية بيابان. وهذه الكواكب مما يهتدى بها في الفلاة. فنسبت إليها، فعرفت بذلك» (ص ٣٧٦).

وفي الفصل السادس والستين ـ وهو الأخير ـ يتحدث عن حركة الكواكب البيابانية، ويذكر كثرتها وأقدارها وأحجامها، قائلاً: «ولما كانت هذه الكواكب الكثيرة يعجز العادّ أن يحصيها لكثرتها وصغر بعضها اختار الأقدمون من

انورها هذا العدد المذكور فرصدوا اطوالها وعروضها واقدارها. ولما راوا اقدارها مختلفة قسموا اقدار المرصود منها إلى ستة اقسام. فجعلوا الكواكب الكبار منها في القدر الاول والتي دون هذا القدر بيسير في القدر الثاني، وعلى هذا النسق إلى القدر السادس» (ص ٣٨٢). ثم أوصلوا خطوطاً مناسبة لكل مجموعة فحصلت لديهم صور مختلفة كصورة انسان أو دابة أو غير ذلك (ص ٣٨٢)، وكانت الصورة ثمانياً وأربعين صورة، ففي القسم الشمالي تقع إحدى وعشرون صورة، واثنتا عشرة صورة للبروج، والقسم الجنوبي يحوي على خمس عشرة صورة، والمجموع ثمان وأربعون صورة. وتجد دراسة وافية عن هذه الصورة في كتاب **صور الكواكب الثمانية والأربعين** لعبد الرحمن الصوفي.

ويذكر العرضي في النهاية «واما الكواكب الباقية فإن أكثرها لم يوضع لها اسم فلا نطيل القول بذكرها. والله أعلم بحقائقها والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد الانبياء محمد واله أجمعين» (ص ٣٩٣).

أما الملاحق المضافة إلى الكتاب فهي نصوص أعاد المؤلف كتابتها، وتختلف قليلاً عمّا ورد في الفصول.

خاتمة

وبعد، فالكتاب قيّم وضروري، ونحن بحاجة إلى رفد المكتبة العربية بأمثاله، بكتب في تاريخ العلم العربي والاسلامي، سواء أكانت في الفلك أم الطب أم الهندسة، أم غير ذلك. وتبرز قيمة الكتاب اليوم أكثر من أي وقت مضى، فقد جاء في وقت أخذت حركة احياء التراث العلمي تأتي أكلها، فأدرك العالم ـ من خلال ما قدمته هذه الحركة ـ القيمة الابداعية لهذا التراث. فنعم الاختيار، اختيار المحقق، وفي الوقت نفسه، نعم ما أقدم عليه **مركز دراسات الوحدة العربية** من فتح سلسلة جديدة في تاريخ العلوم عند العرب. فالمركز وعاء أمين لاحتضان هذا التراث العظيم، وإظهاره بالمظهر الصادق شكلاً ومضموناً.

إنما، وكأي مشروع علمي آخر، لم ينج الكتاب من الملاحظات. فحين تقع عين القارىء على العنوان الأول ذي الخط العريض «تاريخ علم الفلك العربي» سيتصور أن هذا العنوان هو من وضع المؤلف، حيث يقع اسم العرضي تحته مباشرة، في حين أن «تاريخ علم الفلك العربي» تعبير حديث لم يشع في زمن المؤلف. فعلم الفلك أو تاريخ علم الفلك وما شاكلهما، تعابير شاعت بين نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. على الرغم من ورود «علم الفلك» قديماً، فإنه لم يستعمل كعنوان لهذا العلم، كان الشائع «الهيئة» أو «علم الهيئة» أو «علم الأفلاك». لذلك كان الأفضل وضع «كتاب الهيئة» بخطه العريض بدل «تاريخ علم الفلك العربي»، ليحتفظ الكتاب بتراثيته. ولا مانع بعد ذلك من وضع «تاريخ علم الفلك العربي» تحت «مؤيد الدين العرضي» بخط أصغر للتوضيح.

هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، وددت لو كانت المقدمة العربية أطول مما هي عليه، بخاصة عند الحديث عن شخصية العرضي، حتى يتسنى للقارىء أن يعرف المزيد عن هذا الرجل الذي ظهر اسمه، أخيراً، مع أسماء فلكية أخرى، حيث كانت هذه الأسماء غائبة عن أسماع القراء، بسبب قلّة المتصدين لتاريخنا الفلكي والعلمي.

ويبدو لي أن التطويل النسبي في المقدمة سيكون مناسباً جداً لشخصية (جديدة) كالعرضي، وكتاب مهم ككتاب **الهيئة**، أهم كتاب للمؤلف. فلا بأس من استعراض منهجه العلمي الصحيح في حدود الموجود، وذكر المصادر التي ذكرته ـ على قلتها ـ كجزء من ترجمته. وأمور أخرى نافعة، يمكن أن يلتقطها المحقق من هنا وهناك □

Asma Larif-Béatrix *Edification étatique et environnement culturel: Le Personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine* (Paris: Publisud, 1988), 296 p.

تأسيس الدولة والمحيط الثقافي: الإطار السياسي ـ الإداري في تونس المعاصرة

محمود الذوادي
استاذ علم الاجتماع ـ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ـ جامعة تونس.

أولاً: مقولة الكتاب الرئيسية

إن المقولة الرئيسية التي يطرحها كتاب **تأسيس الدولة والمحيط الثقافي: الإطار السياسي ـ الإداري في تونس المعاصرة** هي طبيعة العلاقة التي تربط بناء الدولة من ناحية، بمحيطها الثقافي من ناحية أخرى، في الفضاء العربي الاسلامي. ويفيد مصطلح «الثقافي» هنا نسق القيم الاسلامية المسيطرة على أغلبية المجتمعات العربية الاسلامية. بعبارة أخرى، هل يُمكن للقيادات السياسية التحديثية العربية، في المشرق والمغرب على حد سواء، أن تنجح في تأسيس الدولة المنيعة والمستقرة دون أن تعتمد في ذلك على مساعدة القيم الدينية الاسلامية؟ أي هل يمكن بناء دولة عزيزة على أسس لائكية بحتة في المجتمعات العربية الاسلامية؟

إن إجابة المؤلفة عن مثل تلك التساؤلات هي إجابة سلبية. ومن ثم تختار لدراستها المجتمع التونسي المعاصر، كحالة خاصة لإبراز مدى مصداقية مقولتها المشار إليها.

ثانياً: الدولة والمجتمع في تونس المعاصرة

يعتبر الكتاب، قيد أيدينا، تحليلاً معمّقاً للعوامل المختلفة المؤثرة في طبيعة بناء الدولة التونسية المعاصرة؛ هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تطرح الكاتبة إطاراً نظرياً في تعليلاتها لا لمسألة تأسيس الدولة في تونس المعاصرة فحسب، بل لتجارب أخرى في بناء الدولة عرفتها بخاصة منطقة المغرب العربي عبر تاريخها العربي الاسلامي. وعليه، فالإطار النظري التحليلي الذي تستعمله المؤلفة صالح الاستعمال بخصوص فهم ودراسة ظاهرة بناء الدولة في كل الفضاء العربي الاسلامي بغضّ النظر عن الزمان والمكان.

ويتلخص هذا الإطار النظري في أن إقامة أسس الدولة العربية الاسلامية كانت دائماً (وستكون دائماً) متأثرة بالعامل الديني. وهي مقولة خلدونية معروفة. فصاحب المقدمة أكد أكثر من مرة أن الدولة العربية لا تقوم من دون دعم العصبية الدينية. ومن هذا المنطلق،

تستحث المؤلفة الباحثين والمنظّرين العرب والاجانب الذين لم يولوا أهمية كافية، أو أهملوا كلياً دور العوامل الدينية في تحليلاتهم ظاهرة انشاء الدولة التونسية المعاصرة. فعالِم الاجتماع التونسي عبد الباقي الهرماسي كان قد همّش دور الدين في نعت الدولة التونسية الحديثة عندما كتب في العام ١٩٦٩ ما ترجمته: «إن الحركات الاسلامية المشابهة للاخوان المسلمين في مصر لا يمكن ان يكون لها وجود تماماً في تونس الحديثة» (ص ٦).

فطالما ركز الباحثون المهتمون بقضايا تأسيس الدولة اهتماماتهم على ثقافة النخب والقيادات السياسية، على حساب ثقافة سواد الشعب. فبينما يتفقون على أن قيادة الدولة السياسية ذات قيم ورؤى حديثة، فإنهم يكادون لا يذكرون، في الوقت نفسه، أي أمر في المقابل: أي أن أغلبية فئات المجتمع التونسي، مثلاً، هي في الأساس اغلبية معتنقة الدين الاسلامي. وهكذا جاء إهمال إبراز انعكاسات هذا التناقض في الرؤية على علاقة الدولة الحديثة (شبه اللائكية أحياناً) مع المجتمع المدني ذي الضمير الجماعي (La Conscience Collective) المتديّن بالاسلام. ومن هنا تعتقد الكاتبة أنه لا يمكن فهم عمل الإطار السياسي والإداري التونسي المعاصر، كنقطة لقاء بين الدولة ذات التوجُّهات الحديثة من جهة، والمجتمع التونسي المتديّن من ناحية أخرى، دون دراسة تاريخ تأسيس الدولة ملتزمين في كل مرحلة بإدماج ذلك الإطار السياسي والإداري وربطه بمحيطه الثقافي الإسلامي (ص ٨).

ثالثاً: أهمية العصبية الدينية في قيام الدولة العربية الاسلامية

تستعمل المؤلفة نظرية ابن خلدون في العصبية الدينية في تفسير قيام دولتي المرابيين والموحدين في المغرب العربي، في القرنين الحادي عشر والثاني عشر. فالمرابيون هم من أصل بربري، وينتمون إلى المذهب المالكي النقي الخالي من الانقسامات والتشيّعات التي عرفت بها الشيعة والخوارج. وكان المرابيون قادرين على إرجاع الوحدة السياسية لإسبانيا المسلمة يوم استنجدت هذه الأخيرة بهم خوفاً من الهجوم المسيحي عليها.

أما القائد المعروف ابن تومرت، ذو الأصل البربري أيضاً، فقد كان هو الآخر متأثراً في مشروعه لإقامة دولة الموحدين برؤية دينية. فقد تلقّى تعليمه في المشرق من مدارس مختلفة. وعند رجوعه إلى المغرب العام ١١٢١ ادّعى أنه المهدي، وأن مذهبه يركز على وحدانية الله، ومنه جاءت كلمة «الموحدون». وتدعو فلسفة ابن تومرت إلى وجوب الرجوع إلى أصول الدين التي تقتضي إصلاحات حاسمة في الأخلاق والعادات والخصال الحميدة. وكجزء من تجسيم مشروع اقامة دولة الموحدين، قام ابن تومرت بتكوين مجالس ممثلة للقادة المحليين الموحدين.

ولكن لم يكتب لهذا القائد أن يرى مشروعه يتحقق، بل تُوفي قبل ذلك. ومع ذلك، نجح خليفته عبد المؤمن في توحيد بلاد المغرب العربي العام ١١٦٠، وأصبح هو الحاكم الأول لها.

وتخلص المؤلفة من هذه الأمثلة لقيام مشاريع إقامة الدولة، إلى التأكيد من جديد على أن نظرية ابن خلدون في تأسيس الدولة في أرض الاسلام، نظرية ذات مصداقية جزئية على الأقل. فعامل الدين في المجتمعات المسلمة يبقى دائماً ذا قدرة على الدخول في تنافس جدي وحاسم مع المعطيات السياسية في هذه المجتمعات (ص ٣٣). وفي رأينا أن التغيير الذي شهدته كل من ايران وتونس خير شاهد على ذلك.

أما بخصوص إنشاء الأتراك النظام الملكي

البايي في تونس، منذ القرن السابع عشر، فقد اعتمد في البداية على القوة العسكرية أكثر من العامل الديني. ومع ذلك فالنظام السياسي الحسيني لِلْبَايَات في تونس لم يعرف صراعات ذات بال مع الجانب الديني في المجتمع التونسي. فاستقرار هذا النظام وقوته كانا مرتبطين، إلى حد بعيد، بالصورة التي كان يعكسها ذلك النظام باعتباره حكومة اسلامية حقة، تقوم بتشريف علماء الدين أو القيام بأعمال أخرى تُسدِل عليهم صفة التقوى (ص ٥٦).

ويعرف القرن التاسع عشر بالنسبة إلى المجتمع التونسي بأنه فترة احتدَّ فيها النقاش والجدل والصراع بين المنادين بالمحافظة على التقاليد العربية الاسلامية من ناحية، وأولئك الراغبين في التفتح وكسب رهان التحديث، من ناحية أخرى؛ أو بين دعاة المجتمع المدني الحديث أو المجتمع ذي التوجه الديني ـ كما هو معروف في اللغة السياسية اليوم في القطر التونسي (ص ٨٦). فأحمد باي الذي حكم هذا القطر في الفترة (١٨٣٧ ـ ١٨٥٥) كان داعية إلى سياسة التحديث. كما عرف عن خير الدين باشا الوزير المصلح أنه استعمل مفهوم الدولة في معناه الحديث. واسبغ عليه، في الوقت نفسه، تأويلاً جديداً للدولة في لغة الضاد. فمفردة «الدولة» في هذه الأخيرة تعني التغيير والتحول من أمير إلى آخر؛ وهو تأويل لغوي متأثر بإيديولوجية الاصلاح. وفي النهاية، تعكس كتابات ابن أبي ضياف ـ بما لا يقبل الشك ـ تأثرها إلى درجة كبيرة بفكر ابن خلدون الذي يرى ـ كما أشرنا ـ أن قيام الدولة الشرعية في المجتمع العربي الاسلامي لا يمكن أن يتم من دون مساندة قوة العصبية الدينية.

رابعاً: تأثير الاستعمار الفرنسي في هيكلة المجتمع التونسي

حلّ الاستعمار الفرنسي في القطر التونسي بعد فشل تجربة خير الدين باشا الاصلاحية في أواخر القرن التاسع عشر. وترى المؤلفة أن تأثير التجربة الاستعمارية في المجتمع التونسي يتلخص في ملمحين: القطيعة والتواصل مع النظام القديم.

فقد حافظ النظام الاستعماري، من جهة، على البنى السياسية والادارية القديمة مع محاولة تقريبها نوعاً ما من النمط الفرنسي الاداري. فوقع مثلاً تبديل منصب «القايد» بمنصب الموظف السامي (haut fonctionnaire). ومن جهة ثانية، فباستحواذ المستعمر الفرنسي على الأراضي وإدخاله أنماطاً فلاحية جديدة، تمت عملية إضعاف البورجوازية القديمة. ونتج من ذلك ظهور فئات اجتماعية جديدة تأتي في طليعتها النخب المثقفة المنتسبة إلى ما يسمى البورجوازية الصغيرة (La petite bourgeoisie)، ثم فئة الكادحين من العمال (ص ١١٤). وتتساءل المؤلفة هنا: ألا يمكن القول إن الاستعمار الفرنسي، رغم كل سلبياته، قد أعطى أطراً ثقافية وتنظيمية حسَّنت من حظوظ وجود رباط التوازن بين مركزية الحكم في تونس العاصمة والمناطق النائية والقريبة من هذه الأخيرة؟

كما أن تسرب قيم الثقافة غير الدينية قد انتشر، إلى حد ما، في المجتمع التونسي نتيجة الاحتكاك بالطرف الفرنسي؛ فشهد المجتمع التونسي ظاهرة تكوين الأحزاب والنقابات. وهكذا أصبح وكأنه بدا قادراً على الحركية، بعيداً عن التأثيرات الدينية.

ومع ذلك، فتأثير الاحتلال الفرنسي (١٨٨٧ ـ ١٩٥٦) في المجتمع التونسي، ثقافياً وبنيوياً، كان ذا طبيعة مزدوجة في نظر الكاتبة. فمن ناحية، حافظ على التنظيمات السياسية والادارية نفسها، وجدّدها ـ كما رأينا. ومن ناحية ثانية، حاول تفريغ التقاليد الاسلامية والتراثية من قدسيتها. وبهذا

العمل ساعد المستعمر، من حيث لا يقصد، على توثيق الصلة بين تلك التقاليد والمواطن التونسي (ص ١١٦).

وولد في ضوء هذه الخلفية ذات الطابع المتناقض بين التراث الوطني والتحديث، وبين القدسي والوضعي، في رأي المؤلفة، النظام التونسي الحالي الذي تولى الحكم منذ الاستقلال. فتبنى هذا النظام صيغة جديدة من الوطنية تستمد قوتها وضعفها، إلى حد بعيد، من طبيعة العلاقات القديمة التي نسجتها القيادات السابقة مع المجتمع.

خامساً: النخب التونسية وحركة التغيير

يتفق محلّلو المجتمع التونسي على ظهور حركة تغيير قادتها النخب التونسية منذ أوائل هذا القرن. فحركة الشبان التونسيين والحزب الدستوري بزعامة الثعالبي، والحزب الدستوري الجديد بقيادة بورقيبة، كلها ساهمت في عملية التغيير التي كانت تطمح إلى تحقيقها القيادات النخبوية التونسية. ويرى الباحث الأمريكي هنري مور (H. Moore) أن ما يميز النخب التونسية عن نظيراتها الجزائرية والمغربية، هو أنها نخب متجانسة التكوين. لكن يصنف عالم الاجتماع التونسي عبد الباقي الهرماسي النخب التونسية في ثلاثة أصناف: العلماء الدينيون؛ التحديثيون الليبراليون، يمثلهم بورقيبة؛ والنقابيون الراديكاليون، يمثلهم أحمد بن صالح.

ويرى كل من مور وليون براون (L. Brown) أن المجتمع التونسي يتصف، منذ بداية هذا القرن، بحركة تحوّل من حالة الجمود إلى حالة الحركية التي أفرزتها قوى التحديث. فتكونت الأحزاب الشعبية، وخاضت فئات الشعب النضال لانهاء الاستعمار. وهكذا، يخلص البعض إلى القول إن القطر التونسي كانت له البنية الأساسية لهيكل الدولة قبل مجيء الاستعمار، ومن ثم فلم يبقَ لهذه الدولة إلا اكتساب صفات الدولة العصرية، بخاصة بعد الحصول على الاستقلال.

ومع ذلك، ما زالت اشكالية تقارب الحداثة مع الموروث العربي الاسلامي للشعب التونسي مسألة غير محسومة. فصراع بورقيبة ضد صالح بن يوسف يرجع، في نظر المؤلفة، إلى جذور ثقافية ايديولوجية بين الزعيمين التونسيين. فبورقيبة تحديثي غربي، وبن يوسف عروبي اسلامي (ص ١٣٦). ومن انعكاسات هذا الصراع امتداد عزلة تونس شبه الكاملة عن الوطن العربي، في بعض فترات حكم الرئيس بورقيبة. وترى الكاتبة أن هذا الأخير كان يحاول، على المستوى الاسلامي، إضعاف الملامح القدسية لتقاليد الشعب التونسي الاسلامية، دون إحداث الصدمة القاضية للضمير الجماعي التونسي المسلم. فنحن، إذاً، في دولة بورقيبة نلتقي مع مقولة المؤلفة من جديد. الدولة والمجتمع لا تربطهما إلى حد كبير قيم واحدة. لذا، كتب عليهما ألّا يلتقيا حقاً في مؤسسات معترف بها من الطرفين (ص ٢٨٩).

وكانت النتيجة المنتظرة لهذا الوضع المتناقض بين الدولة والمجتمع في القطر التونسي المعاصر ظهور:

(أ) معارضة ذات طابع ديني تنادي بوضع حد للحالة المتردية وبإقامة المدينة الاسلامية في الربوع التونسية. إن ما يعرف بحزب «النهضة» يمثل، اليوم، حركة المعارضة ذات الأصول الدينية في المجتمع التونسي. وهي حركة ترى أن شرعية الدولة التونسية تزداد متانة باندماجها في محيطها الثقافي الاسلامي.

(ب) معارضة مدنيّة (لائكية) تنادي بالديمقراطية وتَعَدُّد الأحزاب لانهاء أزمة الدولة مع المجتمع، والتي عرفها هذا الأخير

بخاصة قبل السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر.

وترى المؤلفة أن لا خروج من أزمة الدولة مع المجتمع، في فضاء عربي اسلامي، من دون أخذ جانب المجتمع الثقافي والديني خاصة، بعين الاعتبار أخذاً كافياً. فتهميش الجانب الديني تهميشاً شبه كامل من طرف الدولة لم يعرفه الاسلام إلا على يدي الزعيم التركي مصطفى أتاتورك في أوائل هذا القرن. وهناك أكثر من مؤشر اليوم إلى أن بعض أفراد القيادة السياسية التركية الحالية يُظهر بعض التعاطف إزاء القضايا الاسلامية، مثل تعاطف الوزير الأول التركي أوزال مع حق المتحجبات التركيات في ارتداء لباسهن داخل المؤسسات التركية. ونحن نتفق مع مقولة ابن خلدون الداعية إلى ضرورة التعامل مع الواقع الديني في بناء الدولة والمجتمع المدني في الفضاء العربي الاسلامي. فهذا الواقع الديني هو واقع تاريخي ذو ثقل في فهم حركية المجتمعات العربية الاسلامية. فمشاريع هذه الأخيرة تبقى معرَّضة للفشل إذا ما خططت في غياب، أو في اتجاه معاكس لمعطيات ما سمته المؤلفة المحيط الثقافي (الديني) للمجتمع العربي الاسلامي.

وهكذا، يتضح أن الموضوع الرئيسي (بناء الدولة والمحيط الثقافي) الذي عالجه الكتاب موضوع حساس جداً في الظروف الراهنة، لِما يسمى الصحوة الاسلامية شرقاً وغرباً في العالم الاسلامي والوطن العربي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، ففي منظور الكتاب الكثير من الجدة. ففشل مشاريع التنمية والتحديث في المجتمعات العربية الاسلامية ينبغي ألا يعزى ـ كما عودتنا عليه التحاليل التقليدية ـ إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، وإنما ينبغي أخذ العامل الثقافي (الديني) بعين الاعتبار في أي تقييم لفشل تلك المشاريع أو نجاحها.

ومنظور الكتاب ذو عمق، أيضاً، على المستويين العلمي والمعرفي. فالتركيز على أهمية المعطيات الدينية (العصبية الدينية بالتعبير الخلدوني)، في فهم عملية اقامة الدولة في الفضاء العربي الاسلامي، يصبح خاصية من خصوصيات المجتمعات العربية الاسلامية. ومن ثم فليس من المصداقية العلمية في شيء أن نستعمل أطراً معرفية نظرية غربية ونحاول تطبيقها بحذافيرها على ظاهرة تأسيس الدولة في المحيط العربي الاسلامي. فقد أصبحت العلوم الاجتماعية الحديثة تقر أكثر فأكثر بأهمية خصوصية الظواهر الاجتماعية. ومن ثم فتأكيد ابن خلدون على ضرورة العصبية الدينية لإقامة الدولة في المجتمع العربي الاسلامي يتماشى تماماً ومبدأ خصوصيات المجتمعات البشرية.

فثراء الكتاب، إذاً، يفوق بكثير جوانبه الهزيلة التي نجدها في الباب الثالث خاصة، والذي يغلب عليه الإحصاء والجداول، بحيث تتحدث المؤلفة عن أصول الوزراء والولاة والمعتمدين وثقافتهم، وهم يمثلون الاطار السياسي الاداري التونسي لتونس المعاصرة. ومما يعاب، هنا، على المؤلفة ليس الإحصاء والجداول في حد ذاتها، وإنما عدد الصفحات (١٠٨) التي أسندتها إلى هذا القسم من كتابها الذي لا يزيد عدد صفحاته جملة وتفصيلاً على (٢٩٦) صفحة. فكان يمكن اختصار عدد الصفحات هذه إلى أربعين أو خمسين صفحة على الأكثر، دون أن يقع إخلال بمحتوى الكتاب. بل ربما يمكن القول إن محتوى الكتاب لا يمكن له إلا أن يتحسن مع عملية الاختصار تلك □

التقرير العام للندوة الفكرية السنوية الثالثة «آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية» تنلنكباك (النمسا)، ٢٨ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠

مهدي الحافظ

عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الانسان، رئيس فرع المنظمة في النمسا.

انعقدت الندوة الفكرية السنوية الثالثة (في قرية التنلنكباك في النمسا) خلال الفترة ٢٨ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠. وتأتي هذه الندوة ضمن سلسلة من النشاطات الفكرية التي يقوم بها فرع النمسا للمنظمة العربية لحقوق الانسان الذي سبق له أن نظم الندوتين الأولى والثانية في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ على التوالي.

وقد شارك في الندوة ٣٢ من المفكرين والباحثين والشخصيات السياسية المعنية بموضوع حقوق الانسان والديمقراطية في الوطن العربي ممن ينتمون إلى أقطار متعددة، واتجاهات فكرية وسياسية مختلفة.

بعد جلسة الافتتاح ـ التي ترأسها الأستاذ محمد فائق، أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان، وتكلم فيها كل من د. مهدي الحافظ، رئيس فرع النمسا ـ عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان، والأستاذ أديب الجادر، رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان ـ عقدت أربع جلسات عمل قدّم لها وساهم فيها عدد من المشاركين، واختتمت بجلسة حوار مفتوح مع عدد من الشخصيات الفكرية السياسية النمساوية.

وتوزعت أعمال الندوة لمناقشة عدد من المحاور ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للمسألة الديمقراطية في الأقطار العربية.

أهداف الندوة ودلالاتها

في كلمة الترحيب خلال جلسة الافتتاح، أشار د. مهدي الحافظ إلى أن الندوة تقع ضمن مسلسل نشاطات فرع النمسا الخاصة بالتوعية الفكرية لحقوق الإنسان ومعالجة القضايا الساخنة ذات العلاقة عن طريق الحوار الهادىء البنّاء من قبل مجموعة من أهل الفكر، مركّزاً على أهمية موضوع هذه الندوة في الظروف الحرجة التي يمرُّ بها الوطن العربي في الوقت الحاضر، ومشيراً إلى النشاطات السابقة للفرع في هذا الصدد، وخاصة خلال الفترة التي تلت انعقاد الندوة الثانية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩.

ولإبراز أهمية موضوع الندوة، تطرَّق المتحدث إلى أزمة الحكم في الأقطار العربية

التي ظهرت بوادرها منذ الخمسينات عندما تحقق الاستقلال لعدد من البلدان العربية، وقيام أنظمتها الوطنية. وكان من أبرز ملامحها طغيان الدولة وتعاظم قوة أجهزتها القمعية إزاء المجتمع، وغياب الرأي العام ومؤسساته الحرة المستقلة عن الساحة، وشيوع الممارسات القبلية والطائفية والاستبدادية المتغطرسة. ثم تناول المتغيرات الجديدة الفاعلة في المجتمع الدولي التي تمثّلت أولاً بالثورة العلمية التقانية، والنزوع إلى التكتلات الإقليمية وما نشأ عن ذلك من ظهور تحديات خطيرة للبشرية استدعت مراجعة أو التخلّي عن الكثير من المسلّمات والمواقف الحادة واعتماد التعاون بدل المجابهة، ومن ثم الدعوة إلى نظام دولي جديد. ومن أبرز النتائج للتوجه الجديد هو الأخذ بالديمقراطية السياسية كأسلوب قويم للحكم يضمن احترام حقوق الإنسان، مؤكداً أن مثل هذا الاتجاه لا بد من أن يمتد إلى الوطن العربي حيث الديمقراطية السليمة ما زالت غائبة، أو ما زالت في مهدها في عدد من الأقطار العربية. إن تحرير المجتمع من أغلال التخلّف والتبعية يتطلب مراجعة أوضاع الديمقراطية وحل اشكالاتها بصيغة تتلاءم والأوضاع المميزة للمجتمع العربي من حيث التاريخ والخاصية الحضارية والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

وللوصول إلى رؤية واقعية لهذا التوجه طرح المتحدِّث أسئلة عديدة عن الصيغة الملائمة للديمقراطية وآلياتها حسب الظروف والامكانات الممكن تحريكها عملياً.

وفي كلمته في جلسة الافتتاح أشار الأستاذ أديب الجادر إلى الوضع الملتهب في المشرق العربي وفي منطقة الخليج بالذات، مؤكداً على ضرورة معالجة المشكلة القائمة من زاوية معايير حقوق الإنسان بعيداً عن الملابسات السياسية؛ أي الحرص على معالجة الأسباب قبل الأعراض. وفي هذا المضمار تساءل عن موقع الرأي العام في البلدين المعنيين مباشرة بأزمة الخليج، وهل الأمر كان قد انتهى إلى وضعه المأساوي لو مارس مجتمع البلدين المنهج الديمقراطي؟

ولإعطاء الشواهد على غياب الديمقراطية في البلدين وباقي المنطقة العربية، أورد المتحدث أمثلة عديدة على مستلزمات الديمقراطية في دول المشرق العربي التي اختلفت في تعريف الديمقراطية ووضعها الدستوري، والتي تشابهت في ممارساتها لها، فأشار إلى البلدان التي لا دستور لها، والبلدان التي كانت تتمتع بدساتير دائمة أو موقتة والتي عُطِّلت بنودها الخاصة بموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ كما ساق أمثلة على سبل إيقاف العمل الدستوري عن طريق قوانين الطوارىء والأحكام العرفية القائمة لفترة طويلة حتى أصبحت قاعدة. ومن ثم تطرَّق إلى عدم جدية أو التفات البلدان العربية إلى المعايير الأولية الخاصة بحقوق الإنسان، وكذلك المؤسسات الديمقراطية، إذ إن بعض البلدان، التي صادقت على الاتفاقات الدولية الخاصة بذلك، لم توقِّع جميعها على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعليه، لا عجب في أن الانتهاكات لحقوق الانسان المدنية والسياسية، والتي لا حصر لها في هذه البلدان، تمثّلت بالإعدام والاختفاء والاعتقال دون محاكمات أو بمحاكمات صورية أو محاكم خاصة حتى في الدول التي وقّعت على البروتوكول. إضافة إلى ذلك لم ينضم أي من هذه البلدان إلى الاتفاقات المناهضة للتعذيب. أما إجراءات التعذيب فإنها متنوعة الأشكال وتمارس بدرجات متفاوتة من الحدة في أقطار المنطقة. وبعد سرد واف للممارسات القمعية انتقل إلى سيطرة الأنظمة على كل ما له علاقة بالممارسة السياسية، والآليات أو القوانين المتبعة للحدِّ من النشاط السياسي، فالسيطرة أو التحكم

بوسائل الاعلام، والحد من حرية الرأي، والسيطرة على النقابات، والضغط على الأحزاب أو الفئات السياسية المعارضة، وحتى في التمييز بين المرأة والرجل.

واختتم المتحدث كلامه بقوله إن الديمقراطية ما زالت غائبة عن الساحة العربية بشكلها الإنساني، حتى أن الوضع أصبح من الخطورة مما يوحي بالانهيار. وعليه، لا بد من التفكير بنظام عربي جديد يوفر حقوق الإنسان، واحترام إرادته الحرّة، وإقامة المجتمع المدني على أساس التعددية السياسية والفكرية على المستوى القطري، والعمل على تقوية المجتمع العربي ككل عن طريق الوحدة المستندة في مفهومها والوصول إليها إلى الارادة الشعبية عن طريق الاستفتاء الحر، وتحقيقها في إطار تكاملي.

تحليل المتغيرات الدولية

وبحثت الجلسة الأولى في المتغيرات الدولية وترأستها السيدة نهاد سالم، وقدَّم موضوعها د. طارق الخضيري ود. عباس النصراوي بورقتي عمل تناولتا بالتحليل المتغيرات الدولية، وركزتا على التطورات العاصفة الجارية في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، ودلالتها بالنسبة إلى الواقع في الوطن العربي. وفي معرض الحديث عن المتغيرات الدولية استعرضت الورقتان الظروف التاريخية للنظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الذي تميَّز بوجود المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، مع الإشارة إلى موقع دول العالم الثالث في الساحة الدولية، وتأثير الصراع الذي دار بين المعسكرين في أوضاع تلك الدول النامية ومسيرتها. كما أشارت الورقتان إلى العوامل الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف الصراع الذي دام لفترة نصف قرن تقريباً، وانتهى بانحسار أحد المعسكرين، تمهيداً لقيام نظام دولي جديد تتغير فيه وتختلف مفاهيم التحالف والروابط الدولية الاقتصادية والسياسية التي من شأنها أن تؤثر سلباً أو ايجاباً في أوضاع الوطن العربي، بما في ذلك قضية فلسطين، وظروف الحكم في البلدان العربية، وعلاقات هذه البلدان الاقتصادية، وأهمها النفط (البترول) وعوائده واستغلاله.

وأكدت الورقتان على أن النظام الدولي الجديد يتميَّز ببروز محور فاعل واحد قوامه النظام الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، تؤدي فيه دول أوروبا الكبرى (بما فيها الاتحاد السوفياتي وباقي دول أوروبا الشرقية) دوراً مهماً رئيسياً، وكذلك اليابان بصفتها أحد أركان المعسكر الرأسمالي المنتصر، في حين ستبقى مجموعة دول الجنوب عرضة للاستغلال وتدور في فلك التبعية بصور جديدة عدا تلك الدول التي لها امكانات بشرية واقتصادية وتقنية متقدمة، والتي ستفرض نفسها كقوة مهمة في النظام. ولدى الحديث عن السلبيات المتوقعة للمتغيرات الدولية وتأثيرها في الساحة العربية، أشير إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأقطار العربية، والواقع السياسي لأنظمة الحكم القائمة فيها، التي أدّت إلى عدم استغلال مواردها ومقوماتها الاجتماعية بالصورة المثلى، والوصول بها إلى مستوى يؤهلها لإيجاد موقع فاعل في النظام الدولي.

وتناول الحديث أيضاً الأساليب الضارة التي مارستها الأنظمة في هدر الموارد الاقتصادية وتفتيت المقوِّمات الاجتماعية في ظلِّ أجواء غابت فيها الديمقراطية والقضاء العادل، مما سهل مهمة الدول الكبرى في انتهاج أساليب منوعة لاستغلال الظروف والاستهانة بامكانات المنطقة العربية وقدرتها على الوقوف موقف الند في الساحة الدولية.

وفي ختام الحديث توصَّلت الورقتان إلى أن

الظروف الجارية حتى الآن، إذا ما استمرت، لن تشجِّع دول المعسكر الغربي للاهتمام بالمنطقة العربية كاهتمامها بدول أوروبا الشرقية؛ هذا الاهتمام الذي شجعها على التغيُّر للتفاعل معها في النظام الجديد، خاصة إذا أخذ بنظر الاعتبار خلفية مجتمعات دول أوروبا الشرقية، والروابط والتعاطف التاريخي التي تجتمع عليه دول أوروبا الكبرى، حيث يوجد حد أدنى من التفاهم والمستوى الحضاري، في حين يتميز الوطن العربي باستمرارية الأنظمة القبلية والحكم الأسري لفترة طويلة دون وجود أرضية صالحة للديمقراطية التي ثبتت أسسها في أوروبا الكبرى. وإذا ما بقيت الأقطار العربية أسيرة هذه الظروف، وعلى ما هي عليه من خصائص سلبية، سيكون محكوماً عليها البقاء في فلك التبعية الغربية، لا كشريك في النظام الدولي الجديد.

تعقيباً على الموضوع تكلم عدد من المشاركين، وتناولوا الأوجه المختلفة لعلاقة الوطن العربي بالمتغيرات الدولية. ففي معرض الحديث عن التغيرات الجارية في أوروبا الشرقية، ذكر أن فشل نظام الحزب الواحد الذي تميَّز بوجود حكم شمولي استبدادي في الاتحاد السوفياتي، أدى إلى اعادة النظر في التجربة الاشتراكية، ومن ثم تنازله عن نظامه القائم على مبدأ الأهمية الاشتراكية، والابتعاد عن طموحات البلدان النامية بما فيها الأقطار العربية، علماً أن سلبيات النظام الشمولي الاشتراكي انعكست على بعض البلدان العربية التي كانت تحذو حذوه. كما أشير إلى أن علاقة الأقطار العربية بالمعسكر الرأسمالي تميزت على مر العهود بالتبعية الاقتصادية والثقافية، وأحياناً السياسية لهذا المعسكر، فانعكست ظروفها على المسيرة الحضارية والتنموية بصورة سلبية.

وقد أكد عدد من الحاضرين أن الديمقراطية هي الحافز الأول، والمفتاح اللازم لإعادة هيكلة المجتمع العربي، والالتقاء على حد أدنى من القواسم المشتركة كأرضية للتفاعل والتقارب وحشد امكانات وموارد الأمة لبناء مستقبل جديد.

وقد أكّد المشاركون على أهمية التفاعل مع المتغيرات الجديدة ما دامت هذه المتغيرات تتجه نحو الديمقراطية، وضمان الحرية وحقوق الانسان، والنضال المشترك في مواجهة التحديات الجديدة، آملين في أن تكون أزمة الخليج الدافع الأهم، والحجة الصادقة، لمراجعة الذات والوضع العربي بصورة عامة، محذِّرين من أن الصهيونية تستغل المتغيرات الجديدة لدعم مصالحها والترويج لاستراتيجياتها. كما يجب الترحيب بالتحولات الديمقراطية في أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي، واعتبارها ظاهرة طبيعية وهامة يمكن الاستفادة منها في النضال ضد الأنظمة الشمولية، على الرغم مما صاحب هذه التحولات من مظاهر سلبية لمصلحة المخططات الصهيونية ومنها مشاريع التهجير اليهودي إلى فلسطين المحتلة.

حالة الديمقراطية في الوطن العربي

وتركز موضوع الجلسة الثانية على **حالة الديمقراطية في الوطن العربي**، وترأس الجلسة د. حميد فياض، وقدم لها كل من الأستاذ محمد فائق والسيدة نهاد سالم، وعالجا معالم وآليات الأنظمة الشمولية السائدة.

لقد ألقت الورقتان نظرة تاريخية حول **تطوُّر الأنظمة الحاكمة** في الوطن العربي منذ الحرب العالمية الثانية حين أخذت البلدان العربية مكانها الدولي كأقطار مستقلة ذات سيادة، لها أجهزة حكم يفترض أنها تعمل لمصلحة شعب كل بلد حسب المبادىء الإنسانية المتعارف عليها دولياً، ولمصلحة

المنطقة العربية جمعاء. ثم انتقل الحديث إلى أشكال الحكم وواقعه الفعلي في كل بلد، أو في مجموعة بلدان تشابهت أنظمتها ومبادئها أو تصوراتها لأسلوب الحكم: الممالك، والإمارات، الجمهوريات الليبرالية الديمقراطية، والجمهوريات الشعبية الديمقراطية... الخ. ومن خلال الحديث عن هذه الأنظمة ومدى مساهمة الشعوب في الحكم أو في صنع القرار السياسي فيها، أكد المتحدثان على أن هذه المساهمة لم تكن ملموسة حتى في تلك البلدان التي ظهرت فيها حياة سياسية نشطة تساهم فيها المعارضة العلنية، وذلك بسبب حداثة التجربة الديمقراطية، وضعف المؤسسات الديمقراطية. فعلى الرغم من الحديث من قبل الهيئات الحاكمة عن ديمقراطية النظام، لم يكن لحقوق الانسان أي موقع واضح ملموس في مناهج الحكم عدا الاشارات الرمزية إلى ذلك في بعض الدساتير والقوانين. وفي هذه المناسبة أورد المتحدثان أمثلة في البلدان التي ليس لها دساتير، أو التي عطّلت بعض فعالياتها، إن وجدت، عن طريق إصدار أمر من السلطة التنفيذية التي غالباً ما تتحمل مهام السلطة التشريعية، وحتى القضائية أحياناً، عند إنشاء محاكم أمن الدولة أو المحاكم العرفية، تحت الظروف الاستثنائية حينما ترتئي السلطة ذلك.

وعند بحث موضوع **حقوق الإنسان** كعنصر أساسي للديمقراطية، تطرّق الكلام إلى عدم استجابة كثير من الأقطار العربية للانضمام إلى المواثيق الدولية الخاصة بموضوع حقوق الإنسان، أو أهمل الموضوع حتى حينما وقّعت بعض هذه البلدان على تلك المواثيق، وذلك بعدم الاهتمام بآلياتها كالبروتوكولات التوضيحية وغيرها. كما أشير في هذا المضمار إلى عدم جدّية الفئات التي تنادي بالإصلاح وهي خارج الحكم أو غير المرتبطة بأنظمتها إذ أخفقت في فهم الرابطة بين موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية خصوصاً عند مسايرتها لتلك الأنظمة، أو عند تبنّيها فكرة العمل للاستئثار بالحكم. وقد أدّت مثل هذه النزعات إلى فشل المحاولات الجادة نحو الديمقراطية أو الاشتراكية أو الوحدة العربية بصفتها المنطلق العملي نحو التقدم على مستوى الوطن العربي؛ وما الكوارث التي ألّت بالمنطقة إلا بسبب مثل هذه النزعات التي مؤداها إبعاد الشعوب العربية عن المسؤولية والتنكر للديمقراطية. ومن هذه الكوارث على سبيل المثال لا الحصر كانت كارثة فلسطين وأزمة الخليج الحالية التي تنذر بالانهيار التام إن لم تعالج بسرعة.

وتعقيباً على الآراء التي طرحت أثار بعض المشاركين عدداً من التساؤلات منها: هل يصح التعامل مع مسألة حقوق الانسان على أنها ايديولوجيا تحل محل أو تنافس المبادىء السياسية والفكرية السائدة؟ وهل أن طرح موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان هو المدخل إلى تطبيق الاشتراكية أو إلى السير نحو الوحدة دون الالتفات إلى الظروف الحرجة والمخاطر الدائرة؟ وهل كان للمثقفين العرب دور فيما آل إليه النهج الديمقراطي؟ وهل ساهم المعسكر الاشتراكي في الخلل الحاصل في أنظمة الحكم فيما يتعلق بممارسة الديمقراطية كمساهمة المعسكر الغربي؟ وما هو السبب المباشر أو الرئيسي للنكبات التي ألّت بالوطن العربي إضافة إلى التدخلات والضغوط الأجنبية؟

وساهم عدد من المشاركين في الإجابة عن هذه الاستفسارات، ومعقبين على ما جاء في المقدمة التي أوجزها المتحدثان. وكان هناك إجماع على أن الانهيار والنكبات التي ألّت بالوطن العربي كان سببها الأول فقدان المشاركة وغياب الجماهير في عملية اتخاذ القرارات السياسية، وأن شعوب المنطقة في حاجة إلى توعية جادة لنيل حقوقها ولممارسة الديمقراطية. ويأمل البعض في أن تؤدي أزمة

الخليج إلى تعرية عجز الأنظمة القائمة عن الاستجابة إلى احتياجات الشعوب، والوصول بها إلى موقع أفضل، وإلى توعية الشعوب بحقها في ممارسة الديمقراطية، والمساهمة في طرح الحلول واتخاذ القرارات والتأثير في سير الأحداث عند تناول القضايا المصيرية كقضية فلسطين. وقد أثنى المشاركون على هذا التوجه باعتباره مفتاح العمل للاعتماد على الذات، وتطوير امكانات المنطقة للتوجه نحو التنمية والعدالة الاجتماعية.

وهنا أكدت المناقشة على الجانب الإنساني في الحركات السياسية في الساحة العربية، سواء تلك التي أعطت الأولوية للفكر الاشتراكي أو لموضوع الوحدة العربية.

ونوّه البعض بأن قسماً من المثقفين العرب مثّلوا دوراً مضللاً أحياناً حيال منعطفات معينة، ولا سيما في مساعي بعضهم لتزيين الأنظمة الاستبدادية. وقد كشفت الأزمة الحالية عن حالات التضليل المتعمد حينما غيَّر بعض المثقفين مواقفهم وتنصلوا مما دعوا إليه حينما أيدوا الأنظمة الاستبدادية تحسباً لمجرى التيار. وتعقيباً على هذا القول، أكد البعض بأن محاولات الفئات الحاكمة لاستقطاب المعارضة التي تصر على الممارسة الديمقراطية قد نجحت أحياناً، وتمكّنت الأنظمة أيضاً من تحييد المعارضة ولو لفترة قصيرة. كما أشير بهذا المضمار إلى الممارسات غير الديمقراطية للفئات السياسية حتى من خارج السلطة على الرغم من ادعاءاتها الدفاع عن حقوق الانسان.

وقد حذَّر آخرون من التعامل مع موضوع حقوق الإنسان على أساس أنه ايديولوجيا، فيُساء فهمه، أو يدعم على حساب القضايا المصيرية والأمنية. ومع التأكيد على أن موضوع حقوق الإنسان ليس بايديولوجيا، إلا أن التعامل معه يجب أن يكون بمعزل عن الظروف والأحداث كي لا تختلط أبعاده بالمفاهيم والتوجهات السياسية، وتتخذ مفاهيمه ستاراً للأنظمة القائمة، حتى لو كانت هذه الأنظمة تقدمية أو تنادي بالوحدة العربية؛ وهذا ما يؤدي إلى تصفية جوهر الديمقراطية وموضوع حقوق الإنسان في آن واحد. وللتأكيد على خصوصية واستقلالية موضوع حقوق الانسان عن الايديولوجيات السياسية، يجب تناوله بمعزل عن القضايا الأمنية والمصيرية. ولا بد والحالة هذه من التمسك بمبادىء واضحة تتخطى الأحداث لإعطاء معايير ثابتة موضوعية لحقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية.

إن المناداة بشعار حقوق الانسان الكاملة ومقوماته الأساسية بما فيها إقامة المجتمع المدني بمؤسساته والياته تستهدف كفالة الممارسة الديمقراطية الفعلية.

تجارب قطرية على طريق الإصلاح الديمقراطي

وتناولت الندوة في جلستها الثالثة عدداً من التجارب الديمقراطية القطرية الوليدة، وترأست الجلسة الآنسة سلوى دلالة، وقدّمت أوراق تناولت:

أولاً: تجربة الأردن، السيدة ليلى شرف.
ثانياً: تجربة اليمن، د. محمد عبد الملك المتوكّل.
ثالثاً: تجربة تونس، السيد عبد الوهاب الباهي.

لقد شرحت الأوراق الثلاث سير الإصلاحات الديمقراطية في هذه البلدان، ومدى ارتباطها بالأحداث الجارية في العالم، والظروف المحلية كذلك. فالأردن الذي تعطّل العمل بدستوره القديم، ولا سيما فيما يخص التمثيل النيابي لأسباب أمنية وظروف طارئة، كان عليه العودة إلى العمل به بعد أن انتهت تلك الظروف الطارئة ولأن الظروف الإقليمية تستوجب التشاور. ولم يكن للاضطرابات

التي حدثت في العام المنصرم أي دخل مباشر. وفي اليمن ذكر أن التجربة الجارية نحو الديمقراطية استندت إلى شواهد تاريخية منها المفهوم المذهبي السائد (الزيدية) الذي ينص على انتخاب الحاكم، والانعطاف الذي أخذ مجراه خلال السنوات القليلة الماضية في مسيرة التوجه الاشتراكي في القسم الجنوبي من اليمن قبل أن تحصل التغيرات في أوروبا الشرقية، والتي أدّت أو ساهمت في توحيد شقّي اليمن. وعلى الرغم من أن الجذور القبلية المتأصلة في اليمن لها سلبياتها، إلا أنها ساهمت في وضع المعادلة الملائمة للتوجه الجديد نحو التمثيل الشعبي وفاعليته في توجيه النظام والحكم. أما التجربة التونسية فإنها وليدة حتمية للتغيرات السياسية بعد أن اتضح عدم ملاءمة النظام الذي استند إلى الحكم الفردي ودعامة الحزب الواحد الذي قاد البلاد لمرحلة طويلة، ولم يتطور لملاءمة الأوضاع المستجدة، وظروف المجتمع التونسي الذي تغيّر منذ عهد الاستقلال الأول.

وقد لخّصت الأوراق الثلاث الخطوات المتّبعة لتكريس الديمقراطية بما في ذلك الآليات الضرورية والمؤسسات التي استوجب انبثاقها، أو تبنّيها، أو حلها، لدعم أو إفساح المجال للتجربة الجديدة. كما أورد المتحدثون المحاذير والمخاطر التي قد تؤدي إلى انتكاسات في المسيرة الجادة نحو الديمقراطية.

وتعليقاً على الطروحات حول هذه التجارب الثلاث، أجمع المشاركون على أن أية تجربة في اتجاه الديمقراطية جديرة بالتقدير والاهتمام. كما نبّه بعض المشاركين إلى احتمال حصول خلل أو انحراف في تطبيق الديمقراطية، لأنه كما يبدو من الطروحات إن العمل منصب على التعددية في الحقل السياسي بما في ذلك حرية الفرد والتنظيمات السياسية ضمن منهج يقرُّه الدستور دون إدراج موضوع حقوق الإنسان كعنصر أساسي في المؤسسة الديمقراطية المنشودة وربطها بالفعاليات السياسية. وتساءل البعض عما إذا كان مفهوم الديمقراطية سيتجاوز موضوع الانتخابات إلى مواضيع أشمل كمناقشة أسلوب الحكم أو شكل النظام القائم. كما أثير موضوع الدعوة إلى مثل هذا التوجه الجديد، وهل جاءت من الأعلى (الفئة الحاكمة التي وافقت، أو تكرَّمت على الشعب بهذه المنحة لأسباب غير معلنة وفي معزل عن ارادة الشعب)، أم كان للضغوط الشعبية أثر في ذلك.

وأخيراً ناقش الحاضرون موضوع المنافسة بين الفئات المختلفة للوصول إلى الحكم. وأكّدوا على أهمية مبدأ تداول السلطة وفق القواعد الديمقراطية.

وفي الختام تمنّى الحاضرون استمرارية هذه التجارب على الطريق السوي بإدراك أكثر لأهمية مفهوم الديمقراطية وموضوع حقوق الإنسان، وتوفير ضمانات حقيقية لذلك دون الاعتماد على النية الحسنة للحكام فقط.

الانتقال السلمي إلى الديمقراطية في الوطن العربي

وبحثت الجلسة الرابعة، التي ترأسها د. عبد الغني المااني، الانتقال السلمي إلى الديمقراطية، وقدم فيها كل من د. حميد فياض والأستاذ هاني الفكيكي ورقتي عمل. وبحثا الموضوع من الجانبين النظري والعملي في ضوء التجارب السابقة والخلفية التاريخية لمسيرة الديمقراطية في الوطن العربي خلال حقبة من الزمن تجاوزت نصف قرن، في محاولة للتوجه نحو المسيرة السلمية للديمقراطية مع بيان المهمات والمستلزمات الواجب مراعاتها والاهتمام بها في هذا السبيل.

وقد تطرّق المتحدثان إلى الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، والتي اتسمت باقتباس الأنظمة الأجنبية أو محاكاة دساتيرها (غربية كانت أم شرقية) وذلك بابتكار معايير هي في حد ذاتها تتنافى مع القواعد الديمقراطية. إن محاولة تطبيق الصورة المشوهة للدساتير والأنظمة المستوردة من قبل السلطات القائمة كان في الغالب لإحكام سطوتها مبرِّرة ذلك بعدم ملاءمة الظروف الإقليمية العربية، أو عدم نضج الوعي لدى المواطنين وغير ذلك.

وتناول الحديث خلفيات الفئات التي تناوبت على الحكم منذ عهود الاستقلال الأولى لكل بلد، وضعف وعيها الذي اتسم بالطابع القبلي غير المؤمن، أو المتوافق مع، أسس الديمقراطية بوجهيها الليبرالي والاشتراكي. كما تطرق الحديث إلى التصرُّفات الفئوية المبنية على الدوافع والمآرب الضيقة مع الإشارة إلى المؤثرات الأجنبية واستغلالها لتلك التصرفات مما أدى إلى ضياع أو عدم تطور الجو الملائم للديمقراطية. وبهذا الصدد قدِّمت نماذج من هذه التصرفات مستندة إلى التجربة والواقع.

وأكدت الطروحات على وجود خلل في الفكر السياسي الديمقراطي العربي، ووجود هوّة بين التفكير والممارسة. وذكر أن من أسباب هذه الظواهر: خلفية الفئات الحاكمة وجنوحها نحو التسلُّط، والضغوط الخارجية، والصراع العربي ـ الصهيوني، والنفط وموارده، ومستوى وعي الأحزاب والفئات المثقفة.

وخلصت الورقتان إلى أن الحلول تتضح فقط بعد إجراء دراسة شاملة تتناول جميع الجوانب الخاصة بموضوع الديمقراطية في الوطن العربي، وتأخذ بنظر الاعتبار الخلفية التاريخية، والواقع العربي، والمتغيرات الدولية، بغية بلورة وصياغة مشروع محدَّد للنموذج الديمقراطي المنشود، على أن تطرح هذه الدراسة على مجموعة من المفكرين والسياسيين المعنيين لمناقشتها والتوصل إلى نتائج عملية بشأن تنفيذها.

ومن زاوية أخرى، جرى تناول الظروف التاريخية التي كانت من أسباب إعاقة المسيرة نحو الديمقراطية في الوطن العربي. وأكد الحضور على أن الديمقراطية لم تمارس لفترة طويلة في الأقطار التي كانت لها محاولات بشأنها، وكثيراً ما أحبطت المساعي نحوها بحجة الظروف الاستثنائية التي يمر بها ذلك القطر أو المنطقة العربية. والعامل المهم في عدم الجدية هو الأخذ بالمفهوم المشوه للديمقراطية حتى من قبل الفئات غير الملتزمة بالأنظمة. ومما لا شك فيه أن استغلال قضيتي فلسطين والنفط كان له الأثر في هذا التشويه. فكثيراً ما استغلت القضية الفلسطينية كحجة للظروف الاستثنائية التي عطَّلت الحياة السياسية، في حين ساهمت أموال النفط في إفساد الحركات السياسية واشغال الناس بالظروف المادية. فإن كان الصراع من أجل الديمقراطية هو لدرء الأخطار ودفاعاً عن، أو نيلاً لمكاسب، غالباً ما تكون مادية، فقد نجحت الأنظمة الحاكمة في القيام بذلك لمصالحها دون اللجوء إلى الديمقراطية عن طريق ترسيخ قواعد الدولة الوظيفية التي شغلت الشعب عن التفكير بالحقوق السياسية.

ولم تكن الفئات القومية والاشتراكية التي وصلت إلى الحكم في بعض الأقطار العربية بأحسن من الأنظمة الوراثية أو العسكرية بهذا الشأن، لأنها تنكَّرت للمبادىء الديمقراطية، أو على الأقل ميَّعتها ولم تتناولها بالجدية اللازمة. ولا يتوقع أن تكون الحركات التي تتبنى النهج الاسلامي أصدق توجهاً لأنها لم تقدم في مناهجها شيئاً محدداً عن الأسلوب الديمقراطي الذي تأمل اتباعه، ولا تزال مفاهيمها عن الديمقراطية تأتي على شكل صيغ عامة، أو مبهمة، دون وضوح

الآليات التي تترجم هذه الصيغ إلى مؤسسات ديمقراطية ثابتة القواعد.

ولو أريد اقتباس النهج الغربي ذي التجربة العريقة في الديمقراطية، لوجب إظهار المرونة تجاهه بدلاً من التزمت المبني على العواطف والمقولات الموروثة التي تدين كل شيء أجنبي. فالمفاصل الأساسية في الفكر السياسي العربي هي المراجع القبلية أو الدينية، ولم تستطع الأحزاب، التي تبنت ايديولوجيات مختلفة، أن تغيِّر من ذلك، مما أدى إلى رفض المناهج الحديثة للديمقراطية والإبقاء على الأصول القبلية المتبعة. فالنموذج الهندي للديمقراطية الذي اعتمد المنهج الغربي وطوَّره وفق حاجات المجتمع يعتبر ناجحاً لعدم تعارضه مع الاعتبارات التاريخية والقومية لذلك المجتمع. أما في المنطقة العربية، ولأسباب تتعلق بالأصول التاريخية والقومية التي أعطت الأولوية إلى مفاهيم أخرى كالسير نحو الوحدة العربية، ومحاربة التأثير الأجنبي، وحتى تبني الاشتراكية، فاستهانوا بالديمقراطية وحاربوا الظروف الملائمة لتبنّيها وممارستها. فالداعون إلى التفكير القومي مثلاً، ابتداء بالرعيل الأول الذي ترعرع بعد مؤتمر باريس عام ١٩١٣، ومن خلال الحملة الإصلاحية في العهد العثماني عام ١٩٠٨ ومن تبعهم من عسكريين، وإلى الرعيل الثاني الذي يمثِّل البرجوازية المتوسطة، لم تكن الديمقراطية عنصراً أساسياً في سيرهم نحو الوحدة العربية. والحال ينطبق كذلك على التيارات الفكرية الأخرى.

وخلص المشاركون إلى أن الطريق السليم إلى الديمقراطية يتأتى عبر الاستقرار السياسي والاجتماعي، والمدخل الرئيسي لها هو احترام حقوق الانسان الذي يضمن التعددية التي من شأنها أن تخلق الأجواء المناسبة لتداول السلطة بالطرق السلمية للمصلحة العامة. وإذا ما أريد السير بهذا الطريق دون اللجوء إلى العنف (وما يتبعه من مخاطر تتصدع بواسطتها المثل الانسانية)، فإن التوعية ضرورية لدفع المجتمع نحو المشاركة الحقيقية في سبيل تبديل النماذج القديمة. وهذا يعني خلق أنماط جديدة في التفكير، وفي أسلوب الحوار، لإيجاد حد أدنى من التفاهم عند تطوير النموذج الديمقراطي المنشود، وخلق مؤسسات المجتمع المدني بما يتلاءم وظروف المجتمع العربي دون تحفُّظ أو سلبية إزاء الإفادة من التجربة الإنسانية العالمية دون الوقوع في أغلال السلفية.

وللوصول إلى الحد الأدنى المطلوب من التفاهم، من الضروري دراسة الاتجاهات المختلفة التي ميزت الفكر السياسي العربي خلال نصف القرن المنصرم، والتعرُّف إلى برامجها الخاصة بالنواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والإشكالات التي وقعت فيها مسيرة الأحزاب، والسعي إلى تحقيق تعاقد ديمقراطي بين الفئات الفاعلة لخلق الأرضية الصالحة للتعاون.

وفي الختام، أقرّ الحاضرون انه من الضروري ايجاد المدخل العملي لترجمة الأفكار التي ظهرت من خلال هذا الحوار كي تصل إلى الجماهير بصفتها القوة الفاعلة الأساسية للتحرك سلمياً للانتقال نحو الديمقراطية.

التعاون الدولي والديمقراطية

وكان موضوع الجلسة الختامية التعاون الدولي والديمقراطية، وترأس الجلسة د. سورين ساراداريان، وأدار الحوار بعد مقدمة عن شرعية الأنظمة السياسية كأحد أركان النظام الدولي الجديد والمنشود، وساهم فيها كل من الشخصيات النمساوية التالية أسماؤهم:

- السيدة شارلوت توميير: أستاذة العلوم السياسية في جامعة فيينا.

– د. كونتر ننك: الرئيس السابق للاتحاد النمساوي للكتّاب والصحافيين وأحد مؤسسي حركة الخضر.

– د. هانس هوفباور: صحافي وأحد قادة حركة الخضر.

في البداية تعرّض رئيس الجلسة للعديد من التساؤلات عن النظام الدولي قائلاً: هل هناك فعلاً نظام دولي جديد؟ وما هي مقومات هذا النظام والروابط التي تجتمع عليها القوى الفاعلة من خلاله على الساحة الدولية؟ وعلى أي الأسس ستبنى العلاقات الدولية؟ وهل يتمثل النظام بانتهاء الحرب الباردة ومن ثم تحديد صيغ التعاون بين أقطابها فحسب، أم أنه يتمثل بمدخل جديد نحو الديمقراطية والسلوك الاجتماعي الأفضل والتنمية الاقتصادية لمصلحة المجتمع الدولي ككل؟ وأين سيكون موقع دول الجنوب بعد أن يكون التغير قد تم في دول الشمال لأخذ الصيغة الملائمة له ضمن النظام الدولي بصفته القوة الدافعة فيه؟ وهل سيكون التوجه الجديد للتعاون الدولي نحو الإفادة من العناصر الأساسية للتنمية كالتقانة المتطورة، ومصادر الطاقة والمواد الأولية في خدمة المجتمع الدولي، أم ستبقى القوى الاقتصادية والتقانية التقليدية تفرض نفسها في النظام الجديد؟ وأخيراً، ما هو مصير المؤسسات العسكرية وأجهزتها في دول الشمال؟

اختلفت الآراء حول العديد من المواضيع المثارة على الرغم من وجود قاسم مشترك أجمع عليه الضيوف النمساويون. فقد لخص السيد ننك تصوراته قائلاً إن الحديث عن نظام جديد لا يعني الكثير ما دامت قوى النظام القديم هي نفسها المتحكمة بالظروف الدولية. والفرق بين الأمس والغد هو أن القوتين العظميين في العالم تحالفتا بعد خصام مرير، وهذا ما سيجعلها قوة واحدة كبرى تتعامل مع مقدّرات العالم الثالث وتفرض الأمور عليه. ومع هذا فإن الاستقرار الناتج عن هذا التحالف الذي سيمعن بالتحدي قد يحفز العالم الثالث إذا ما وعى مصيره وأدرك خطورة الظروف ومصالح أقطاب النظام الجديد وتوفر للاعتماد على نفسه.

أما د. توميير فقد أصرَّت على أن اقتراب الحرب الباردة من النهاية ستنهي جو الاستقرار الذي نعمت به أوروبا الشرقية لفترة، ولكنها أكدت على أن هذه النهاية قد تكون مرتبطة بموقع القوتين العظميين، وشعورهما بالضعف، وبخاصة اقتصادياً، بما سيفقدهما مركزهما الدولي تدريجياً في الوقت الذي ستكون مراكز القوة أكثر ضماناً للبقاء والتحكم إن هي توزعت على كتل إقليمية تضم بلداناً متعاطفة يكمل بعضها البعض، كأوروبا مثلاً، وحتى المنطقة العربية التي لها مجال لتظهر ككتلة. ولكن المشكلة الفلسطينية، وأزمة الخليج وغيرها، قد لا تساعدها على ذلك خاصة في الظروف الحالية التي أدت إلى انقسامات علنية في صفوف العرب. وفي الواقع من الصعب التكهن ببروز كتلة إقليمية فاعلة في العالم الثالث، ذات مركز ثقل في النظام الجديد. فدول الشمال ستستمر في بناء قوتها العسكرية والاقتصادية للهيمنة والسيطرة على مقدرات المجتمع الدولي مستغلة الظروف والحجج المنوعة لذلك.

أما الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان فقد ذكرت المتحدثة أن هذه المواضيع منوطة بظروف مختلفة. فإن وجود الأنظمة الاستبدادية في عدد كبير من الدول النامية، والفقر المدقع الذي تعيشه غالبيتها، لن يسمحا بتثبيت القواعد اللازمة لأرضية الديمقراطية، علماً بأن مجال التغيير نحو ذلك وارد بالنسبة إلى الدول التي تتبنى أنظمة اجتماعية خدمية أو ترفيهية، إن أدركت مرادها وأحسنت التصرُّف.

وأشار السيد هوفباور إلى أن النظرة للنظام الدولي على أنه نظام السلام والعالم المتحرر من قيود التبعية والاستعباد، هي ضرب من الخيال، لأن الوضع الدولي الراهن الذي تميَّز باستغلال وتحكم ما لا يزيد على ١٦ بالمائة من سكان المعمورة بـ ٨٠ بالمائة من منابع الثروة والامكانات الاقتصادية فيها، سوف لن يتغير بالسهولة والسرعة المطلوبة، خاصة إذا أخذ بنظر الاعتبار أن أغلب سكان المجتمع الدولي وفي دول العالم الثالث بالذات، يعيشون في ظل التبعية والأنظمة الجائرة التي يعتبر فيها الحاكم صاحب الحق الإلهي في فرض رأي النخبة وهيمنتها على المجتمع بأكمله. ولعل التفاعل بين القوى التي تريد ترسيخ ظروف التبعية وإحكام سيطرتها على الدول النامية، وبين الأنظمة الاستبدادية في هذه الدول سيجعل من مقولة النظام الجديد أمراً نظرياً أو إسمياً تتستر به الدول الكبرى لضمان سطوتها. وها هي الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها استغلت الأنظمة الاستبدادية لدول منظمة الخليج للسيطرة على مصادر الطاقة دون الالتفات إلى المثل الانسانية، وكأن الحرية وحقوق الانسان وقف على المجتمعات المتقدمة الغربية.

إن الحوار الذي دار بين الضيوف النمساويين أنفسهم، وبينهم وبين باقي المشاركين في الندوة ساهم في إغناء موضوع الديمقراطية ومجال التعاون الدولي حيالها أو من خلالها، ولا سيما ما يخص التعاون بين التيارات السياسية الأوروبية والقوى العربية. وفي هذا المضمار برزت الآراء التالية كمحصلة للنقاش:

١ ـ إن الدول الأوروبية، حين تمد يد المساعدة إلى الدول النامية، إنما تفعل ذلك لمساعدة نفسها. فالغني لا يساعد الفقير لإغنائه عن جوع. والبلدان العربية في حاجة إلى الاعتماد على نفسها، ومدعوة للاستفادة من ثرواتها، وإمكاناتها السكانية، وتراثها الحضاري. إضافة إلى ذلك، هناك حركات إنسانية في دول الجنوب، ولكن حركة الخضر وتيارات أخرى في أوروبا ليست على صلة بها، خاصة أن غالبية هذه الحركات تعاني أو هي مشغولة بمشاكلها التي لا يتأتى حلها ما لم ينتفِ تدخّل دول الشمال التي تشكّل عقبة في طريق تلك الحركات. ومن أهم الأمثلة على ذلك تحالف أغلب دول الشمال على مواقف موحدة للإبقاء على الوضع القائم للفلسطينيين دون الالتفات إلى موضوع حقوق الإنسان وحق تقرير المصير. ومثل هذه المواقف تتخذ في العديد من المناطق في العالم الثالث حتى أصبحت المعاناة تشمل أكثر من ثلاثة أرباع البشرية. ومن الأمثلة التي ضربت في هذا الصدد، معاملة اسرائيل لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أزمة الخليج على الحصار الاقتصادي حتى لو كان ذلك لتجويع الشعب العراقي بكامله، واعتماد معايير مزدوجة إزاء مشكلة الكويت من ناحية ومعالجة احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية من ناحية أخرى.

٢ ـ إن جذور أزمة الخليج الحالية تعود إلى تصرفات دول الشمال التي شجعت دول الخليج جميعها على محاربة الديمقراطية، ودعمت الحكم الاستبدادي على حساب حقوق الإنسان. كما أن التدخل العسكري السريع، وحجمه، وأساليب التمهيد له باستغلال الأمم المتحدة، شجعه تقارب القوتين العظميين في النظام الدولي الجديد. ومن أهم أسباب هذا التدخل، أهمية منطقة الخليج الاستراتيجية لاقتصادات دول الشمال، وما تعني السيطرة عليها من إحكام إدارة النظام الجديد. ومما ساعد على حشد الجهود بهذا الاتجاه أن كلا بلدي الخليج المعنيين بالأزمة مباشرة ليسا دولاً أوروبية مرتبطة بمعسكر الشمال وتدين بمذهبه كما كانت الحال مع ايطاليا عندما

احتلت الحبشة في الثلاثينات ووقفت دول الشمال منها موقف المتفرج.

ولقد لخص أحد المتحدثين النمساويين الوضع بقوله إن دول الشمال لها وجهان في كل قضية تستغل كلاً منهما في الوقت المناسب لمصالحها. فالإدعاءات بالمُثُل الانسانية تفسر حسب المصلحة وما تتطلبه من فعل حتى لو كان شراً. والحل لدرء الأخطار عن المجتمع العربي لا يتم إلّا بوجود المؤسسات الديمقراطية الحاكمة، وهذا يحتاج إلى حركة جدية واعية. والنمسا بموقعها الحالي المتواضع لا تستطيع تقديم الكثير في هذا المضمار، خاصة إذا لم تأخذ الأقطار العربية بزمام المبادرة الجماعية. وفي خضمّ الصراع الدولي ونظامه الجديد، لا تفرق النمسا بين محاربة التسلُّط ومحاربة الاستعمار □

مركز دراسات الوحدة العربية

الصندوق العربي للإنماء
الإقتصادي والإجتماعي

القطاع العام والقطاع الخاص
في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي

عباس النصراوي
برهان الدجاني
محمد محمود الإمام
اسماعيل صبري عبدالله
ابراهيم سعد الدين
ابراهيم العيسوي
عبد المنعم السيد علي
عارف دليلة
احمد هني
هشام خواجكية
موضي عبد العزيز الحمود
كمال حمدان
وهيب الشاعر
الشاذلي العياري
يوسف هاينغ
محمود الحمصي

الثمن ٢٤ دولاراً أو ما يعادلها

موجز يوميات الوحدة العربية
كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في اطارها

ا ـ القمة العربية

ـ دعا ياسر عرفات، الرئيس الفلسطيني، إلى تجديد الحوار العربي ـ العربي وتفعيله من أجل ايجاد تسوية سلمية لأزمة الخليج. وأوضح أن أية تسوية دولية للأزمة تحتاج إلى قمة عربية لبلورتها في اطار الحوار العربي ـ العربي. ورأى أن الترابط بين أزمة الخليج والمسألة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي للجولان وجنوب لبنان «قائم وصريح» (**الديار**، بيروت، ١٦/١٢/١٩٩٠).

ب ـ مجالس الوزراء

ـ أفادت الأنباء الواردة من تونس أنه بعدما تقرر نقل مقر الجامعة العربية من تونس إلى القاهرة فإن وزراء الخارجية العرب سيبحثون في وضع مركز التنسيق والعلاقات العامة الذي تقرر انشاؤه في آذار/ مارس الماضي كهيئة متخصصة في اطار الجامعة العربية. وأوضحت الأنباء أن الخارجية التونسية تقدمت باقتراح يقضي باعتبار المركز بمثابة المقر الثاني للجامعة كما هي جنيف بالنسبة إلى الأمم المتحدة، وأن التشاور مستمر لعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب للبحث في الاقتراح التونسي. وجدير بالذكر أنه بالرغم من نقل مقر الجامعة إلى القاهرة فإن تونس ستظل مركزاً لأربع هيئات متخصصة هي: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو)، مجلس وزراء الداخلية العرب، اتحاد اذاعات الدول العربية (اسبو) ووكالة الطاقة النووية العربية التي انشئت مؤخراً، اضافة إلى مركز التنسيق والعلاقات العامة (**النهار**، بيروت، ٢٩/١٢/١٩٩٠).

ج ـ الأمانة العامة

ـ بدأت جامعة الدول العربية دفع تعويضات قيمتها الاجمالية ١٩ مليون دولار إلى ما يزيد على ٣٥٠ موظفاً يرغبون في إنهاء خدماتهم في الجامعة بعد انتقال مقرها إلى القاهرة. وأفادت الأنباء الصادرة عن الأمانة العامة للجامعة أن اجراءات نقل مقر الجامعة إلى القاهرة ستنتهي في موعد أقصاه نهاية الشهر الجاري وأن نحو ٤٦٥ موظفاً في الجامعة سيحتفظون بوظائفهم (**النهار**، بيروت، ٢٠/١٢/١٩٩٠). وقدصرح عدنان عمران، الأمين العام المساعد للجامعة، أن المبلغ المخصص لدفع تعويضات الموظفين الذين تم الاستغناء عن خدماتهم أو الذين قرروا انهاء خدماتهم قد تم تأمينه بعد أن ساهمت السعودية بمبلغ ٥ ملايين دولار والكويت بمبلغ ممائل والامارات بمليوني دولار، اضافة إلى ٧ ملايين دولار من أموال الجامعة كانت محجوزة في القاهرة منذ عام ١٩٧٩ (**النهار**، بيروت، ٢٩/١٢/١٩٩٠).

د ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات واللجان المتخصصة

ـ أنهى المجلس الوزاري لمنظمة الأقطار العربية

المصدرة للنفط (أوابك) اجتماعه في القاهرة وقرر نقل مقر المنظمة موقتاً من الكويت إلى العاصمة المصرية إلى حين عودة الأمور إلى نصابها في الكويت. وقد أقر المجلس موازنة المنظمة لعام ١٩٩١ والتي بلغت مليون دينار كويتي (٤,٥٤٨ ملايين دولار) وموازنة الهيئة القضائية البالغة ١٦٤,٣٥٠ ألف دينار كويتي (٥٦٥,٣٦٠ ألف دولار)، وقرّر أن تكون رئاسة الدورة المقبلة للمنظمة للبحرين. كما بحث المجلس في أوضاع الهيئة القضائية التابعة للمنظمة ومعهد النفط العربي للتدريب، واتفق الوزراء على عدم الخوض في الشؤون السياسية ومناقشة أزمة الخليج تجنباً للخلافات الحادة التي لا تخدم المصالح المشتركة. وكان رشيد العميري، وزير النفط الكويتي، قد طالب العراق بدفع تعويضات عن الخسائر الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت، إلا أن عبد الهادي قنديل، وزير النفط المصري، اقترح ألّا يبحث في هذا الموضوع حالياً تجنباً لمزيد من الخلافات (**النهار**، بيروت، ١٠/١٢/١٩٩٠).

ـ قرر مكتب مقاطعة اسرائيل في الامارات العربية المتحدة حظر التعامل مع ٢٩ شركة امريكية وبريطانية وقبرصية وايطالية. فيما رفع الحظر عن شركة «اي. تي. اند تي.» الامريكية وفروعها وذلك تنفيذاً لأحكام المقاطعة العربية لاسرائيل. وصرح سعيد غباش، رئيس المكتب في الامارات ووزير الاقتصاد والتجارة، ان الحظر سيتناول أيضاً شركات بلجيكية وتايلندية تنفيذاً لتوصيات مؤتمرات المقاطعة العربية لاسرائيل (**الحياة**، لندن، ١٩/١٢/١٩٩٠).

ـ أعلن جمال الدين مختار، المدير العام للأكاديمية العربية للنقل البحري، أن اجراءات نقل مقر الأكاديمية من الشارقة إلى مقرها الأصلي في الاسكندرية ستنتهي في موعد أقصاه حزيران/ يونيو المقبل دون أن يؤثر ذلك على سير العمل في الأكاديمية. وأوضح أن ١٧٢١ طالباً من مصر والسودان والأردن وسوريا ولبنان والسعودية واليمن وفلسطين وسلطنة عمان انتظموا في الدراسة هذا العام، كما قام مركز البحوث التابع للأكاديمية بإعداد ٢٠٠ دراسة لكبرى مشكلات النقل البحري العربي وسيتم تنفيذ برنامج التدريب الذي وضعته الأكاديمية والقاضي بتدريب ٧ آلاف عامل في مجال الشحن والتفريغ في الموانىء البحرية العربية (**الحياة**، لندن، ٢٠/١٢/١٩٩٠).

٢ ـ قضايا عربية

ـ عرض جورج بوش، الرئيس الأمريكي، في مبادرة مفاجئة اجراء لقاءات أمريكية ـ عراقية قبل ١٥ كانون الثاني/ يناير المقبل للبحث في أزمة الخليج. وأعلن بوش هذه المبادرة بعد أقل من ٢٤ ساعة على صدور قرار مجلس الأمن الذي أجاز استخدام القوة ضد العراق إذا رفض سحب قواته من الكويت بعد منتصف يناير المقبل. وقد طلب بوش من صدام حسين، الرئيس العراقي، استقبال جيمس بايكر، وزير الخارجية الأمريكي، بين ١٥ كانون الأول/ ديسمبر الجاري و١٥ كانون الثاني/ يناير ودعا طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي، إلى زيارة واشنطن في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر الجاري. وأوضح الرئيس الأمريكي أن مبادرته «هي لإفهام القيادة العراقية مدى تصميم الادارة الامريكية على تطبيق قرارات الأمم المتحدة بحذافيرها وتحقيق الانسحاب العراقي من الكويت»، مشيراً إلى أن اللقاءات الامريكية ـ العراقية يمكن أن يحضرها سفراء الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في الخليج (**الخليج**، الشارقة، ١/١٢/١٩٩٠). بالمقابل، بحث مجلس قيادة الثورة العراقية في المبادرة الامريكية، وأصدر بياناً أعلن فيه موافقة العراق على إجراء حوار جدي بين الولايات المتحدة وبغداد دون شروط مسبقة. وأفاد البيان أن الحكومة العراقية تسعى إلى حوار معمق بعيداً عن اللقاءات الشكلية التي يريدها الرئيس الأمريكي ليتخذ منها ذريعة أمام الرأي العام للقيام بعدوان على العراق. وأكد البيان أن الحوار يجب أن يتناول كافة المشكلات في الشرق الأوسط، كما أن اصرار الادارة الامريكية على دعوة سفراء الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة لحضور اللقاءات يستدعي مشاركة أطراف عربية كثيرة معنية بأزمات المنطقة في هذه اللقاءات (**النهار**، بيروت، ٣/١٢/١٩٩٠). في ضوء هذا الموقف العراقي تراجعت الادارة الأمريكية عن موقفها الداعي إلى مشاركة سفراء الدول المتحالفة معها في الخليج بعدما أوضحت الأنباء أن العراق يسعى إلى مشاركة ممثلين فلسطينيين في اللقاءات المقترحة. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها وافقت على عقد محادثات مباشرة تقتصر على حضور ممثلين للبلدين فقط (**السفير**، بيروت، ٤/١٢/١٩٩٠). إلا أن هذا الاعلان الأمريكي لم يحل مسألة تحديد مواعيد اللقاءات، كما بدا أن الجانبين لم يتوصلا إلى قواسم مشتركة في شأن مضمون اللقاءات. فقد أكد جورج بوش، الرئيس الامريكي، أن المفاوضات يجب أن تجري على أساس قرارات الأمم المتحدة في حين رفض العراق أية شروط مسبقة للحوار، معتبراً أن الرئيس الأمريكي يسعى إلى فرض أوامر بدلاً من الحوار (**النهار**، بيروت، ٦/١٢/١٩٩٠). وقد تصاعدت الاتهامات المتبادلة بين

بغداد وواشنطن، فاتهمت الادارة الامريكية القيادة العراقية بالتريث في تحديد موعد لزيارة بايكر إلى بغداد واعتبرت أن إصرار العراق على تحديد هذا الموعد قبل ثلاثة أيام فقط من المهلة التي يجيز بعدها مجلس الأمن استخدام القوة ضد العراق «لا يظهر جدية عراقية في التعاطي مع الأمور» (**النهار**، بيروت، ١٠/١٢/١٩٩٠). بالمقابل جدّد صدام حسين، الرئيس العراقي، ربطه حل أزمة الخليج بحل القضية الفلسطينية. وقال: «إن العراق على استعداد لتقديم تنازلات في الكويت بعد حل المشكلة الفلسطينية نهائياً». واعتبر أن الحوار مع الولايات المتحدة «غير مجد إذا كان هدفه ابلاغ الأوامر». (**السفير**، بيروت، ٢٠/١٢/١٩٩٠). وتواصلت المواقف الامريكية والعراقية على الوتيرة نفسها في وقت بدا أن مؤشرات السلام بدأت تتناقص في الخليج بعدما استدعت الولايات المتحدة وبريطانيا المزيد من القوات إلى المنطقة، وأجرى العراق بالمقابل خمس تجارب على اطلاق صواريخ من نوع سكود (**السفير**، بيروت، ٢٩/١٢/١٩٩٠). واتجهت الأمور نحو التصعيد في وقت رأى الرئيس الأمريكي «أن العراق سينسحب من الكويت» فيما أكد الرئيس العراقي «أن الانسحاب غير وارد وأن بغداد على استعداد لرد أي هجوم» (**النهار**، بيروت، ٣١/١٢/١٩٩٠).

ـ عقد في بغداد لقاء رباعي ضم صدام حسين، الرئيس العراقي، والملك حسين، العاهل الأردني، وياسر عرفات، الرئيس الفلسطيني، وعلي سالم البيض، نائب رئيس المجلس الرئاسي اليمني. وصدر عن اللقاء بيان رحب بالدعوة الأمريكية إلى الحوار مع بغداد في شأن أزمة الخليج مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تسوية مشاكل المنطقة كافة بخاصة المشكلة الفلسطينية من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة على أساس الشرعية الدولية وفقاً لمعايير ومبادىء واحدة. من جهة ثانية عقد لقاء ثلاثي في القاهرة ضم عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية المصري، وفاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، والأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي. وقد طالب اللقاء العراق «بالرد ايجاباً على الدعوة الأمريكية للحوار وعدم تفويت فرص السلام» (**النهار**، بيروت، ٥/١٢/١٩٩٠). وأفادت الأنباء أن اللقاء السوري ـ المصري ـ السعودي بحث في اقامة ترتيبات جديدة للأمن في الخليج بعد انتهاء الأزمة تقضي «بالدمج بين القوة العسكرية السورية والمصرية والقدرة المالية الخليجية» (**السفير**، بيروت، ٦/١٢/١٩٩٠).

ـ أعربت ليبيا عن ارتياحها لسقوط حسين حبري، الرئيس التشادي السابق، على يد قوات حركة الانقاذ الوطني في تشاد السبت الماضي. وقد أرسلت ليبيا مزيداً من امدادات الاغاثة إلى حكومة تشاد الجديدة التي أفرجت عن الأسرى الليبيين. وصرح ادريس ديبي، زعيم حركة الانقاذ الوطني والرئيس التشادي الجديد، أن عهداً جديداً بين ليبيا وتشاد سيبدأ لأن الخلاف القائم بين البلدين قد أزيل بسقوط الحكومة السابقة (**السفير**، بيروت، ٨/١٢/١٩٩٠).

ـ شل الاضراب العام الشامل كافة الأراضي المحتلة التي أخضعتها قوات الاحتلال الاسرائيلية لنظام حظر التجوال لمنع المواطنين الفلسطينيين من الاحتفال بذكرى الانتفاضة التي بدأت عامها الرابع. وشهد اليوم الأول من العام الرابع للانتفاضة مواجهات مع قوات الاحتلال أدت إلى مقتل جندي اسرائيلي واصابة اثنين آخرين بجروح في انفجار قنبلتين محليتي الصنع أمام مقر الادارة العسكرية الاسرائيلية في بيت لحم (**السفير**، بيروت، ١٠/١٢/١٩٩٠).

ـ أجرى إسحق شامير، رئيس الوزراء الاسرائيلي، محادثات في البيت الأبيض مع جورج بوش، الرئيس الأمريكي، حول تطورات أزمة الخليج ووضع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد صرح شامير إثر المحادثات أن الرئيس الأمريكي أكد له «أنه لن يكون هناك حل لأزمة الخليج على حساب اسرائيل». من جهة ثانية أكد جون كيلي، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، أن الجانب الأمريكي أكد لشامير «استمرار السياسة الأمريكية القاضية بالمحافظة على التفوق العسكري الاسرائيلي في المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات دول المنطقة من السلاح». وأضاف أن الرئيس الأمريكي أكد لشامير ضرورة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط بعد حل أزمة الخليج» (**الحياة**، لندن، ١٢/١٢/١٩٩٠). وقد التقى شامير ادوارد شيفاردنادزة، وزير الخارجية السوفياتي، الذي يزور واشنطن أيضاً. وصرح شامير أنه أبدى للوزير السوفياتي رغبة الحكومة الاسرائيلية في معاودة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين تل أبيب وموسكو. وأضاف أنه يرحب بأن يقوم الاتحاد السوفياتي بدور فعال في حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد برز هذا الموقف الاسرائيلي بعد أن صرح شيفاردنادزة بدوره أن موسكو «لم تعد تصر على عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي كشرط مسبق لاعادة العلاقات الكاملة بين الاتحاد السوفياتي وتل أبيب» (**السفير**، بيروت، ١٤/١٢/١٩٩٠).

ـ أصدر رؤساء حكومات المجموعة الأوروبية بياناً حول أزمة الخليج والوضع في الأراضي المحتلة ولبنان، دعوا فيه العراق إلى الانسحاب من الكويت وفقاً لقرارات الأمم المتحدة تجنباً لنشوب حرب في المنطقة تعرض سكانها لشتى المخاطر. وأكد البيان الصادر عن المجموعة الأوروبية في ختام اجتماعها في روما تأييد المجموعة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في الوقت المناسب. ورحب البيان بالمشروع الأمني لتحقيق بيروت الكبرى بعد مغادرة الميليشيات العاصمة اللبنانية، وأكد دعم المجموعة الأوروبية لتطبيق كل بنود اتفاق الطائف وتحقيق المصالحة الوطنية من أجل التوصل إلى اعادة السيادة والاستقلال والوحدة وسلامة الأراضي إلى لبنان (**الحياة**، لندن، ١٦/١٢/١٩٩٠).

ـ أيد مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً دان اسرائيل لطردها فلسطينيين من الأراضي المحتلة ودعا الأمم المتحدة إلى الإشراف على حمايتهم. وأرفق القرار الذي حمل الرقم ٦٨١ (١٩٩٠) ببيان غير ملزم وافق فيه أعضاء المجلس على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط يعقد في «وقت مناسب». وقد أكد القرار ادانة المجتمع الدولي لمعاودة السلطات الاسرائيلية طرد المدنيين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وطالب السلطات الاسرائيلية بالالتزام بمعاهدة جنيف الرابعة التي تسري قانوناً على جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. أما البيان المرفق غير الملزم، فقد أكد تأييد أعضاء مجلس الأمن لإجراء مفاوضات شاملة لإيجاد حل سلمي عادل ودائم للنزاع العربي ـ الاسرائيلي استناداً إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) والتي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار حق جميع الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل في الأمن والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. وأفاد البيان أن أعضاء المجلس متفقون على أن عقد مؤتمر دولي في وقت مناسب يكون مشكلاً على الوجه الصحيح من شأنه أن ييسر الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. لكن البيان أوضح «أن أعضاء المجلس يرون أنه ليس هناك اجماع في ما يتعلق بالوقت المناسب لهذا المؤتمر». وقد لاقى قرار مجلس الأمن والبيان المرفق ترحيباً عربياً فيما أدانته الخارجية الاسرائيلية واعتبرته «منحازاً لا يساعد في تحقيق عملية السلام» (**النهار**، بيروت، ٢١/١٢/١٩٩٠).

ـ أنهى الشاذلي بن جديد، الرئيس الجزائري، جولة محادثات عربية وأوروبية شملت عمان وبغداد وطهران ومسقط وسوريا ولبنان والامارات العربية المتحدة والقاهرة وايطاليا وفرنسا، وذلك في اطار المسعى الجزائري لإيجاد حل سلمي لأزمة الخليج. وقد صرح الرئيس الجزائري في ختام جولته «أنه من الخطأ الاعتقاد بأن حل أزمة الخليج يمكن تحقيقه في اطار الحوار العربي ـ العربي الصرف». وأوضحت الأنباء أن الرئيس الجزائري «سعى إلى الحصول على تعهد عراقي بالانسحاب من الكويت على أن يحل مكان القوات العراقية قوة سلام عربية في مرحلة أولى، يلي ذلك البحث في تفاصيل إنهاء أزمة الخليج بشكل تام في مرحلة ثانية» (**الحياة**، لندن، ٢٣/١٢/١٩٩٠).

ـ سجل تدفق المهاجرين اليهود السوفيات إلى اسرائيل رقماً قياسياً جديداً مع وصول ٧ آلاف مهاجر في الأيام الثلاثة الأخيرة تم نقلهم عبر جسر جوي من بودابست وفرصوفيا وبوخارست. وصرح ناطق باسم الوكالة اليهودية وهي الهيئة المكلفة استقبال المهاجرين الجدد أن استقالة ادوارد شيفاردنادزة، وزير الخارجية السوفياتي، والخوف المتزايد من تفكك الاتحاد السوفياتي وإلغاء «الهجرة الليبرالية» واحتمال «ظهور مشاعر معادية للسامية»، ساهمت في تزايد وتيرة هجرة اليهود السوفيات لتسجل هذه الهجرة رقماً قياسياً هذا الشهر، إذ وصل إلى تل أبيب منذ بداية كانون الأول/ ديسمبر الجاري وحتى الآن أكثر من ٣٥ ألف مهاجر. وقد أكدت الوكالة اليهودية أن عدد المهاجرين اليهود الذين وصلوا إلى تل أبيب عام ١٩٩٠ سيصل مع نهاية السنة الجارية إلى ٢٠٠ ألف مهاجر معظمهم من الاتحاد السوفياتي (**النهار**، بيروت، ٢٤/١٢/١٩٩٠).

ـ منحت السلطات العسكرية الاسرائيلية رجل الأعمال الفلسطيني كمال حسونة إذناً بتأسيس أول مصرف تجاري فلسطيني في الضفة الغربية بعد ست سنوات من تقديم طلب التأسيس. وصرح حسونة أن الاسرائيليين يدركون أن الفلسطينيين يحتاجون إلى هذا المصرف لتنمية اقتصادهم. وقال إنه سيجتمع مع مسؤولين في المصرف المركزي الاسرائيلي للبحث في تفاصيل العمليات التي سيقوم بها المصرف. وجدير بالذكر أن السلطات الاسرائيلية كانت قد سمحت لبنك القاهرة ـ عمان ومقره الأردن بإعادة فتح فروعه في الأراضي المحتلة عام ١٩٨٦، لكن المصرف توقف تقريباً عن تقديم القروض بسبب عدم وضوح الرؤية بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي منذ بدء الانتفاضة قبل ثلاث سنوات (**النهار**، بيروت، ٢٩/١٢/١٩٩٠).

ـ تصاعدت المواجهات بين قوات الاحتلال الاسرائيلية والمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية

وقطاع غزة المحتلين. وسجل أعنف المواجهات في قطاع غزة حيث لقي ٥ مواطنين مصرعهم وأصيب أكثر من ٢٥٠ آخرين بجروح برصاص جنود الاحتلال الذين فرضوا حظر التجول على القطاع (**السفير**، بيروت، ١٩٩٠/١٢/٣١).

ـ اتهمت الحكومة الأردنية اسرائيل بالتخطيط لاحتلال أجزاء من الأردن لإقامة «حزام أمني» على طريقة الحزام الأمني في جنوبي لبنان، وذلك في ضوء الحشود العسكرية الاسرائيلية على طول خطوط المواجهة مع الأردن، وتحذيرات المسؤولين الاسرائيليين المتكررة للأردن من أي استخدام عراقي لأراضيه منطلقاً لشن عمليات عسكرية إذا ما اندلعت الحرب في الخليج. وصرح الأمير حسن، ولي العهد الأردني، أن التحذيرات الاسرائيلية المتكررة تدل بوضوح على أن الكيان الصهيوني يسعى إلى التوسع داخل الأردن لإقامة حزام أمني يحصر فيه المهجرين الفلسطينيين في إطار خطة شاملة للقضاء على الانتفاضة. وأكد أن الأردن لن يكون ممراً لأحد وسيدافع عن نفسه إذا ما استدرج لحرب تشنها اسرائيل (**السفير**، بيروت، ١٩٩٠/١٢/٣١).

ـ صعدت قوات الاحتلال الاسرائيلية اعتداءاتها على القرى والبلدات اللبنانية في الجنوب والبقاع الغربي حيث قصفت بلدات عين التينة ومشغرة ويحمر وسحمر، الأمر الذي أدى إلى مصرع ٨ مواطنين بينهم ٥ أطفال. وأفادت الأنباء أن قوات الاحتلال أدخلت إلى منطقة «الحزام الأمني» صواريخ أرض ـ أرض وتعزيزات عسكرية ربطها المراقبون بتصريحات اسرائيلية عبّر عنها اسحق شامير، رئيس الوزراء الاسرائيلي، في الثالث عشر من الشهر الجاري عندما أعلن «أن اسرائيل ستفعل كل ما في وسعها لمنع سوريا من التمدد في لبنان» وتهديد ما أسماه «بالمصالح الأمنية لاسرائيل في لبنان» (**السفير**، بيروت، ١٩٩٠/١٢/٣١).

٣ ـ علاقات عربية

أ ـ التجمعات الاقليمية

ـ قرر رؤساء المصارف المركزية في بلدان اتحاد المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا) إنشاء الاتحاد المغاربي للبنوك بهدف تعزيز التعاون بين بلدان الاتحاد وحل اشكالات الصرف والاقراض والعمليات المصرفية من أجل ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال والبضائع بين بلدان الاتحاد (**الحياة**، لندن، ١٩٩٠/١٢/٩). وفي مجال آخر قرر وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الاتحاد المغاربي انشاء مركز مغاربي للتخطيط وتنمية الموارد البشرية، كما قرروا انشاء جهاز مغاربي للتوظيف والتشغيل وتوحيد تشريعات العمل وتوظيفاته في بلدان الاتحاد. كذلك قرر الوزراء تنظيم ندوة مغاربية سنوية لدراسة أوضاع الجاليات المغاربية في أوروبا على أن تعقد الندوة الأولى أوائل العام المقبل في بروكسل بمشاركة أوروبية فعالة للبحث في أوضاع الجاليات المغاربية (**الحياة**، لندن، ١٩٩٠/١٢/١٨).

ـ دعا زعماء بلدان مجلس التعاون الخليجي في ختام أعمال قمتهم الحادية عشرة أمس الأول في الدوحة إلى انسحاب عراقي غير مشروط من الكويت قبل ١٥ كانون الثاني/ يناير المقبل وفقاً للمهلة التي تحددت في مجلس الأمن للانسحاب العراقي. وشدد زعماء المجلس على حق بلدانهم في اللجوء إلى كافة الوسائل اللازمة لتأمين عودة السيادة والشرعية إلى الكويت. وأفاد بيان صادر عن القمة أن المجلس بحث في تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية للدول الأعضاء، وأبرز أهمية وضع نظام عربي وترتيبات أمنية مناسبة في المنطقة تكفل عدم تكرار ما حصل بالكويت وذلك بالتنسيق مع سائر دول المنطقة. ورحب المجلس بالدعوات الايرانية الهادفة إلى تحسين العلاقات الايرانية مع كل بلدان المجلس، وأكد أهمية العمل بجدية لحل الخلافات العالقة بين ايران والدول الأعضاء على أساس من حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط بين دول المنطقة. كما بحث المجلس في الأوضاع الاقتصادية العربية وقرر انشاء «برنامج لدعم جهود التنمية في البلدان العربية والاسلامية، كذلك جدّد المجلس دعمه للانتفاضة الفلسطينية ورحب بقرار مجلس الأمن الدولي الداعي إلى حماية الشعب الفلسطيني وبالبيان الدولي المؤيد لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. كما جدد المجلس دعمه للشرعية اللبنانية والخطوات الأمنية التي اتخذت في بيروت الكبرى وأكد تأييده ودعمه لإنشاء الصندوق الدولي للإعمار والتنمية في لبنان (**النهار**، بيروت، ١٩٩٠/١٢/٢٧).

ب ـ علاقات بين قطرين عربيين أو اكثر

ـ قررت السعودية منح مصر ١,٥ مليار دولار أمريكي لمساعدتها في مواجهة الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج ولدعم ميزان مدفوعاتها ولتمويل مشروعات التنمية التي أقرتها الحكومة المصرية. وجدير

بالذكر أن بلدان مجلس التعاون الخليجي كانوا قد قرروا في أعقاب أزمة الخليج إعفاء مصر من ديون قدرها حوالى ٧ مليارات دولار (**السفير**، بيروت، ١٩٩٠/١٢/٦).

ـ وقعت اللجنة المصرية ـ السورية المشتركة التي عقدت دورتها الأولى أمس الأول بالقاهرة برئاسة عاطف صدقي، رئيس الوزراء المصري، ومحمود الزعبي، نظيره السوري، على عدة اتفاقات اقتصادية أهمها: اتفاق للتعاون الاقتصادي والفني واتفاق للنقل البحري ونقل الركاب والبضائع، اضافة إلى اتفاق للتعاون في مجال السكك الحديد واتفاق للتعاون في المجال السياحي (**الحياة**، لندن، ١٩٩٠/١٢/١٠).

ـ تم الاتفاق بين وزارتي النقل المصرية والليبية على البدء بتنفيذ خطة ربط شبكة السكة الحديد المصرية بشبكة السكة الحديد الليبية بحيث يتم التقاء الشبكتين في منطقة السلوم وذلك في إطار خطة شاملة لربط الشبكة المصرية بالشبكة المغاربية مروراً بليبيا والجزائر (**الحياة**، لندن، ١٩٩٠/١٢/١٠).

ـ أجرى الياس الهراوي، الرئيس اللبناني، محادثات في دمشق مع حافظ الأسد، الرئيس السوري، حول تطورات الوضع اللبناني وسبل دعم تنفيذ بنود اتفاق الطائف لجهة تأليف حكومة وفاق وطنية موسعة وتعيين النواب وحل الميليشيات وتنظيم العلاقات اللبنانية ـ السورية (**النهار**، بيروت، ١٩٩٠/١٢/١٥). وقد قدم سليم الحص، رئيس الوزراء اللبناني، استقالة حكومته وكُلف عمر كرامي تشكيل حكومة جديدة تكون حكومة مصالحة وطنية. وقد أعلن كرامي عن تشكيل حكومة من ٣٠ وزيراً ضمت ممثلين عن معظم الميليشيات المتخاصمة (**النهار**، بيروت، ١٩٩٠/١٢/٢٥).

ـ أعلن مضر بدران، رئيس الوزراء الأردني، في ختام محادثات أجراها في دمشق مع حافظ الأسد، الرئيس السوري، أن القيادة السورية قدمت إليه التزاماً يقضي بالتنسيق مع القيادة الأردنية على المستوى العسكري في حال نشوب حرب في الخليج وقيام اسرائيل بأعمال عسكرية ضد الأردن. وأوضح أن القيادة السورية تعتبر أن أي هجوم تشنه اسرائيل على الأردن هو هجوم على سوريا (**الحياة**، لندن، ١٩٩٠/١٢/١٩).

ـ وقع يسري مصطفى، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري، والشيخ علي الخليفة الصباح، وزير المال الكويتي، بروتوكول تأسيس شركة كويتية للاستثمار في مصر برأسمال قدره مليار ونصف المليار جنيه مصري تسدد بالدولار الأمريكي ومدتها ٢٥ عاماً. وتهدف الشركة إلى الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية بخاصة استصلاح الأراضي البور والصحراوية وفي المشاريع الصناعية والسياحية والاسكان والتعمير، اضافة إلى مجالات الاستثمار المالية وتقديم الخبرات والاستشارات الفنية والادارية للشركات التي تؤسسها أو تساهم في رؤوس أموالها (**الحياة**، لندن، ١٩٩٠/١٢/٢٠). من جهة ثانية وقع الشيخ علي الخليفة وصباح بقجة جي، وزير الدولة السوري للتخطيط، اتفاقاً في دمشق تقدم الكويت بموجبه قرضاً لسوريا قيمته ١٠٥ ملايين دولار لتمويل مشروع للصرف الصحي في العاصمة السورية. ويسدد القرض على مدى ٢٥ عاماً بفائدة نسبتها ٢,٥ بالمائة (**النهار**، بيروت، ١٩٩٠/١٢/٢١).

ـ أعلنت الخارجية الأردنية أن ناصر البطاينة، السفير الأردني لدى السعودية، عاد إلى مقر عمله في الرياض وذلك بعد نحو ثلاثة أشهر على استدعائه إلى عمان رداً على قيام السعودية بإبعاد دبلوماسيين أردنيين بسبب ما وصف آنذاك «بالموقف الأردني المتعاطف مع العراق في أزمة الخليج». وأفادت الأنباء «أن عودة السفير الأردني تعكس ظهور اشارة انفراج في العلاقات الأردنية ـ السعودية التي تدهورت بسبب أزمة الخليج» (**السفير**، بيروت، ١٩٩٠/١٢/٢٥).

ـ أنهى حميد بن أحمد المعلا، وزير التخطيط في الامارات العربية المتحدة، زيارة لدمشق أجرى خلالها محادثات مع حافظ الأسد، الرئيس السوري، حول سبل تنمية العلاقات الثنائية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وجدير بالذكر أن فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، كان قد زار الامارات في الثامن عشر من الشهر الجاري وسلم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الامارات، رسالة من الرئيس السوري حول تطورات أزمة الخليج والعلاقات الثنائية (**السفير**، بيروت، ١٩٩٠/١٢/٣١).

٤ ـ اتحادات عربية ومنظمات شعبية

ـ دعا المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في ختام دورته العادية الثانية التي عقدت في مدينة الدار البيضاء في الفترة الواقعة بين ١٩ و٢٢ كانون الأول/ديسمبر الجاري إلى سحب القوات العراقية من الكويت والقوات الأجنبية من الخليج ووضع نظام جديد للأمن القومي العربي وطالب بتنفيذ الفصل

السابع من ميثاق الأمم المتحدة لجهة تطبيق عقوبات بحق اسرائيل لإجبارها على الانسحاب من الجنوب اللبناني وأيد قرار مجلس الأمن رقم ٦٨١ في شأن عقد المؤتمر الدولي من أجل حل القضية الفلسطينية. وجاءت دعوة اتحاد المحامين العرب في اطار مبادرة للاتحاد من خمس نقاط هي: ١ ـ يعلن العراق قبوله للانسحاب من الكويت في اطار ضمانات دولية وعربية تكفل سلامة العراق وقدراته العسكرية والاقتصادية وذلك في رسالة منه إلى مجلس الأمن والجامعة العربية. ٢ ـ تتعهد الولايات المتحدة وحلفاؤها بمجلس الأمن بعدم الاعتداء على العراق كما تتخذ الاجراءات الفورية لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق. ٣ ـ تحل قوات عربية تحت راية الجامعة العربية محل القوات العراقية بالكويت. ٤ ـ يبدأ انسحاب القوات الأجنبية من منطقة الخليج مع بدء انسحاب القوات العراقية ودخول القوات العربية إلى الكويت. ٥ ـ تعقد قمة عربية طارئة تكون مهمتها: أ ـ حل الخلاف القائم بين العراق والكويت بما يضمن مصالح القطرين. ب ـ مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ قراره الأخير رقم ٦٨١ في شأن عقد المؤتمر الدولي من أجل القضية الفلسطينية على نحو عاجل. ج ـ وضع نظام جديد للأمن القومي العربي يستند إلى قدرات وامكانات الأمة العربية الذاتية. د ـ وضع نظام اقتصادي يضمن عدالة استثمار الثروة العربية على نحو تفيد الأمة كلها. هـ ـ العمل على تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بحق اسرائيل لإجبارها على الانسحاب من جنوب لبنان (**السفير**، بيروت، ١٩٩٠/١٢/٢٨).

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

المشاريع الوحدوية العربية

١٩١٣-١٩٨٩

(دراسة توثيقية)

(طبعة جديدة موسعة)

٢٠ دولاراً

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

دوريات

١ ـ «نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال عام ١٩٩٠.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ١٢٥ ـ ١٤٢.

تاريخ وجغرافيا

كتب

انظر ايضاً: ٨

دوريات

٢ ـ الرفوع، فيصل عودة. «تاريخ الهجرات اليهودية إلى فلسطين حتى عام ١٩٤٨م.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ٢٨ ـ ٣٩.

٣ ـ ياسين، عبد القادر. «اليهود في الاتحاد السوفياتي: نظرة تاريخية: أوضاعهم في روسيا القيصرية.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٣٤ ـ ٤٨.

انظر ايضاً: ٢٢، ٦٠

مراجعة كتب

٤ ـ Asali, K. J. (ed.). «Jerusalem in History.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤٠، خريف ١٩٩٠. ص ٢٣٤ ـ ٢٣٧. (مايكل دمبر)

٥ ـ Wartin, Konrad W. «Machtwechsel im Nahen Osten: Grobritanniens Niedergang und der Aufstieg der Vereinigten Staaten, 1941-1947.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٧٨ ـ ١٨٢. (نظام العباسي)

سياسة وفكر قومي

كتب

٦ ـ ابراهيم، سعد الدين. **مصر والوطن العربي: مقالات في رحاب المنتدى**. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠. ٢٤٥ ص.

٧ ـ أمين، سمير. **بعض قضايا المستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر**. ط ١. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٠. ٢٥٦ ص.

٨ ـ خليل، عبد المنعم. **حروب مصر المعاصرة في أوراق قائد ميداني**. ط ١. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠. ٢٨٧ ص.

٩ ـ عرنوق، مفيد. **أضواء على الصراع العربي ـ**

الاسرائيلي. بيروت: دار النضال، ١٩٩٠. ٢٢١ ص.

١٠ ـ فوزي، محمد. **حرب اكتوبر عام ١٩٧٣: دراسة ودروس**. ط ٢. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٩. ٢٨٣ ص.

١١ ـ منتدى الفكر العربي. **الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية**. تحرير وتقديم فهد الفانك. ط ١. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩. ١٥٦ ص. (سلسلة دراسات الوطن العربي)

١٢ ـ ـــــ. **ديجول والعرب: العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل**. تحرير سعد الدين ابراهيم. ط ١. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠. ١٨٧، 21 ص. (سلسلة الحوارات الدولية)

١٣ ـ ـــــ ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩: تقرير مقدّم للاجتماع السنوي للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، أيار/ مايو ١٩٩٠**. ط ١. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠. ٧١ ص. (سلسلة تقارير حالة الأمة العربية)

دوريات

١٤ ـ أبو سعد، محمد. «الهجرة وعنصرية القوانين الاسرائيلية.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ٦٥ ـ ٧٠.

١٥ ـ أبو عامود، محمد سعد. «البناء التنظيمي لجماعات الاسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات: مصر كحالة للدراسة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ٢١ ـ ٤٠.

١٦ ـ أحمد، أحمد يوسف. «ندوة أزمة الخليج: تحديات الحاضر والمستقبل، القاهرة، ١٥ ـ ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ١٧٧ ـ ١٨٢.

١٧ ـ الاخصاصي، محمد. «التقارب العربي ـ العربي وآفاقه.» **المنابر**: السنة ٥، العدد ٥٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ٤٥ ـ ٥٥.

١٨ ـ «أزمة الخليج في الصحافة الاسرائيلية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ١٩٢ ـ ٢٣٣.

١٩ ـ الأزهري، محمد خالد. «استقرار الانفراج الدولي والصراع العربي ـ الاسرائيلي.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ٦٢ ـ ٨١.

٢٠ ـ اسماعيل، محمد زكريا. «النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ٤ ـ ٢٠.

٢١ ـ أوين، روجر. «أزمة الخليج: بين الانفجار والاحتواء.» **المنتدى**: السنة ٥، العدد ٦٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ١١ ـ ١٢.

٢٢ ـ بدر، حمدان. «إقتلاع الفلسطينيين من وطنهم: شهادات اسرائيلية.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٣٧ ـ ٤٦.

٢٣ ـ بدر الدين، صلاح. «مستقبل العلاقات العربية ـ الكردية في ظلّ المتغيرات العالمية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ٥٨ ـ ٦٤.

٢٤ ـ برقاوي، أحمد. «الهجرة الاستعمارية الصهيونية وآفاق الانتفاضة الفلسطينية.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ٨٤ ـ ٨٨.

٢٥ ـ بسطامي، مها. «هجرة اليهود السوفيات والسياسة الاسرائيلية الرسمية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ٩١ ـ ٩٧.

٢٦ ـ بشور، معن. «مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ٧٣ ـ ٩١.

٢٧ ـ بلقزيز، عبد الإله. «أزمة الخليج: إطارها الدولي ونتائجها على النظام العربي.» **المنتدى**: السنة ٥، العدد ٦٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ١٢ ـ ١٥.

٢٨ ـ بو قربة، عبد المجيد. «نقد الخطاب الناصري.» **دراسات عربية**: السنة ٢٧، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٣٥ ـ ٣٩.

٢٩ ـ الجابري، محمد عابد. «التقدم والوحدة.» **المنتدى**: السنة ٥، العدد ٦٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ٢٨ ـ ٣١.

٣٠ ـ الجندي، ابراهيم. «هجرة اليهود السوفييت: المخاطر.. والتوقعات.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٢٥٥ ـ ٢٦١.

٣١ ـ حسين، أحمد. «العلاقات الثورية الايرانية ـ الفلسطينية، ١٩٦٨ ـ ١٩٩٠.» **مجلة الدراسات**

الفلسطينية: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ١٧٤ ـ ١٨١.

٣٢ ـ الحصري، ربى. «سياسيون ومثقفون من الأراضي المحتلة يرصدون انعكاسات أزمة الخليج على القضية الفلسطينية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٣٠ ـ ٤١.

٣٣ ـ حمودة، معالي عبد الحميد. «أمريكا والتجسس على الأصدقاء.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ١٢٩ ـ ١٤١.

٣٤ ـ الحوت، شفيق. «مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ٩٢ ـ ١٠٢.

٣٥ ـ الخالدي، أحمد سامح وحسين جعفر آغا. «أزمة الخليج ومسألة «الربط».» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٩ ـ ١٩.

٣٦ ـ خليفة، أحمد. «اسرائيل في أزمة الخليج: الموقف العام، التعاون الاستراتيجي، التوقعات في شأن النزاع العربي ـ الاسرائيلي.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٥٣ ـ ٧١.

٣٧ ـ خليل، عوض. «مسار اليسار الفلسطيني من الماركسية إلى البيريسترويكا.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ١٩ ـ ٦١.

٣٨ ـ راضي، أشرف. «الانتفاضة وحقوق الانسان في فلسطين المحتلة.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٢٤ ـ ٣٦.

٣٩ ـ الرفاعي، أحمد. «الوفاق الدولي: آثاره على هجرة اليهود السوفييت والصراع العربي ـ الاسرائيلي.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٥٧ ـ ١٦٩.

٤٠ ـ رياض، محمود. «عودة إلى النظام العربي.» **المنتدى**: السنة ٥، العدد ٦٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ١٦ ـ ١٧.

٤١ ـ الزرو، نواف. «الاستراتيجية الصهيونية في استيعاب وتوطين المهاجرين اليهود في فلسطين.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٤٩ ـ ٦٢.

٤٢ ـ الزين، جهاد. «مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي في لبنان.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ٦٥ ـ ٧٢.

٤٣ ـ ساعف، عبد الله. «الاتحاد السوفيتي، اسرائيل وهجرة اليهود السوفيت.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ٥٧ ـ ٦٤.

٤٤ ـ شاهين، أحمد. «فلسطين تجمع من فرّقتهم أزمة الخليج.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ١٠٥ ـ ١١١.

٤٥ ـ شبيب، سميح. «أزمة الخليج ومجزرة القدس.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

٤٦ ـ شرارة، رندة. «اسرائيل في أزمة الخليج ٢: الموقف من الأردن.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٧٢ ـ ٨٣.

٤٧ ـ شقيرات، علي. «الغزو الصهيوني والصراع العربي ـ الاسرائيلي.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ٢٤ ـ ٢٧.

٤٨ ـ صايغ، يزيد. «مجزرة القدس والردّ الجماهيري.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ١١٦ ـ ١١٨.

٤٩ ـ صبحي، محيي الدين. «الجذور والأسباب العربية لهجرة اليهود السوفيات.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ١٧ ـ ٢٣.

٥٠ ـ الطرابلسي، عبد الغني. «الايمان والعروبة طريقنا لمواجهة التحديات.» **الموقف**: العدد ٧٣، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٤٦ ـ ٥٣.

٥١ ـ الطيار، خليل ابراهيم. «الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٦٠ ـ ٦٦.

٥٢ ـ عايد، خالد. «أزمة الخليج وفلسطينيو الانتفاضة / الثورة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٤٢ ـ ٤٩.

٥٣ ـ ـــــ. «موشيه آرنس والانتفاضة: السياسة الجديدة / القديمة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٣٠٨ ـ ٣١٢.

٥٤ ـ العباسي، نظام. «موقع الانتفاضة بين حركات التحرّر العربية والعالمية.» **شؤون فلسطينية**:

العدد ٢١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١٨.

٥٥ ـ العبد الله، هاني. «أحداث الحرم الشريف مجزرة بدم بارد.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ١١٩ ـ ١٢٤.

٥٦ ـ عبد الجواد، صالح. «مدخل إلى دراسة المصادر الأولية المكتوبة للانتفاضة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ١٥٣ ـ ١٧٣.

٥٧ ـ عبد اللطيف، كمال. «هجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل والانتفاضة الفلسطينية.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ٤٠ ـ ٤٦.

٥٨ ـ عطايا، أمين محمود. «هجرة اليهود السوفييت وتأثيرها على الخارطة السياسية في الكيان الصهيوني.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٢٦٢ ـ ٢٦٨.

٥٩ ـ العمري، وليد. «فلسطينيو ١٩٤٨ وأزمة الخليج.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٥٠ ـ ٥٢.

٦٠ ـ العملة، عمرو. «الهجرة اليهودية الاستعمارية إلى فلسطين: جذورها الايدولوجية وتطورها التاريخي.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٠ ـ ٣٣.

٦١ ـ عوض، عبد المجيد. «الهجرة اليهودية وآفاق المستقبل.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ٨٩ ـ ٩٤.

٦٢ ـ فارس، مروان. «الهجرة اليهودية وآفاق الثورة الفلسطينية.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ٧٨ ـ ٨٣.

٦٣ ـ قاسم، انيس فوزي. «على هامش أزمة الخليج: الفلسطيني بين المطرقة والسندان.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٣ ـ ٨.

٦٤ ـ قسوس، سلطان. «الهجرة اليهودية.. مرحلة في طريق السيطرة العالمية للصهيونية.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ٤٧ ـ ٥٦.

٦٥ ـ الكاظم، صالح جواد. «دولة فلسطين في الأمم المتحدة، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٨.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٦٧ ـ ٨١.

٦٦ ـ الكيالي، ماجد. «من ملامح الانتفاضة الفلسطينية في عامها الثالث: الاقتصاد بالطاقات وتجذير المرتكزات.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ ديسمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٢١٤ ـ ٢٢٠.

٦٧ ـ كيلة، سلامة. «محددات أولية حول طبيعة القضية القومية.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ١٥٩ ـ ١٦٥.

٦٨ ـ ـــــ. «محددات أولية حول طبيعة القضية القومية العربية.» **دراسات عربية**: السنة ٢٧، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٤٠ ـ ٤٨.

٦٩ ـ المدهون، ربعي. «مذبحة القدس: استحالة التعايش.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

٧٠ ـ المشايخ، محمد. «الندوة الفكرية حول الهجرة اليهودية والمشروع الصهيوني.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٢٨١ ـ ٢٩٢.

٧١ ـ مشرف، صلاح الدين كامل. «التحدي النووي الاسرائيلي.» **المنابر**: السنة ٥، العدد ٥٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ٥٦ ـ ٦٣.

٧٢ ـ معلمي، عبد الوهاب. «الهجرة اليهودية والوفاق الدولي.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ٩٥ ـ ١٠٦.

٧٣ ـ مكحل، رحاب. «ندوة لبنان وآفاق المستقبل، بيروت، ٢٣ ـ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ١٦٣ ـ ١٧٦.

٧٤ ـ ملحم، ملحم. «العمل السياسي والتنمية.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ١٦٦ ـ ١٧٥.

٧٥ ـ «ندوة «**المنابر**»: انجازات الانتفاضة، المخاطر، التفاعلات العربية.» شارك في الندوة محمد زكريا اسماعيل [وآخرون]؛ إعداد حسين العبد الله. **المنابر**: السنة ٥، العدد ٥٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ١٣ ـ ٣٢.

٧٦ ـ هاشم، علي. «فتح وحماس.. وما بينهما.» **الموقف**: العدد ٧٣، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٢٤ ـ ٣٢.

٧٧ ـ «هل هناك إمكانية لحل عربي: خلاصة اتجاهات الندوة التي عقدت بمقر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يوم ٢٦/٩/١٩٩٠.» **المنتدى**: السنة ٥، العدد ٦٢، تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٩٠. ص ٩ ـ ١٠.
انظر أيضاً: ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٩، ١٠٠، ١١٤، ١١٥، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥

مراجعة كتب

٧٨ ـ الحسن، يوسف. «البعد الديني في السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الامريكية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨. (جورج المصري)

٧٩ ـ السيد حسين، عدنان. «عصر التسوية: سياسة «كامب ديفيد» وأبعادها الاقليمية والدولية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ١٥٥ ـ ١٦٢. (أمين أ. أبو عز الدين)

٨٠ ـ «الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.» إشراف كميل منصور. **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

٨١ ـ ـــــ. **شؤون فلسطينية**: العدد ٢١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ٩٨ ـ ١٠١. (ماجد طيفور)

٨٢ ـ ـــــ. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٢٤٢ ـ ٢٤٥. (سميح شبيب)

٨٣ ـ Lockman, Zachary and Joel Beinin (eds.). «Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٢٧٦ ـ ٢٨٠. (حلمي ساري)

٨٤ ـ Lustick, Ian S. «For the Land and the Lord: Jewish Fundamentalism in Israel.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠. (دون بيريتز)

٨٥ ـ «Le Système régional arabe.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠.

اقتصاد

كتب

٨٦ ـ دياب، عبد القادر وبركات الفراء. **التجارة الخارجية بين مصر والدول العربية في مجال السلع الزراعية**. القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٠. ٢٢١ ص.

٨٧ ـ لجنة الجنوب. **التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب**. ترجمة عطا عبد الوهاب. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠. ٣٤٥ ص.

دوريات

٨٨ ـ أبو النمل، حسين. «الهجرة في المنظور الاقتصادي.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ٧١ ـ ٧٧.

٨٩ ـ الامام، محمد محمود. «معادلة الغرب والعالم الثالث: من الاستغلال إلى الاستغناء.» حاوره فيصل درنيقة. **المنابر**: السنة ٥، العدد ٥٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ٣٣ ـ ٤٠.

٩٠ ـ بدر، عوني. «الأواصر العسكرية المتعلقة بالتنمية الريفية في الضفة الغربية منذ العام ١٩٦٧ ـ حزيران ١٩٨٩.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٢٢١ ـ ٢٥٤.

٩١ ـ ترزيان، بيار. «النفط وأزمة الخليج: المستفيدون والمتضررون في مجالي الانتاج والتسويق.» مقابلة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٢٠ ـ ٢٩.

٩٢ ـ الجرباوي، علي ورامي عبد الهادي. «مياه دولة فلسطين: من الاستلاب إلى الاسترداد.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٨٤ ـ ١٠٨.

٩٣ ـ حسني، سمير. «مستقبل العون الفني العربي الجماعي لافريقيا.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٣١ ـ ١٤٦.

٩٤ ـ خير، كمال ونزار عكر. «الأمن المائي العربي: مشاكل وحلول.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٩٥ ـ ١٠٦.

٩٥ ـ درويش، منير. «في التكامل الاقتصادي العربي: معوقات التقدم الصناعي العربي.» **الموقف**: العدد ٧٣، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٦٢ ـ ٦٨.

٩٦ ـ الزيدان، عبد العزيز عبد اللطيف. «المشرق العربي عشية عقود الاستقلال السياسي: من يوتوبيا الايديولوجيا إلى طوفان الكومبرادورية.» **دراسات عربية**: السنة ٢٧، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٣ ـ ٣٤.

٩٧ ـ سابا، الياس. «مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ١٠٣ ـ ١١٤.

٩٨ ـ سليمان، معتصم رشيد. «التجارة الخارجية العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٤٧ ـ ١٥٤.

٩٩ ـ السيد النجار، أحمد. «اقتصاد اسرائيل: هل يدفعها نحو الحرب أم السلام أم بقاء الحال على ما هو عليه؟» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٨٢ ـ ٩٤.

١٠٠ ـ عبيد، منى مكرم. «الاستثمار في الديمقراطية.» **المنتدى**: السنة ٥، العدد ٦٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ٢٦ ـ ٢٨.

١٠١ ـ علاونة، عاطف. «الأبعاد الاقتصادية للهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٨٩ ـ ١١٠.

١٠٢ ـ العواملة، نائل. «تحليل اتجاهات الايرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة فيها.» **أبحاث اليرموك** (سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية): السنة ٦، العدد ١، ١٩٩٠. ص ٧ ـ ٤٠.

١٠٣ ـ فلاح، غازي. «التعددية وتوزيع الموارد بين المواطنين العرب واليهود في اسرائيل.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ١٠٩ ـ ١٣٢.

١٠٤ ـ ملحيس، غانية. «الآثار الاقتصادية للانتفاضة الشعبية الفلسطينية المتواصلة.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٧٠ ـ ٢١٣.

انظر أيضاً: ٢٠، ٧٤، ١١٢، ١١٤، ١٢٠، ١٢٢

مراجعة كتب

١٠٥ ـ البنك الدولي. «تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٠: الفقر.» ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر. **المنتدى**: السنة ٥، العدد ٦٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ٢٣ ـ ٢٤. (اسماعيل سراج الدين)

١٠٦ ـ شقير، محمد لبيب. «الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ١٨٩ ـ ١٩٧. (المختار مطيع)

١٠٧ ـ غالبريت، جون كنيث وستانسلاف مينشيكوف. «الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي.» ترجمة هشام متولي. **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ١٤٨ ـ ١٥٤. (مسعود ضاهر)

انظر ايضاً: ٨٠، ٨١، ٨٢

اجتماع

كتب

١٠٨ ـ زحلان، انطوان. **إحتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**. منسّق المشروع سعد الدين ابراهيم. ط ١. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠. ١١٣ ص. (مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)

١٠٩ ـ المنظمة العربية لحقوق الانسان. **الاعلان العالمي لحقوق الانسان وأحوال الوطن العربي**. ط ١. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٩. ١٧٤ ص. (الندوات الفكرية؛ ١)

١١٠ ـ ـــــ. **حقوق الانسان في مصر: مداولات الملتقى الفكري الأول، ٨ ـ ٩ ديسمبر ١٩٨٨**. تحرير محمد السيد سعيد؛ تقديم محمد ابراهيم كامل. ط ١. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠. ٢٥٦ ص. (الندوات الفكرية؛ ٢)

١١١ ـ ـــــ. **النظام الدولي وحقوق الانسان في الوطن العربي**. ط ١. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠. ١٦٠ ص. (الندوات الفكرية؛ ٣)

دوريات

١١٢ ـ أبو صالح، صلاح الدين. «المرأة العربية ودورها في التنمية.» **دراسات عربية**: السنة ٢٧، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٥٩ ـ ٨١.

١١٣ ـ بولخمايز، مختار. «تعليق حول وضعية العلوم الانسانية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ١٤٣ ـ ١٤٧.

١١٤ ـ تيّم، سعيد. «الهجرة اليهودية إلى فلسطين: التحدي والمواجهة.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٧ ـ ٢٣.

١١٥ ـ جبور، سمير. «التأثيرات الممكنة للمهاجرين اليهود السوفيات في المجتمع الاسرائيلي.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ٢٩٩ ـ ٣٠٧.

١١٦ ـ حميش، بنسالم. «في سيميائية الاستبداد، أو ابن خلدون أمام الدولة المغاربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ٤١ ـ ٥٧.

١١٧ ـ السيد، يونس. «الأبعاد الاجتماعية للهجرة اليهودية إلى فلسطين: قراءة أولية.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١١١ ـ ١١٩.

١١٨ ـ شحادة، حسام. «قراءة في منحنى هجرة اليهود السوفييت.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٢٠ ـ ١٣٥.

١١٩ ـ عطايا، أمين. «الواقع الديمغرافي للمستوطنين اليهود في فلسطين المحتلة، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩ والمتغيرات الديمغرافية المستقبلية.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٤٧ ـ ٥٩.

١٢٠ ـ غرابية، فيصل. «نحو توازن عمالي عربي.» **دراسات عربية**: السنة ٢٧، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٤٩ ـ ٥٨.

١٢١ ـ قبعة، كمال. «استيعاب المهاجرين السوفييت: عقبات وآفاق.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٣٦ ـ ١٥٦.

١٢٢ ـ ماضي، يوسف وأحمد يونس. «الهجرة إلى فلسطين والتهجير منها.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٦٣ ـ ٨٨.

١٢٣ ـ مرسي، فؤاد. «آثار الهجرة اليهودية على البعد السكاني.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ١٠ ـ ١٦.

١٢٤ ـ المسيري، عبد الوهاب. «الجماعة اليهودية في جنوب افريقيا: التاريخ والاشكاليات والتوقعات.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ٨٢ ـ ٩٠.

١٢٥ ـ هلال، جميل. «أثر السياسة في الوضع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤، خريف ١٩٩٠. ص ١٣٣ ـ ١٥٢.

انظر ايضاً: ٥١، ٦١، ٧٤، ١٠١، ١٣١

مراجعة كتب

١٢٦ ـ حجاوي، سلافة. «اليهود السوفيات: دراسة في الواقع الاجتماعي.» **صامد الاقتصادي**: السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٢٦٩ ـ ٢٧٥. (غسان أحمد شهابي)

انظر ايضاً: ٨٠، ٨١، ٨٢

ثقافة

دوريات

١٢٧ ـ الجباعي، أحمد. «التطور التاريخي لمفهوم الغرب وإشكالية الخطاب النهضوي العربي.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ١٤٨ ـ ١٥٨.

١٢٨ ـ شبيل، الحبيب. «حداثة العرب أم عرب الحداثة.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ١٤٢ ـ ١٤٧.

١٢٩ ـ صالح، صلاح. «التشكيل العربي وأزمة البحث عن معيار.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠. ص ١٧٦ ـ ١٨٨.

١٣٠ ـ الفيصل، سمر روحي. «التحديات المعادية للغة العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٥٥ ـ ١٧٥.

١٣١ ـ نوح، علي. «صورة المثقف العربي في الخطاب العربي المعاصر.» **دراسات عربية**: السنة ٢٧، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٠٦ ـ ١١٧.

تربية وتعليم

كتب

١٣٢ ـ ابراهيم، سعد الدين [وآخرون]. **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**. تحرير سعد الدين ابراهيم. ط ١. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩. ٣٤٢ ص. (مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)

١٣٣ ـ اسماعيل، سعاد خليل (معدّ). **سياسات التعليم في المشرق العربي**. منسّق المشروع سعد الدين ابراهيم. ط ١. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩. ٢٣٢ ص. (مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، سياسات التعليم)

١٣٤ ـ الجابري، محمد عابد. **السياسات التعليمية في اقطار المغرب العربي: المغرب، تونس، الجزائر**. منسّق المشروع سعد الدين ابراهيم. ط ٢. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠. ١٧٥ ص. (مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)

١٣٥ ـ رضا، محمد جواد. **السياسات التعليمية في دول الخليج العربية**. منسّق المشروع سعد الدين ابراهيم. ط ٢. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠. ١٩١ ص. (مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)

١٣٦ ـ سارة، ناثر. **التربية العربية (منذ ١٩٥٠): إنجازاتها، مشكلاتها، تحدياتها**. منسّق المشروع سعد الدين ابراهيم. ط ١. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠. ٤٤٨ ص. (مستقبل التعليم في الوطن العربي؛ ٢)

١٣٧ ـ الصافي، هاشم أبو زيد. **الأمية في الوطن العربي**. منسّق المشروع سعد الدين ابراهيم. ط ١. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩. ٣١٦ ص. (مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)

١٣٨ ـ القاسم، صبحي. **التعليم العالي في الوطن العربي**. منسّق المشروع سعد الدين ابراهيم. ط ١. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠. ٢٢٢ ص. (مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)

١٣٩ ـ قنديل، أماني. **سياسات التعليم في وادي النيل والصومال وجيبوتي**. منسّق المشروع سعد الدين ابراهيم. ط ١. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩. ٢٣٤ ص. (مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، سياسات التعليم)

دوريات

١٤٠ ـ وديع، محمد عدنان. «التعليم العالي والتبعية: الدراسة في الخارج: حالة الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ١٠٧ ـ ١٣٠.

انظر أيضاً: ١٣٠

مراجعة كتب

١٤١ ـ علي، سعيد اسماعيل. «الأمن التربوي العربي.» **المنتدى**: السنة ٥، العدد ٦٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. ص ٢٥ ـ ٢٦. (محسن خضر)

علوم وتقانة

دوريات

١٤٢ ـ «ندوة **المستقبل العربي**: استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي.» شارك في الندوة أسامة أمين الخولي [وآخرون]؛ أدر الحوار وأعدّ تقرير الندوة أسامة أمين الخولي. **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. ص ١١٥ ـ ١٢٤.

انظر أيضاً: ٧١

ثانياً: المصادر الأجنبية

History and Geography

Books

1 - Agéron, Charles - Robert. *Modern Algeria: A History from 1830 to the Present.* London: Hurst and Co. Ltd., 1990. 160 p.

Politics and National Thought

Books

2 - Gazit, Shlomo and Zeev Eytan (eds.). *The Middle East Military Balance, 1988-1989.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1990. 392 p.

3 - Hinnebusch, Raymond A. *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1990. 350 p.

4 - Makdisi, Jean Said. *Beirut Fragments: A War Memoir.* New York: Persea Books, 1990. 254 p.

5 - Stjernfelt, Bertil. *The Sinai Peace Front: UN Peacekeeping Operations in the Middle East, 1973-1980.* London: Hurst and Co. Ltd., 1990. 360 p.

Periodicals

6 - Bahbah, Bishara A. «The Gulf Crisis: An Israeli Heyday.» *Washington Report on Middle East Affairs:* vol. 9, no. 6, November 1990. p. 25.

7 - Burgat, François. «La Mobilisation

islamiste et les élections algériennes du 12 juin 1990.» *Maghreb - Machrek:* no. 129, juillet - septembre 1990. pp. 5-22.

8 - Curtiss, Richard H. «A Journey among Refugees, Rulers and Rumor - Mongers in the Arab States of the Gulf.» *Washington Report on Middle East Affairs:* vol. 9, no. 6, November 1990. pp. 5-6.

9 - Duclos, Louis - Jean. «Les Elections législatives en Jordanie.» *Maghreb - Machrek:* no. 129, juillet - septembre 1990. pp. 47-75.

10 - Farouk - Sluglett, Marion and Peter Sluglett. «Iraq since 1986: The Strengthening of Saddam.» *Middle East Report:* vol. 20, no. 167 (6), November - December 1990. pp. 19-24.

11 - Gauthier, Jean - Pierre. «Vers une convergence euro - arabe?» *Arabies:* no. 47, novembre 1990. pp. 28-32.

12 - Gresh, Alain. «The Gulf Crisis and the Islamic Dimension: Continuity and Change in Soviet Policy.» Translated from the French by Gerise Herndon. *Middle East Report:* vol. 20, no. 167 (6), November - December 1990. pp. 4-10.

13 - Al - Khafaji, Isam. «The Arab Left after Glasnot: Who's Afraid of Bureaustroika?» *Middle East Report:* vol. 20, no. 167 (6), November - December 1990. pp. 30-34.

14 - El - Mandjra, Mahdi. «La Crise du Golfe, prélude à l'affrontement Nord - Sud? Les Débuts du «post - colonialisme».» *Futuribles:* no. 147, octobre 1990. pp. 13-24.

15 - Mokrane, Arezki. «Algérie - Europe: Un avenir solidaire.» *Arabies:* no. 47, novembre 1990. pp. 41-51.

16 - Perry, Mark. «Doubts about Desert War: Pentagon's New Army.» *Middle East Report:* vol. 20, no. 167 (6), November - December 1990. pp. 25-27.

17 - Qureshi, Saleem M. M. «Political Community and Religious Pluralism in the Middle East: An Islamic Perspective.» *Middle East Focus:* vol. 12, no. 2, Summer - Fall 1990. pp. 20-27.

18 - Said, Edward M. «Shattering Effects of Saddam's Invasion.» *Washington Report on Middle East Affairs:* vol. 9, no. 6, November 1990. pp. 48-49.

19 - Stork, Joe and Ann M. Lesch. «Background to the Crisis: Why War?» *Middle East Report:* vol. 20, no. 167 (6), November - December 1990. pp. 11-18.

20 - Tahboub, Ghassan. «What Happens to the Palestinians after the Gulf Crisis?» *Washington Report on Middle East Affairs:* vol. 9, no. 6, November 1990. pp. 20-21.

21 - Wamsted, Dennis J. «$ 7.3 Billion Saudi Arms Purchase Approved in Wake of Iraqi Invasion.» *Washington Report on Middle East Affairs:* vol. 9, no. 6, November 1990. p. 15.
See also: 25

Book Reviews

22 - Balta, Paul. «Le Grand Maghreb: Des indépendances à l'an 2000.» *Maghreb - Machrek:* no. 129, juillet - septembre 1990. pp. 148-150. (Jean Leca)

23 - Al - Khalil, Samir. «Republic of Fear: Saddam's Iraq.» *Middle East Report:* vol. 20, no. 167 (6), November - December 1990. pp. 41-42. (Peter Sluglett)

Economics

Books

24 - Organization of the Petroleum Exporting Countries. *OPEC Annual Statistical Bulletin, 1989.* Vienna: OPEC, [n.d.]. x, 155 p.

Periodicals

25 - Egan, John. «Iraq's Invasion of Kuwait: The Commercial Fallout.» *Washington Report on Middle East Affairs:* vol. 9, no. 6, November 1990. pp. 35 and 40.

26 - «Egypt: Législation régissant les investissements étrangers.» *Arabies:* no. 47, novembre 1990. pp. 52-56.

27 - Lucciani, Giacomo. «Arabie Saoudite: L'Industrialisation d'un état allocataire.» *Maghreb - Machrek:* no. 129, juillet - septembre 1990. pp. 76-93.

28 - Mutlu, Servet and Nader Mrayyan. «Stagnation of Wheat Yiedls in Jordan: The Factors Behind the Pattern.» *Abhath al - Yarmouk* (Humanities and Social Sciences Series): vol. 6, no. 1, 1990. pp. 7 - 38.
See also: 10

Sociology

Periodicals

29 - Sari, Djilali. «L'Indispensable maîtrise de la croissance démographique en Algérie.» *Maghreb - Machrek:* no. 129, juillet - septembre 1990. pp. 23-46.

Culture

Periodicals

30 - Ahlawat, Kapur. «A Semantic Defferential Comparison of Selected Jordanian and Turkish Values.» *Abhath al - Yarmouk* (Humanities and Social Sciences Series): vol. 6, no. 1, 1990. pp. 39-56.

صدر حديثاً عن
مركز دراسات الوحدة العربية

- القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ..... ندوة
- التحدي أمام الجنوب ـ تقرير لجنة الجنوب ..... لجنة الجنوب
- تاريخ علم الفلك العربي ـ مؤيد الدين العرضي ـ كتاب الهيئة ..... تحقيق د. جورج صليبا
- حيازة القدرة التكنولوجية دراسة عن المؤسسات الاستشارية ومؤسسات المقاولات العربية ..... انطوان زحلان
- النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية ..... د. علي كريمي
- الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ـ مقاربات نظرية ..... ندوة

(٦٦) مؤشرات احصائية عامة للوطن العربي

- مؤشرات أساسية عن الوطن العربي.
- الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي لعامي ١٩٨٠ و١٩٨٨ (بالأسعار الجارية) والزيادة النسبية السنوية.
- تركيب الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي لعامي ١٩٨٠ و١٩٨٨ (بالأسعار الجارية).
- الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) لعامي ١٩٨٠ و١٩٨٨ (نسب مئوية).
- الأرقام القياسية لأسعار الصرف الفعلية الإسمية للعملات العربية (١٩٨٠ - ١٩٨٨).

جدول رقم (١)
مؤشرات أساسية عن الوطن العربي

المؤشرات / القطر	السكان منتصف ١٩٨٨ (ملايين)	المساحة (آلاف الكيلومترات المربعة)	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي		متوسط المعدل السنوي للتضخم		العمر المتوقع عند المولد ١٩٨٨ (سنوات)	امية الكبار ١٩٨٥ (نسبة مئوية)
			١٩٨٨ (دولارات)	متوسط معدل النمو السنوي ١٩٦٥ ـ ١٩٨٨ (نسبة مئوية)	١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ (نسبة مئوية)	١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ (نسبة مئوية)		
الأردن	٣,٩	٨٩	١٥٠٠	—	—	٢,٢	٦٦	٢٥
الامارات العربية المتحدة	١,٥	٨٤	١٥٧٧٠	—	—	٠,١	٧١	٢٦
البحرين	٠,٤٧٣	١	١	—	—	١,٣-	٦٨	٢٧
تونس	٧,٨	١٦٤	١٢٣٠	٣,٤	٦,٧	٧,٧	٦٦	٤٦
الجزائر	٢٣,٨	٢٣٨٢	٢٣٦٠	٢,٧	١٠,٥	٤,٤	٦٤	٥٠
جيبوتي	(٠,٣٨٤)	٢٣	(٢١٣٤)	—	—	—	٤٧	—
السعودية	١٤,٠	٢١٥٠	٦٢٠٠	٣,٨	١٧,٢	٤,٢-	٦٤	٤٨
السودان	٢٣,٨	٢٥٠٦	٤٨٠	صفر	١١,٥	٣٣,٥	٥٠	٦٩
سوريا	١١,٦	١٨٥	١٦٨٠	٢,٩	٨,٣	١٢,٩	٦٥	٤٠
الصومال	٥,٩	٦٣٨	١٧٠	٠,٥	١٠,٣	٣٨,٤	٤٧	٨٨
العراق	١٧,٦	٤٣٨	(٢٧٧٩)	—	—	—	٦٤	١١
عُمان	١,٤	٢١٢	٥٠٠٠	٦,٤	١٩,٩	٦,٥-	٦٤	—
قطر	٠,٤١١	١١	٩٩٣٠	—	—	—	٧٠	٤٩
الكويت	٢,٠	١٨	١٣٤٠٠	٤,٣-	١٦,٤	٣,٩-	٧٣	٣٠
لبنان	(٢,٧٣١)	١٠	(٢٩)	—	٩,٣	—	٦٨	٢٣
ليبيا	٤,٢	١٧٦٠	٥٤٢٠	٢,٧-	١٥,٤	٠,١	٦١	٣٣
مصر	٥٠,٢	١٠٠١	٦٦٠	٣,٦	٧,٣	١٠,٦	٦٣	٥٦
المغرب	٢٤,٠	٤٤٧	٨٣٠	٢,٣	٦,٠	٧,٧	٦١	٦٧
موريتانيا	١,٩	١٠٢٦	٤٨٠	٠,٤-	٧,٧	٩,٤	٤٦	٨٣
اليمن الديمقراطية	٢,٤	٣٣٣	٤٣٠	—	—	٤,٥	٥١	٥٩
اليمن العربية	٨,٥	١٩٥	٦٤٠	—	—	١١,٦	٤٧	٨٦
مجموع الوطن العربي	٢٠٨,٤٩٩	١٣٦٧٣	١٨٤٦				٦١	٥٢

ملاحظة عامة: الأرقام بين قوسين تعود للعام ١٩٨٧، وتشير العلامة (ـ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصادر: احتسبت من: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٠** (واشنطن، دي. سي: البنك، ١٩٩٠)، جدول رقم (١)، ص ٢١٠ ـ ٢١١، والإطار (أ ـ ١)، ص ٢٧٥؛ جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨**، تحرير صندوق النقد العربي، الملحق (٢ ـ ٥)، ص ٢١١؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٩**، تحرير صندوق النقد العربي، الملحق (٢ ـ ٨)، ص ٢٣٨، والملحق (٢ ـ ١٣)، ص ٢٤٣، و

UNCTAD, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1988* (New York: United Nations, 1989), table (6-10 B), pp. 520-525.

جدول رقم (٢)
الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي لعامي ١٩٨٠ و١٩٨٨
(بالأسعار الجارية) والزيادة النسبية السنوية

المؤشرات / القطر	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)		الزيادة النسبية السنوية (نسبة مئوية)						
	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الأردن	٣٣٠١,٦	٤٦٤٨,٤	١٠,٠	٥,٠	٧,٥	٤,٣	٦,٥-	١٥,٥	٧,٩	٦,٦-
الامارات العربية المتحدة	٢٩٦٢٢,٠	٢٣٣٧٥,٧	١٢,٥	٦,٩-	١١,٢-	١,٥	٦,٨-	١٩,٨-	١٣,٩	١,٨-
البحرين	٣٣٧٨,٣	٣٥٨٥,٠	٢٧,٢	٨,١	٤,٤	٥,٥	٥,٠-	٢,٥-	٢٧,٤-	٤,٢
تونس	٨٦٦٦,٥	١٠٠٦٤,٤	٤,٥-	٤,٥-	٢,٩	٣,٥-	٤,٧	١٤,٦	٢,٥	٤,٣
الجزائر	٤٢٣٤٩,٣	٥٤١٠٦,٩	٢,٩	٨٩,٨-	١٠٠٦,٦	٧,١	١٠,٨	٤,٢	٩,٤	١٨,٤-
جيبوتي	٣٣٧,٨	٣٥٦,٧	٤٤,٠	٨,٧	٥,٠	٩,٦	١٤,٣	٨,٦	٥٥,١-	٥,٣
السعودية	١١٥٩٧٣,٦	٧٢٦١٦,٠	٣٢,٧	٠,٥-	٢١,٥-	٩,٩-	١٣,٥-	١٤,٠-	٨,٧-	١,٣-
السودان	٩٩٠١,٤	٩٦٢٤,٥	٢,٥	٢٨,٦-	٦,٥-	١٨,١	٢٤,٩-	٢,٥-	٩٤,٣	١٥,٤-
سوريا	١٣٠٦٣,٦	١٤٩٠٠,٢	٢٩,٧	٧,٩	٨,٠	٥,١	٢,٣-	٦,٧	٤٨,٨	٥٣,٧-
الصومال	١٩٥٩,٩	١١٥١,٦	٣٠,٢	٢٤,٧-	٤,١-	١٣,٣	٨,٦	٢٩,٧-	٦,٤-	٢٢,٨-
العراق	٥٣٥٨٦,٦	٥٤٢٠٤,٨	٣٤,٢-	٢٣,٣	٤,٦	١,٠	٥,٤	٥,٥-	١١,٩	٥,٩
عُمان	٥٩٧٤,٢	٧٦٧٢,٤	٢١,٥	٤,١	٥,٠	١٠,٥	١٤,١	٢٣,٤-	٢,٢	٢,٠-
قطر	٧٨٣٠,٦	٥٧١٧,٠	١٠,٦	١٢,٣-	١٥,٥-	٥,٠	٩,٦-	١٨,٦-	٩,٨	٥,٠
الكويت	٢٨٦٩١,٤	١٩٩٧٢,٤	١٥,٧-	٢٠,٢-	١٠,٦	٦,٥	١٣,٠-	١٠,٧-	١٩,١	٥,٠-
لبنان	٤٠٧٤,٠	٢١٨٤,٠	٤,٤-	٢,٧	٣٥,٠-	٤,٥	٦٦,٤-	٥٨,٦-	٦٣٤,١	٢١,٣-
ليبيا	٣٥١٤٢,٦	٢٤٨٤٧,٧	١٢,٣-	٣,٨-	٥,٧-	١,١	٩,٩-	٢١,٢-	٢٧,٩	٣,١-
مصر	٢٢١٠٠,٤	٢٣٥٤٤,٠	١٢,٠	١٧,٨	٦,٧	٨,٧	٣٧,٧	١٥,٥	٤٥,٥-	١٩,٧-
المغرب	١٧٨٢٠,٩	٢٢٠٣٩,٠	١٦,٧-	٠,٨	١١,١-	١٢,٤-	٢,٠	٢٧,١	٢٥,٨	١٥,٩
موريتانيا	٨٢٩,٩	٩٥٢,٨	١٩,١-	٢,٥	٥,٤	٣,٠	٧,٤-	٢٠,٥	٦,٨	٧,١
اليمن الديمقراطية	٦٩٣,١	١٠٨١,٤	٩,٥	١٨,٦	٩,٢	٤,٥	١,٢	٢,٨-	٣,٧	٣,٢
اليمن العربية	٢٧٧٩,٧	٥٥١٧,٣	٦,١	١٨,٦	٣,٨	١٢,٥-	٧,٥-	٨,٩-	٥٧,٥	٣١,٠
مجموع الوطن العربي	٤٠٨٤٨٢,٤	٣٦٢١٦٢,٠	٥,٥	٠,٨	٦,٨-	٠,٥-	١,٢-	٤,٤-	٣,٩	٨,٤-

المصادر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**، تحرير صندوق النقد العربي، الملحق (٢ ـ ٦)، ص ٢٥٨، الملحق (٢ ـ ٤)، ص ٢٥٦، والملحق (٢ ـ ٢)، ص ٢٥٤: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥**، تحرير صندوق النقد العربي، الملحق (٢ ـ ٨ ـ ب)، ص ٢٤٢، الملحق (٢ ـ ٦ ـ ب)، ص ٢٣٨، الملحق (٢ ـ ٤ ـ ب)، ص ٢٣٤، والملحق (٢ ـ ٢ ـ ب)، ص ٢٣٠، **والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٩**، الملحق (٢ ـ ٥)، ص ٢٣٥، والملحق (٢ ـ ٣)، ص ٢٣٣.

جدول رقم (٣)
تركيب الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي لعامي ١٩٨٠ و١٩٨٨
(بالأسعار الجارية)

المؤشرات / القطر	الناتج المحلي الاجمالي (بسعر السوق) (مليون دولار امريكي)		تركيب الناتج المحلي الاجمالي (بسعر السوق) (نسب مئوية)							
			الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨
الأردن	٣٣٠١,٦	٤٦٤٨,٤	٧,١	٧,٥	٢٨,٦	٢٣,٧	١٢,٩	١١,١	٥٥,١	٥٤,٩
الامارات العربية المتحدة	٢٩٦٢٢,٠	٢٣٣٧٥,٧	٠,٨	١,٩	٧٨,٤	٥٥,٦	٣,٨	٩,١	٢٢,٤	٤٤,٥
البحرين	٣٧٨٣,٣	٣٥٨٥,١	١,٠	١,٥	٥٢,٩	٣٥,٧	١٤,٧	١١,١	٤٦,١	٦٢,٨
تونس	٨٦٦٦,٥	١٠٠٦٤,٤	١٤,٠	١١,٨	٣١,٣	٢٩,٩	١١,٨	١٣,٩	٤١,٢	٤٥,٣
الجزائر	٤٢٣٤٩,٣	٥٤١٠٦,٩	٨,٠	١١,٣	٥٣,٨	٤٢,٣	٨,٦	١١,٦	٣١,٦	٢٩,٥
جيبوتي	٣٣٧,٨	٣٥٦,٧	٥,٢	٥,٣	١٤,٩	١٨,٤	٧,٤	٧,٦	٦٢,٤	٥٨,٦
السعودية	٧٢٩٨٤,٧	٧٢٦١٥,٧	٧,١	٧,٦	٢٨,٦	٤٢,٨	١٢,٩	٨,٥	١٩,٣	٤٧,٠
السودان	٩٩٠١,٤	٩٦٢٤,٦	٣٢,١	٣٧,٦	١٤,٥	١٣,٩	٨,٠	٧,١	٥٣,٤	٤٢,٦
سوريا	١٣٠٦٣,٦	١٤٩٠٠,٢	٢٠,٠	٣٨,٤	٢٥,٣	١٥,٨	٨,٧	١١,٣	٥٢,١	٤٥,٨
الصومال	١٩٥٩,٩	١١٥١,٦	٤٤,١	٥٩,١	١٢,٢	١٠,٦	٧,٥	٥,٥	٣٤,٤	٢٥,٨
العراق	٥٣٥٨٦,٦	٥٤٢٠٤,٨	٤,٧	١٥,١	٧٢,٩	٣٧,١	٤,٥	١٠,٠	٢٢,٢	٥٠,٦
عُمان	٥٩٧٤,٢	٧٦٧٢,٤	٢,٥	٣,٧	٦٩,٣	٥٤,٦	٠,٨	٣,٩	٢٧,٧	٤٠,٦
قطر	٧٨٣٠,٦	٥٧١٧,٠	٠,٥	١,٢	٧٦,٢	٤٥,٦	٣,٣	١١,٨	٢٣,٠	٥٢,٦
الكويت	٢٨٦٩١,٨	١٩٩٧٢,٤	٠,٢	١,١	٧٤,٦	٥١,١	٥,٦	١٣,٢	٢٥,٣	٤٦,٧
لبنان	٤٠٧٤,٠	٢١٨٤,٠	٩,٢	—	٢٠,٤	—	١٢,٢	—	٧٠,٤	—
ليبيا	٣٥١٤٢,٨	٢٤٨٤٧,٧	١,٦	٥,٣	٧٦,٧	٤٧,٥	٢,٣	٦,٩	٢١,٨	٤٣,٠
مصر	٢٢١٠٠,٤	٢٣٥٤٤,٠	١٩,٢	١٩,٥	٣٦,١	٢٤,٦	١٢,٤	١٥,٤	٤٠,٣	٤٧,٩
المغرب	١٧٨٢٠,٩	٢٢٠٣٩,٠	١٨,١	١٥,١	٣٢,٣	٣٢,٨	١٨,٩	٢٢,٤	٤٣,٦	٤٣,٧
موريتانيا	٨٢٩,٩	٩٥٢,٨	٣٢,٢	٣٢,٥	٢٣,١	٢٠,٥	٥,٢	٥,٤	٢٨,٣	٣١,٢
اليمن الديمقراطية	٦٩٣,١	١٠٨١,٤	١١,٧	١٣,٢	٢١,٩	١٨,٨	١٠,١	٩,٥	٥١,٠	٥٣,٤
اليمن العربية	٢٧٧٩,٧	٥٥١٧,٣	٢٨,٢	٢٥,١	١٦,٣	٢٠,٩	٥,٨	١٢,٥	٤٢,٠	٤٥,٥
مجموع الوطن العربي	٤٠٨٤٨٣,٠	٣٦٢١٦٢,١	٦,٢	١٢,٠	٦٣,٦	٣٨,٦	٦,٥	١٠,٩	٢٨,٢	٤٣,٩

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصادر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**، الملحق (٢ ـ ٥)، ص ٢٥٧، **والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٩**، الملحق (٢ ـ ٤)، ص ٢٣٤.

جدول رقم (٤)
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) لعامي ١٩٨٠ و١٩٨٨
(نسب مئوية)

المؤشرات / القطر	الاستهلاك الخاص		الاستهلاك العام		الاستهلاك النهائي		الاستثمار		الصادرات		الواردات		فجوة الموارد	
	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨
الأردن	٦٩,٧	٧٦,٧	٢٠,٥	٢٨,١	٩٠,٢	١٠٤,٩	٣٤,٠	٢٨,٥	٣٩,٤	٤٨,٦	٨٠,٨	٨٢,٠	-٤١,٤	-٣٣,٤
الامارات العربية المتحدة	١٧,٣	٤٣,٤	١٠,٩	٢٠,٦	٢٨,٢	٦٣,٩	٢٨,٤	٢٥,٥	٧٧,٩	٥٤,٥	٣٤,٥	٤٣,٩	٣٤,٤	١٠,٦
البحرين	٣٦,٦	٤١,٣	١٣,٨	٢٢,٠	٥٠,٤	٦٣,٣	٣٨,١	٣٢,٩	١٢٦,٦	٨٠,٧	١٠٣,١	٧٦,٨	٢٣,٥	٣,٩
تونس	٦١,٩	٦٤,٤	١٤,٥	١٦,٤	٧٦,٤	٨٠,٩	٢٩,٠	١٩,١	٤٠,٦	٤٢,٢	٤٦,٠	٤٢,١	-٥,٤	٠,٣
الجزائر	٤٢,٨	٤٩,٦	١٣,٦	١٨,٨	٥٦,٤	٦٨,٤	٣٨,٨	٣٠,٧	٣٤,١	١٥,٣	٣٠,١	١٤,٤	٣,٩	٠,٩
جيبوتي	٦٥,٨	٦٤,٧	٣٣,٦	٣٢,١	٩٩,٤	٩٦,٩	١٤,٤	٢٤,٤	٤٩,٠	٣٨,٨	٦٢,٨	٦٠,١	-١٣,٨	-٢١,٣
السعودية	٢٦,٢	٤٦,٦	١٩,٩	٣٣,٠	٤٦,١	٧٩,٦	٢٠,٤	٢٦,٨	٦٦,٢	٣٨,٢	٣٣,٩	٤٤,٧	٣٢,٣	٦,٤-
السودان	٩١	٧٤,٩	١٣,١	١٨,٩	١٠٤,١	٩٣,٨	٤,٩	١٦,٧	١١,٢	١٠,٠	٢٠,٢	٢٠,٥	-٩,٠	-١٠,٥
سوريا	٦٦,١	٧٣,٥	٢٣,٠	١٥,٩	٨٩,١	٨٩,٤	٢٧,٣	١٦,٦	١٨,١	١٢,٢	٣٥,٢	١٨,٢	-١٧,١	-٦,٠
الصومال	٨٧,٨	٩٣,٢	٢٤,٤	١٠,٣	١١٢,٢	١٠٣,٦	٤,٨	٢١,٨	٦,٨	٦,٧	٢٣,٨	٣٢,٠	-١٧,٠	-٢٥,٤
العراق	—	—	—	—	٥٦,٦	٦١,٦	٢١,٣	٢٣,٧	٤٧,٦	٢٦,٧	٢٨,٥	١٢,١	١٩,٢	١٤,٦
عُمان	٣١,٢	٣٩,٨	٢٧,٠	٢٦,٧	٥٨,٢	٦٦,٥	٢٥,٢	٢٨,٤	٦٩,٢	٣٩,٣	٤١,٠	٣٤,٢	٢٨,٢	٥,١
قطر	١٨,٨	٣٢,٢	٢٣,٦	٤٧,٩	٤٢,٤	٨٠,١	٢٠,٥	٢٣,٣	٨٨,٧	٣٤,٦	٣١,٤	٣٨,٠	٥٧,٣	٣,٤-
الكويت	٢٦,٥	٦٠,٢	٩,٥	٢٤,٨	٣٦,٠	٨٥,٠	١١,٩	٢٠,٣	٦٦,٩	٤١,٢	٢٩,٣	٤٦,٥	٣٧,٨	٥,٣-
لبنان	١٣,١	٩٣,٤	٢,٥	٦,٦	١٥,٦	١٠٠,٠	١١٧,٣	٣٣,٠	٣٩,٠	٤٩,٥	٧٢,٠	٨٢,٤	-٣٣,٠	-٣٣,٠
ليبيا	٢٢,٩	٦٣,٥	٢٤,٥	٣٢,٧	٤٧,٤	٩٦,٢	٢٦,٢	٢٠,٠	٧٠,١	٢٢,٤	٣٥,٤	٣٨,٦	٣٤,٧	١٦,٢-
مصر	٧١,٦	٧٩,٤	١٩,٠	١٣,٢	٩٠,٦	٩٢,٦	٣٣,٣	١٧,٦	٣٠,١	١٣,٤	٥٤,٠	٢٣,٦	٢٣,٩-	١٠,٢-
المغرب	٦٥,٨	٦٧,٧	٢٠,٠	١٤,٧	٨٥,٨	٨٢,٤	٢٢,٢	٢٥,٦	١٨,٥	١٧,٣	٢٨,٤	٢٥,٣	٩,٩-	٨,١-
موريتانيا	٧٤,٩	٧١,٢	٢٤,١	١٣,٩	٩٩,٠	٨٥,١	٢٦,٨	٢٤,٥	٣٠,٤	٥٣,٨	٥٦,٢	٦٣,٤	٢٥,٨-	٩,٦-
اليمن الديمقراطية	١١٧,٤	٦٠,٢	٣٧,٦	٤٤,٥	١٥٥,٠	١٠٤,٨	٣١,٠	٣٠,٣	١٢,٧	١٢,١	٩٨,٧	٤٧,١	٨٦,٠-	٣٥,٠-
اليمن العربية	١٠١,٨	٩٠,٦	٢٣,٧	١٨,١	١٢٥,٥	١٠٨,٦	٣٩,٥	١٣,٧	٦,٣	٨,٥	٧١,٣	٣٠,٨	٦٥,٠-	٢٢,٤-
مجموع الوطن العربي	٣٣,١	٤٨,٧	١٥,٤	٢٠,٢	٤٨,٥	٧٨,١	٢٥,٢	٢٤,٣	٥٤,٢	٢٨,٦	٣٥,٦	٣١,١	١٨,٧	٢,٥-

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصادر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٩**، الملحق (٢ ـ ٣)، ص ٢٢٣، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**، الملحق (٢ ـ ٦)، ص ٢٥٨.

جدول رقم (٥)

الأرقام القياسية لأسعار الصرف الفعلية الإسمية(*) للعملات العربية
(١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)

العملة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الدينار الأردني	١٠٠	١٠٣	١٠٧	١١٤	١١٩	١٢٢	١٢٧	١٢١	١١١
درهم الإمارات	١٠٠	١١٣	١٢٥	١٣٠	١٣٩	١٤٣	١٢٧	١١٥	١٢١
الدينار البحريني	١٠٠	١١١	١٢٢	١٢٥	١٣٣	١٣٧	١٢٧	١١٧	١٢٤
الدينار التونسي	١٠٠	١٠٢	٩٩	٩٩	٩٩	٩٨	٨٣	٨٠	٧٣
الدينار الجزائري	١٠٠	١١٠	١٢١	١٣١	١٤٤	١٥٢	١٤٢	١٥١	١٣٩
الفرنك الجيبوتي	١٠٠	١١٤	١٣٢	١٤٣	١٥٥	١٦٢	١٤١	١٢٨	١٣٧
الريال السعودي	١٠٠	١١٠	١١٨	١٢١	١٢٦	١٢٥	١١١	١٠٥	١٠٩
الجنيه السوداني	١٠٠	٧٣	٥٤	٥٤	٥٥	٣٨	٣٠	٢٢	صفر
الليرة السورية	١٠٠	١٢٢	١٣٨	١٤٥	١٦١	١٦٨	١٥٥	١١٣	١٢٣
الشلن الصومالي	١٠٠	٩٥	٦٨	٦٠	٥٦	٢٤	١٣	١٠	صفر
الدينار العراقي	١٠٠	١١٧	١٣٣	١٤٠	١٥٦	١٦٦	١٥٣	١٣٣	١٤٠
الريال العُماني	١٠٠	١١٠	١٢٢	١٢٧	١٣٦	١٤٠	١٢٢	١٠٦	١١٣
الريال القطري	١٠٠	١١٤	١٢٧	١٣١	١٤١	١٤٥	١٢٨	١١٥	١٢١
الدينار الكويتي	١٠٠	١٠٤	١١١	١١٦	١٢١	١٢٢	١١٢	١٠٨	١٠٨
الليرة اللبنانية	١٠٠	٩٣	٩٦	١١٠	٨٤	٣٥	١٤	٩	صفر
الدينار الليبي	١٠٠	١٢٢	١٤٠	١٦١	١٨٦	٢٠١	١٦٦	١٤٧	١٣٨
الجنيه المصري	١٠٠	١١١	١١٨	١٢٣	١٣٤	١٢٥	١٤٨	١٣٢	١٢٢
الدرهم المغربي	١٠٠	٩٤	٩٤	٩٠	٨٣	٧٨	٧٣	٧٠	٧٥
الأوقية الموريتانية	١٠٠	١١٦	١٢٦	١٣٦	١٣٦	١٢٧	١١٧	١١٢	١٢٠
الريال اليمني (العربي)	١٠٠	١١٣	١٢٥	١٣٢	١٢٣	١٠٩	٨٩	٨٠	٧٧
الدينار اليمني (الديمقراطي)	١٠٠	١١١	١٢٦	١٣٨	١٥٢	١٦١	١٣٤	١٢١	١٣٠

(*) أرقام قياسية محسوبة بأوزان التجارة الكلية (الصادرات + الواردات) لمتوسط الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢. مع الأخذ في الاعتبار في حساب الأوزان ما يزيد عن ٩٠ بالمائة من التجارة الخارجية الكلية لكل بلد.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٩**، الملحق (٦ ـ ٢٥)، ص ٣٩٧.